



السنة السادسة
العدد ٧٨ - يناير ٢٠٠٧



٧٨



السنة السادسة - العدد ٧٨ - يناير ٢٠٠٧

صورة الغلاف
تقدير ليس مبالغاً فيه بعد أن نجحت رايس و بتفوق تحسد عليه فى اجتماعها مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى و مصر و الأردن بالكويت و حصلت على دعم الدول الثمانى لاستراتيجية بوش فى العراق

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران. وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية. الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

دبلوماسية التحالفات بين رايس وأحمدى نجاد

يبدو أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن تحقق بـ "العراق" ما لم تستطع تحقيقه بـ "النووى الإيرانى"، فعلى مدى العامين الماضيين حاولت الولايات المتحدة خلق تكتل إقليمى (عربى) ضد إيران بسبب برنامجها النووى وسعت إلى استنطاق الدول العربية الخليجية بموقف تتهم فيه إيران بأنها - وبسبب هذا البرنامج النووى- أصبحت تشكل مصدراً للخطر والتهديد للاستقرار الإقليمى. حاول ذلك جون بولتون المندوب الأمريكى السابق فى مجلس الأمن، مرة عندما كان مساعداً لوزير الخارجية لشئون الحد من التسلح، ومرات وهو مندوب لبلاده فى مجلس الأمن، وحاول دبلوماسيون آخرون وسفراء أمريكيون ذلك لكن لم تفلح أى من هذه المحاولات فى وضع الدول العربية الخليجية فى مواجهة مباشرة مع إيران بسبب برنامجها النووى، لكن كوندوليزا رايس نجحت هذه المرة فى اجتماعها بالكويت مع وزراء خارجية مجموعة "٦+٢" التى تسميها رايس بـ"تحالف المعتدلين"، وهى دول مجلس التعاون الست ومصر والأردن، بسبب تردى الموقف فى العراق، وبسبب اتهامات متصاعدة لإيران بأنها "راعية الحرب الطائفية" فى العراق بسبب دعمها ومساندتها للأحزاب والمنظمات والميليشيات الشيعية الموالية لها فى العراق.ربما يكون تحول المزاج الشعبى للشارع السياسى العربى ضد إيران وغيرها من الرموز الطائفية الشيعية بعد عملية إعدام الرئيس العراقى السابق صدام حسين فجر عيد الأضحى المبارك والشعارات الطائفية التى ترددت أثناء هذه العملية التى لم تستطع النيل من ثبات الرجل، قد شجع الحكومات العربية على القبول بتقديم الدعم المطلوب للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق التى عرضها الرئيس الأمريكى جورج بوش كبديل لمقترحات لجنة دراسة العراق التى شكلها الكونجرس برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهورى) ولى هاميلتون (ديمقراطى)، وهى الاستراتيجية التى ركزت على أمرين: **أولهما**، اعتماد الحل العسكرى للأزمة العراقية بزيادة عدد القوات الأمريكية العاملة فى العراق إلى ما يقرب من ٢١٥٠٠ جندى وضابط بدلاً من الانسحاب وفق جدول زمنى معقول حسب توصية لجنة "بيكر - هاميلتون". **وثانيهما**، مواجهة النفوذ الإيرانى والسورى فى العراق. وكانت عملية اقتحام القنصلية الإيرانية فى أربيل عاصمة الإقليم الكردى العراقى واعتقال عدد من العاملين بها بأوامر شخصية من الرئيس بوش حسب توضيحات كوندوليزا رايس مؤشراً على جدية هذا التوجه الأمريكى.

لقد كان الرئيس بوش متشككاً فى إمكانية موافقة الكونجرس، بتشكيلته الجديدة ذات الأغلبية الديمقراطية، على هذه الاستراتيجية. ولذلك تعمد اللجوء إلى سياسة الترهيب حيث هدد الكونجرس بالقول (حسب ما نقلته صحيفة الواشنطن بوست): "إذا سحبت القوات الأمريكية من العراق فإن مصداقية الولايات المتحدة ستنتهى. وسيجبر هذا الأمر بعض الدول العربية على البحث عن الحماية من جهة أخرى. كما أن سحب القوات قد يهدد استقرار مصر أكبر دول المنطقة" لم يكتف الرئيس الأمريكى بهذا التهديد لإجبار الكونجرس على الموافقة على استراتيجيته الجديدة فى العراق، لكنه لجأ إلى ترهيب الدول العربية هى الأخرى كى تساعد هذه الاستراتيجية لإدراكه أنه بدون هذه المساعدة لن تجد استراتيجيته فرصاً مواتية للنجاح، سواء كانت هذه المساعدة مالية بأن تتكفل هذه الدول بتمويل تكاليف تلك القوات، أو تقدم التسهيلات اللوجستية اللازمة، أو تكفل الغطاء السياسى لشرعية استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق وتكثيف الوجود العسكرى، أو كل هذه المساعدات.

لذلك فإن البيان الصادر عن اجتماع كوندوليزا رايس مع وزراء خارجية دول مجموعة "٦+٢" بالكويت، الذى سبق أى إشارة موافقة من جانب الكونجرس على هذه الاستراتيجية، يؤكد أن رايس نجحت فى الحصول من الدول العربية على موافقات ومساعدات لم تستطع الإدارة الأمريكية الحصول عليها بعد من الكونجرس، وهذا بدوره يحمل معان معينة منها مثلاً أن هذه الدول قد أصبحت أقرب إلى الإدارة الأمريكية، لأسباب كثيرة تخص كل منها، من الكونجرس الأمريكى.هل هذا يعنى أن رايس قد استطاعت تشكيل حلف إقليمى موال للولايات المتحدة ضد إيران؟ السؤال يمكن أن نحصل على إجابة له من تعليق للمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد على حسينى الذى سبق اجتماع رايس مع الوزراء الثمانية بالقول أن الهدف من زيارة رايس إلى المنطقة هو "إيجاد تكتل وقطب ضد إيران". لكنه سبق الأحداث أيضاً وبثقة زائدة فى النفس وتورط بالقول: "على رايس أن تعلم أنه لا يمكن تشكيل أى قطب وتكتل ضد إيران فى هذه المنطقة"، موضحاً أن "دول المنطقة لا ترضى بأن تضحى بعلاقاتها الجيدة مع إيران من أجل سياسة أمريكا الخاطئة والتوسعية".

ربما يكون هذا النفى قد جاء تحت إغراء المؤتمر الصحفى الذى جمع فى طهران بين وزير الخارجية الإيرانى منوتشهر متقى ونظيره الإماراتى الشيخ عبد الله بن زايد. فقد قال متقى أن الإمارات "لا تسمح لأى بلد بالتحرك ضد مصالح إيران"، مشيراً إلى أن "علاقات البلدين ليست ضد أى بلد آخر"، وأن "طهران عازمة على عدم السماح لأى بلد بالتدخل فى علاقاتها مع الإمارات".

رايس وأحمدى نجاد

أما الشيخ عبد الله بن زايد فقد وصف الحديث الذى يتردد حول أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى استخدام دول المنطقة لشن هجوم ضد إيران بقوله أن "مجرد التفكير بهذا الخصوص هو تفكير جنونى"، ونقلت وكالة "مهر" الإيرانية أن الوزير الإماراتى أكد أن "الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية تحاول إثارة الفرقة بين دول المنطقة بعد فشل سياستها الإقليمية"، نافياً التقارير حول تأسيس القنصلية الأمريكية فى دبى مكتباً من أجل إقامة اتصالات مع المعارضة الإيرانية.

قد يكون التباين بين هذين المستويين من التفكير، أى ما قاله وزير خارجية الإمارات فى طهران وما وافق عليه وزراء خارجية دول مجموعة "٦+٢" مرجعه ما أشرنا إليه وهو أن دول الخليج رفضت ومازالت ترفض أى تكتل أو تحالف مع الولايات المتحدة ضد إيران بخصوص البرنامج النووى الإيرانى، لكنها لن تتردد أن تدخل معها فى تحالف لإنقاذ العراق حتى لو كان الثمن هو الصدام مع إيران فى العراق، لأن إيران هى التى بدأت وهى التى اختارت هذه السياسة الخاطئة فى العراق، أى سياسة دعم الأحزاب والمنظمات والميليشيات الطائفية الشيعية وشجعت الحكومة العراقية الموالية للاحتلال على تلك السياسات الأحادية الإقصائية للسنة العرب.

ربما تكون الولايات المتحدة هى صاحبة هذه السياسات، فهى التى قامت بغزو واحتلال العراق وأشاعت فيه الفوضى باعتراف الرئيس الأمريكى، وهى التى رسخت الطائفية السياسية والممارسات المذهبية الدموية ابتداءً من تأسيس مجلس الحكم الانتقالى وصياغة قانون حكم العراق برعاية بول بريمر، لكن إيران هى التى استثمرت هذه السياسات الخاطئة وهى التى غذتها ودعمتها لخدمة المشروع السياسى الإيرانى فى العراق.

فلم يعد خافياً أن لإيران مشروعاً سياسياً خاصاً بها، وبسببه تواطأت فى تمكين الأمريكيين من غزو العراق ثم احتلاله. فهذا المشروع يقوم على هدفين: **أولهما**، الحيلولة دون قيام عدو لإيران من جديد فى العراق والعمل على أن يكون النظام الحاكم الجديد فى العراق صديقاً إن لم يكن حليفاً. **وثانيهما**، الحيلولة دون قيام عراق قوى لدرجة يمكن أن يمثل مصدراً جديداً للتهديد بالنسبة لإيران، والحيلولة دون قيام عراق ضعيف لدرجة يمكن أن تشيع الفوضى وعدم الاستقرار التى يمكن أن تمتد إلى داخل إيران.

والآن تواجه إيران شبح تشكيل حلف عربى - أمريكى ضدها فى العراق، ويمكن أن يمتد هذا الحلف ويتسع حسب تطورات الأحداث القادمة، وردود الفعل الإيرانية على أية تطورات عسكرية قد تتجاوز الأراضى العراقية وتمتد إلى داخل أراضى إيران لملاحقة من تراهم القوات الأمريكية خطراً على الأمن فى العراق.

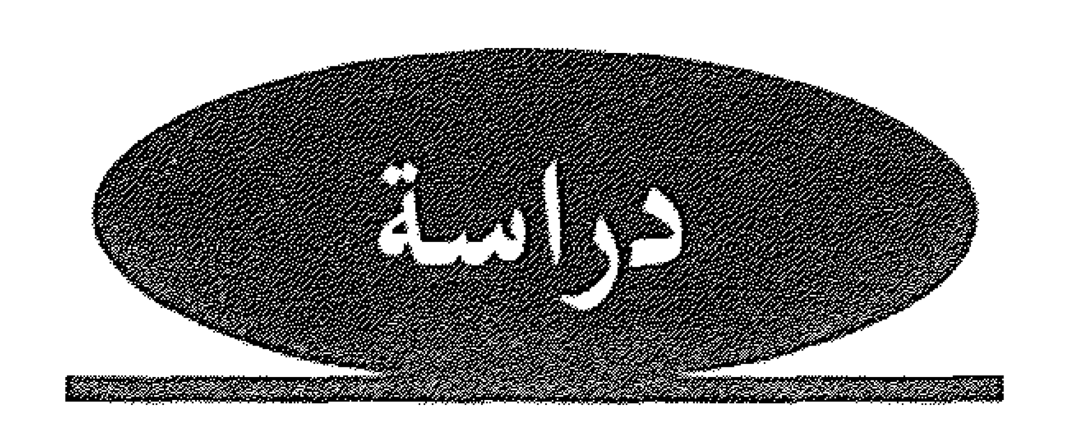
الملفت للانتباه أن إيران التى ظلت تتجاهل الجوار الإقليمى العربى، بالذات، فى تعاملها مع أزمة ملفها النووى، تجاهلت أن ردود الفعل العربية على مثل هذا التجاهل لا يمكن أن تتساوى مع تجاهل إيران لردود فعل هذه الدول إزاء سياسات إيران الخاطئة فى العراق. ورغم ذلك مارس الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد سياسة الخطأ فى التعامل مع الجوار الإقليمى وذهب إلى أمريكا اللاتينية يبحث عن تحالف "الثوار" مع زعماء اليسار اللاتينيين الجدد ابتداءً من هوجو شافيز رئيس فنزويلا، ودانيال أورتيجا رئيس نيكاراجوا، ورافائيل كوريا رئيس الأكوادور.

يبدو أن الرئيس أحمدى نجاد لم يتوقع أنه وهو يدشن تأسيس هذا "الحلف الثورى" لمواجهة "الإمبريالية الأمريكية" ستكون كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية قد سبقته فى تأسيس "حلف المعتدلين". وإذا كان الرئيس الإيرانى قد أعلن مع الرئيس شافيز عزمهما على إنشاء صندوق مشترك بـ "بلايين الدولارات" لتمويل الدول النامية لتخفيف اعتمادها على الولايات المتحدة، والإفلات من القيد الإمبريالى الأمريكى، فإن دول مجموعة "٦+٢" القريبة جداً من الحدود الإيرانية أعلنت تأييدها لأهداف خطة أو استراتيجية الرئيس الأمريكى الجديدة فى العراق ومن بينها المواجهة مع الوجود الإيرانى فى العراق، ليس هذا فقط بل إن وزير الخارجية السعودى قد ألمح إلى أن السعودية ستجد نفسها مدفوعة لدعم استقرار السوق النفطية الدولية فى حالة ما إذا قررت إيران استخدام نفطها كسلاح فى المواجهة مع الولايات المتحدة، أى فى حالة ما إذا لجأت إلى وقف تصدير نفطها. الوزير السعودى قال بهذا الخصوص: "إن سياسة السعودية واضحة فى هذا المجال فنحن نأخذ مسئوليتنا بجدية كبيرة جداً ونبقى على سوق صحية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين".

دبلوماسية التحالفات هذه بين رايس وأحمدى نجاد تكشف أن المواجهة بدأت تأخذ أبعاداً جديدة تتجاوز البرنامج النووى الإيرانى، بما يعنى كشف الأوراق. فالأزمة بين الولايات المتحدة وإيران ليست حول البرنامج النووى الإيرانى كما تشيع واشنطن، ولكن حول النظام الإسلامى الإيرانى الحاكم فى طهران وأيديولوجيته السياسية وأنشطته الإقليمية وبالتحديد سياسة العداء لإسرائيل، ودعم منظمات المقاومة التى تصفها الولايات المتحدة بـ "الإرهاب"، وعرقلة أى عملية تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى، وأخيراً عرقلة الديمقراطية فى العراق (!!).

تجاوز حدود الأزمة من البرنامج النووى إلى القضية العراقية كفيل بوضع المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران أمام تحديات شديدة الخطورة قد تتراجع فيها دبلوماسية التحالفات إلى صراعات ساخنة، عندها ستكون الأطراف الأخرى المشاركة فى هذه التحالفات أمام استحقاقات ربما لم تفكر أو تنوى الخوض فيها.

د. محمد السعيد إدريس



كيف نفهم الشارع الإيرانى؟

How relevant is the Iranian street ? ,
Karim sadjadpour, the Washington quarterly, winter 2006 - 2007.

■ إعداد : سمير زكى البسيونى
باحث فى العلوم السياسية

منذ أن قامت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ وتتعدد ملفات السياسة الخارجية الإيرانية بين قضايا إقليمية ودولية وعلاقات خارجية سواء مع دول الجوار أو القوى الدولية، ورغم تعدد ملفات السياسة الخارجية الإيرانية إلا أن القضية النووية والعلاقات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ما تزال من أهم قضايا السياسة الخارجية لإيران.

وتسعى القيادة الإيرانية دائماً إلى وضع خطوط حمراء وثوابت جامدة حول هذه القضايا وذلك بزعم أن قضايا مثل الملف النووى وعدم إقامة علاقات مع الولايات المتحدة إنما تمثل مطلباً لا يمكن التنازل عنه ليس للقيادة الإيرانية وإنما للشعب الإيرانى.

ورغم ذلك يرى بعض المحللين أن موقف الشعب الإيرانى ليس بهذه الحدة أو الجمود بالنسبة لهذه القضايا، فهناك توجه كبير لدى غالبية أفراد الشعب الإيرانى للاهتمام بقضايا أخرى خاصة القضايا الاقتصادية وتوزيع عائدات النفط.

من هنا تكتسب هذه الدراسة والتى أعدها كريم سجاد بور المحلل بمجموعة الأزمات الدولية بواشنطن دى سى، ونشرتها دورية (Washington quarterly) بعنوان (كيف نفهم الشارع الإيرانى ؟) أهميتها وذلك لعدة اعتبارات أهمها، أنها تقدم رؤية تحليلية إيرانية للشارع الإيرانى، ولكنها رؤية من الخارج تحاول تقديم وجهة نظر مغايرة لما يأتى من داخل إيران حول الدعم الشعبى لأهم ملفات السياسة الخارجية الإيرانية خاصة الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى تناول الدراسة لمسألة العلاقات بين المؤسسات المنتخبة والمعينة والفجوة الكبيرة الموجودة لصالح المؤسسات المعينة خاصة المرشد ومجلس صيانة الدستور، كما تتناول أيضاً انتخابات الرئاسة الماضية وموقع قضايا السياسة الخارجية فى برامج المرشحين فى هذه الانتخابات، وتحاول الدراسة فى النهاية أن تجيب على السؤال الأهم وهو، هل تتوافق مطالب المواطنين الإيرانيين مع سياسة إيران الخارجية؟، وفيما يلى نص الدراسة.

تعد مسألة قياس الشعور الشعبى فى إيران مسألة صعبة جداً. فعلى المستوى المحلى يتم السماح بصورة نادرة بإجراء استطلاعات رأى مستقلة. كما أن نتائج الانتخابات تكون مدعومة فى أغلب الأحيان من جانب الحكومة. ورغم ذلك توجد بعض المحاولات التى يقوم بها بعض الأشخاص أو الجهات. ففى عام ٢٠٠٢ قام عباس عبدى وهو أحد الثوريين الإصلاحيين بإجراء استطلاع مستقل ووجد أن ٧٥ ٪ من الإيرانيين يفضلون وجود علاقات مع الولايات المتحدة، ولهذا تم القبض عليه وسجن لفترة وجيزة بسبب نشر هذه النتائج، ووجهت إليه السلطات الإيرانية تهمة "الارتباط بالعناصر الأمريكية والمخابرات البريطانية". وهى الجهات التى ترى الحكومة الإيرانية أنها تمارس "حرب نفسية"

تهدف إلى إسقاط النظام.

ورغم عدم وجود ضمانات لما يسمى بـ "حرية ما بعد الخطاب"، ورغم أن الإيرانيين يعتبرون من أكثر المجتمعات انفتاحاً فى منطقة الشرق الأوسط، إلا آن هناك حالة من الارتياب والشك من الاستطلاعات الرسمية الأمر الذى يقلل من مصداقية الاقتراعات التى تتم عبر الهاتف. علاوة على هذا وعلى المستوى الاجتماعى يقترب الإيرانيون من ٧٠ مليون نسمة الأمر الذى يزيد من صعوبة الإجابة على سؤال "ماذا يريد الإيرانيون؟".

فى ظل غياب مقاييس موحدة للرأى العام، ووسائل بديلة لمعرفة الآمال والطموحات التى يريدها الشعب، فى ظل غياب كل هذا يتأكد لدينا أن الانتخابات فى إيران ليست نزيهة، فالمرشحين يتم اختيارهم فى البداية من قبل مجلس صيانة الدستور الغير منتخب، حيث يقوم المرشد الأعلى للجمهورية بتعيين ستة من الأعضاء من أصل ١٢ عضو ويقوم بتعيين الباقى رئيس السلطة القضائية الذى يعين فى الأساس عن طريق المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى الأمر الذى يعنى آن أعضاء المجلس سيدينون بالولاء للنظام الثيوقراطى، ويعنى أيضاً أن المجلس سوف يمنع المرشحين العلمانيين من دخول أى انتخابات، بالإضافة إلى منع المرأة من دخول سباق الانتخابات الرئاسية.

أثناء انتخابات الرئاسة الإيرانية فى يونيو ٢٠٠٥ كان هناك سبعة مرشحين يتنافسون فى هذه الانتخابات كان أبرز هؤلاء الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، فقد أعلن رفسنجانى أن هدفه هو إصلاح العيوب والأخطاء والقضاء على المشكلات الاقتصادية وإنهاء العزلة الدولية المفروضة على إيران، أما القائد الثورى السابق محمد باقر قاليباف والذى يرأس مدينة طهران حالياً فقد وعد باحترام القانون، أما رجل الدين المعتدل حجة الإسلام مهدى كروبى فقد وعد فى حالة فوزه بـ ٥٠٠٠٠ تومان (حوالى ٦٠ دولار) شهرياً لكل إيرانى. أما مصطفى معين الذى كان يعد أمل حركة الإصلاح فقد ركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما رئيس بلدية طهران فى هذا الوقت محمود أحمدى نجاد فقد أقسم على محاربة الفساد وإعادة توزيع عائدات النفط على موائد الفقراء من الإيرانيين.

وإذا كانت هناك سمة مشتركة بين المرشحين فقد تمثلت فى التغيير، فقد أقر الجميع تقريباً بالحالة السيئة للاقتصاد والفساد ويأس الشباب، والعديد منهم بما فيهم رفسنجانى أعلن أن هناك ضرورة للعلاقات مع الولايات المتحدة. حتى التيار المتشدد الذى تمثل فى أحمدى نجاد أعلن بأنه غير مصر على دفع البلاد نحو قالب دينى متشدد، كل هذا دفع بعض المحللين إلى التعليق على برامج المرشحين الانتخابية بـ "آن كل شخص يتحدث عن الإصلاح يعنى أنهم يعترفون بأن ما كانوا يقومون به خلال الـ ٢٦ عاما الماضية كان خاطئاً".

أما بالنسبة للقضايا الغير مطروحة فى الحملات الانتخابية للمرشحين فقد كانت واحدة. فرغم الموقف الثابت للجمهورية الإسلامية من إسرائيل، لم يتعهد أى من المرشحين بالدفاع عن القضية الفلسطينية أو مواصلة سياسة متشددة ضد إسرائيل أو "الكيان الصهيونى" فقد ذكر بالكاد فى برامج المرشحين. أيضاً على الرغم من انتشار فكرة واحدة فى وسائل الإعلام سواء الإيرانية أو الغربية بتمسك الإيرانيون القوى بالمشروع النووى إلا أنه لم يقم مرشح واحد بالتعهد باتباع موقف نووى متشدد، وعلى الجانب الآخر أعلن كبير مساعدى رفسنجانى محمد عطرى آنفار بأن رفسنجانى سوف يعلق تخصيب اليورانيوم فى حالة انتخابه رئيساً للبلاد.

ورغم ذلك وعلى الرغم من الحقيقة القائلة بأن الشباب الإيرانى يطمح فى التكامل مع المجتمع الدولى أكثر من مسألة تخصيب اليورانيوم، والتقارب مع الولايات المتحدة أكثر من مسألة مواجهة إسرائيل فإنه لا يمكن القول أن سياسة إيران الخارجية تعكس بأى حال من الأحوال هذه الطموحات خاصة فى عهد أحمدى نجاد، وربما يعود هذا إلى الحقيقة القائلة بأن السلطات الدستورية الممنوحة للمؤسسات المنتخبة فى إيران مثل الرئاسة والبرلمان مقزمة عند مقارنتها بالسلطات الممنوحة للمؤسسات الغير منتخبة مثل المرشد الأعلى للجمهورية ومجلس صيانة الدستور. وعلى الرغم أن خامنئى يسعى دائماً إلى إصباغ الإجماع الشعبى على قراراته إلا أنه لم يظهر آبداً هذا الإجماع بشكل عملى من جانب الشعب على قرارات خامنئى الأمر الذى يجعلنا نطرح بعض التساؤلات مثل، هل تتوافق مطالب المواطنين مع سياسة إيران الخارجية؟، هل يهتم الناس بسياسة الحكومة الخارجية؟، إذا كان الأمر كذلك وآراء الناس مهملة، هل يبدأ الناس بالثورة؟

فلسطين : أداة تجنيد إقليمية وليست محلية

فى الحقيقة يبدو توجه إيران تجاه إسرائيل مسألة محيرة، ففى الوقت الذى أقرت فيه معظم الحكومات العربية بما فى ذلك الزعماء الفلسطينيين الحاليين بوجود إسرائيل نجد أن إيران الغير عربية تواصل الدعوة نحو استئصال الدولة اليهودية، فقد هاجم أحمدى نجاد إسرائيل مرات عديدة وطالب بـ "مسحها من على الخريطة" أو نقلها، كما رفض فكرة المحرقة ووصفها بالأسطورة. المهم هنا أن أحمدى نجاد واجه النقد الشديد من جانب المجتمع الدولى بقوله أن كلماته هى كلمات الأمة الإيرانية. أحمدى نجاد أكد أن الشعب الإيرانى يوافقه فى كراهيته الحادة لإسرائيل، وعلى الرغم من مرور ثلاثة عقود من النداءات الداعية لتحرير القدس فإن نظام إيران لم يستوعب حتى الآن الحقائق الضرورية، فليس هناك من سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيرانى المتوسط. فإيران ليس لها نزاعات إقليمية

مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين فلسطينيين فى إيران، وإلى يومنا هذا يصل عدد الجالية اليهودية فى إيران إلى ٢٥٠٠٠ وهو أكبر عدد لليهود فى منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وعلى الرغم من أن النظام الحاكم فى طهران مستمر فى تشويه سمعة إسرائيل والاحتفاء بالفلسطينيين فى وسائل الإعلام إلا أن الكثير من المحللين يرون أن المسألة لا تخرج عن دائرة النفاق.

من سخرية القدر أن الشعور المعادى لإسرائيل بين الإيرانيين كان أقوى وأوضح فى الفترة التى سبقت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فأثناء عهد الشاه محمد رضا بهلوى كانت علاقة الشاه القوية مع إسرائيل مكروهة على المستوى الشعبى فى إيران ناهيك عن أن الموساد الإسرائيلى كان له عملاء داخل إيران، وقيل أنهم كانوا يقومون بتدريب قوات الشرطة الإيرانية وخاصة السرية منها والتى كانت منتشرة فى كل مكان ومعروفة باسم السافاك، وعندما سقطت الملكية فى إيران بقيام الثورة سلمت مفاتيح السفارة الإسرائيلية فى طهران إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن آية الله الخمينى أن ثورة إيران الإسلامية سوف تزحف تدريجياً حتى تقوم بتحرير القدس وأصبح شعار القضية الفلسطينية وسلخ الكيان الصهيونى من أهم العلامات البارزة فى السياسة الخارجية والداخلية للجمهورية الإسلامية فى إيران.

بعد ثلاثة عقود على الرغم من أن هناك الكثير من الشباب الإيرانى لديه الرغبة فى الزحف نحو القدس إلا أن هذا الشباب محاصر بالبطالة والتضخم، فجيل ما بعد الثورة يرى أن الأفكار الأولى التى حملتها الثورة مثل معاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى السمعة الدولية السيئة، والعزلة السياسية والأزمات الاقتصادية، ولهذا ففى صيف ٢٠٠٣ خرجت الاحتجاجات تنادى بشعارات الديمقراطية والحرية وكان هناك شعار بارز هو "ينسى فلسطين، ويفكر بشأننا" .

على الرغم من التعاطف الذى يبديه العديد من النخبة السياسية فى إيران تجاه قضية فلسطين فإنهم يرون أن الحقيقة تقول أن خطابات الحكومة نحو إسرائيل فاشلة. وقد ترددت فى طهران أصوات تطالب بإعادة تصحيح الأوضاع، فقد صرح على رضا علوى تبار الإصلاحى الثورى قائلاً "نحتاج لإعادة اختراع أنفسنا، لا يجب أن نهتف الموت لإسرائيل بل يجب أن نهتف تعيش فلسطين، ليس من الضرورى أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم"، أيضاً قامت جبهة المشاركة الإصلاحية بتوجيه الانتقادات لأحمدى نجاد على تصريحاته المناهضة لإسرائيل حيث أعلنت الجبهة أن " البلاد عندما تواجه أزمة دولية فإن مثل هذه التصريحات تؤدى إلى زيادة الأعباء السياسية وتؤثر على الأمن والمصالح الاقتصادية" حتى بعض الأصوات المحافظة قامت بتوجيه انتقادات لأحمدى نجاد مثل حشمت الله فلاحت زاده الذى وجه انتقاداً مماثلاً للانتقاد السابق.

يمثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس أحد أهم الأسس التى تقوم عليها حالة عدم الرضا عن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، حيث يتلقى عمال الإغاثة فى إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع فى إرسال الدعم إذا كان الزلزال فى غزة أو جنوب لبنان، ففى أعقاب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان عرضت إيران المساعدة فى تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان الأمر الذى سبب فى ظهور موجة استياء كبيرة داخل إيران، حيث يعلق أحد سكان العاصمة طهران على ذلك قائلاً "نحن الإيرانيون نؤمن برأى وهو أن نوقر البيت الخاص وبعد ذلك نوقر المسجد"، الكثير من الناس يؤمن بهذا الرأى وهو أن الحكومة يجب أن تساعد مواطنيها أولاً وبعد ذلك تساعد الناس فى لبنان.

إيران ترى بأنها مرتبطة بمعركة ضد الولايات المتحدة من أجل الزعامة الإقليمية، والتأثير فى قلوب وعقول الشعوب العربية والإسلامية، وفى إطار مواجهة الولايات المتحدة استهدفت إيران أيضاً الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة مثل مصر، الأردن، والمملكة العربية السعودية. وترى إيران أن هذه الحكومات "المخزية" تقوم بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة لكن سكان هذه الدول ناضجون للاستخدام. فى هذا السياق يقوم أحمدى نجاد بتوجيه الشجب والعداء لإسرائيل وذلك لجلب العار على الزعماء العرب الموالين لواشنطن وذلك من أجل إحراز نقاط سياسية على الشارع العربى والإسلامى الأمر الذى يجعل أحمدى نجاد نجماً لامعاً فى سماء بعض العواصم العربية مثل القاهرة وعمان ودمشق. ورغم أن مثل هذه الاستراتيجية قد تساهم فى ارتفاع أسهم طهران فى الوقت الحاضر فإن ثمة معوقات قد تقف فى طريقها أهمها حقيقة أن إيران دولة شيعية فارسية، حيث تاريخ يمتد إلى ١٤٠٠ سنة من العلاقات المعقدة بين العرب وإيران .

صنع الدعم للمشروع النووى :

نفس الأمر يمكن ملاحظته عند النظر للقضية النووية ففى أوائل عام ٢٠٠٦ قام المئات من تلميذات المدارس الإيرانيات بحضور اجتماع من تنظيم الحكومة وذلك لمساندة البرنامج النووى لإيران، وقامت التلميذات برفع اشعارات والإعلانات المكتوبة يدويا بالفارسية والإنجليزية وموجهة لوسائل الإعلام الخارجية تؤكد مساندة الشعب الإيرانى للبرنامج النووى. فى اليوم التالى نشرت صحيفة الفاينانشيال تايمز صورة صفحة أولى لفتاة إيرانية تحمل لافتة بعنوان "الطاقة النووية حقنا الواضح" ، وكانت كلمة "نووية" مكتوبة بشكل خاطئ حيث حملت اللافتة عنوان

"الطاقة الغير واضحة حقنا الواضح". هذه الحادثة بشكل من الأشكال تمثل بعض جهود الحكومة الجادة، لكنها خرقاء، لتسليط الضوء على أن المشروع النووى يلقى الدعم الشعبى الواسع داخل إيران، والسؤال هنا كيف يمكن لفتاة عمرها ١٤ عاماً أن تفهم معنى تخصيب اليورانيوم بشكل واضح، وقد علق على هذا مستشار رفسنجانى قائلا: "إذا سألت إيرانياً هل تريد هذا الحق أم لا فإنه سيقول نعم، لكن إذا سألته ما الطاقة النووية فإنه لا يكون قادر على إخبارك ما هى".

المهم أن طهران تؤكد للجمهور الإيرانى أن هدف فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة ليست منع إيران من تخصيب اليورانيوم واستخدامه كسلاح نووى لكن لمنع إيران من الوصول إلى الطاقة النووية لكى تبقى متخلفة ومعتمدة على الغرب، وفى هذا الإطار يقول كبير المفاوضين الإيرانيين على لاريجانى "يريد الغرب صنفان من الأمم: الدول التى تمتلك التكنولوجيا النووية ويمكنها أن تتقدم، ودول أخرى يقتصر إنتاجها على عصير الطماطم ومكيفات الهواء".

حتى أولئك المتعاطفين مع مشروع إيران النووى والمنتقدين للولايات المتحدة يرون أن الحكومة تتلاعب بـ "الرأى العام"، حيث " تقمع الحكومة الرأى الشعبى بشكل ثابت، أما عندما يتعلق الأمر بالبرنامج النووى فإن الحكومة تتحدث باسم الناس" وفى حوار مع الفاينانشيال تايمز رفض نائب وزير الخارجية السابق عباس مليكى الفكرة التى تقول بأن البرنامج النووى يقاد بالمطلب الشعبى.

وتؤكد التقارير أن فرحة طهران الرسمية على الاختراق النووى والتى شاركها فيها قطاع كبير من المجتمع الإيرانى لا يجب أن تؤخذ كدليل على أن الشعب الإيرانى يشارك الحكومة فى وجهة نظرها ولا يجب أن يكون ذريعة لاستخدام القوة ضد المواطنين الإيرانيين. لأن الرأى العام الإيرانى لا يرى أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة، كما أن هذا المشروع لن يساعد على تحسين روابط إيران التجارية مع باقى دول العالم، وتحسين أداء الاقتصاد.

كريستوفر دى بيلاجى المراسل الاقتصادى الذى قضى سنوات عديدة فى طهران يؤكد هو الآخر أن هناك شكوك حول الدعم الإيرانى الشعبى للمشروع النووى.

يقول كريستوفر دى بيلاجى "أن الإيرانيين يدعمون طموحات إيران النووية يسعون أن يكونوا مؤيدين أقوياء للجمهورية الإسلامية وهم فى الحقيقة أقلية، واليوم فى إيران يهتم الناس بالقضايا الدنيوية التى تمس أمور حياتهم اليومية مثل أسعار المنتجات أو تغيير الشروط المطلوبة للخدمة العسكرية، ففى الأربع سنوات التى قضيتها فى إيران لم أشاهد أبداً مناقشة تلقائية حول البرنامج النووى بين طبقة الإيرانيين المتوسطين.

صحيح أن استطلاعات الرأى القليلة المدعومة من جانب المؤسسات الحكومية المحافظة تظهر وجود رأى عام قوى داعم أو مؤيد للبرنامج النووى الإيرانى لكن ثمة أسباب عدة تدفع نحو إثارة الشكوك حول نتائج هذه الاستطلاعات أهمها: الانفصال الواضح بين المواطن الإيرانى والقضايا السياسية، والغموض الكبير الذى يحيط بدورة الوقود النووى، يضاف إلى ذلك سيطرة أجهزة الإعلام الإيرانية المحلية مباشرة على مناقشة وبحث هذا الموضوع.

قدمت الحكومة الإيرانية البرنامج النووى باعتباره مشروع وطنى مدعوم من قبل كل إيرانى وكقضية فخر وطنى، الأمر الذى دفع المراسلين الأجانب الذين يزورون إيران إلى القول بأن كل الإيرانيين بغض النظر عن توجهاتهم السياسية متحدين وراء برنامج إيران النووى.

ويبدو الرأى العام فى إيران أكثر تلوناً مما تسعى الحكومة الإيرانية إلى إقناع العالم به، فالكثير من الإيرانيين، حتى الغير متعاطفين مع النظام الإيرانى يؤيدون فى بعض الأحيان طموحات إيران النووية وذلك لعدة أسباب أهمها: أن إيران تحتاج إلى مصدر آخر بديل للطاقة بعد أن تنفذ مصادر النفط، أيضاً لأن إيران تعيش فى منطقة مضطربة يوجد بها العديد من الدول التى تمتلك السلاح النووى مثل الهند وباكستان وإسرائيل وهذا لا يلزم إيران أن تكتفى فقط ببرنامج نووى لتوليد الطاقة ولكن أيضاً بامتلاك السلاح النووى؟

ورغم ذلك يبدى العديد من الإيرانيين القلق حول البرنامج النووى الإيرانى خوفاً من جر إيران إلى مواجهة عسكرية، فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) التى كانت إحدى أكثر الحروب دموية فى النصف الثانى من القرن العشرين موجودة حتى الآن، حيث خلفت هذه الحرب حوالى ٥٠٠٠٠٠ إيرانى بين قتيل وجريح ناهيك عن الآثار الاقتصادية الكارثية التى ما زال الاقتصاد الإيرانى يعانى مكنها حتى الآن.

ثمة آراء داخل إيران ترى أن أسلوب التشدد والتصعيد الذى تتبناه الحكومة المتشددة الحالية بزعامة أحمدى نجاد كانت فى صالح البرنامج النووى الإيرانى، فما يحدث فى العراق من عنف وإراقة دماء والارتفاع الكبير فى أسعار النفط كل هذا دفع الغرب إلى التقارب مع إيران وتقديم (سلة الحوافز) إليها بالإضافة إلى عرض مشروط للحوار من جانب الولايات المتحدة مع إيران، بينما أدت فكرة "حوار الحضارات" التى تبنتها الحكومة الإصلاحية بزعامة محمد خاتمى طوال الثمانى سنوات التى قضتها فى الحكم إلى وضع إيران ضمن دول "محور الشر

الثورة الشعبية : جسر بعيد جداً ؟

لهذا، إذا لم يستيقظ الإيرانيين كل صباح ليفكروا فى تخصيب اليورانيوم أو مصير فلسطين، فى أى شئ

يفكروا ولماذا ؟، الجواب ببساطة يتعلق بالنواحي الاقتصادية ففي الواقع معدل دخل الفرد في إيران اليوم يعادل نصف دخل الفرد فيما قبل سقوط الشاه، ويرى دي بيلاجي أن "أكثر الإيرانيين يفضلون الحديث عن أسعار الغذاء أكثر من البرنامج النووي، ويرون أن الوعود الثورية لحل المشكلات الاقتصادية لم تنفذ بشكل كبير".

إن التحدي الأساسي للنظام الإيراني، على أية حال، لا يتمثل فقط في المشكلات الاقتصادية أو متوسط عمر الإيرانيين، ولكن الأكثر من هذا أن ثلثي عدد السكان في إيران دون الـ ٣٢ سنة وبالتالي فهم لم يعيشوا عصر القمع والفساد في عهد الشاه ولذلك فليس لهم ولاء قوي للثورة أو الجمهورية الإسلامية. في بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ شجع الخميني أفراد الشعب على زيادة النسل من أجل إيجاد مجتمع إسلامي متين، وهو الأمر الذي أرهق النظام بشكل كبير في الفترة الحالية فأطفال الثورة يكافحون الآن من أجل دخول الجامعة والحصول على وظيفة مناسبة، كما أدت وسائل الاتصال الحديثة مثل الأقمار الصناعية والإنترنت إلى إطلاعهم على نظرائهم في باقي دول العالم وأصبحت لديهم الرغبة في الحصول على نفس الفرص والحريات.

ورغم أن كافة الشواهد تؤكد أن حالة السخط الشعبي في إيران أصبحت واسعة الانتشار، وأن أغلبية الإيرانيين يتطلعون إلى إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، إلا أنك عندما تسأل كيف ومتى يحدث هذا التغيير تجد مجموعة من الأفكار الخرسانية الجامدة المصحوبة بتمنيات بألا يصاحب هذا التغيير أي عنف أو إراقة دماء .

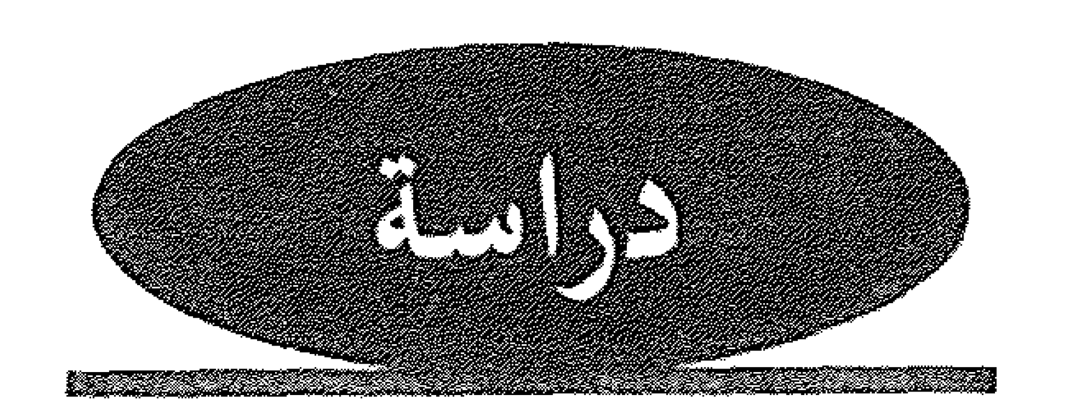
بعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكي في طهران، ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام في إيران وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية في المنطقة وبالرغم من أن السكان الإيرانيين يبقون جدلياً أقل عداءً للأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الولايات المتحدة باحتلالها للعراق فقدت ميزة سياسية هامة في الشارع الإيراني .

العديد من الإيرانيين نظروا إلى المشروع الأمريكي في العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما هو مشروع يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد في إيران الآن ينظر إلى العراق كنموذج للتغيير . وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران "عندما ننظر إلى الوضع في العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيين سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر في بلدهم"، فقبل حرب العراق كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين في تغيير سريع وغير عنيف للنظام ولكن ما حدث في منطقة الشرق الأوسط من فوضى جعل معظم الإيرانيون حتى المعارضين للنظام يفضلون استمرار هذا النظام بدلاً من العيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب، فهم يفضلون التعامل مع شيطان يعرفونه بدلاً من آخر لا يعرفوه

بالرغم من حالة السخط الشعبي إلا أن الحقائق الموجودة على الأرض تؤكد أن فرص التغيير ليست كبيرة وذلك لعدة أسباب أهمها أنه لا توجد قناة منظمة للتعبير عن حالة السخط الشعبي، كما لا توجد حركة معارضة موحدة يمكن الوثوق بها، وداخلياً، حركة الإصلاح الموجودة في الداخل غير قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة، فهم لا يريدون مثلاً السير في طريق المعارض أكبر كنجي الذي طالب بإجراء استفتاء على النظام، أضف إلى هذا أن هناك عدد قليل جداً من الناس قد تكون لديهم الرغبة في الخروج للشارع للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية مادام لديهم الحد الأدنى الذي يمكنهم من المعيشة، كما أن الدعم يأتي للنظام الإيراني من خلال ٢٠ ٪ من السكان هم قوات الجيش وبعض الفئات الأخرى التي يمكن الاعتماد عليهم في التصويت لصالح التيار المحافظ وهم طبقة البازار (رجال الأعمال أو التجار) ورجال الدين الذين يستثمرون بشكل جيد في ظل الوضع الراهن

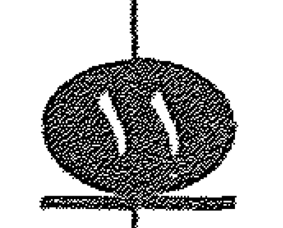
المشكلة هنا أنه ليس من الواضح هل ستظل الصلة مقطوعة بين الرأي العام في الداخل وبين السياسة الخارجية الإيرانية على المدى البعيد ففي الوقت الذي يسعى فيه الشباب الإيراني إلى تحقيق التكامل مع المجتمع الدولي يقوم الرئيس أحمدي نجاد بمزيد من التصرفات التي تزيد من العزلة الدولية على إيران، فمسألة السياسة الخارجية الإيرانية ليست مسألة الزبد والخبز ولكنها المشكلة أنه في ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووي الذي ما زالت فوائده مجهولة حتى الآن، ورغم كل هذا فإن مسألة العزلة المفروضة على الإيرانيين لم تدفع الشعب الإيراني للثورة حتى الآن.

مؤخراً تم الكشف عن وثيقة للخميني تعود إلى عام ١٩٨٨ والتي يعترف فيها بمواصلة الحرب العراقية - الإيرانية لإزالة صدام حسين بالقوة، ولكن إرهاق الحرب للشعب الإيراني دفعته إلى تجرع "كأس السم" والموافقة على وقف إطلاق النار، وذلك بعد ثماني سنوات من الحرب بلغت فيها خسائر إيران حوالي ٥٠٠٠٠٠ إيراني بين قتيل وجريح. واليوم تواجه القيادة الإيرانية مجتمع ثوري مرهق وتدرك أنه لا يمكنها أن تطلب من الشعب تقديم المزيد من التضحيات وذلك للإبقاء على السياسة الخارجية المتحدية لإيران.



دول الخليج العربى فى ظل التحديات النووية لإيران

The Arab Gulf States in the Shadow of the iranian Nuclear Challenges.
The Henry L. Stimson Center, May 26, 2006



فى خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووى بين إيران والمجتمع الدولى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، والقاضى بفرض عقوبات على إيران، تجد دول مجلس التعاون الخليجى نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فهى من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبنى سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة فى المنطقة، وتدعيم التعاون العسكرى مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها من ناحية أخرى، لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها. من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على موقف دول الخليج من أزمة الملف النووى الإيرانى، وتداعياته المحتملة، ومن التحركات الإقليمية الإيرانية خصوصا داخل العراق ولبنان وفلسطين. وفيما يلى نص الدراسة:

قد تكون الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتى أطاحت بصدام حسين ونظامه دعمت الوضع الأمنى والإستراتيجى فى الخليج والتى ظلت طويلا تحت تهديدات السياسة العراقية بقيادة صدام حسين والتى ترتب عليها ثلاثة حروب فى منطقة الخليج أسفرت نتائجها عن عدم استقرار فى المنطقة حتى الآن وجاءت نتائجها خلاف كل التوقعات حيث تدهورت الحالة الأمنية فى منطقة الخليج بالكامل، كما امتد هذا الوضع المتوتر لدول الجوار الحدودى مع العراق.

وعلى الرغم من سقوط صدام وزوال خطره فى هذا الوقت حيث لا توجد دولة عراقية قادرة على تهديد أمن المنطقة، إلا أن الوضع الحالى فى العراق داخليا يدفع فى اتجاه الفوضى وعدم استتباب الأمن بل قد تدفع الأمور إلى حرب طائفية (دينية)، حيث تتقاتل الغالبية الشيعية وباقى طوائف العراق فى ظل غموض الوضع فى العراق، حيث الانقسامات السياسية والتركيبة الحاكمة تدفع إلى تقسيم العراق مما يمكن معه وصف الحال على أنه ورطة أكثر سوءا على الصعيد الأمنى والسياسى، وهو ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخل فى الشئون العراقية إما بهدف المحافظة على أمنها أو المشاركة والتدخل من جانبها لنصرة فئة على أخرى.

وفى الواقع فإن إيران فى عيون الدول العربية هى المستفيدة الحقيقية من سقوط صدام حسين ونظامه. فقد أصبحت هى التهديد الأشد وطأة الذى يؤثر على استقرار ما يجاورها من بلدان، وقبل إقامة الجمهورية الإسلامية كان الشاه بمثابة الحاكم الطاغى المستبد الذى يعتبر نفسه شرطى المنطقة، كما أن الدول العربية لم يكن لديها أى شك فى إمكانية أن يتلاعب بها، ولكن الآن أصبحت هناك مخاوف واضحة نتيجة الثورة الإسلامية، وأصبح أمر تكوين نظام أمنى مستقر فى منطقه الخليج أمرا مستبعدا خاصة

مع تولى الجيل الثانى من الثوار الإيرانيين للسلطة والتى عادوا بها إلى بداية الثورة الخمينية، حيث يعملون جاهدين الآن للوصول إلى تقنية نووية عالية لدورة الوقود النووى الكاملة والدخول إلى مرحلة تخصيب اليورانيوم، وقد تم دعم هذا البرنامج من قبل جميع المسئولين الإيرانيين، ومن هذا المنطلق وما يشابهه فإن الحكام الإيرانيين يرغبون فى تحدى الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية.

من المفترض أن يتوقع الجميع أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجى وهى: المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، وعمان دورا رئيسيا فى مفاوضاتها مع إيران والتى تهدف إلى إقناعها بالتخلى عن فكرة استكمال دورة الكاملة، ولكنهم حتى الآن لا يزالوا على هامش تنفيذ هذا الهدف، ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن هذا التكاسل والتحرك السلبى يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب، إلا أنه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قسما من العقلانية والمنطق فى هذا التصرف والذى يبرر الصمت المضطرب والمثابر لدول الخليج العربية.

تحديد الأولويات: إيران النووية ضد العراق

حاول المسئولون الإيرانيون تكرارا التأكيد على سلمية نواياهم، وهو ما بدا جليا فى قيامهم بزيارات دورية لدول الخليج العربى للتأكيد على صحة هذه الفكرة، ولكن فى ظل لعبة السيطرة التى تنتشر الآن فى الخليج، فإن القوى المستبعدة هى الأكثر فاعلية، ويبدو أن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربا منها لن ترضى أن تقف موقف المشاهد، وفى الوقت نفسه فإن تراخى وتكاسل دول الخليج العربى يعكس كلا من عدم ثقتهم فى إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلى على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لأمنهم.

وفى مايو ٢٠٠٥ وأثناء زيارة السيد حسن روحانى السكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومى لدول الخليج شن ريتشارد ليبرون سفير الولايا ت المتحدة فى الكويت هجوما حادا على إيران على خلفية مواصلتها لبرنامجها النووى وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل وتدخلها فى العراق وإعاقتها لعملية السلام فى الشرق الأوسط ورعايتها للإرهاب، وهو ما أثار ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت يأتى فى مقدمتها تصريحات جاسم الخرافى رئيس مجلس الأمة الكويتى الذى انتقد تدخل السفير الأمريكى فى الكويت فى الشئون الداخلية للدولة قائلا: "يجب على الجميع عدم التدخل فى خصوصياتنا مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل فى خصوصياتهم".

وعلى الرغم من قلق جميع المسئولين فى الخليج العربى مما يتعلق بطموحات إيران النووية بالإضافة إلى شكهم الذى دام من أغسطس ٢٠٠٢ وحتى أواخر ٢٠٠٥ فى النوايا الإيرانية، إلا أنهم لا يزالوا صامتين ومترددين حتى الآن، فقد أزعجهم ما فعلته إيران والأحداث التى جرت فى العراق. وفى يناير عام ٢٠٠٥ علق الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى السيد عبد الرحمن عطية قائلا أن "المملكة العربية السعودية ودول المجلس الأخرى لا تجد أية تفسيرات لمثل هذا النشاط النووى لإيران والذى يحوى بين طياته الكثير من المخاطر الهائلة لكل شعوب منطقة الخليج".

ومؤخرا انضم اثنين من كبار المسئولين السعوديين للحديث وهم وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل والسفير السعودى السابق لدى الولايات المتحدة تركى الفيصل، حيث علق الأول قائلا أن "هناك كارثة محتملة سنصبح بصددها إذا استمرت إيران فى خططها"، وانتقد الثانى عناد إيران وتشددها فيما يتعلق بالقضية النووية، ولكن جاءت كلمة نائب السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجى عبد الله بشارة أكثر تأثيرا وتعبيرا عن مدى خوفه وهلعه فيما يتعلق بإيران النووية إذ علق قائلا بأن "البرنامج النووى لإيران هو بمثابة قلب لموازين القوى وجعل إيران هى المتحكمة والمسيطرة الوحيدة فى المنطقة والأداة المؤثرة فى قرارات منطقة الخليج ككل"، وأضاف قائلا أن "وضع المجلس لابد أن يصبح أكثر توحدا وقوه ووضوح".

وفى الواقع فإن اهتمام دول الخليج العربى بالملف النووى الإيرانى لا يمكن أن يترجم باعتباره حملة متكاملة من أجل دفع إيران للتعاون مع المفاوضين الأوروبيين، كما أن الطريقة التى اختارتها دول الخليج العربى فى التصدى للتحديات النووية الإيرانية تتمثل فى استراتيجية تطمح لتكريس روح المناقشة والحوار لاسترضاء إيران من اجل ألا تعادى القوى المجاورة لها، والاعتماد على الدبلوماسية البريطانية والقوات الأمريكية فى التصدى لإيران وردعها، ويبدو أنها طريقة عملية وواقعية أكثر من غيرها من المخططات الأمنية المثالية والتى وضعها متخصصون أكاديميون، وسياسة المواجهة التى اقترحها الكثير من المحللين الأمريكيين.

وتكمن الأسباب التى جعلت القضية النووية فى إيران لم تحظ بالبحث الكافى الذى تستحقه حتى الآن فى الأحداث الجارية فى المنطقة وخاصة العراق:

أولا: إن نوايا إيران فى العراق لا تزال غير واضحة مما يؤدى لوجود احتمال كبير لسوء التفسير والتقدير. فما هى رؤية إيران لمستقبل العراق ؟، وهل تعمل إيران جاهدة على أن تهدم الجهود الأمريكية لضبط العراق والتحكم فيه ؟، أم أن تورطها فى العراق هو جزء من تخطيطها ؟، وهل استطاعت إيران أن تضع عملائها فى العراق فى الحكم، أم أنها تنسج خيوطها وتأمل فى تشكيل الوضع الإقليمى المستقبلى للعراق ؟، وبغض النظر عن ما تأمله إيران وتفضله، فالعراق الحديث الآن يمكنه المشاركة الفعلية من خلال دوره كحصن أساسى لدول الخليج ضد التشدد الشيعى والسياسة التوسعية الإيرانية.

وهذا هو الموقف الذى تغطيه وسائل الإعلام فى العراق

وتناوله المناظرات والحوارات العامة، إذ يجعل إيران هى بؤرة القلق والخطر الذى يتهدد المنطقة خاصة وأن إيران لديها القدرة على إثارة المشاعر الشيعية فى دول أخرى وهو ما يتضح الآن، كما حدث وقامت جميع القنوات العربية بإذاعة نبأ سقوط بغداد البطيء فى الحرب الأهلية والتعليق عليها، حيث أصبح العراق فى تلك اللحظة قضية حساسة وشائكة وذات وجود فعلى فى العالم العربى، فدعم المقاومة العراقية والخوف من أن تقوى شوكة الشيعة المسلمين ذوى الشعارات السياسية القوية الموحدة جعل كبار المسئولين فى دول مجلس التعاون الخليجى يؤكدون على اقتناعهم بأن إيران هى المناصرة الأولى والمستفيدة الحقيقية مما يحدث فى العراق من اضطرابات.

وقبل حرب العراق بفترة طويلة، وحتى قبل أن تتقدم إيران فى التقنية النووية وتصبح أكثر تطورا، كانت قد تخصصت، وأحيانا بدون وجه حق، فى أن تهدد أمن واستقرار دول الخليج العربى، فطموحات إيران الإقليمية التاريخية ودعمها للجماعات الشيعية فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات وولع (آية الله الخمينى) بتصدير الثورة الإسلامية ليصبح لها صدا فى العقول العربية كلها مؤشرات تؤكد هذا التوجه. كما أن محاولة الانقلاب التى حدثت فى أوائل الثمانينيات فى البحرين والحركة التحررية المنسوبة إلى الجماعات الشيعية هناك كل هذا جعل دول مجلس التعاون الخليجى تنسب كل ما يحدث من اضطرابات للحكومة الإيرانية.

كما أن الدور التاريخى لإيران جعلها من أكثر الدول إحداثا للاضطرابات وتهديدا للأمن عن غيرها من الدول المجاورة بالإضافة إلى الولايات المتحدة التى تلاحقها إيران بتحدياتها وطموحاتها، وهذا ما دفع مجلس التعاون الخليجى لاتخاذ موقف تم ترجمته إلى حظر مبرر عن الإدلاء بأية تصريحات عامة ربما تثير عداوة القيادات الإيرانية، وهو ما جاء متفقا تماما مع تصاعد الوعى بأهمية تأمل والحذر من التأثير الإيرانى على الخليج. وجاء الحديث عن الحرب العراقية - الإيرانية ليصور إيران بصورة الغازى المعتدى بالرغم من أن الحقيقة ليست كذلك، وهو ما كشفه التقارب السعودى - الإيرانى فى التسعينيات وسياسة الانفتاح التى اقرها الرئيسان خاتمى و رفسنجانى تجاه الدول العربية مما خفف إلى حد كبير من المخاوف العربية. لكن التحدى الإيرانى للغرب من الممكن أن يعرض العلاقات الدولية لإيران التى شهدت انفراجا فى العقد الأخير إلى توترات ملحوظة.

وعلى الرغم من هذا الوفاق الذى حدث لازال هناك نوعا من الشك والتحامل بين العرب والإيرانيين، ومازالت دول الخليج تتباطأ فى تبنى موقف موحد إزاء تورط إيران الصارخ فى العراق. أما عن التحديات النووية لإيران فهى قلما تحتل العناوين الرئيسية الخليجية بسبب حساسية وتعقيد القضية، ولكن فى الغالب يتم مناقشتها فى الدواوين الملكية وفى المباحثات مع القيادات الأمريكية والمسئولين الأوروبيين على الرغم من أنه لازال يشوب تناولها نوع من الدهشة وعدم الارتياح على الصعيد العام.

إن حكومات الخليج العربى فى استجابتها للتحديات النووية لإيران لا زالت مقيدة بقيدين فى منتهى القوة هما: آرائها العامة، والمبدأ العربى فى التزام الصمت. وعلى الرغم من أن هناك مؤشر هام ينم عن تعاطف العالم العربى مع الطموحات النووية الإيرانية، وهو ما أظهره استفتاء لموقع الجزيرة الذى أكد أن نسبة كبيرة تزيد عن ٧٣٪ من المصوتين لا يؤمنوا بأن البرنامج النووى لإيران يشكل أى تهديد لما يجاورها من الدول . وفى أكتوبر ٢٠٠٥ اظهر استفتاء آخر أن ٦٣٪ من المصوتين فى ٦ دول عربيه بما فيهم المملكة العربية السعودية ودوله الإمارات يرون ضرورة توقف الجهود الدولية المبذولة من اجل إقناع إيران لوقف برنامجها النووي، خصوصا بعد اتجاه الرئيس أحمدى نجاد نحو استغلال قدراته الخطابية فى تشكيل موقف عربى وإسلامى مؤيد لحق إيران فى امتلاك هذه التقنية واستمالة روح التعاطف العام والمبالغة فى وصف الفجوة بين موالاة رؤساء دول الخليج للولايات المتحدة ومعاداة شعوبهم لها فى الوقت نفسه. فى الواقع إن معاداة احمدى نجاد للولايات المتحدة وإسرائيل ورغبته فى أن يتحداهم أصبحت واضحة وملموسة.

لقد استطاعت إيران أن تقنع الكثير بان المحاولات الغربية لمنعها من الاستمرار فى إتمام دورة الوقود تعكس الاتجاه الغربى الموروث فى إجهاض أى قوه ناهضه قبل أن تشكل أزمة على المدى البعيد، وعلى المستوى الشعبى فانه لمفخرة للشعوب العربية ككل أن ترى أمه إسلامية حتى وإن لم تكن عربية فى موقف تحدى مع الولايات المتحدة فى مشهد عالمى رائع لتطور التكنولوجيا النووية.

وأصبح الحديث والجدل الدائر حول سياسة التمييز النووى ذو أهميه تفوق أهميه الالتفات إلى الاتفاقيات الدولية مثل معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية وما يترتب عليها من التزامات. وفى الوقت الذى تطالب إيران تصوير الوضع على أنه يدخل ضمن إطار ازدواجية المعايير تحاول الولايات المتحدة التعتيم على ما يحدث من إخلال ببنود معاهد حظر انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى أن امتلاك قوى إقليميه أخرى للسلاح النووى فى عيون كثير من العرب يعطى الحق كاملا لإيران فى أن تدافع عن مكانتها الإستراتيجية فى المنطقة وانه لمن الخطأ أن نصرف النظر تماما عن تأثير الرأى العام فى مجلس التعاون الخليجى عندما نتطرق لهذه القضية لأن الحكام منهمكين فى لعبه شائكة وحساسة وهى لعبه التوازن الإقليمى. كما أن القادة العرب مقيدين أيضا بمبدأ البقاء والاستمرار الطويل المعهود فى نظم الحكم. وتعد قضيه قدرات

إسرائيل النووية الآن بمثابة قيد عليهم لأنها ستجعل موقف الدول العربية مستكر، إذ كيف ينظروا إلى الملف النووى الإيرانى على أنه مشكلة لابد من حلها، والخلاصة أن المبادئ العربية والإسلامية وكذا التوجهات السياسية تحتاج إلى إظهار حكومات الخليج العربى أكثر معاداة لإسرائيل من إيران.

ولقد حفزت مصر الجامعة العربية على تركيز اهتماماتها لتوصيل رغباتها فى أن تستمر فى القيام بدور المحرك الأساسى الذى يبقى على السياسات الأجنبية الراسخة فى نظام دول الخليج العربى ومنعهم من الإعراب عن أجندتهم المستقلة.

وفى الحقيقة فإن النظرة العربية ليست لها علاقة بإدراك التهديد الذى تواجهه دول الخليج، ومن وجهة نظرهم فإن خطورة الشرق الأوسط تحولت من دول المشرق إلى دول الخليج. وجاءت طبيعة دول الخليج وقدرتها على سرعة النسيان لتساعد فى تخفيف وطأه الصراع العربى الإسرائيلي، حيث قامت عدد من دول الخليج (البحرين - قطر - عمان - الإمارات العربية المتحدة) بالدخول فى علاقات مع إسرائيل ولكن طبيعة المحرك التجارى المادى الواقف خلف هذه العلاقة يؤكد بقائها بعيدا عن القرار العام.

ويبقى البرنامج النووى النشط لإيران ليضمن أن إسرائيل لا يمكن لها أن تتخذ إجراءات نظاميه مثل التنفيذ التطوعى لنصوص معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية الذى يمكن له فى يوم ما أن يصبح جزءا من عملية السلام الشامل.

إلا أنه بات من الصعب التغلب على مثل هذا الحذر خاصة بعد تقارب الجهود العربية الرسمية المبذولة مثل التى يقوم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى. والمساندة القوية لإيران داخل الشارع العربي، وهو ما بدا جليا فى قمة مجلس التعاون التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٥، حيث لم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجى من ذكر الطموحات النووية لإيران فى بيانها الختامى. وقام السيد عمرو موسى بحثهم جميعا على عدم التركيز على الملف النووى الإيرانى دون الإسرائيلى. وفقط فى قمة خليجية استثنائية تم عقدها لمناقشه الوضع فى كل من إيران والعراق استطاع قادة دول مجلس التعاون الخليجى اتخاذ موقف صريح من البرنامج النووى الإسرائيلى..

تكلفه التفاوض مع إيران

وبالنسبة لمن تقلقهم الطموحات النووية الإيرانية فلا يزال هناك شيئا يحيرهم ويشغل بالهم ألا وهو غياب مشاركة دول الخليج العربى فى المفاوضات التى تهدف لوقف أو على الأقل إبطاء تقدم إيران فى مواصله تطوير برنامجها النووى .

ومما لا شك فيه أن الدول العربية تفضل إيران بدون برنامج نووى لكنها ليست لديها الرغبة فى تحمل تكلفة التفاوض مع إيران وذلك للاختلال فى توازن القوى بين دول الخليج العربى وإيران هذا بالإضافة إلى محدودية الخيارات السياسية أمام دول الخليج والذى يزيد من تعقيد الموقف.

وقد بدأت المناقشات بين الدول العربية وإيران فى مباحثات رسمية وغير رسمية حول الترتيبات الأمنية وحالة الاستقرار فى الخليج منذ أن حدث تقارب فى العلاقات فى التسعينيات ولكن من أجل إحداث تقدم حقيقى فى هذه المشكلة الهامة وغير المحتمل لها أن تحل فى المستقبل القريب، لابد من التوافق حول دور الولايات المتحدة فى المنطقة والتى تعتبره إيران هو الدور الأساسى فى إحداث عدم الاستقرار بينما تعتبر دول الخليج العربى الولايات المتحدة بمثابة عامل الحماية الرئيسى لأمنهم. إن الهدف الإستراتيجى المعلن لإيران هو تغيير صورة ووضع الولايات المتحدة وإرغامها على سحب قواتها. وإيران تعلم أن دول الخليج تسعى للإبقاء على علاقتها مع الولايات المتحدة لضمان استمرار الاعتماد على مظله الأمن الأمريكية، إذا فمطالبة إيران بالانسحاب الأمريكى من الخليج ليس حلا مقبولا، بل إن مثل هذه الرؤى المتناقضة ستصعب الموقف على دول مجلس التعاون الخليجى وإيران.

وفى خضم الجهود الدبلوماسية لإقناع إيران لوقف نشاطها لتخصيب اليورانيوم مؤقتا وجدت الدول العربية أن لديها القدرة السياسية والاقتصادية التى تمكنها من زيادة الفوائد والاستفادة من سياسة الترهيب والترغيب التى تتبناها أوروبا والولايات المتحدة مع إيران، ولكن ذلك يمثل مشاركة ثانوية فى القضية ككل. ومن وجهة نظر مجلس التعاون الخليجى فان الأمر الأهم هو ما إذا كانت الفوائد التى ستعود عليهم من المشاركة فى هذه الجهود تفوق ما سيعود عليهم إذا رفضت إيران التوقف واستمرت فى برنامجها النووى أم لا ؟ . فى الواقع إنه ليس من الصواب أن تعادى دول الخليج إيران وتأخذ جانب الولايات المتحدة، لإن ذلك لن يدر عليها آية فوائد حقيقية وربما يعرضها لمزيد من الخلافات والاضطرابات فى المستقبل. ومن هذا المنطلق لابد من ذكر التحذيرات الأخيرة من البرنامج النووى الإيرانى التى جاءت على لسان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى بشكل روتينى ولم يجد آى صدى من نظراءه الأوروبيين ولا من قادة الدول وكأن هؤلاء المسئولين أدركوا بوضوح حق إيران الكامل فى إتمام دورة الوقود النووى واستخدامها فى الأغراض السلمية. ومن ناحية أخرى تحدث الرئيس المصرى حسنى مبارك والملك الأردنى عبد الله بن الحسين، وسعود الفيصل وزير الخارجية السعودى عن التأثير والدور الإيرانى فى العراق وفى دول الجوار، وكان لحديثهم صدا قويا فى العالم العربي.

وتعتقد دول الخليج العربى أن إيران تعنيها بشده الفوائد الاقتصادية والضمانات الأمنية التى سيقدمها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة في حالة موافقتها على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، ربما تدفع هذه الافتراضات دول الخليج لكى تطلب المشاركة فى أية مباحثات أمنية بين إيران والولايات المتحدة، لكن علاوة على هذا ثمة إدراك آخر بجانب هذه الدوافع ربما يجعل إيران تتخلى عن طموحاتها النووية، فمعظم من فى الخليج مقتنعين بأن طهران تتجه نحو عقد صفقه كبيرة رابحه مع الولايات المتحدة ولا شيء سوى ذلك وإذا كان حدث ذلك فسوف يغير من المبادئ الأساسية لإيران.

وعلاوة على ذلك فإن دول الخليج تعلم أن إيران لا تعتبرهم التهديد الرئيسى لأمنها وأنهم ليسوا الدافع الرئيسى وراء طموحاتها النووية، فأسباب تطوير إيران لقوتها النووية مبنية على أسس استراتيجية وسيادية والتى تلعب فيها دول الخليج المجاورة لها دورا ثانويا. وقد اهتم المحللون الغربيون بالتأكيد على نتيجة هامة لا يمكن إغفالها وهى خطر تسلح إيران بأسلحة نووية والذى سيؤدى إلى إحداث خلل فى التوازن بينها وبين دول الخليج، وربما تطالب إيران بإنهاء التقارب بين إسرائيل وبعض دول الخليج، كما أنها سيصبح لها كلمة مسموعة قوية فى مجال السياسة النفطية وسيقوى هذا من وضعها فى مباحثاتها مع مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق ببعض القضايا الخلافية مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاثة.

وجاءت بعض توصيات المحللين الأوروبيين بأن تقوم دول الشرق الأوسط مثل السعودية ومصر بلفت نظر إيران إلى أن طموحاتها النووية دفعتهم على إعاده النظر فى وضعهم النووى بما يمهد إلى حدوث سباق تسلح فى المنطقة.

وبالفعل قام بعض المسئولين السعوديين بنقل تلك التحذيرات بشكل واضح إلى طهران ولكن القدرة على الإقناع فى هذه المباحثات غير أكيدة وربما تكون مباحثات غير مثمرة على الإطلاق. لأن إيران بالفعل تعيش وسط بيئة دولية متخمة بالتهديدات ولا بد أن طهران لم تقتنع بان هناك سباق تسلح سيبدأ لأنها بالفعل تدرك أنها دخلت إلى هذه اللعبة متأخرة إلى حد ما خاصة مع سلبية استجابة العالم لاستخدام العراق أسلحة الدمار الشامل ضد إيران خلال سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨).

فإيران تؤكد أن الهدف الأساسى وراء مغامراتها النووية ليس بدء مرحلة جديدة من سباق التسلح، وحتى إن كان ذلك صحيحا فهى ستقوم به فقط لكى تشعر بالاطمئنان بعد تحقيق طموحها فى أن يكون لها قوة نووية. بالإضافة إلى أن إدراك دول الخليج بأن إيران تصر بعناد على الاستمرار فى برنامجها النووى يجعلهم يتساءلوا ما الذى يجبرهم على الدخول فى معركة خاسرة، وثمة يقين شديد بين الخبراء فى الغرب بأن إيران ستمتلك قريبا الخبرة والمهارة والقدرة على إنتاج أنواع مختلفة من المواد الخام القابلة للانشطار.

وهؤلاء الذين يعتقدون أن هناك حلا دبلوماسيا من الممكن تخيله وان نظام مراقبة صارم يمكن آن يمنع إيران من تحويل وقودها النووى إلى أغراض عسكرية وحربية، يدركون فى الوقت ذاته، ولكن على مضض أن إيران سوف تمتلك دورة وقود كاملة، وفى واقع الأمر إذا حدث ذلك سوف تصبح إيران دوله غامضة استراتيجيا وستصبح بالنسبة لهم دولة على أعتاب امتلاك قوة نووية متعارف عليها ولنا هنا أن نسأل ما هى الفوائد التى ستعود على دول الخليج العربى إذا شاركت فى مثل هذه المعركة الخاسرة؟.

وباختصار فإن مواصلة إيران لدورتها النووية سيؤدى إلى زيادة الاضطرابات فى المنطقة. وهذه الاضطرابات ليست فى صالح دول مجلس الخليج العربى على الإطلاق، التى ترغب بشده فى دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى من أجل جذب المستثمرين والتغلب على النزاعات الداخلية والاستعداد لما سيلى ذلك. لكن دول الخليج العربى ينقصها الخبرة الإستراتيجية المستقلة والتى تساعد صناع القرار على فهم بيئتهم بشكل أفضل وأن يصبح لديهم هامش مناورة وحرية حركة فى التعامل مع إيران. ولكن لسوء الحظ فإن الدول العربية لازالت تعتمد على الولايات المتحدة فى وضع الخطط الإستراتيجية والدفاعية وتنفيذها. وسوف يأتى الوقت لدفع ثمن الاستعانة بالولايات المتحدة لأنه مهما حدث من تقارب بين المصالح الأمريكية ومصالح دول مجلس التعاون الخليجى لا يمكن لهم أن يتفقوا.

وعلى الرغم من هذه الصورة السوداوية، فإن الدول العربية ليست بعيده بهذا الشكل عن الساحة السياسية فقد عقدوا اجتماعات عدة للتوصل إلى سبل لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، كما تحاول إيران الآن التقرب لدول الخليج المجاورة لها لكى تكرر التأكيد على سلامة نواياها. حيث قام المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى بإرسال وسطاء إيرانيين لدول الخليج الهامة مثل وزير الخارجية الإيرانى الأسبق على ولاياتي، والسكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومى على لاريجانى، ورئيس الجمهورية الأسبق هاشمى رفسنجانى والذى يحظى بعلاقات جيده مع مسئولى العديد من الدول العربية، وقد حاولت إيران بالفعل إقناع هذه الدول بالمشاركة فى الجهود المبذولة لتسوية الأزمة، أو أن تقوم بدور الوسيط، لكن زيارات قادة دول الخليج لطهران لم يثبت أن لها آيه نتائج ملموسة سوى نوع من التقارب قصير المدى. فخلال زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة لطهران فى مايو ٢٠٠٦، تم التوقيع على اتفاقية أمنية، كما حاولت دول الخليج مرارا توجيه رسائل إلى

طهران تعرب فيها عن قلقها من تطورات أزمة الملف النووى، مثل زيارة وزير الخارجية العمانى الذى صرح هناك بأن "برنامج إيران النووى يبدو الآن بمثابة خطوه عديمة الجدوى ومبادرة غير محسوبة العواقب".

ولذلك فكان يتعين على دول مجلس التعاون الخليجى أن يرسلوا وزير الخارجية السعودى طالما أنهم يريدوا توصيل مثل هذه الرسالة القوية علاوة على ذلك فقد أنكر وزير الخارجية العمانى أنه تم تفويضه بشكل رسمى وادعى أن ما قاله ما هو إلا مجرد أراء.

وأكد وزير الخارجية القطرى أن هناك نقص فى الوضع المشترك لمجلس التعاون الخليجى ويقولوا "انه لم يتم اتخاذ أى خطوة إيجابية وفعاله أكثر من أنها تدعم وتشجع الحل الدبلوماسى لهذه القضية".

وترتبط الطريقة الغير مباشرة التى تتناول بها دول الخليج مشكله التحديات النووية لإيران بما يحوم حولها من إخطار تهدد الأمن فى المنطقة واهتمامهم الفعلى يدور حول قضيه الأمن النووى ويتركز على اثنين من المخاوف أولهما :أن إنتاج إيران للتكنولوجيا النووية وتطويرها لإيران، ثانيهما : أن سكان دول الخليج المرتكزة على المنطقة الساحلية والبنية التحتية الرئيسية لحكومتها باستثناء السعودية ستصبح عرضه للإصابة النووية

مثل الصحفى السعودى الذى أبدى تضرره من قرب المفاعل النووى "بوشهر" من المنامة والدوحة أكثر من قربة للعاصمة الإيرانية ولكن إيران تحاول تهدئه هذه المخاوف "انه لا يوجد أى شيء يستدعى القلق من اجله لأننا بالفعل أنفقنا أموالا كثيرة لضمان أمن البيئة المحيطة بنا بل لأمن الكوكب ككل وبالرغم من كل هذه الضمانات جاءت إيران لتحبط أمنيات مجلس التعاون الخليجى وذلك لرفضها السماح لمفتشى المجلس بزيارة المنشآت النووية بما فيهم المفاعل النووى.

الاشتراك فى حسم المشاركة

وسوف يأتى الوقت الحاسم لمواجهة إيران فالولايات المتحدة تقرر فرض عقوبات على إيران بموافقة المجتمع الدولى أو بدون كما أنها ستلجأ لاتخاذ إجراءات قهرية ضد إيران وبذلك ستقع دول الخليج العربية فى بؤرة الاختيار ولكنهم فى الغالب سيفضلون الانحياز للولايات المتحدة واتخاذ جانبها على الرغم من خطورة هذا القرار الذى سيؤثر سلبا على تقارب العلاقات بين الدول العربية وإيران فى العقد الماضى مما سيثير استياء إيران وأضاعه فرصة إعطائها ضمانات تكفل لهم مستقبل أكثر أمنا. وربما تعود فكرة المواجهة المسلحة التى حدثت فى ١٩٨٠ لتؤثر سلبا على منطقه الخليج والقضاء على النمو الإقتصادى ويرى بعض المحللين أن دول الخليج العربى تقدم الدعم السياسى التى تحتاجه الولايات المتحدة لردع إيران سواء باحتوائها أو بفرض العقوبات عليها ويزعموا أن القادة العرب قد اعدوا لمثل هذه السيناريوهات خلال العقود الماضية لتوقعهم ما يحدث الآن ولأن الدول العربية لا تستطيع أن تنتزع مسئولية التصدى لإيران فهى تريد من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى أن يكونوا أكثر حزما فى التصدى للطموحات النووية لإيران.

وبينما يتسم هذا الرأى بشيء من الصحة إلا انه يقترن بمفارقه نلحظها إذا نظرنا إلى قضايا قدرات ونوايا الولايات المتحدة خاصة فى ظل تورطها الشديد فى العراق وما إذا كانت دول الخليج ستقبل تأييد سياستها، واحتمال تصاعد خطر أن تحاول إيران أن تفقد الدول العربية استقرارها نتيجة وجودهم تحت مظلة الولايات المتحدة، أم أنها تفضل التكيف مع وجود إيران دولة نووية قوية. الدول العربية فى الغالب تفضل إيران دولة ضعيفة غاضبة أكثر مما تفضلها قوية ومسيطرة، ولكن إذا تضمن ذلك حدوث خلل فى الاستقرار العربى الداخلى واثر بالسلب على الاقتصاد فسوف تفكر دول الخليج مليا فى الاختيار بدون تفكير دقيق فى البدائل. فوجود مشاركة عربية واضحة فى اى إجراء عسكرى أو حرب تقوم بها الولايات المتحدة وتصبح إيران فيها الضحية التى يعتدى عليها سوف يفقدها الكثير ويخلق عداء ايرانى سياسى ومحلى يستمر لعقود قادمة.

ومن العناصر الشائكة التى تدعم الرأى السابق تطوير القدرات العسكرية لدول الخليج من خلال إيرادات الطاقة التى تستثمرها هذه الدول فى اتجاه التحديث القوى، ويجب أن نعلم أنه لازال ينقصهم تطوير وضعهم الدفاعى والأمنى، والعمل جاهدين نحو تأسيس نظام وقائى وأمنى خليجى متكامل، وهناك بعض الدلائل التى توضح تحرك دول مجلس التعاون الخليجى نحو هذا الاتجاه ولكن لازال تعاونهم رمزى إلى حد ما، ومن المستبعد إمكانية توافر القدرات الهجومية والدفاعية حاليا.

- فالهدف من إعداد جيوش نظامية ثابتة ومتخصصة هو تدعيم المكانة الإقليمية، لكن كبار المسئولين فى مجلس التعاون الخليجى يدركون تماما أن الكفاءة والقدرة العسكرية لديهم لا تضاهى القوة العسكرية الإيرانية وان البنية العسكرية لديهم لا ترقى سوى أن تكون مكملة لقوات الحدود الأمريكية، وان حصول دول مجلس التعاون على أسلحة هو الحل المثالى.

وكما يلاحظ الكثيرون فإن الحل العسكرى لوقف البرنامج النووى الإيرانى ليس حلا عمليا، وذلك لأنه سيلحق بدول الخليج العربى نتائج مأساوية غير متوقعة من أهمها أن مثل هذا الخيار العسكرى سيشجع إيران على تنشيط شبكاتها وقواعدها فى العراق من أجل إحباط آمال الولايات المتحدة فى أن تحقق استقرارا فى العراق.

وبالرغم من كل تلك القيود التى تفرضها الدول الغربية على إيران، فإن الدول العربية لازالت وغيرها من الدول

تعتقد أن المعلومات الحديثة لدى هيئة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أفضل مصداقية من معلومات المخابرات الغربية حول البرنامج النووى الإيراني.

وأخيرا فانه ليست هناك توقعات بأن تؤثر هذه العوائق إيجابيا وتمنع إيران من المضى قدما فى برنامجها النووى وان يتخلى الإيرانيون عن تمسكهم وفخرهم بالقومية الإيرانية .. فكل ما يحدث يضمن استمرار إيران فى برنامجها النووى وسعيها وراء امتلاك الأسلحة النووية. ولان القادة العرب هم أكثر تعاملا مع إيران من الحكومة الأمريكية فهم أكثر تفهما للورطة وسوف يعملوا جاهدين فى الضغط على إيران لمنع تصعيد الأزمة النووية. فقرار الخيار العسكرى أو حتى سياسة الترهيب والترغيب ستتطلب مشاركة دول الخليج العربى أو على الأقل موافقتهم ابتداء من الحظر البحرى وحتى تنفيذ العقوبات، فكل هذا بمثابة أدوات يمكن استغلالها فى الوقت الذى لا يمكن توقع أن تتحمل إيران البقاء بدون الانتقام. وبغض النظر عن حكمة دول الخليج العربى وتحفظهم إزاء فكرة الحرب والعقوبات فقد سمحت للولايات المتحدة وتحالفاتها أن تستخدم قواعد من أراضيهم وان تقوم بعمليات بحرية وجوية داخل نطاقاتهم .

وبالمقارنة مع حالة نظام صدام وقدرة العراق على إثارة فتنة داخلية وعدد قليل من الأعمال الإرهابية تأتى إيران لتثبت أنها لديها المهارة الحقيقية على تطوير شبكاتها المحلية والدولية وتغذية الجماعات بنوع من التقارب الفكرى والعقائدى والشيء الذى لا بد أن يضعه القادة العرب فى اعتبارهم خلال عملية صنع القرار هو أن إيران قد طورت بالفعل من قدرتها على الردع والمواجهة .

وإستراتيجية الردع وحدها من المحتمل أن تعرض دول الخليج لتكلفة سياسة وأمنية واضحة ومثل هذه الاستراتيجية يجب أن ترتكز على خطوط حمراء من مستويات تصعيد الموقف والقدرة العسكرية والتى يتم تحديدها تمشيا مع سياسة الولايات المتحدة وتحالفاتها.

إن الشرعية الدولية تعد العامل الأساسى فى تحديد موقف دول الخليج العربي، ففى إطار قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فبراير ٢٠٠٦ صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن المجلس لا يعترض على هذا التحرك ويعنى ذلك أن مجلس التعاون الخليجي يستطيع تحت مسمى القانون الدولى إصدار قرارات لفرضها كعقوبات ضد إيران .

اختلاف مفاهيم التهديد :

والى جانب حقيقة أن الدول العربية تشعر بأنها لا تقوى على التأثير فى السياسة الإيرانية فهناك عوامل مؤثرة أخرى متعلقة بمحددات السياسة الخليجية وصناعة القرار بخصوص قضية إيران. ومن الهام فى البداية أن نشير إلى أن القوى الغربية ودول الخليج تلقت التهديدات الإيرانية بقلق متزايد.

وبالنسبة للقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة التى لا تربطها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية مع إيران فقد اعتبروا التهديد الإيرانى كتهديد أمنى خطير. وهو التهديد الذى يعتبره المحللون الغربيون وصناع القرار يقع تحت وطأة الإرهاب وخطر امتلاك الإرهابيين أسلحة دمار شامل وقذائف صاروخية وهذه هى النتيجة المباشرة لعقود من الخلافات والعلاقات الغير موصولة بين إيران والغرب مما أدى إلى تراجع العلاقات لمرحلة بدائية.

وعلى وجه الخصوص فان العلاقات الإيرانية - الأمريكية تتسم بهذا السوء منذ ٢٥ عام مضت، فقد قامت إيران بإثارة الكراهية فى بيروت وطهران ودعم الجماعات المتطرفة وحركات العنف المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل، كما أن لها دورا فى إحداث اضطراب شديد فى العراق . وهناك من العوائق النفسية والداخلية ما يؤكد عدم القدرة على فهم إيران سوى أنها تهديد وليس فرصة .

وفى الوقت الذى تبادلت إيران والولايات المتحدة الاقتراحات فى مواقف كثيرة فالحقيقة تظل انه لا يمكن اعتبار المصالح والأمانى المتقاربة فى أفغانستان والعراق على أنها دبلوماسية فاعلة أو على أنها نوع من التقارب الذى كان يتمثل فى الحوار الجاد. و على عكس السلف الإيرانى الذى كان يقر ويدرك أهمية الولايات المتحدة، جاءت القيادة الجديدة لطهران لتعتبر أنه ليس هناك أى حاجة للتقارب مع الولايات المتحدة. ومع الوضع فى الاعتبار سياسة التصدى التى تتبناها إيران يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تفكر وتبحث عن طرق للتحدث معها .

وبصرف النظر عن عداء النظام الإيرانى الحالى لإسرائيل، فإن حكومة طهران تسعى لإقامة صلات جيدة مع دول المنطقة انطلاقاً من مصالحها، مما جعلها عاملا مؤثرا فى استقرار الإقليم. أما ملف العداء لواشنطن وتل أبيب، فلا تتوفر الإمكانات الواقعية لكى يهدد امن هذه الدول، ليس فقط بسبب عدم امتلاك طهران للقدرات العسكرية التى تمكنها من التورط فى صدامات مسلحة معها، وإنما أيضاً لأن طبيعة التعاطى بين إيران والولايات المتحدة لم تصل إلى نقطة اللاعودة. ومازالت إمكانية الوصول إلى تسوية بينهما قائمة. ويسود اعتقاد لدى العديد من الباحثين بأن انتصار الديمقراطيين فى الانتخابات الأميركية يمكن أن يفسح المجال لحوار أميركى - إيرانى مثمر.

ويؤكد فريق من المحللين أن طهران لا يمكن أن تقوم

بتوجيه ضربة نووية لإسرائيل. نظرا إلى أن هذه الضربة ستدمر المقدسات الإسلامية، كما أنها لن توجه ضربة نووية إلى روسيا أو أوروبا أو الصين. مما يعنى أن الحديث عن استخدام إيران للسلاح النووى لمهاجمة مراكز القوى الإقليمية والعالمية ليس إلا معزوفة دعائية.

وتدرك إيران أن مشروع العقوبات الغربية قد حاول استقطاب تأييد موسكو من خلال استثناء أعمال تشييد محطة بوشهر الكهروذرية إلا انه لم يستثن المراحل اللاحقة لتشغيل المحطة الكهروذرية، ولعل تجاهل موسكو لهذا الاستثناء يعود إلى أن مصالح روسيا فى إيران لا تقتصر على تشييد محطة بوشهر فقط.

وقد تحسنت الصورة الإيرانية فى عيون الأوروبيين بعد إعجابهم الشديد بدعوة حوار الحضارات التى أطلقها الرئيس خاتمى عندما قال " إن روح المبادرة والقدرة على السيطرة أصبحت اليوم من الأسباب التى تستدعى الشك والإحباط "، وربما يدرك الأوروبيون أكثر من غيرهم مدى تعقد قضية صناعه القرار الإيرانى وصعوبة إحضار إيران للتفاوض معها وإقناعها حيث أن الدبلوماسيين الذين التقوا بهم لم يتمكنوا من استخدام سلطتهم بذكاء فى تقييم دور كبار الثوريين الإيرانيين وكبار المسئولين أو حتى فى توريط القائد الأعلى فى آية اتفاقات، وكنتيجة لذلك وجهت باريس ولندن وبرلين مؤخرا نقدا لاذعا لإيران لأنهم اصبحوا يشعروا الآن بفشل جهودهم فى تأييد الحل السلمى الدبلوماسى بعد رفض إيران رزمة الحوافز التى قدمت لها فى أغسطس ٢٠٠٥ والتى اعتبروها عرضا مغريا للغاية. كما أن هذه الدول توجه انتقادات إلى إيران على خلفية تشددها وعنادها ووقوفها فى تحد مع واشنطن علاوة على أن سمعة إيران مشوبة بمزاعم عن دعمها للأعمال الإرهابية مثل التفجيرات التى وقعت فى باريس وبرلين وأعمال القتل التى نفذها إيرانيون بحق بعض المنشقين وكوادر المعارضة بالخارج مثل القرار الذى استهدف سلمان رشدي.

- ولكن مفهوم دول الخليج العربى عن إيران مختلف تماما نظرا لاتساع نطاق التواصل العربى - الإيرانى كما أن العرب لا يرون التهديد الأمنى الإيرانى بالخطورة التى تراه بها الولايات المتحدة، لكن ذلك لا يعنى أن العرب لا يعوا مدى التهديد الإيرانى ومثلما ذكرنا من قبل فإنهم قلقين من ازدياد نفوذ إيران فى المنطقة .

فاحتفاظ إيران ودول الخليج العربى بعلاقاتهم القوية المتعددة الأبعاد والتى أحدثت هذا الفارق فى المفاهيم هى أيضا التى خففت من شكهم فى النوايا والقدرات الإيرانية.

وبالطبع فقد ساءت علاقات دول الخليج مع حكم آيات الله الخميني، ولكن التاريخ ملئ بالمواقف التى كانت فيها إيران صديقة لجيرانها من الدول الأخرى، وقبل ١٩٧٩ وبسبب شعور إيران بالتفوق الحضارى جاء الشاه ليفرض سيطرته على ثلاث جزر متنازع عليهم مع الإمارات العربية المتحدة، وعلى ضوء التقارب الأمريكى الإيرانى فى ذلك، كان تحرك الولايات المتحدة واحتجاجها ضعيف للغاية تجاه هذا التصرف.

ولعل ما يجعل الخطر جدياً هو أن سعى إيران لإمتلاك السلاح النووى لا يقتصر على ان هذا السعى يشكل وجه العملة الآخر لطموحات وتطلعات الإيرانيين لدور رئيسى فى هذه المنطقة بل ويتعداه الى أن التسلح النووى لأى دولة من الدول فى العالم كله يقترن فى ظل إختلال موازين القوى بإنتعاش ظاهرة الإرهاب وعلى غرار ما حدث فى دول كثيرة من بينها بعض الدول الأوروبية.

الطريق نحو الأمان

ثمة أربعة خيارات لمواجهة البرنامج النووى الإيراني، أولها وأكثرها بساطة الاستمرار فى الحالة التى تعيشها هذه الدول الآن وهو ما يمكن تسميته خيار الارتباك وإغماض العين عما يدور. وقد أعلنت السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووى الإيرانى طالما التزم جوانبه السلمية، بينما تخشى دولة الإمارات أن يؤدى وصول إيران إلى السلاح النووى إلى إغلاق ملف الجزر الثلاث إلى غير رجعة.

وتعيش دولة مثل البحرين على جمر الخوف من اندلاع فتنة طائفية بين الشيعة والسُنة، وتعانى الهوية الوطنية فيها من مخاض البلورة بعد ٣٥ سنة من تشكيل الدولة. وتختلف فيها التوجهات تجاه البرنامج النووى الإيرانى بين ما هو رسمى خائف من الطموحات الإيرانية التوسعية وما هو شعبى سعيد، بأغلبيته الشيعية، بما حققته إيران.

ليس هناك إذن فى خيار الارتباك والخوف وإغماض العين إلا مزيد من المكاسب لصالح إيران التى لم تنس بعد أن التاريخ العسكرى للإقليم حديث للغاية، وأن القدرات الديموغرافية جد متواضعة.

ولم تنس طهران كذلك أنها احتلت الجزر الإماراتية الثلاث مطلع السبعينيات فى وقت كان فيه وليام لويس مقيما سياسيا بريطانيا فى الشارقة، وفى فراغ عسكرى عربي.

الخيار الثانى الذى يمكن أن تصل إليه دولة كبرى ذات عمق جغرافى وإستراتيجى مثل السعودية، هو الاستعانة بما يسمى توصيل الطلبات النووية إلى الزبائن، وهو الخيار الذى روج جهاز الموساد الإسرائيلى أنه تحقق بالفعل، بل وحدد أن رأسين نوويين قد وصلا إلى الأراضى السعودية عبر وسطاء باكستانيين.

فى المقابل يحتاج الخيار الثالث، أى تبنى برنامج نووى متكامل، إلى طريق علمى طويل وفترة قد لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود بين مد وجزر مع القوى الدولية.

تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق: خريطة طريق أمريكية للشرق الأوسط (١)

إعداد: د فوزى درويش

اعتبارات عديدة تكسب تقرير "لجنة دراسة مستقبل العراق" برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والنائب الديمقراطى السابق لى هاميلتون، والذى صدر فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، أهمية خاصة. لأنه أولا، ورغم أن هدفه الأساسى هو التوصل إلى سبل لمعالجة الوضع السئ فى العراق، نتيجة لفشل المشروع الأمريكى، وارتفاع حصيلة التكاليف المادية والبشرية الأمريكية فى العراق، إلا أنه يمكن وصفه بأنه "خريطة طريق" لأزمات الشرق الأوسط برمتها. إذ يقدم توصيات بشأن الوضع فى العراق وفلسطين ولا يستثنى لبنان، ويربط بين تحسين الوضع فى العراق وإشراك القوى الإقليمية فى المنطقة فى سبيل تحقيق هذا الهدف من ناحية، وبين التوصل إلى تسوية "مرضية" للصراع العربى- الإسرائيلى من ناحية أخرى.

ولأنه ثانيا، يمثل رؤية ديمقراطية جمهورية مشتركة لتطورات الوضع فى العراق خاصة ومنطقة الشرق الأوسط على سبيل العموم، خصوصا أن اللجنة تشكلت فى الأساس بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونجرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسيين (الجمهورى والديمقراطى).

ويعتبر التقرير الذى جاء تحت اسم "الطريق إلى الأمام" أن لا سبيل للنجاح فى العراق، ولكن يمكن تحسين الأداء من خلال وضع الحكومة العراقية أمام مسئولياتها. ورغم أنه لا يوصى بانسحاب فورى أو بجدول زمنى للانسحاب، إلا أنه ينصح بسحب معظم القوات المقاتلة عام ٢٠٠٨، لأن تكاليف الحرب ستتجاوز تريليون دولار. كما يوصى التقرير الإدارة بأن تعلن مجدداً أنها لا تسعى للسيطرة على قطاع النفط فى العراق. وطالبها، فى إطار الجهود للتوصل إلى حل، بإظهار "التزام متجدد ومتواصل" من أجل التوصل إلى "خطة سلام شاملة" بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وسوريا ولبنان من جهة أخرى. ويدعو التقرير إلى إشراك سوريا وإيران فى التسويات. أما على الصعيد اللبنانى فيوصى التقرير بمفاوضات مع دمشق التى عليها الالتزام بالقرار ١٧٠١ والمحكمة الدولية وفيما يلى الجزء الأول من التقرير.

ليست هناك أية ضمانة للنجاح فى العراق. فالوضع فى بغداد وعدة مناطق أخرى شديد الصعوبة. لقد تمت إزاحة صدام حسين من السلطة وأنتخب الشعب العراقى بطريقة ديمقراطية حكومة لهم تمثل على نطاق واسع نسبياً الشعب العراقى، ومع ذلك فإن الحكومة لم تحرز تقدما كافيا فى المصالحة الوطنية، وتقديم وسائل الأمن الأساسية، أو توفير الخدمات الأساسية إن مستوى العنف شديد ويزداد شدة. وهناك معاناة كبيرة، ولاتبدو هناك أية إشارة إلى تحسن فى الحياة القومية لكثير من العراقيين. وهناك جو سائد من التشاؤم.

وتبذل القوات العسكرية الأمريكية والأفراد المدنيون وشركاؤنا فى التحالف جهوداً غير عادية وتضحيات كبيرة لمستقبل أفضل. ومع ذلك، فإن قدرة الولايات المتحدة على التحكم فى الأحداث داخل العراق تتضاءل بإستمرار وكثير من العراقيين ينقسمون إلى طوائف.

ويعمل عدم توافر الأمن على إعاقة التطور الاقتصادى. وغالبية الأقطار فى المنطقة لا يؤدون دوراً بناءً فى دعم العراق بل إن البعض منها يهدد الاستقرار فيه.

وللعراق دور حيوى فى المنطقة، وحتى بالنسبة للاستقرار العالمى، وهو حرج أيضا بالنسبة للمصالح الأمريكية. ويغوص العراق فى مستنقع الخطوط المذهبية والطائفية بين الشيعة والسنة وبين الأكراد والعرب. ويمتلك العراق ثانى أكبر إحتياطيات نفطية مؤكدة فى العالم. وأصبح العراق الآن بمثابة قاعدة لعمليات الإرهاب الدولى، بما فى ذلك "القاعدة".



كذلك فإن العراق يمثل نقطة جوهرية بالنسبة للسياسة الخارجية يؤثر على النظرة إلى الولايات المتحدة فى المنطقة وحول العالم على حد سواء. ونظراً لخطورة الأوضاع فى العراق وللأهمية الحيوية له فإن الولايات المتحدة تواجه الآن أصعب تحدياتها العالمية منذ عقود من الزمن. ونظراً لأن الأحداث قد بدأت فى العراق من واقع قرارات وأفعال أمريكية، فيكون على الولايات المتحدة إذن واجبا وطنياً وأخلاقياً لعمل ما بوسعها لتقديم فرصة للعراقيين لتجنب الفوضى.

١- تقييم الوضع الحالى فى العراق:

- بالنسبة للأمن:

تمضى وتتزايد الهجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها وقوات الأمن. لقد كان شهر أكتوبر ٢٠٠٦ - من أكثر الشهور دموية، حيث لقى ١٠٢ من القوات الأمريكية حتفهم. ومجمل الهجمات فى شهر أكتوبر ٢٠٠٦ الذى كان فى المتوسط ٧٠ فرداً فى اليوم الواحد فى يناير ٢٠٠٦ أصبح هذا الرقم ١٨٠ فرداً يوميا. كما أن الهجمات اليومية ضد قوات الأمن العراقية فى أكتوبر ٢٠٠٦ قد تضاعف عددها أكثر من الضعف عما كان عليه الحال فى يناير. وقد لقى نحو ٣٠٠٠ عراقى مدنى حتفهم كل شهر.

- مصادر العنف:

يتزايد العنف فى نطاقه وتعقيداته وتدميره، وهناك مصادر عديدة للعنف فى العراق: الاضطرابات من جانب العرب من السُنّة، و"القاعدة" وما ينتمى إليها من مجموعات الجهاد، وميليشيات السنة. وفرق الموت. إن العنف الطائفى - خاصة فى بغداد وما حولها - قد أصبح هو التحدى الرئيسى للاستقرار.

ومعظم الهجمات على الأمريكيين لاتزال تأتى من جانب العرب السنة. وهذه الهجمات تشمل العناصر السابقة من أنصار صدام حسين، ومن أهل السنة العرب العراقيين. وليس للاضطرابات قيادة واحدة لكنها تعتبر شبكة من بين شبكات. وتستفيد مما يعرفه المشاركون من معلومات تفصيلية حول البنية التحتية العراقية كما أن تسليحها وتمويلها يتم فى المقام الأول من داخل العراق. ولمثيرى هذه الاضطرابات أهداف مختلفة، رغم أنهم جميعهم تقريباً يعارضون وجود القوات الأمريكية فى العراق. ومعظمهم يرغبون فى استعادة الحكم السنى العربى فى البلاد، كما أن بعضهم يهدف إلى الاستحواذ على السلطة والسيطرة.

غير أن تنظيم "القاعدة" يعد مسئولاً عن جزء ضئيل من العنف فى العراق، لكن ذلك ينطوى على عمليات ذات حجم مرعب: قبل الهجمات الانتحارية، والسيارات المفخخة والهجمات على أهداف دينية أو سياسية. والقاعدة فى العراق الآن يجرى السيطرة عليها بشكل كبير من أهل السنة العرب. ويبلغ عدد المهاجمين الأجانب نحو ١٣٠٠ فرد - وهم يؤدون دوراً داعماً، أو يتولون القيام بعمليات انتحارية على أن أهداف القاعدة تشمل تمهيد الطريق إلى حرب طائفية بين الشيعة والسنة العراقيين، وطرد الولايات المتحدة من العراق.

يتسبب العنف الطائفى فى خسائر لعدد ضخم من المدنيين العراقيين، والإضطرابات التى يقوم بها أهل السنة تتسبب فى رد فعل انتقامى واسع من جانب الشيعة والعكس بالعكس.

وتشكل ميليشيات الشيعة باشتراكها فى عمليات العنف الطائفى تهديداً خطيراً للاستقرار سواء فى الوقت الحالى أو على المدى الطويل. وهذه الميليشيات مختلفة الأشكال فبعض منها يتبع الحكومة، والبعض الآخر مستقل بذاته، وبعض آخر يقع خارج القانون تماماً. لذلك فهم مفتتون مع تزايد فى التفتت، سواء فى الهيكل أو القيادة. وتستهدف العرب المدنيين من أهل السنة، وبعض منهم يناضل من أجل السلطة بين بعضهم البعض، وبعضهم يستهدف حتى وزارات الحكومة. إنهم يلحقون الضرر بسلطة الحكومة العراقية وقوات الأمن وكذلك قدرة أهل السنة على

الإنضمام إلى عملية سياسية سلمية. وانتشار الميليشيات على هذا النحو يبعث برسالة قوية ، هى أن القادة السياسيين لن يتسنى لهم بسط سلطتهم إلا إذا ساندتهم القوة المسلحة.

وربما وصل جيش المهدى الذى يرأسه مقتدى الصدر إلى ٦٠٠٠٠مقاتل. وقد تحدى هذا الجيش بطريقة مباشرة قوات الحكومة والقوات الأمريكية، ومن المعتقد أنه اشترك فى العنف بصفة منتظمة ضد المدنيين العراقيين من السنة .

وتجوب دوريات جيش المهدى بعض جيوب الشيعة، وبوجه خاص شمال شرقى بغداد التى يبلغ تعداد سكانها نحو ٢,٥ مليون والتى تعرف باسم "مدينة الصدر" .

أما بالنسبة لكتيبة "بدر" التابعة "للمجلس الأعلى للثورة" الإسلامية فى العراق، فيتزعمها عبد العزيز الحكيم. وكتيبة بدر هذه لها روابط قديمة مع جهاز الحرس الثورى الإيرانى. وكثير من أعضاء "بدر" انضموا إلى الشرطة العراقية، ويلعب آخرون أدواراً بوليسية فى المدن جنوب العراق. وفى حين يرتدون البدل الرسمية لقوات الأمن، فإن قوات بدر كانت تستهدف قتل العرب المدنيين من السنة. ولقد اصطدمت قوات بدر كذلك مع جيش المهدى وخصوصاً فى جنوب العراق .

وهناك أربعة مديريات من بين ثمانية عشرة مديرية عراقية مهددة أمنياً وهى بغداد، والأنبار، والريالا، وصلاح الدين. وهذه المديريات تشكل نسبة ٤٠٪ من سكان العراق الذين يبلغون ٢٦ مليون نسمة. وفى بغداد، فإن الصراع بصفة أساسية بين السنة والشيعة. وفى الأنبار فإن العنف يرجع إلى الإضطرابات التى يقوم بها السنة، وكذلك أفراد "القاعدة" . ويتدهور الوضع بصفة مستمرة.

وفى كركوك، فإن الصراع يكون بين الأكراد، والعرب، والتركمان. وفى البصرة والجنوب فإن الصراع بصفة واسعة هو بين الشيعة بعضهم البعض من أجل الصراع على السلطة. وأهم الأجزاء المستقرة هى المقاطعات الثلاثة للأكراد فى الشمال، وأجزاء من مناطق الشيعة فى الجنوب. وعلى أية حال، فإن معظم المدن العراقية يوجد فيها خليط من الطائفتين الشيعة والسنة، وتعانى من الضرر من جراء العنف المستمر .

٢- التحالف الأمريكى والقوات العراقية:

فى مواجهة هذا العنف، هناك القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية تحت القيادة الأمريكية تباشر مهامها فى تناسق مع قوات الأمن العراقية. وقد تم تخويل القوات متعددة الجنسيات والعراقية من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقرار ١٥٤٦فى عام ٢٠٠٤ فى أداء مهامها وتم تجديد هذا التخويل فى نوفمبر ٢٠٠٦ لسنة أخرى .

وهناك نحو ١٤١٠٠٠ فرد عسكرى أمريكى يخدمون فى العراق ومعهم نحو ١٦٥٠٠ من العسكريين الآخرين من سبعة وعشرين شريك متحالف، وأكبر الكتائب عدداً يبلغون ٧٢٠٠ فرداً من المملكة المتحدة. ويشعر الجيش الأمريكى أن عليه مسئولية أساسية بالنسبة لبغداد والشمال. ويتقلد المارينز الأمريكيون القيادة فى محافظة الأنبار. أما المملكة المتحدة فتتولى المسئولية فى الجنوب الشرقى، وخاصة فى البصرة .

ويتواكب مع هذا التواجد العسكرى، قيام الولايات المتحدة بإقامة أكبر بعثاتها الدبلوماسية فى بغداد ويبلغ عدد أفرادها ١٠٠٠ موظف حكومى. وهناك نحو ٥٠٠٠ مدنى من المتعاقدين يعملون فى البلاد .

وفى الوقت الراهن نادراً ما تشترك القوات الأمريكية فى عمليات حربية ذات نطاق واسع. وبدلاً من ذلك، فإن الجهود الموجهة للإضطرابات تركز على إستراتيجية "نظف"، و"إحتفظ"، ثم "شيد" ", "BUILD" "CLEAR" , "HOLD"بمعنى نظف المنطقة أو المناطق محل الإضطراب وفرق الموت ثم احتفظ بهذه المناطق مع قوات الأمن العراقية، ثم القيام ببناء مناطق ذات مشروعات لها تأثير سريع .

وكثير من الوحدات العسكرية تعانى ضغطاً شديداً بسبب الأحوال الصعبة فى العراق، وتهالك التجهيزات بأكثر مما هو مقدر لها. فكثير من الوحدات لا تتوافر لديها التجهيزات للتدريب حينما يعودون للإنتشار. فى الولايات المتحدة هناك قدراً كبيراً غير عادى من التضحيات مطلوبة من رجالنا ونسائنا الذين يرتدون الملابس العسكرية وكذلك بالنسبة لعائلاتهم. إن الجيش الأمريكى ليست لديه سوى قوات احتياط ضئيلة للدعوة للخدمة إذا ما اقتضى الأمر قوات أرضية لمواجهة الأزمات الأخرى حول العالم. وإن المهمة الأولى للقوات الأمريكية من الناحية الاستراتيجية فى العراق هو تدريب قوات الأمن العراقية. وفى نهاية ٢٠٠٦ كان المنتظر بالنسبة للقيادة الأمريكية لقوات الأمن متعددة الجنسيات بالإضافة إلى القوة العراقية- كان المنتظر أن تكون قد دربت وجهزت عدداً مخطط ليبلغ ٣٢٦ رجل أمن عراقى. وهذا الرقم يشمل ١٣٨,٠٠٠ عضوا من الجيش العراقى بالإضافة إلى ١٨٨,٠٠٠ رجل بوليس عراقى.

ويسيطر العراقيون على نحو قوات الأمن العراقية، أما الأمريكيون فيسيطرون على غالبية النسبة الباقية. وليست هناك أية قوات أمريكية تحت قيادة عراقية.

٣- الجيش العراقى:

لايحرز الجيش العراقى أى تقدم ملموس نحو كونه جيشاً يعتمد عليه كقوة قتالية منظمة يدين بالولاء للحكومة الوطنية. وقبل نهاية ٢٠٠٦ مباشرة كان من المتوقع من الجيش العراقى أن يضم ١١٨ فصيلة batta-lionتشكل ٣٦ كتيبة brigadeتحت رئاسة ١٠ فرق.

ورغم أن الجيش العراقى يعتبر واحداً من أكثر المؤسسات احترافاً، فأن أداءه لم يكن متساوياً.

ويتبقى هناك أسئلة مهمة حول التكوين العرقى وولاء بعض الوحدات العراقية- وبالتحديد حول ما إذا كانوا يقومون بتنفيذ المهام التى توكل إليهم بالنسبة للأهداف القومية دون النظر إلى التوجهات الطائفية. فمن بين هذه الفرق العشرة المنشودة يدخل ضمنها أولئك الذين كلفوا بالعمل فى مناطق معينة. ولكنهم أبدوا عدم رغبتهم فى الانتشار فى أية أماكن أخرى من البلاد.

وكنتيجة لذلك، فإن عناصر من الجيش قد رفضت تنفيذ بعض المهام المكلفة بها. ويواجه الجيش العراقى كذلك عدة تحديات هامة منها:

× أن الوحدات تنقصها القيادة، كما أنها تفتقر إلى القدرة على العمل معا على المستويات الأعلى مثل قادة الكتائب أو الفرق. على أن التدريب على القيادة وخبرة القيادة هى من العناصر الأساسية لتحسين الأداء.

× تفتقر الوحدات إلى التجهيزات. فلا تستطيع مباشرة مهامها دون تجهيزات كافية. وكان الكونجرس سخياً فى تمويل طلبات القوات الأمريكية، لكنه رفض تماماً تمويل القوات العراقية. فلقد كانت المخصصات لقوات الدفاع العراقية قد بلغت ٣ بليون دولار، وهى أقل مما تنفقه الولايات المتحدة حاليا فى العراق كل أسبوعين.

× أن الوحدات تفتقر إلى الأفراد. فالجنود يقضون أسبوعاً فى الأجازة كل شهر لكى يزوروا عائلاتهم. والجنود يتلقون رواتبهم نقداً لأنه لايوجد نظام بنكى لديهم. ويحصل الجنود على اجازات بطريقة ميسرة، ولا يواجهون أية عقوبات على ذلك، ولا أى جزاء على الغياب بدون إذن. واستعداد الوحدة منخفض. وغالبا ما يكون ٥٠ بالمائة أو أقل.

× كذلك تفتقر الوحدات إلى خطوط الإمداد Lo-gistics أو الدعم. وتنقصهم المقدرة على مواصلة مهامهم أو عملياتهم، وكذلك الافتقار إلى القدرة على نقل الإمدادات والجنود والقدرة على توفير الدعم غير المباشر لهمة من النيران. ولذلك فهم سوف يعتمدون على الولايات المتحدة بالنسبة لخطوط الإمداد والدعم خلال عام ٢٠٠٧ على الأقل.

٤- العملية: "معاً الى الأمام": Operation To-gether Forward II

فى جهد كبير لقمع العنف فى العراق، اشتركت القوات الأمريكية مع القوات العراقية من أجل إرساء الأمن فى بغداد بعملية أطلق عليها "عملية: التعاون معا إلى الأمام٢" والتى بدأت فى أغسطس ٢٠٠٦ . وفى ظل هذه العملية كانت القوات الأمريكية تعمل بالاشتراك مع الجيش العراقى والشرطة العراقية من أجل "تنظيف" ، و"الحفاظ"، ثم "الإنشاء" فى بغداد وتتحرك القوتان من منطقة إلى أخرى على التوالى. وكان نحو ١٥،٠٠٠ جندى أمريكى فى بغداد.

وهذه العملية التى كانت تهدف إلى توفير الأمن لبغداد كانت تعتبر حاسمة أيضا فى تحقيق الأمن فى العراق بوجه عام. فهى عاصمة تضم أكثر من ٦ مليون نسمة. وتضم بغداد وحدها ٢٥ بالمائة من سكان العراق. وهى أكبر المدن التى تضم السنة والشيعة على حد سواء فى البلاد. وبها تجمعات كبرى سواء من مثيرى الاضطرابات من السنة وميليشيات الشيعة. ويقول لنا القادة العراقيون والأمريكيون أنه حيثما تتجه بغداد يكون إتجاه العراق.

لكن نتائج "العملية" المذكورة كانت مثبطة للهمم. فالعنف فى بغداد - والذى كان غالبا سلفا- قفز فى مداه إلى أكثر من ٤٣ بالمائة بين الصيف وشهر أكتوبر٢٠٠٦ . ومضت القوات الأمريكية فى معاناتها لخسائر بشرية عالية. وصار واضحاً أن الشرطة العراقية غير قادرة أو غير راغبة فى كبح جماح هذه التسريبات وذلك العنف المتواصل. وقدم الجيش العراقى كتيبتين فقط من جملة الستة كتائب التى تعهد فى أغسطس بتقديمها لكى تشارك مع القوات الأمريكية فى بغداد. كذلك رفضت الحكومة العراقية إجراء عمليات الأمن المتواصل بالنسبة "لمدينة الصدر".

وسوف تفشل عمليات الأمن مالم يتوافر لدى العراقيين القدرة وكذلك الرغبة فى الاحتفاظ بتلك المناطق التى سميت مناطق الاحتفاظ holdكما تمت الإشارة، بتلك المناطق التى تطهيرها " clear"من جانب القوات الأمريكية أو التى تنوى تطهيرها والتى تعتبر من معاقل ميليشيات الشيعة. فبوسع القوات الأمريكية تطهير أية منطقة، ولكن ليس هناك قوات أمريكية كافية متواجدة، ولا يوجد أيضا الدعم الطائفى من جانب قوات الأمن العراقية "للاحتفاظ" holdبهذه المناطق التى يتم تطهيرها.

ونفس الشئ ينطبق على بقية مناطق العراق. ونظرً لأنه ليس من بين العمليات التى قامت بها القوات الأمريكية، ولا القوات العراقية قد تغيرت نتيجة لها

الأوضاع، فذلك ما شجع العنف الطائفى. ويبدو - والحالة هذه - أن القوات الأمريكية قد زجت بنفسها فى مهمة ليست لها نهاية منظورة.

٥-الوضع السياسى

العراق دولة ذات سيادة، لها مجلس نيابى منتخب ديمقراطياً. وقد تشكلت حكومة وحدة وطنية فى مايو ٢٠٠٦ وتمثل الشعب العراقى بشكل واسع. وقد صدقت العراق على الدستور بالاتفاق مع القادة من العرب السنة- وأجاز الدستور إمكان تعديله إذا اقتضى الأمر ذلك.

وتكوين الحكومة العراقية هو فى الأساس مبنى على الطائفة ويميل أصحاب النفوذ فى الحكومة إلى التصرف حسب مصالح طائفتهم. ولا يستطيع القادة من السنة أو الشيعة أو الأكراد إظهار رغبتهم السياسية فى العمل للصالح الوطنى. وكثير من الوزارات العراقية لا تتوافر لديها القدرة على الحكم بكفاءة، ونتيجة ذلك أن تكون هناك حكومة مركزية أكثر ضعفاً عما ينص عليه الدستور.

وهناك إجماع عراقى وأمريكى ودولى حول القضايا الهامة التى تواجه العراقيين وبالأحرى الحكومة العراقية: ويتمثل ذلك فى التصالح الوطنى بما فى ذلك التفاوض حول إيجاد "صفقة" Palitical deal بين المجموعات الطائفية فى مراجعة الدستور، وكذلك إزالة بقايا البعث، وعوائد النفط وتقاسمها، والانتخابات المحلية، ومستقبل كركوك، والعفو العام amnesty، والأمن خصوصاً كبح جماح الميليشيات، وتقليل العنف فى بغداد ونظراً لأن القادة العراقيين ينظرون إلى هذه القضايا من خلال منظور طائفى، فإننا سوف نلخص هنا الأمانى بالنسبة لمختلف المجموعات الطائفية.

٦- وجهات النظر الطائفية

لقد أحرز الشيعة الذين يمثلون غالبية الشعب العراقى من القوة لأول مرة منذ ١٣٠٠ سنة، وفوق كل اعتبار فإن الكثيرين بين الشيعة مهتمون بالحفاظ على هذه القوة وعلى أية حال، فإن هناك انشقاقاً حدث فى تآلف الشيعة الواسع الذى عرف باسم "التحالف العراقى المتحد" فهناك جماعات من الشيعة تفاصل من أجل السلطة سواء فى المناطق. أو الوزارات أو فى العراق ككل. وخلال تآلف الشيعة ككل هناك إعراض عن التوصل إلى توافق سياسى مع أهل السنة العراقيين أو نزع سلاح الميليشيات الشيعية.

ولقد أبدى نورى المالكى رئيس الوزراء تفهماً للقضايا الهامة التى تواجه العراق، وبخاصة الحاجة إلى حدوث تصالح وطنى وأمنى فى بغداد. ومع ذلك فهناك بعض المشكلات التى ظهرت بين حكومة المالكى وبين الولايات المتحدة. فالمالكى رفض علانية وحدد جدول زمنى لإنهاء بعض المسائل البارزة، وأمر بإزالة الحصار حول مدينة الصدر، وفضل وجود المزيد من السيطرة على قوات الأمن العراقية، ورفض الطلبات الأمريكية للتوجه قدماً نحو المصالحة أو حل الميليشيات الشيعية.

آية الله السيستانى:

هو قائد رجال الدين الشيعة فى العراق. ورغم أنه لا يشترك فى الأمور السياسية يوماً بيوم، فقد كان أكبر القادة الشيعة تأشيراً فى البلاد. فكافة القادة الكبار من الشيعة يطلبون موافقته وتوجهاته. وقد شجع السيستانى وجود كتلة شيعية موحدة بأهداف معتدلة فى نطاق عراقى موحد. ولربما يكون نفوذ السيستانى آخذ من الضعف لأن توجهاته لم تفلح فى منع العنف بين الشيعة وبعضهم البعض أو منع عمليات الانتقام ضد السنة.

عبد العزيز الحكيم:

وهو إمام دينى ويرأس ما يسمى "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق"، والذى يعتبر أكبر الأحزاب السياسية الشيعية وأكثرها تنظيماً. ويهدف الحزب إلى إيجاد منطقة شيعية تضم تسعة من محافظات الجنوب. وهناك علاقات وثيقة بين هذا الحزب وإيران.

مقتدى الصدر:

لهذا الزعيم أتباع كثيرون من الشيعة الفقراء خاصة فى بغداد. ولقد انضم إلى حكومة التآلف برئاسة المالكى، لكن جيشه الملقب "بجيش المهدى" قد تصادم مع كتائب بدر وكذلك مع القوات التابعة للولايات المتحدة والعراق. ويعلن الصدر أنه وطنى عراقى. ويلاحظ عدد من المراقبين بأن الصدر كان يحذو حذو نموذج حزب الله فى لبنان: أى إقامة حزب سياسى يسيطر على بعض المصالح الأساسية من داخل الحكومة وتكون له ميليشيات خارج نطاق الحكومة.

قراءة فى مذكرات الدكتور محمد مصدق

د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

ولد ميرزا محمد خان مصدق السلطنة ابن ميرزا هدايت الله آشتيانى فى ١٨٨٢/٥/١٩م فى طهران، وتوفى فيها فى ١٩٦٧/٣/٥م . والدكتور مصدق - كما هو معروف - كان رئيساً للجبهة الوطنية الإيرانية، وعضواً بارزاً فى البرلمان الإيرانى فى أكثر من دورة، وزعيماً سياسياً تميزت مواقفه بالصلابة، ورئيساً للوزراء فى الفترة (من ١٩٥١/٤/٢م إلى ١٩٥٣/٨/١٩م)، ورائداً من رواد تأميم صناعة البترول الإيرانى، وعلامة مميزة فى تاريخ إيران السياسى، ورمزاً لاعتزاز البلاد بكرامتها وعزتها، ولا يذكر تأميم البترول فى إيران إلا ويذكر اسم مصدق.

كانت حركة مصدق تعبر عن مطالب أمته، ولهذا صار مصدق معقد آمال هذه الأمة، ورمزاً من رموزها الوطنيين، وفارساً من فرسانها الشرفاء، وتجسيداً لطموحات الشعب الإيرانى. قاد الدكتور مصدق حملة من أجل تأميم صناعة البترول الإيرانى، وكان لزاماً عليه أن يحارب فى أربع جبهات: الجبهة الأولى: بريطانيا التى كانت تمارس نفوذها على الساسة بتقديم رواتب ثابتة لهم، وعلى زعماء قبائل جنوب غرب إيران من خلال شركة البترول الأنجلو-إيرانية التى كانت تدفع نسبة من أرباح البترول لهم، كما كان لبريطانيا نفوذ كبير فى الجهاز الحكومى والبرلمان. والجبهة الثانية: روسيا القيصرية التى كان لها نفوذ فى إيران من خلال حزب توده الشيوعى، كما كانت تحتل الجزء الشمالى من إيران. والجبهة الثالثة: أمريكا التى كانت تطمع فى البترول الإيرانى، وفى



الحصول على إمتياز هذا البترول، ولديها مخاوف من تغلغل النفوذ الروسى فى إيران. أما الجبهة الرابعة: فهى جبهة الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١-١٩٧٩م) الذى اعتبر ظهور الدكتور مصدق فى الساحة السياسية فى إيران تهديداً له، وأنه أضعف من قوته وسيطرته على البلاد، وحد من صلاحياته ومن صلاحيات البلاط.

وانتصر مصدق، وصدر قانون تأميم البترول الإيرانى فى ١٩٥١/٣/٢٠م، إلا أن شركات البترول توقفت عن التزاماتها للخزانة الإيرانية، وتوقف - بالتالى - صرف أجور العديد من موظفى الحكومة،وتوقفت عمليات استخراج وتكرير وتوزيع البترول كلية، وأقامت بريطانيا دعوى ضد إيران فى الأمم المتحدة، ثم عرض النزاع البريطانى - الإيرانى على محكمة العدل الدولية، وسافر الدكتور مصدق إلى نيويورك ولاهاى لعرض القضية والدفاع عن حق إيران، وتدهورت الأوضاع الداخلية، وزادت البطالة، واشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة للحصار الاقتصادى الذى فرض على إيران، وأقال الشاه الدكتور مصدق، لكنه رفض الإقالة، وتصاعد الخلاف بين الشاه ومصدق، واضطر الشاه إلى مغادرة البلاد، وتوجه إلى "روما" مع أفراد عائلته، وبعد ثلاثة أيام فقط نجح "الانقلاب المضاد" الذى دبرته المخابرات البريطانية والأمريكية، وأداره كرميت روزفلت ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من مقر السفارة الأمريكية فى طهران، وشارك فى خطة الإنقلاب التى

عـرفت باسم: "آجـاكس" الجـيش الإيرانى بقـيـادة الجنرال فـضل الله زاهدى ورجـال البـلاط، وبعض العوام والأميين القاطنين فى منطقة جنوب طهـران، والذين قـدمت لهم الأمـوال للقـيـام بالمظاهرات المناهضة لمصدق والموالية للشاه.

وتمت الإطاحة بمصدق وبحكومتـه، وعـاد الشـاه إلى البلاد بعد أن اطمأن على نجاح الإنقلاب المضاد، وسلم مـصـدق نفسـه بعـد أن أمطروا منزله بوابل من قذائف الدبابات والرشاشات، وتمت محاكمته بعد أن وجهت إليه تهمة الخيانة، وتمت مـلاحقة واعتقال مؤيديه وأنصاره، وأعدموا منهم الكثيرين. وحكم على مصدق بالسجن الإنفرادى لمدة ثلاث سنوات، قضاها فى سجن الجيش الثانى المدرع، ولما انتهت مدة سجنه فى (١٩٥٦/٨/٢م) أجبر على الإقامة تحت الحراسة فى منزله فى قرية نائية خارج العاصمة تسمى قرية "أحـمـد آباد"، وقـيـل إن منـزله فـى طهـران أزيل بالجرافات، حتى لا يتحول إلى رمز للمعارضة .

وفى فترتى السجن والنفى كتب الدكتور مصدق مذكراته باللغة الفارسية، وهى تشتمل على كتابين: الأول عـبارة عن شرح مـختصـر لحـياته ومـذكراته، والثانى ملخص لتاريخ تأميم صناعة البترول فى إيران. وكتب مقدمة المذكرات الدكتور غـلام حسين مصدق الابن الأصغر للدكتور مصدق، الذى يقول فى بدايتهـا إن المرحوم والده ترك نسـخـة من المذكرات لديه فى عـام ١٩٦٢م ، ونسـخـة أخرى لدى المهندس أحمد مصدق الابن الأكبر للدكتور مصدق الذى مات فى عام ١٩٨٦م قبل أن تنشر المذكرات بوقت قصير. وأضاف نجل الدكتور مصدق أن هدف والده من ترك المذكرات لديهما هو نشرها عندما تتاح الفرصة، وذلك من أجل توعـيـة وتنوير المواطنين الإيرانيين والأجيال القادمة. كما ذكر أنه لم تكن هناك إمكانية لنشر هذه المذكرات فى أثناء حياة والده وبعد وفاته فى (١٩٦٧/٣/٥م)، وأنه لم يكن مسـمـوحاً لأحـد أن يذكـر اسـمـه فى كـتـاب أو جـريدة، وأنه رافق والده للعناية بصحـتـه عندما سافر إلى نيويورك ولاهاى للدفاع عن حقوق إيران، وأن والدته توفيت أثناء وجود والده فى منفى أحـمـد آباد، وأن هـذه الوفـاة أضـافـت ألماً جديداً إلى آلامه الدفينة الأخرى.

وأضاف نجل الدكتور مصدق فى المقدمة قائلاً إن والده أرجع الفـضل إلى أصـحـابه فى المذكرات، وأنه فـعـل هـذا مع المرحـوم الدكـتـور حـسـين فـاطمـى (الصحفى والعضو البارز فى الجبهة الوطنية - التى أسـسـهـا ورأسـهـا مـصـدق - الذى تولى منصب وزير الخارجية فى حكومة مصدق، وكان معروفاً باتجاهاته ومواقفه الوطنية الصلبة وبعدائه للشيوعية وللغرب، وتم إعدامه بعد نجاح الانقلاب المضاد)، وقال إنه هو الذى اقترح فكرة تأميم البترول، وإن والده كان يحترم معظم رفقـائه، وكان يقـول إن وزراءه كانوا مـثـقـفين، وكانوا من الأخيار الذين عشقوا تراب بلدهم إيران.

ويتحدث إيرج أفشار (ناشر الكتاب)، وهو صديق قـديم للدكـتـور غـلام حـسين مـصـدق، تحت عنوان: مذكرة عن أجزاء المذكرات وفصولها، ويذكر أنه هو الذى اختار عنوان المذكرات، وهو: "خـاطرات وتأملات مـصـدق" أى: مـذكـرات وتأملات مـصـدق، وأن نجل الدكتور مصدق قد وافق على هذا العنوان .

عرض موجز للمذكرات:

يصف الدكتور مصدق نفسه فى مـقـدمـة كتابه الأول بأنه غير مذنب وغير مقصر، ويقول إنه ترافع عن نفسـه فى المحاكـمـتين العـسكريتين: الإبتدائية والإستئناف، وإن المحكمة أصدرت حكمها بحبسه ثلاث سنوات حبساً إنفرادياً، وإن البعض اقترح عليه أن يكتب مـذكـراته فى السـجـن، وإن الفـكرة راقـتـه، فشرع فى الكتابة، وإن الكتاب الأول عـبارة عن ثلاث مـراحل من حـيـاته، على هذا النحـو: الفـصل الأول وحتى السابع: عن السنوات العشر التى كان مصدق يتـولى فـيـهـا منصب مـسـتـوفى ومـحـاسب إقليم "خـراسـان" قـبل الثـورة الدسـتـورية (١٩٠٦م). أمـا الفصول من الثامن وحتى الثالث عشر، فهى خاصة بالسنوات التى درس فـيـهـا فى أوروبا بعـد الثـورة الدستورية، ويتحدث الدكتور مصدق فى الفصول من الرابع عشر وحتى الرابع والعشرين عن المناصب التى تقلدها بعد الانتهاء من الدراسة والعودة إلى إيران. ويضيف الدكتور مصدق فى نهاية المقدمة أنه كانت لديه مذكرات ووثائق ومستندات كثيرة، لكنها ضاعت فى أثناء أحـداث إنقـلاب ١٩٥٣/٨/١٩م ، وبعـد أن أغاروا على منزله، وأنه حـاول فى مذكراته ألا يذكر أحداً بسـوء، حـتى لا يكون صنيعـه هذا سـبـبـاً فى تسرب اليأس إلى قلوب الخلف الصالح .

فى الفـصـول الأربعـة الأولى يتـحـدث الدكـتـور مـصـدق عن تشكيلات المملكة فى النظام القـديم، أى قبل الثورة الدستورية (١٩٠٦م)، وعن تشكيلات وزارة المالية، مثل: وظيفـة المستوفى (من المناصب الكبرى فى وزارة المالية، ومهمته مراجعة جميع حسابات الإقليم وإصدار اللائحة التنفيذية المالية)، ووظيفة وزير المالية، وغـيـرها من الوظائف. ثم يتـحـدث عن نظام الضـرائب على الأراضـى الزراعـيـة، وعن الجمارك والنفقات المختلفة.

واعتباراً من الفصل الخامس وحتى الفصل الرابع والعـشـرين يتـحـدث مـصـدق عن بداية عـمله فى الحكومة، وعن دراسته فى إيران، فيقول: مات والدى

وكنت فى الثانية عشرة من عمرى، فأصدر ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) أوامره بتعيينى فى وظيفة مستوفى خراسان، وكان من عادته تعيين أبناء رجاله فى أثناء حياتهم أو بعد مماتهم فى بعض الوظائف فى الدولة، اعترافاً بفضلهم وسابق خدمتهم وتكريماً لهم، ولم تكن الوظائف فى النظام القديم مرتبطة بالسن. وأمضيت بضع سنوات فى هذه الوظيفة. ثم تركتها لأننى كنت أريد الالتحاق بالمدرسة السياسية، ولما كان سنى أكبر من تلاميذ هذه المدرسة، درست مقررات المدرسة السياسية نفسها فى منزلى على يد مدرسين أفاضل. ثم سافرت فى مارس عام ١٩٠٩م إلى باريس لاستكمال دراستى بقسم العلوم المالية، والتحقت بالمدرسة السياسية. لكننى مرضت فى العام الدراسى الثانى، وعدت إلى طهران للاستشفاء بعد أن سمح لى الطبيب المعالج بذلك. ولما تحسنت حالتى الصحية فى طهران، قررت استكمال دراستى، لكننى اخترت مدينة نيوشاتل بسويسرا هذه المرة لملائمة جوها لحالتى الصحية، وسافرت مع أفراد أسرتى (زوجة وثلاثة أطفال)، والتحقت بكلية الحقوق التابعة لجامعة نيوشاتل، واجتزت امتحان الليسانس فى يوليو ١٩١٢م، وسجلت موضوع الدكتوراه تحت عنوان: " الوصية فى الحقوق الإسلامية " باللغة الفرنسية، إيماناً منى بأن هذا الموضوع يجعل فرصتى فى العمل أفضل عندما أعود إلى إيران. وحصلت على الدكتوراه فى عام ١٩١٤م. وأمضيت فترة التدريب فى محكمة نيوشاتل، وحصلت على الإذن الخاص بممارسة مهنة المحاماة من نفس المحكمة.

ولما عدت إلى طهران قمت بالتدريس فى المدرسة السياسية. وانتهزت فرصة قلة عدد ساعات التدريس فى هذه المدرسة. وواصلت القراءة والبحث والتحقيق فى مجالات الحقوق وعلومها. وألفت رسالتين: الأولى بعنوان: " قانون تمييز الأجانب فى إيران"، والثانية بعنوان: "الشركة المساهمة فى أوروبا". وألفت ثلاثة كتب هى: "الدستور فى المحاكم الحقوقية"، الحقوق البرلمانية فى إيران وأوروبا" و"أصول القواعد والقوانين المالية فى الغرب وإيران قبل الثورة الدستورية وبعدها".

ثم أصبحت عضواً فى اللجنة المركزية للانتخابات، وانضممت إلى حزب الاعتدال. ثم أصبحت عضواً فى لجنة تطبيق الحوالات (وظيفة تابعة لوزارة المالية). ثم أصبحت مساعداً لوزير المالية لمدة أربعة عشر شهراً. ثم انضممت إلى الجمعية الديمقراطية. واعتذرت عن العمل فى حكومة "وثوق الدولة" بذريعة أننى لم أشاهد أبنائى الموجودين فى سويسرا منذ خمسة أعوام، وسافرت مرة ثالثة إلى أوروبا، ومكثت أكثر من عام فى سويسرا، وعملت خلال هذه الفترة فى الاستيراد والتصدير بين إيران وسويسرا، وأثناء وجودى فى سويسرا عقدت بين إيران وبريطانيا اتفاقية (٩ أغسطس ١٩١٩م) المعروفة باتفاقية "وثوق الدولة"، وقد عارضت هذه الاتفاقية التى وضعت إيران تحت حماية بريطانيا، وأرسلت شكوى إلى الأمم المتحدة فى أثناء وجودى فى سويسرا، وعينت حاكماً على إقليم "فارس" طبقاً لرغبة مواطنى هذا الإقليم، وأدت لهم خدمات جليلة فى مجال استقرار الأمن، وحلت دون قيام الإقطاعيين وأصحاب النفوذ باتزاز المواطنين واستغلالهم. ورفضت تولى منصب وزير المالية فى حكومة "قوام السلطنة"، وذلك بسبب وجود "ارميتاج سميث" المستشار المالى البريطانى فى وزارة المالية الإيرانية نظراً لأن إيران كانت تحت الحماية البريطانية. وبعد عام عينت حاكماً على إقليم أذربيجان فى حكومة "حسن بيرنيا مشير الدولة" فى الفترة من فبراير ١٩٢١م وحتى سبتمبر ١٩٢١م. ثم تم اختيارى بعدها لرئاسة اللجنة الفرعية للانتخابات فى طهران، وفى مايو ١٩٢٣م عينت وزيراً للخارجية فى وزارة "مشير الدولة" لفترة قصيرة.

ثم مثلت مدينة طهران فى البرلمان دورتين غير متتاليتين، واعتزلت بعدها السياسة ثلاثة عشرة سنة بسبب تدخل الحكومة فى الانتخابات البرلمانية، وأقمت فى قرية أحمد آباد فى غرب طهران. وفى ١٩٤٠/٦/٢٦م ألقى القبض على بدون ذكر أسباب، وسجنت بضعة شهور، ثم نفيت إلى قرية أحمد آباد، وأطلق سراحى بعد وصول الحلفاء إلى إيران، وكنت أعارض مسألة تدخل الحلفاء فى شئون الانتخابات، ومسألة تعيين أعضاء البرلمان أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م). ثم مثلت مواطنى طهران فى البرلمان فى دورة ١٩٤٣م، ودورة ١٩٥٠م، وفى هذه الدورة الأخيرة كونت الجبهة الوطنية، وبدأت نضالى من أجل الحصول على حق بلادى من شركة البترول الايرانية - البريطانية والحكومة البريطانية.

أما الكتاب الثانى من المذكرات فيؤرخ فيه الدكتور مصدق لتأميم صناعة البترول فى إيران، ويقول: وافقت على تولى منصب رئيس الوزراء على الرغم من كبر سنى ومرضى، لا لشئ إلا أننى كنت أريد تنفيذ مشروع تأميم صناعة البترول بنفسى، ولكى لا يضيع المجهود الذى بذل فى هذا الموضوع، ولأننى شعرت أنه إذا تولى شخص آخر رئاسة الوزارة فلن أستطيع تأميم صناعة البترول وحصول إيران على حريتها واستقلالها. وكانت أول مبادرة قمت بها هى الامتناع عن تشكيل الحكومة حتى يوافق المجلسان

(النواب والشيوخ) على المادة الخاصة بتأميم صناعة البترول، وقد تم ما أردته، وتمت الموافقة على تأميم صناعة البترول فى ١٩٥١/٣/٢٠م، وقمت بعد ذلك بتشكيل الحكومة فى ١٩٥١/٤/٢م . واستمر نضالي من أجل تنفيذ مراحل التأميم، وأرسلت منشوراً دورياً إلى جميع الإدارات والمؤسسات الدولية بحل شركة البترول الأنجلو-إيرانية، وأثار هذا غضب بريطانيا، وتدخلت أمريكا، ونصحت إيران بعدم التسرع فى رفع يد الشركة البريطانية المستقرة، لأن هذا ليس فى مصلحة إيران. واقترحت بريطانيا تصنيف عوائد البترول، مع استمرار مهمة المديرين الأجانب فى إدارة شركات البترول. ورفضت هذا الاقتراح، وصممت على حصول إيران على كامل حقوقها على أساس قانون تأميم صناعة البترول، وتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لها .

وتوقف ضخ البترول الإيرانى فى الأسواق العالمية، واشترت بريطانيا وأمريكا بترولها من الكويت والعراق والسعودية، وعرضت إيران بترولها بسعر أقل على الشركات المستقلة (الخارجة عن نطاق نفوذ الائتلافات والتكتلات البترولية). لكن بريطانيا وأمريكا تدخلتا وحالتا دون بيع هذا البترول. وغادر العاملون الأجانب (٤٥٠٠ فرداً) إيران، وتولى المهندسون والموظفون الإيرانيون الأمور الفنية والإدارية فى شركة البترول، ونجحوا فى مهمتهم. وانحصر نشاط مؤسسات استخراج وتكرير البترول فى توفير الوقود والمواد البترولية التى تستهلك فى الداخل فقط، مما أدى إلى خفض معدل نشاط مصفاة آبادان بشكل كبير .

ورأت بريطانيا اللجوء إلى القضاء، والتهديد باللجوء إلى الحرب فى الوقت نفسه. وقامت الحكومة البريطانية باستعراض بحرى مسلح فى الخليج ووصل عدد السفن الحربية البريطانية فى الخليج والمياه الإيرانية إلى تسع سفن، وتم إرساء البارجة "موريشوس" بالقرب من آبادان مدينة البترول.

واستعدت الحكومة والشعب فى إيران لمواجهة التهديد العسكرى البريطانى، وللدفاع عن البلاد، لكن حكومة العمال فى بريطانيا تخلت عن فكرة اللجوء إلى القوة والهجوم على إيران، وأقامت دعوى ضد إيران فى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وقامت فى الوقت نفسه بجلب مساعدة ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها، وتعاونت معها فى ممارسة الضغط الاقتصادى على إيران للإطاحة بى .

وسافرت إلى أمريكا على رأس وفد إيرانى فى ٦أكتوبر ١٩٥١م، ودافعت عن حق إيران، وقمت بالرد على إدعاءات بريطانيا فى جلسات مجلس الأمن، والتقيت مع الرئيس الأمريكى ترومان ومع وزير خارجيته ومع عدد من الشخصيات، وأجريت معهم جميعاً مباحثات عن البترول والأزمة المحتدمة بين إيران وبريطانيا وعن المعونات الأمريكية لإيران، لكننى لم أصل إلى نتيجة فى الموضوعين: أزمة البترول والمعونات المالية والاقتصادية الأمريكية. ثم سافرت إلى لاهاى للدفاع عن حق إيران أمام محكمة العدل الدولية، وفى ٢٢يوليو١٩٥٢م صدر قرار محكمة العدل الدولية لصالح إيران وعدم صلاحية المحكمة فى بحث شكوى بريطانيا فيما يتعلق بالبترول. وتوسطت أمريكا بين إيران وبريطانيا، لكنها فشلت فى وساطتها، وتم إعلان قطع العلاقات بين إيران وبريطانيا، واتفقت أمريكا مع بريطانيا على الإطاحة بى، لأن استمرارى فى الوزارة لم يكن فى صالح الغرب ولا فى صالح شركات البترول فى البلدين، وكانت أمريكا قد أدركت أن زيادة نفوذ الروس فى إيران ليس فى صالحها، ولا فى صالح بريطانيا .

وحاول الشاه محمد رضا بهلوى تدبير إنقلاب عسكرى فى ١٩٥٣/٨/١٦م، لكن الإنقلاب فشل، وتم إعتقال العقيد نصيرى الذى أرسله الشاه بمرسوم عزلى، وأعلنت عدم مشروعية عزل الشاه لى فى ظل وجود مجلس النواب. وفى مساء يوم ١٩٥٣/٨/١٩م حاصرت الدبابات منزلى وأمطروا المنزل بقذائف الدبابات والرشاشات، وإنتقلت إلى منزل مجاور، وسلمت نفسى فى هدوء بعد أن قمت بالابلاغ عن مكانى.

ومن أهم ما جاء فى الكتاب الثانى من المذكرات على لسان الدكتور مصدق أنه كتب هذه المذكرات لكى تقف الأجيال القادمة على الحقيقة، وأنه لم يطلب عملاً أو وظيفة فى أى وقت من الأوقات، وأنه كان يقبل الوظائف التى كانت تعرض عليه بهدف واحد هو: خدمة وطنه، وأنه لم يكن يعول على الجيش ولا على الشيوعيين، وإنما كان يعول على المواطنين الواعين الوطنيين المخلصين. وأن عزله من منصب رئاسة الوزراء لم يكن بسبب خوفهم من الشيوعية، وأن الخوف من الشيوعية كان ذريعة لعزله ولنهب مال الشعب الإيرانى. كما صرح بأن أية دولة لن تكون قادرة على المحافظة على استقلالها بدون تقديم تضحيات، وأنه من الضرورى تحمل المشكلات الناجمة عن الضغوط الاقتصادية والسياسية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. وقال: إذا استطعنا أن نستفيد من بترولنا، فبها ونعمت، وإذا لم نستطع، لا يلقى أعقابنا وأولادنا والجيل القادم مصيرنا على الأقل. إن الأجنبى أجنبى فى أهدافه وسلوكه بالنسبة

لى وللأشخاص من أمثالى، لكن ماذا أفعل ؟! فكل مجموعة من عملاء الأجانب وصنائعهم تريد سيطرة أسيادهم على البلاد، والإطاحة بمن هم أمثالى.

كما قال الدكتور مصدق فى خطاب أرسله من محبسه إلى النائب العام للجيش الإيرانى: إن نضال الشعب الإيرانى ضد السياسة الخارجية فى الأوساط الدولية وداخل إيران مع عملاء الأجانب يعد من المفاخر التاريخية للشعب الإيرانى، ولن تمحى هذه المفاخر من صفحات تاريخ إيران فى أى وقت من الأوقات .

وقد أرجع الدكتور مصدق فى مذكراته الفضل إلى أصحابه فى الجزء الثانى من المذكرات عندما اعترف بأن الدكتور حسين فاطمى هو صاحب فكرة تأميم صناعة البترول فى جميع أنحاء إيران، وأنه طرح الفكرة عليه، وأنه تقرر طرح الفكرة على أعضاء الجبهة الوطنية التى يرأسها مصدق، ويعد فاطمى أحد أعضائها البارزين، وقد وافقت الجبهة الوطنية فى إحدى جلساتها على الفكرة.

ثم يتحدث الدكتور مصدق عن الشاه محمد رضا بهلوى، ويقول: إن الإنتقادات التى وجهها الشاه لى ولحكومتى فى كتاب :"مأموريت براى وطنم" (مهمة من أجل وطنى) ليس لها أى أثر فى أفكار الجيل الذى كان شاهداً على الأحداث" .

ثم يفند الدكتور مصدق ما ذكره الشاه محمد رضا بهلوى عنه فى الكتاب سالف الذكر، على النحو التالى :

الشاه: شفعت لمصدق عند والدى عندما ألقى القبض عليه بتهمة التعاون مع دولة أجنبية والتآمر ضد إيران، وأطلق سراحه بعد بضعة شهور فقط فى عام ١٩٤١م، وقد ندمت على شفاعتى له. وعندما سقط مصدق فى ١٩/٨/١٩٥٣م وجهت إليه تهمة الخيانة، وكان من الواجب إعدامه، لكننى أرسلت خطاباً إلى المحكمة، قلت فيه: إننى عفوت عن الأخطاء التى ارتكبت فى حقى، فتم تخفيف الحكم عليه مع الأخذ فى الاعتبار كبر سنه، وحكم عليه بثلاث سنوات سجن إنفرادى فقط، أى أننى أنقذته من الموت مرتين. وعندما انتهت مدة سجنه خرج، وتوجه إلى منزله الخاص، وهو الآن يعيش مع أفراد عائلته حياة هادئة بلا منغصات.

مصدق: لقد انزويت فى طهران وقرية أحمد آباد ثلاث عشرة سنة، ولم التق بأحد خلال هذه الفترة، وبالرغم من ذلك اعتقلونى وسجنونى.

ولما انتهت مدة سجنى كنت تحت الإقامة الجبرية فى منزلى فى قرية أحمد آباد، ولم يكن يسمح لى بالخروج بدون حراسة. ولم يكن بينى وبين الشاه اختلاف شخصى حتى يعفو عنى، ولقد أبديت استيائى من هذا العفو عندما علمت به.

الشاه: تساهل مصدق مع أعضاء حزب توده وسائر الأشخاص الذين تسببوا فى اضطراب الأوضاع فى العاصمة والمدن الكبرى. وقد أدرك أعوانه المقربون أنه سوف يسلم البلاد - عن عمد أو عن جهل- إلى الشيوعيين، حيث كانت له علاقات وثيقة بالشيوعية فى الفترة الأخيرة من فترات رئاسته للوزارة، ولم يكن على استعداد للحديث عن خطورة الاستعمار الأحمر.

مصدق: لقد أخذت بالبترول من الشركة البريطانية، كما أخذت مصايد الأسماك فى بحر الخزر من الاتحاد السوفيتى وأممتهما مستغلا التنافس بين الدولتين اللتين كانت لهما مصلحة مشتركة فى إيران، كما أن حزب توده كان كسائر الأحزاب التى كانت تتمتع بالمبادئ الديمقراطية، ولم يكن لدى حزب توده أسلحة حتى يسيطر على الأوضاع كما قال البعض.

الشاه: من المتناقضات أن فترة مصدق أدت إلى زيادة نفوذ البريطانيين فى إيران، وإلى اختلال واضطراب السياسة والاقتصاد فيها، وفتح مصدق أبواب إيران فى وجه عملاء الإمبريالية، كما أن الوطنية السلبية لمصدق لم تتح الفرصة التى يتمناها الشيوعيون فقط ، بل على العكس مما قاله، أعطت الفرصة للبريطانيين، لكى يتدخلوا أكثر من ذى قبل فى سياسة إيران.

مصدق: ليست لى علاقة بأى جهة إمبريالية، وكل ما قلته وما فعلته كان من أجل مصالح إيران.

الشاه: مصدق لم يكن شيوعياً فى أى وقت من الأوقات، لكنه كان فى الظاهر يبعد دائماً عن الشيوعيين، لكنه كان يعول على مساعدتهم له، وكان يجعل منهم درجا لصعوده.

مصدق: كانوا يتهمون الوطنيين دائما بأنهم أعضاء فى حزب توده الشيوعى من أجل الإطاحة بهم، وكان للوطنيين ولحزب توده رأى خاص فى الحكومة الديكتاتورية، وكانوا يعارضونها.

الشاه: طوال فترة رئاسة مصدق للوزراء، فرضت الأحكام العرفية فى إيران، وقد سبب هذا قيودا على المواطنين، وقد قمت بإلغاء الأحكام العرفية بعد سقوط مصدق.

مصدق: لم يسقطنى أنا وأعوانى سوى اتفاق أمريكا وبريطانيا على المشاركة فى امتياز البترول، وسوى قرار الجلسة السرية التى عقدت فى قاعدة "ألب" بسويسرا، وصدور أمر عزلى من جانب الشاه.

الشاه: وعد مصدق أفراد الشعب الإيرانى

بالرفاهية ورغد العيش من عائدات البترول، كما وعد بأنه سوف يحافظ على حقوق إيران، لكنه تسبب في مصيبة كبرى لأفراد الشعب كله. وحاول مجلس الأمن والبنك الدولي والمحكمة الدولية والرئيس الأمريكي "ترومان" ومن بعده ايزنهاور وعدد من المؤسسات الدولية حاولوا جميعا حل الخلاف القائم، لكن "مصدق" الواقع تحت تأثير مستشاريه وأفكاره المتعنتة وسياسته السلبية قضى على أي أمل في الحل والاتفاق، وكان يعين قادة القوات العسكرية ووحدات الجيش من أعوانه الأوفياء له، وسمح لأعضاء حزب توده الشيوعي بالتسلل إلى الجيش، وحل مجلس الدولة، وأوقف انتخابات مجلس النواب والشيوخ.

مصدق: أمريكا لم تكن مدافعة عن حرية إيران واستقلالها، وكانت تريد أن تستفيد من البترول الإيراني تحت ستار محاربة الشيوعيين، والتصدي لزيادة نفوذهم في إيران. والجميع يعلمون أن بعض أعضاء مجلس النواب في طهران أداروا ظهورهم للشعب، وصاروا آلة في يد المستعمرين.

الشاه: معلومات مصدق العامة ضحلة وفيرة وبخاصة في المسائل الاقتصادية (الإنتاج والتجارة). على الرغم من دراسته في الخارج.

مصدق: الأرقام والإحصائيات تثبت عكس ما ذكره الشاه، وعلى الرغم من عدم وجود أي عوائد من البترول وأي مساعدات من الخارج، إلا أنني نجحت خلال عامين وبضعة شهور في إدارة المملكة، ووفرت ميزانية نفقات المؤسسة البترولية التي تعطلت من العوائد الأخرى، وأوجدت توازناً بين الصادرات والواردات.

الشاه: كان في إمكان مصدق أن يكون زعيماً سياسياً ممتازاً، لكنه في أواخر أيام حكومته وقع أسيراً لأفكار متطرفة ولعدد من معاونيه، ولإملاءات غير مباشرة من جانب دولة أجنبية (بريطانيا).

مصدق: لقد استبدل ايزنهاور حرية شعب بـ ٤٠٪ من أسهم إتحاد الشركات العالمية. ولتنفيذ المخطط، بدأت المرحلة الأولى، وصدر مرسوم عزلي، وبدأ انقلاب ١٩٥٣/٨/١٦م، ولما فشل الإنقلاب بدأت المرحلة الثانية، وقسم ايزنهاور ٣٩٠٠٠٠ دولار أمريكي بين بعض علماء الدين الفاسدين والأمراء والضباط غير المؤمنين، وقد الضباط وضباط الصف أموالاً بسيطة إلى بعض المواطنين البسطاء للهجوم على منزلي من أجل اعتقالي وتسليمي إلى المحكمة العسكرية.

الشاه: بعد مقتل رزم آرا - رئيس الوزراء - ببضعة أيام، صدق مجلس النواب على قانون تأميم صناعة البترول الذي كنت أوافق عليه تماماً.

مصدق: لو كان الشاه يوافق على قانون تأميم صناعة البترول، لما وافق على قرارات جلسة قاعدة "ألب" بسويسرا، وهي القرارات المتعلقة بالانقلاب المضاد وإسقاط حكومتي.

الشاه: منذ أن أصبح مصدق رئيسا للوزراء، كان هدفه الإطاحة بالأسرة البهلوية، لأنه من المنسوبين إلى "القاجار"، وكان من المعارضين لتولي والدي الحكم في إيران.

مصدق: انتسابي - من جهة الأم- إلى الأسرة القاجارية ليس دليلاً على معارضتي للأسرة البهلوية. وأنا كنت معارضاً لمحمد علي ميرزا (سادس ملك في الأسرة القاجارية).

الشاه: سياسة مصدق كانت سلبية وليست لها علاقة بالوطنية الايجابية، وقد انتهج مصدق سياسة التوازن السلبي، حيث كان يرى أن أفضل سياسة لإيران هي: عدم منح الأجانب أي امتياز، وعدم قبول أي نوع من المساعدات منهم.

مصدق: إن الامتيازات تؤدي إلى التدخل في جميع شئون البلاد كما حدث في إيران.

الشاه: تم إعلان تأميم صناعة البترول في عام ١٩٥١م انضمت شركة البترول الإيرانية إلى شركة البترول الوطنية الإيرانية، وأدت سياسة مصدق إلى حدوث نقص حاد في العملة الأجنبية، وتعطلت مصفاة البترول، وتعطلت عمليات اكتشاف البترول.

مصدق: عقد الشاه اتفاقية أسوأ من اتفاقية البترول السابقة بموافقة مجلس غير شرعي.

الشاه: إن الإيرانيين معروفون بأنهم. أمة لها شخصية مميزة ومحترمة في الشرق الأوسط، بلطف وبهمة عالية، وينفقونها بتعقل وبعد دراسة.

مصدق: الأمة التي لها شخصية متميزة ومحترمة لا تمد يد الشحاذة إلى الأجانب، والأجنبي لا يساعد أحداً أو دولة إبتغاء مرضاة الله، وقد تم إيداع جزء كبير من هذه المساعدات في البنوك الأجنبية.

هذه كانت قراءة في مذكرات الدكتور مصدق التي كتبها في أيام السجن والنفي، والحقيقة أن من يدرس مسألة تأميم صناعة البترول الإيراني، يجب عليه أن يلم بجميع الظروف الاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية في إيران وقتئذ ، وأن يدرك أنه ما كان لحدث مثل حدث التأميم البترول الإيراني رد فعل دولي كبير، بعد أن حركت "تجربة مصدق" الحركات التحررية المناهضة للاستعمار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل: العراق ومصر الجزائر (تحتفل الجزائر هذا العام - ٢٠٠٦م- بالذكرى الثانية والخمسين لاندلاع الثورة الجزائرية). كما أن الصحف البريطانية التي صدرت في يوم

١٩/٣/١٩٥١ كتبت أن تأميم البترول الإيرانى أيقظ سائر دول الشرق الأوسط ، ومنها: العراق ومصر.

لقد طرح مصدق رسالة تعهدها بالرعاية فيما بعد: جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠م) فى مصر وجواهر لال نهرو فى الهند والمارشال تيتو فى يوغوسلافيا، وغيرهم من رؤساء الدول غير المنحازة. وكان مصدق قد زار مصر بدعوة من الحكومة المصرية فى ١٩/١١/١٩٥١م وهو فى طريقه إلى إيران قادماً من أمريكا بعد الدفاع عن حق إيران أمام مجلس الأمن، وقد استقبله المصريون استقبالاً حافلاً، واحتفوا به كرمز من رموز النضال ضد الاستعمار، وألقى الدكتور مصدق خطاباً أذاعته الإذاعة المصرية امتدح فيه نضال الشعب المصرى وكان مصدق خطيباً مفوهاً يجيد تحريك المشاعر. والتقى خلال الأيام الثلاثة التى أقامها فى مصر مع عدد من الشخصيات السياسية البارزة فى مصر، وأجرى معهم العديد من المباحثات، وقد أغضبت هذه الزيارة المعارضين لسياسة، مصدق فى إيران، واعتبروا أن سفره إلى مصر سوف يثير غضب بريطانيا. وربما يكون إطلاق اسم مصدق على أحد الشوارع الهامة فى مصر راجع لزيارته لمصر ولسيرته لعطرة فى النضال ضد الاستعمار. وكانت الحركة الوطنية المصرية قد تأججت فى مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن من الزمان على تأميم صناعة البترول فى إيران، يدرك الدارس المنصف أن حركة مصدق لم تفشل، فقد ضرب مصدق المثل فى الوطنية والصمود وفى كيفية المحافظة على الحقوق، وعبد طريق النضال الإيرانى الطويل، واستنهض الهمم، وكان معظم أفراد الشعب الإيرانى يساندونه، وكان "البازار" يراهن عليه، وكان الجميع يرون أنه بطل الساعة والتأميم، ويقوم المواطنون الإيرانيون بزيارة قبره فى قرية "أحمد آباد": بعد قيام الثورة الإيرانية (١١/٢/١٩٧٩م) فى ذكرى تأميم صناعة البترول (١٩ مارس)، ويضعون أكاليل الزهور فوق قبره.

وعلى الرغم من أن التاريخ لا يكتبه إلا المنتصرون فقد أنصف التاريخ الدكتور مصدق، حتى الشباب الذين لم يعاصروه، يقومون بزيارة قبره سنويا فى عيد تأميم البترول الإيرانى. وسيظل تاريخ الحركة الوطنية فى إيران وخارجها يذكر الدكتور مصدق، ففيه تجتمع المقومات الوطنية الخالصة للنضال، ولم يراهن، ولم يهادن، وكان يرفض الاستقواء بالأجنبى. وتمر الأيام وتتعاقب الأجيال ويبقى نضال مصدق وقدرته على مواجهة التحديات.

بقى أن نذكر أن الدكتور مصدق لم يسلم من طعنات الغدر، وأن بعض أعوانه خانوه وانضموا على أعدائه لتحقيق أهداف شخصية، وأن المعونات والمساعدات الاقتصادية الامريكية التى كانت قد توقفت إنهالت على إيران بعد الإطاحة بمصدق، وأن إيران أبرمت فى أغسطس ١٩٥٤م إتفاقا ينص على تشكيل كنسرسيوم (إتحاد شركات عالمية)، وهى شركات بترولية أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول الأنجلو- إيرانية، وذلك من أجل بيع بترولها، وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالى: شركة البترول الأنجلو-إيرانية ٤٠٪- الشركات الأمريكية ٤٠- الشركة الهولندية ١٤٪ - الشركة الفرنسية ٦٪. وكانت مدة هذا "الكنسرسيوم" خمسة وعشرين عاماً يمكن أن تجدد- بإخطار سابق- ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سوات.

وقد أصدر محمد رضا بهلوى قانوناً فى ٣١/٧/١٩٧٣ألغى به اتفاقا الكنسرسيوم، وأصبحت إيران تبيع وتشترى البترول لحسابها.

وقد رحل مصدق الذى وصف بـ "الديك المناضل العجوز" و"بالمناضل العجوز" بعد رحلة طويلة من العطاء، كان خلالها شاهداً ومشاركاً وفاعلاً فى مرحلة تاريخية مهمة مليئة بالأحداث، رحل هذا الوطنى الثائر الذى عشق تراب وطنه، ولم يحفل بما واجهه فى طريق نضاله من مصاعب ومتاعب وآلام.

مراجع البحث:

١- خاطرات وتألمات مصدق- بقلم د/محمد مصدق- جاب دوم- تهران- ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م).

٢- جنبش ملى شدن صنعت نفت إيران وكودتاى٢٨ مرداد-١٣٣٢- سرهنك علا مرضا نجاتى- تهران-١٣٦٥ هـ . ش (١٩٨٦م).

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آذر ١٣٨٥هـ.ش. الموافق نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٦م

يمكن أن نسمى هذا الشهر بشهر الانتخابات، فقد كانت الانتخابات العامة لاختيار ممثلى الشعب فى مجلس خبراء الزعامة والمجالس المحلية الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى هى أول وأهم وربما الوحيدة فى اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر آذر١٣٨٥هـ.ش. الموافق نوفمبر/ديسمبر٢٠٠٦م. سواء ما يتعلق بالمنافسة السياسية بين الأحزاب والجماعات السياسية، والتى عبرت عنها الصحف التى كانت أداتها فى عرض برامجها، ودعوة الجماهير للوقوف ورائها، أو رصد الموقف السياسى بين الحكومة وخصومها، أو تشكيل الائتلافات السياسية، أو الجدل حول الرقابة على المرشحين وتصفيتهم، أو انتهاز فرصة الانتخابات ومحاولة تصفية الحسابات بين المتنافسين، أو الدعوة إلى التجديد فى الإصلاح وبلورة المناهج السياسية، أو الحديث عن تطور ديمقراطى يمس مجلس الخبراء وصلاحياته، ورقابته على الزعيم، وتطوير أدائه، أو التوجيه إلى اختيار من يخدم الجماهير، والتلميح إلى عيوب الإدارة السابقة للمجالس المحلية، حتى بالبرنامج النووى الإيرانى وما يتعلق به جاء ضمن نقد أداء الحكومة. ورغم أن هذه الانتخابات لا تتعلق إلا بالمجالس التى تهتم بالشأن الداخلي، باستثناء الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى إلا أنها كانت فرصة لنقد الدبلوماسية الإيرانية وحركتها الإقليمية والدولية.

لقد أدت هذه الانتخابات إلى اصطفاف الصحف وراء الأحزاب، كل حسب انتمائه، ثم عادت وكشفت عن حقيقة أن هذا لم يجد نفعا، ولم يؤثر فى رأى الجماهير التى أولت الأفراد وخاصة المستقلين اهتمامها، ولم تأبه بالقوائم الحزبية، ولم تقبل شفاعة الائتلافات فى ترجيح قائمة على قائمة، لذلك لم يكن جهد الصحف خلال هذه الانتخابات مثمرا إلا فيما تعلق برأى مخلص أو نصيحة مفيدة أو دعوة وطنية.

خلال هذا الشهر توزعت اهتمامات الصحف مرحليا حسب تطور العملية الانتخابية. فقد اهتمت فى أوائل الشهر بعملية تصفية المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور، واشتد هجوم الصحف الإصلاحية وخاصة الشمس (آفتاب) والتضامن (همبستكي) والاعتماد الوطنى (روزنا) واليوم (روز) واعتماد على مجلس صيانة الدستور منتهزة فرصة ترشيح رئيسه لنفسه لعضوية مجلس خبراء الزعامة، متهمة المجلس فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٢و٢٣و٢٤و٢٥و٢٦و٢٧و٢٨/١١/٢٠٠٦م بمحاولة إخلاء ساحة الانتخابات لمرشحى الأصوليين برفض صلاحية مرشحى الإصلاحيين ممن يستطيعون حصد أصوات الناخبين بشعبيتهم الجارفة. كما أشارت إلى استحداث مجلس الصيانة لعملية امتحان المرشحين لمجلس خبراء الزعامة فقهيا، مؤكدة أنه بدعة لها مغزى. فهى تمنع وصول متخصصين وخبراء إلى المجلس من غير علماء الدين، بينما يحتاج المجلس إليهم فى إطار التطوير وتحسين الأداء، باعتبار أن الزعامة تمس شئون الحياة المختلفة، وعلماء الدين ليسوا خبراء فى كثير من القضايا المدنية والعسكرية والاقتصادية. فى حين دافعت الصحف ذات التوجه الأصولى وخاصة الدنيا (كيهان) ورسالت وجمهورى اسلامى والمواطن (همشهري) وايران فى افتتاحيات أعدادها بنفس التواريخ عن دقة عمل مجلس صيانة الدستور، وأنه لم يفرق بين أصولى وإصلاحى فى تصفية المرشحين الذين لا تنطبق عليهم شروط الترشيح للمجالس المختلفة، أو غير اللائقين منهم، مشيرة إلى الأرقام والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المجلس وعن وزارة الداخلية، ومؤكدة أن الهجوم على مجلس الصيانة إنما هو نغمة قديمة تتردد فى كل عملية انتخابية باعتبار أن مجلس صيانة الدستور محافظ بطبعة من خلال طريقة تشكيله والمسئولية الملقاة على عاتقه.

كما تابعت الصحف خلال شهر الانتخابات عملية المنافسة السياسية بين المرشحين، وعملية الاصطفاف التى أدت إلى تطور الائتلافات السياسية فى المعسكرين

الإصلاحى والأصولى بين الأحزاب والجماعات السياسية، ورصدت قوائم هذه الائتلافات التى عبرت عن خمس تكتلات ثلاثة للأصوليين إحداها لليمين المحافظ والثانية للمعتدلين من الأصوليين، والثالثة تيار جديد أعلن مشايعته لخط رئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد تتزعمه أخته بروين أحمدى نجاد، أما التكتلين الإصلاحيين فأولهما يضم علماء الدين الإصلاحيين بزعامة مهدى كروبى وحزبه الاعتماد الوطني، وتكتل الأحزاب الإصلاحية التى تنتمى لاتجاه الرئيس السابق سيد محمد خاتمي. وقد قامت الصحف كل حسب انتمائه بشرح برامج مرشحى تيارها ودعمه والدفاع عنه، وكذلك مهاجمة التيارات الأخرى ونقدها، ونال الرئيس أحمدى نجاد وحكومته والتيار المنتسب إليه، قدرا كبيرا من هذا النقد، وهو ما جعل التيار المؤيد له يشتد حماسة فى الدفاع عنه. كما جعل الرئيس نفسه فى لقاءاته الشعبية يرد على النقد الموجه إليه مؤكدا أن الحكومة لا تدعم أى تيار أو أى مرشح، وأن اختيار اسمه فى الدعاية لا يعبر عن موقفه ,وفى إطار هذه الحماسة نقلت الصحف تعرض الرئيس أحمدى نجاد للإهانة فى لقائه مع طلاب جامعة أمير كبير، وهو ما انتقدته كافة الصحف من إصلاحية وأصولية.

وقد امتدحت الصحف جميعها الإقبال الشعبى على عملية التصويت مؤكدة أنه يعبر عن النضج السياسى للجماهير، فقد عكس الحضور الجماهيرى الكبير إلى صناديق الاقتراع رغبة شعبية واضحة فى الاشتراك فى الإدارة وتوجيه السياسة فى إيران، خاصة على الصعيد الداخلي، باعتبار أن هذه الانتخابات تتعلق بالمجالس المحلية ومجلس خبراء الزعامة والانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي. لقد كانت هذه المشاركة الجماهيرية الكبيرة فى الانتخابات مؤشرا على عودة الجماهير إلى الساحة السياسية، للتذكير بدور الجماهير فى الثورة الإسلامية التى أتت بهذا النظام، ومديونية النظام للجماهير التى أيدته ,وأكدت الصحف ذات التوجه الأصولى أن هذه المشاركة الجماهيرية تشير إلى أنه ليس ثمة اعتراض شعبى على التوجه الأصولى للنظام مع المطالبة باعتداله وتوسطه، ولا اعتراض على المؤسسات السياسية التى أنشأها النظام، ولا على حجم الديمقراطية المتاح فى ضوء التوجه الإسلامي، وإنما الرغبة فى تأكيد هذه الديمقراطية. فى حين أكدت الصحف ذات التوجه الإصلاحى أن هذا الإقبال الجماهيرى إنما هو محاولة لمنع تيار سياسى بعينه من التسلط على خط النظام وتوجيهه. وهكذا دل الحضور الجماهيرى الضخم فى هذه الانتخابات على نضج الشعب الإيراني، وتقدمه خطوات واسعة فى الممارسة الديمقراطية. ووعيه بقادته ومنهجهم، ووعيه بما يدور فى المنطقة والعالم حوله، فضلا عن إحساسه بذاته، وقدرته على ضبط الأمور فاستحق تقدير ساسته وشكر زعيمه، وإعجاب شعوب المنطقة والعالم.

وتابعت الصحف بعين يقظة عملية فرز الأصوات، ورصدت النتائج أولا بأول وعلقت عليها، واعترضت الصحف ذات التوجه الإصلاحى على تأخير إعلان النتائج مشيرة إلى أن هذا يرفع من سوء الظن تجاه المنظمين والمسئولين عن الانتخابات، ويثير الشك حول نزاهة هذه الانتخابات، فى حين أيدت الصحف ذات التوجه الأصولى تبرير لجنة الانتخابات بأنه زيادة فى التأكد من سلامة فرز الأصوات وتطابقها بين الأجهزة الالكترونية واليدوية.

عبرت الصحف فى نهاية الشهر عن نتائج الانتخابات بالشكل الذى يرضى التكتل الذى تؤيده، وحاولت كل منها أن تؤكد على انتصار تيارها، مشيرة إلى أن الشعب اختار أفضل العناصر فى كل قائمة، ولم يهمل المرشحين المستقلين فاختار أفضلهم أيضا، وأن الدائرة قد دارت على المرشحين المؤيدين لسياسة الرئيس فلم يحققوا الأغلبية التى كانوا يرجونها، مما يجعل من الضرورى على الرئيس أن يراجع مواقفه السياسية، وقد أبدت الصحف الإصلاحية ابتهاجها بهذه النتيجة مؤكدة أن الإصلاحيين عادوا إلى بؤرة الضوء، وأن الشعب لم يتخل عنهم كما يزعم المحافظون، فاقتسموا المجالس المحلية مع الأصوليين وزاحموهم فى مجلس الخبراء والتجديد النصفى لمجلس الشورى الإسلامي، فى حين نفت الصحف الأصولية هذا الزعم مؤكدة أن الأغلبية كانت للأصوليين المعتدلين.

وأدرك جميع الصحف فى افتتاحياتها أن المرحلة القادمة تتطلب الوحدة الوطنية والخدمة الجماهيرية أن يتقدم الناجحين لحمل الأمانة، وأن يكمل المسيرة بغض النظر عن انتمائه الحزبى أو الفكرى أو القبلي، وبغض النظر عن سنه أو جنسه أو مؤهلاته، بغض النظر عن رؤيته الإصلاحية أو المحافظة أو المتشددة، وأن على الجميع الحرص على الأهداف، وقبول أساليب الآخر مادام يعمل على نفس الهدف، وأن اختيار الشعب قد أدى إلى التنوع المطلوب فى الممارسة السياسية، وزيادة مساحة الحركة للأحزاب السياسية، واكتساب قطاعات جديدة من الجماهير العريضة الصامتة، لأنهم فى النهاية ينتمون لمظلة واحدة يمكنهم التفاهم تحتها، ولهم خطوط مشتركة لا يتجاوزونها. ورغم أن كثيرا من المحللين السياسيين أكدوا أن الانتخابات الإيرانية سواء فى مجلس الخبراء أو المجالس المحلية لن تؤثر على مسيرة النظام، ولن تؤدى إلى أى تغيير فى إيران، إلا أن الصحف أكدت أنها بداية مرحلة جديدة من العمل السياسي، ولا ينبغى أخذ المسألة بهذا التعميم.

استثمار القلق بين أمريكا وإيران والعرب

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كانت مناورة الرسول الأعظم ٢ التى أجرتها إيران فى مياه الخليج وبحر عمان بعمق أربعين كيلومترا، وامتدت من شمال الخليج حتى منطقة جابهار على بحر عمان، واشترك فيها ١٧ ألف جندى من القوات المسلحة وجيش حراس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة العامة (بسيج)، وقامت إيران فى هذه المناورة بتجربة صواريخها وتجهيزاتها الحديثة المصنعة محليا، وتضم ٥١ نوعا من الصواريخ، والتى دلت على تقدم واضح للصناعات العسكرية الإيرانية، مما يعنى أن أية حرب قد تنشب فى الخليج سوف تجعل كل مكان فى الخليج غير آمن، كما ستوقف تدفق النفط من هذه المنطقة إلى العالم، فضلا عن تعريض الأسطول الأمريكى وقيادته لخطر القصف والتدمير بهذه الأسلحة، وهى ضمن عدة مناورات تخصصية أجرتها إيران لتثبت قدرتها الدفاعية فى مواجهة أى اعتداء، وتقوم استراتيجية إيران فى هذه المناورات على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة فى المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، وهى تقوم بهذه المناورات تبعا للأحداث الجارية، حيث تحدد نوع المناورة بما يتناسب مع طبيعة الحدث وحجمه، وهذه المناورات رسالة واضحة إلى الدول الغربية المتواجدة فى المنطقة، وإلى الدول العربية وخاصة دول الخليج، تعبر عن قلقها، وتدل على يقظتها تجاه أحداث المنطقة، كما أنها تؤكد فى كل مناورة على لسان قادتها أن هذه المناورات ليست موجهة ضد أحد، كما أن قدرة إيران العسكرية هى لحماية أمن المنطقة، وليس هناك ما يقلق جيرانها من استهدافهم بأى خطر.

وإيران لا تعتبر ملفها النووى سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، وتؤكد لهذه الدول أنه ليس فى نيتها إنتاج أسلحة نووية. وهى استثمارا لحالة القلق تعلن عن مشروع لحلف أمنى جماعى يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، مع إدراكها أن هذا المشروع يجد اعتراضا من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التى لها تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن دول الخليج الثمانى لا تملك القدرة على تحقيق الأمن فى الخليج. وترى أنه بغض النظر عن وجود حلف أمنى بين الدول الخليجية الثمانى أو عدم وجوده تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل منع

وقوع حرب أخرى فى الخليج، خاصة وأن تاريخ المنطقة لم يتضمن سابقة لقيام أية دولة فى الخليج بمحاربة الأخرى دون تحريض أو تدخل أجنبي، بل كان الخليج بمثابة سوق تجارى حر للجميع، وكانت كافة دول الخليج حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار فيه من أجل المنافع التى تعود عليها من التجارة.

ولتعبير الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها أجرت فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦م مناورة بهدف منع تهريب أسلحة الدمار الشامل، أشركت فيها أسطولها الموجود بالمنطقة فضلا عن تسع قطع أخرى لعدة دول متحالفة معها هي: استراليا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبحرين، ومراقبين عن دول خليجية هي: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وذلك فى المياه الدولية قبالة ساحل دولة البحرين وبطول ١٢٠٠ ميلا بحريا فى مواجهة الشاطئ الإيراني، واتخذت من حاملة نفط بحرينية هدفا افتراضيا يقوم بتهريب أسلحة ومعدات نووية، وتقوم تسع قطع بحرية بمطاردته. ورغم إعلان القائمين بها أنها ليست موجهة ضد إيران، اعتبرت إيران أن هذه المناورة العسكرية موجهة ضدها، مؤكدة أنها تفعيل للتهديدات الأمريكية، ومحاولة لخلط الأوراق، وهدم البنية الأيديولوجية للمنطقة، ونسف معادلات الشرق أوسطية فى اتجاه الأحادية القطبية.

وعلى الجانب العربى يبدو القلق واضحا خاصة بين دول الخليج العربية، إلا أنه لا يوجد استثمار لهذا القلق، أو حتى محاولة علاج أسبابه، وجاء أول تحرك إيجابى فى إشارة الرئيس حسنى مبارك فى كلمته أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى على أن أمن مصر القومى فى أبعاده الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ودوائره العربية والشرق أوسطية والأفريقية والمتوسطية والدولية هى مسئولية القيادة التى تدير علاقاتها الخارجية وأعينها على قضايا الداخل، وأن خياراتها مفتوحة، وهى تدعو لحوار يحتوى المخاطر الجديدة بمنطقة الخليج، محذرة من منزلقات وشرور تهدد المنطقة والعالم، وهى تقف مستعدة للمشاركة الفاعلة، فى أية ترتيبات للأمن الإقليمى تكفل استقرار الخليج والشرق الأوسط.

والسؤال الذى تطرحه إشارة الرئيس يتعلق بدور المثقفين فى إزالة حالة القلق لدى دول المنطقة، ومنها دول الخليج والدول العربية، بل والدول ذات المصالح الحيوية فى المنطقة، والاقتراح الذى تطرحه إشارة الرئيس هو إقامة منتدى للحوار بين هذه الأطراف، وخاصة بين العرب وإيران حول سبل تحقيق الأمن المتبادل على ضفتى الخليج من ناحية، وفى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى. وأعتقد أن هذا المنتدى اقتراح إيجابي، لأنه سوف يستهدف تجنب الفهم الخاطئ والأسلوب الانفعالى فى تحليل سياسات الآخر الداخلية والخارجية، واحترام مبادئ وقيم ومواقف الآخر، وإنهاء المنافسة القطبية، والمواجهة مع الآخر، وأن يكون للتعاون دور بديل عنها، حتى تسنح الفرصة للقضاء على الشك، وتحسين العلاقات، هذا التعاون لن يقضى على تحديات دعم العلاقات فحسب، بل إنه سوف يجعل الثقة تحل محل سوء الظن، ولعله يعمل على حل المشكلات المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة لدعم السلام والأمن والصداقة فى المنطقة.

هناك الكثير من القضايا التى ينبغى على الأطراف فى المنطقة بحثها، ليس على سبيل تبادل الرأى واكتشاف قناعات كل طرف فحسب، وليس لأن هذه القضايا قد فرضت نفسها على ساحة المنطقة فقط، بل لأن بحثها أصبح ضرورة وطنية وعربية وإسلامية، سواء ما يتعلق بفلسطين أو بالعراق أو لبنان، أو إيران، أو طبيعة وحجم القوات الأمريكية والأجنبية فى المنطقة، أو زيادة التدخل الأجنبى فى شئون دول المنطقة، وإذا كان المشروع النووى الإيرانى الذى يسبب القلق لدول الخليج وعدد من الدول العربية يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثورية للنظام الإيراني، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حددت إيران قواعد أساسية للتعامل معه، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووى دون توقف، ضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، ضرورة الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم فى الداخل. لأنها تنطلق من خلال مبدأ تقره الشعوب وتعترف به منظمة الأمم المتحدة، وهو مبدأ العدالة فى العلاقات الدولية، كما أنه مبدأ أصولى تعمدت به إلى تثبيت نفسها فى الساحة الداخلية على أساس الدعم الشعبي، كضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار فى البلاد، وكذلك توازن القوى لإزالة العنف والتوتر من المنطقة، وتكريس الجهود للتنمية من خلال الاستقرار الداخلى والإقليمي، دون تفريط فى الأصول. كما أن لإيران ثوابت استراتيجية تتعلق بالمسألة الأمنية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، من خلال نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، من معطياتها أن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه، والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا

مستوردا، كما أن التدخل الأجنبي بعد أحداث أفغانستان واحتلال العراق قد أصبح سافرا، مما يفرض أبعادا جديدة للأمن. وأن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة فى أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. فضلا عن ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمنى أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعى مع تقدم الأنظمة العالمية. وهذا يعنى أن إيران حريصة على التقارب مع دول المنطقة، وخاصة الدول الخليجية، إلا أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران فى المنطقة أو فى غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، وإذا كانت إيران تتعامل مع دول الخليج مجتمعة، من خلال مجلس التعاون الخليجي، فإنما يأتى تقاربها مع كل دولة على حده دون أن تتدخل فى طبيعة العلاقات بين دول الخليج وتعتبرها شأنا داخليا، ودون أن تعطى الفرصة لأى تداخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها، وإيران تعطى أمنها القومى الأولوية الأولى فى هذه المرحلة بغض النظر عن أولويات مبادئ الثورة الإسلامية، أو تعهداتها للجماعات الثورية فى المنطقة حتى الإسلامية منها والفلسطينية، وهو ما يشير إلى خط تحركها السياسي والعسكرى وحجمه فى الوقت الراهن، وإن دعوة طهران لإقامة "شرق أوسط إسلامي" من منطلق اعتقادها أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن تكتل إسلامي: لذلك تسعى إلى تطوير علاقاته مع دول الخليج والدول العربية والإسلامية، مع تطوير منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل أن تكون أكثر فاعلية. ومن هنا يمكن الحوار معها حول أمن متبادل بين ضفتى الخليج، وبين دول المنطقة، وفى هذا الإطار يمكن مراجعة ملفات وثائق العلاقات من جديد حتى تكون أساسا صالحا لتأمين المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين فى المستقبل القريب والبعيد. لاشك أنه توجد تحديات ولكن إمكانية إزالتها رهن بإقرار علاقات قوية وحميمة، وإن عدم وجود اتصالات مع وجود فقر فى المعلومات والتعارف يمكن أن يحل عن طريق تفاهم وتنسيق بين الجهات المعنية والمتخصصين. وإن لدى كل الأطراف أجهزة تستطيع أن تتبادل الخبرة والتجارب المفيدة.

ويمكن تشكيل مجلس مدنى للحوار والتعاون والتنسيق الثقافى بين العرب وإيران، يمكنه تحديد المصلحة المشتركة للأطراف فى جميع المجالات والمساعدة فى اتخاذ القرارات حولها، وينبغى أن يكون هذا المجلس متصلا بصورة مباشرة بالأجهزة المعنية لكل الأطراف، وكذلك مجالس فرعية من المتخصصين، وبنك مشترك للمعلومات، ولجان تنفيذية تكون بمثابة آلية لتحقيق هذا التعاون.

آن لهذا المشروع أن يكون موضع الاهتمام والدراسة، حتى يمكن إلقاء نظرة تحليلية للإمكانات الطبيعية والظواهر الإيجابية فى التاريخ، وعلى وضع معقد وتحديات كثيرة وفترة طويلة من الركود والتردد والقلق، دون قفزة غير محسوبة فى مسيرة علاقات حساسة بين العرب وإيران والولايات المتحدة، بل خطوة شجاعة وضرورية لطى المسافات المصطنعة، وتعويض الوقت الضائع فى الشك وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح والجاد حول طبيعة ودرجة العلاقات. لمصلحة المنطقة وشعوبها.



الانتخابات الإيرانية: عودة الإصلاحيين والمعتدلين إلى السلطة (ملف خاص)

كشفت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء، والثالثة لمجالس الشورى المحلية (البلديات)، والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامي، التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، عن حقائق عدة سوف تحكم إلى حد بعيد مسار التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية خلال المرحلة القادمة. أهم هذه الحقائق يتمثل فى عودة الإصلاحيين إلى السلطة من جديد، وهى عودة ليست بارزة، لكنها مهمة مقارنة بهزيمتهم المدوية فى انتخابات الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى عام ٢٠٠٤، وأخيرا انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥ . يضاف إليهم المحافظون المعتدلون بقيادة هاشمى رفسنجانى، الذى أعاد فوزه بالمرتبة الأولى فى انتخابات الخبراء إليه الاعتبار بعد أن خصمت هزيمته فى انتخابات الرئاسة الأخيرة من رصيده ودوره فى عملية صنع القرار فى إيران. وقد أثارت نتائج الانتخابات تساؤلات عديدة عن تأثيرها على توازن القوى السياسى داخل إيران، وعلى عملية صنع القرار خصوصا ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. وفيما يلى ملف خاص عن الانتخابات الإيرانية، وإذا كان ملف العدد الماضى قد ركز على التعريف بالمؤسسات التى تشهد هذه الاستحقاقات الانتخابية وهى مجلس الخبراء والمجالس المحلية، فإن ملف هذا العدد ينقسم إلى قسمين: الأول، بيئة الانتخابات، أى تحركات واستعدادات القوى السياسية الإيرانية خلال الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات، وبالتحديد أنماط التحالفات والائتلافات بين هذه القوى. والثانى، نتائج الانتخابات وتأثيرها على توازن القوى السياسى فى إيران.

أولا: بيئة الانتخابات

١- المنافسة قبل بدء السباق

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٩/١ / ٢٠٠٦

مع اقتراب موعد الانتخابات يتزايد نشاط الأحزاب والجماعات السياسية وتتزايد قراراتها حسما فيما يتعلق بتحركات ما قبل الانتخابات بحيث يمكن القول أن المنافسة بدأت فعليا قبل بدء السباق. وقد أشار السيد غروى رد المتحدث باسم جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم المحسوبة على التيار المحافظ والمتحالفة مع جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) إلى عدم تسجيل اسم آية الله خوانسارى فى انتخابات الخبراء وعدم حضور حجة الإسلام والمسلمين السيد رضا تقوى الملتقى العلمى لمجلس صيانة الدستور، وقال أن السيد مصباحى مقدم والسيد باقرى كنى قد حلا محلهما.

من ناحية أخرى، كشف استطلاع الرأى الذى أجرى بين أعضاء جمعية التعميريين الشباب أن ٦٦ ٪ يوافقون على الائتلاف مع جبهة مؤيدى الحكومة الإسلامية. وقال محمد رضا سرودلير المسئول عن اللجنة الانتخابية للتعميريين فى حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) أن "هذا الاستطلاع قد أثبت اتفاق أغلبية الأعضاء على وحدة الأصوليين وتقديم قائمة موحدة. كما كشف أن ١٦٪ من الأعضاء المشاركين فى الاستطلاع يعارضون انضمام التعميريين الشباب إلى جبهة مؤيدى الحكومة الإسلامية وأن ١٧٪ يؤيدون الانضمام إلى

الجبهة المؤيدة لرئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، فيما امتنع ١٧٪ عن إبداء الرأي".

وصرحت مريم بهروزي الأمين العام لمجمع زينب المحافظ أن هناك عشرة أسماء مشتركة في جميع قوائم الأصوليين وهناك احتمال كبير في نجاحهم. وأضافت أن "هناك عدة قوائم للأصوليين في الوقت الحالي ويسعى الجميع إلى التوصل إلى قائمة موحدة ولكن في حالة عدم التوصل إلى قائمة موحدة سوف يتم الإعلان عن قائمتين بالإضافة إلى قائمة جبهة أتباع خط الإمام والزعامة. وهناك أسماء عديدة مشتركة بين القائمة المقدمة والقائمة التي يشكلها مؤيدو رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف (جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم وجمعية روحانيت مبارز) ومؤيدو الرئيس محمود أحمدي نجاد (قائمة الرائحة الزكية لخدمة الناس)". وأكدت على أنه في حالة عدم اتفاق الأصوليين على قائمة موحدة فإن جبهة أتباع خط الإمام والزعامة لن تطرح قائمة رابعة.



وفيما يتعلق بنشاط اللجنة الخماسية التي شكلتها الجبهة للتفاوض مع الأحزاب والجماعات الأصولية الأخرى، قالت بهروزي أن "هناك الكثير من هذه اللجان وجميعها يعمل على التفاوض والتشاور مع الجماعات المختلفة من أجل التوصل إلى قائمة موحدة ولكننا لم نحقق هذا الهدف حتى الآن ومن المؤكد أن هناك عشرة أسماء سوف يتم الاتفاق عليها من بين القوائم المختلفة".

وأشار حميد قزويني المتحدث باسم أتباع جبهة مؤيدي خط الإمام المحافظة إلى اجتماعهم الأخير وقال: "إن أتباع خط الإمام يرون أن تكتل الإصلاحيين لم يقم بالمتابعة اللازمة لرفض ترشيح الإصلاحيين". وأضاف أن "كل أعضاء اللجنة المركزية قد طرحوا رأيهم، وتم اتخاذ قرارات فيما يتعلق بكيفية استمرار العمل مع ائتلاف الإصلاحيين وكذلك التعامل مع حركة الإصلاح الشعبية وتقرر تنفيذ هذه القرارات في موعدها".

وصرح مرتضى حاجي المتحدث باسم تكتل الإصلاحيين(الذي يضم أحزابا وجماعات إصلاحية ومجتهدين من علماء الدين وشباب الحوزات وعددا من المفكرين السياسيين والليبراليين) أن المؤسسين لم يقدموا أية قائمة ولا يتدخلون في إعداد قائمة الإصلاحيين، وأن القائمة الخاصة بالتكتل لم تتخذ شكلها النهائي حتى الآن وأنه لا صحة لما يقال من أن هناك اتفاقا نهائيا حول ١٢ اسما من المشمولين بالقائمة.

وصرح على محمد غريباني المتحدث باسم اللجنة الانتخابية لحركة الإصلاح الشعبية في حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) أن قائمة مرشحي الحركة سوف تتخذ صورتها النهائية بعد اجتماع أعضاء اللجنة المركزية للحركة، وأضاف أنه "سيتم في هذا الاجتماع الذي يجري بحضور ٤٠ من أعضاء الحركة اختيار ١٥ منهم كمرشحين بصورة نهائية. ونحن أيضا نؤكد على اتحاد جميع الإصلاحيين وطالبناهم بتشكيل تحالف بينهم ما دامت هناك فرصة. وفي حالة تشكيل تحالف نهائي فإننا سوف نقدم للتحالف قائمتنا حتى يتم اختيار ١٥ مرشحا يتم الاتفاق عليهم من بين جميع القوائم".

وقد أعلن عن تأسيس تحالف التعاون الشعبي في طهران لخوض الانتخابات المحلية وأعلن أعضاء هذا الائتلاف أنهم سيخوضون ميدان المنافسة الانتخابية بشخصيات مثل الفائزين بالمراكز الأولى في مسابقات حفظ القرآن الكريم وأبناء الثورة والشهداء المدنيين.

وصرح غلام على دهقان المتحدث باسم حزب الاعتدال والتنمية أن "الحزب يسعى إلى المحافظة على هوية الطيف المعتدل في الخريطة السياسية كعنصر توازن بين التيارات السياسية عن طريق تقديم قائمة مركبة من الأسماء المعتدلة الجديرة سواء من الإصلاحيين المعتدلين أو من الأصوليين الواقعيين". وأضاف أن "الحزب يؤمن بإمكانية ووجوب استغلال كافة إمكانيات التيارات السياسية المختلفة. وفي النهاية أعلن أن الحزب ينتظر إعلان النتيجة النهائية لهيئة الإشراف على الانتخابات حتى يعلن قائمته النهائية".

وصرح رسول منتجب نيا نائب الأمين العام لحزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية) الإصلاحي أن "الحزب لن يقدم قوائم في اللجان التي ليس لديه مرشحون فيها، وأكد على أن الحزب لن يؤيد المرشحين الذين لا يحظون بموافقة الحزب في أية لجنة. وأكد كذلك على ضرورة وجود حزبه في انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية في كافة أنحاء البلاد وأضاف أن حزبه يصر على التوصل إلى تفاهم واتفاق مع جميع الأحزاب الإصلاحية وأن كل جهود الحزب تركز على تحقيق هذا الهدف".

وقال مهدي عليخاني عضو مجلس تنسيق جبهة الإصلاح الأمين العام لحزب الشباب مشيرا إلى انتخابات الخبراء أنه "وفقا لما تم الإعلان عنه ليس من المقرر تقديم



قائمة موحدة فى انتخابات مجلس الخبراء إلا أنه من الممكن أن تعمل اللجنة الانتخابية للإصلاحيين فى بعض المناطق التى بها مرشحون إصلاحيون وفقا للظروف الخاصة بكل منطقة". وأشار كذلك إلى سعى الإصلاحيين للتوصل إلى قائمة موحدة وقال أن "المشاورات والمفاوضات حتى الآن تتسم بالإيجابية ومن المحتمل أن يتوصل الإصلاحيون إلى قائمة موحدة وتأمل جبهة الإصلاح فى خوض المنافسة بقائمة موحدة عن طريق الاستفادة من أفكار السيد خاتمى والتحركات الإيجابية للسيد كروبى وتعاون زعماء الأحزاب والجماعات الإصلاحية".

وأشار أحمد حكيمى بور الأمين العام لحزب الإرادة الشعبية إلى بدء عمل هذا الحزب رسميا منذ ست سنوات، وقال إن الحزب يمر بظروف معوقة منذ أربعة سنوات فطوال هذه الفترة كان نشاط الحزب يتركز على شئون الحزب الداخلية وعلى الدراسة وإلى جانب الحزب تأسست منظمة الطلبة. وأضاف قائلا: "نحن أصوليون وإصلاحيون فى الوقت نفسه وسوف نتعامل مع الجميع تعاملا إيجابيا". وأشار إلى تشكيل اللجنة الانتخابية فى حزبه وقال: "إننا نسعى إلى عقد مؤتمر الحزب بعد الانتخابات واختيار قياداته لأن اللجنة المركزية الحالية تعمل منذ بداية تأسيس الحزب ويجب تجديد الحزب تنظيميا".

المنافس فى انتخابات المحليات خطير

أعلن مرتضى نبوى عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام لوكالة الأنباء (ايسنا) ردا على سؤال عن أهم هواجسه قائلا: "إن هاجسى الأساسى لم يتغير وهو قضية كفاءة النظام ونجاحه فى أداء دور طيب على المستويين الداخلى والخارجى وأن نتمكن فى المرحلة الحالية على وجه الخصوص من تحقيق أهداف الخطة العشرينية والخطة الخمسية الرابعة ويجب عند وضع السياسات والخطط مراعاة الالتزامات المتوقعة لأنها ستمكن المسئولين من التوصل إلى الأهداف المرجوة".

كما أشار إلى استراتيجية التيار الأصولى لتحقيق الوحدة فى الانتخابات المحلية وصرح أنه نظرا لأهمية المنافس فإن الجماعات الأصولية قد عقدت عزمها على تحقيق ائتلاف فيما بينها مستفيدة من التجارب السابقة. وأضاف: "يمكن استشعار وجود اختلاف فى المشارب فى التيار الأصولى ويبدو أن هذه الخلافات خطيرة ولم يتحدد ما إذا كانت الجهود ستسفر عن نتيجة أم أن هذه الخلافات ستحول دون توحيد الأصوليين. ويبدو أن تجربة العمل السياسى لم تتبلور فى بلادنا حتى الآن وخاصة بالنسبة للأحزاب فالأحزاب حتى الآن لم تتعلم أن تفضل المصالح طويلة الأجل على المصالح قصيرة الأجل. وأضاف أنه نظرا لأمية المنافسة فى الساحة السياسية الإيرانية فإنه يتوجب على الجماعات السياسية الإسراع فى تحقيق التحالفات والتوحد ولكن ليس لدينا تجارب كافية فى هذا المجال والسبب هو عدم النضج السياسى".

التفرق يقودنا إلى الظلام

صرح مهدى تشمران المتحدث باسم تكتل التعميريين قائلا: "إننا إذا مضينا نحو التفرق والاختلاف فإننا سنقبع فى الظلمات بينما إذا وجهنا كل تحركنا على أساس الوحدة فإننا سوف نصل إلى النور الإلهي. فالمجتمع الإسلامى يجب أن يكون أمة واحدة وقد ركز القرآن على هذا الأمر فى أكثر من موضع فالاختلاف يضعف الإنسان وفى الثورة أصغينا جميعا إلى أحاديث الإمام وبالاتحاد تمكنا من النصر ولكن أين نحن الآن وهل كان يمكن لأعدائنا الهجوم علينا كما يحدث الآن لو كنا نحافظ على وحدتنا؟ لا من المؤكد أنهم ما كانوا ليستطيعوا. يجب تنحية الخلافات الفكرية جانبا والتخلى عن الألعاب السياسية حتى يهدينا الله. يجب أن نتمكن فى انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية من توحيد كلمتنا الصادرة من القلب ونبتعد عن البحث عن الأدوار ولا نقول واحدة لك والعديد لى أو أن نصيبى الآن أكثر أو أقل من نصيبك فكل هذا لن يؤدى إلا إلى هزيمتنا ويجب أن نتحمل مسئولية هذه الهزيمة أمام الله وأمام أبنائنا. ويجب أن نتمثل الشهداء فهل كان الشهداء يفعلون هذا أم أنهم كانوا يمضون فى سبيل الدفاع عن الوطن غير مبالين بشئ". وفى موضع آخر من حديثه قال للأسف رغم مرور السنوات وإصدار قوانين جديدة إلا أن كل القوانين كانت تخدم تقييد المجالس المحلية والقانون الصادر منذ ثلاث سنوات يزيد من تقييد المجالس المحلية وما لدينا الآن ليس مجالس محلية وإنما مجالس بلدية.

التوافق بين الأصوليين الواقعيين والإصلاحيين المعتدلين فى انتخابات مجلس الخبراء

أشار محمد باقر نوبخت الأمين العام لحزب الاعتدال والتنمية إلى ضرورة وجود توافق بين الأصوليين الواقعيين والإصلاحيين المعتدلين فى انتخابات مجلس الخبراء، وقال أن "هناك تيارا سياسيا دينيا خاصا قد وجد فى مجلس الخبراء يسعى إلى تهميش هاشمى رفسنجانى والدكتور روحانى وإذا تحقق لهذا التيار الغلبة فى الانتخابات فمن المؤكد أننا فى المستقبل سنشهد مناخا مغلقا بالنسبة للشخصيات السياسية وذوى الفكر التجديدي. وإذا نجح هذا التيار الذى يعمل فى وضوح على القضاء على الاعتدال والعقلانية فى انتخابات مجلس الخبراء فإنه سيتم القضاء على جميع رجال الثورة الأكفاء خلافا لمطالب الزعيم المبجل".

ويرى نوبخت أن الاهتمام الخاص الذى يوليه حزبه لانتخابات مجلس الخبراء يرجع إلى هذا الأمر وهو ما يعطى هذه الانتخابات أهمية خاصة. كما يقول إنه نظرا لموقف مجلس الشورى الإسلامى فإن الانتخابات النصفية لن تسفر عن تغيير مهم ولهذا لن يقدم حزب الاعتدال

والتنمية قائمة مرشحين فى هذه الانتخابات. والانتخابات المحلية مهمة للغاية لأنها تجرى فى جميع المدن بل وفى أصغر الوحدات الإدارية كما أن التوجهات السياسية ستكون هى العنصر المحدد لمصير الانتخابات فى طهران والمدن الكبرى حيث يمكن أن يكون اختيار الشعب نوعا من التمهيد المبدئى لاختيارات تالية مثل اختيار البرلمان الثامن ورئيس الجمهورية.

يجب على النخبة التعامل بجدية مع الانتخابات المحلية

أعلن الدكتور مصطفى معين رئيس الجبهة الديمقراطية الإصلاحية أن "الوسيلة المثلى لاستمرار الإصلاح هو تشكيل ثلاثى من أعضاء النخبة العلمية والدينية والسياسية". وأضاف: "إن أعضاء النخبة لدينا منفصلون عن المواطنين وبالتالى وجدت هوة عميقة بين المفكرين وبين جموع المواطنين حتى فى مرحلة الإصلاح وإذا لم يكن لدى أساتذة الجامعات وأفراد النخبة شعور بالمسئولية الاجتماعية فإنهم بهذا يكونون قد أهملوا واجبهم الإنسانى والاجتماعى فالإنسان فى الأساس مخلوق اجتماعى ولا يمكن ألا يهتم بمجتمعه". وأشار إلى تضاعف عدد الطلبة بمقدار ١٥ ضعفا فى سنوات ما بعد الثورة وقال: "إن هذا العدد الضخم قد شكل شبكة ضخمة من النخبة العلمية والثقافية فى البلاد تضم عدة ملايين وشكل ما يشبه قاعدة فكرية مستيرة ضخمة على مستوى البلاد، وإذا ترابطت خيوط هذه الشبكة فإن هذا يمكن أن يؤدى إلى ظهور حركة كبرى فى المجالات العلمية و السياسية والاجتماعية والثقافية". وأكد على ضرورة التعاون بين أفراد النخبة العلمية والدينية والسياسية كل بما لديه من إمكانيات فيجب على النخبة الثقافية طرح السياسات والاستراتيجيات بما لها من قدرات تنظيرية، ويجب على النخبة الثقافية والمفكرين الدينيين عرض هذه السياسات والاستراتيجيات على الشعب فى لغة دينية لأن شعبنا يتمسك بأى موضوع إذا قدم له كفريضة أو عقيدة دينية. كما يجب على النخبة السياسية تنظيم هذه القدرات الضخمة فى قالب التشكيلات غير الحكومية والأحزاب والجمعيات الفئوية.

التزامن فى الانتخابات دليل على الديمقراطية

أشار حبيب الله عسكر اولادى عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى أن إجراء أكثر من استحقاق انتخابى بصورة متزامنة يحدث للمرة الأولى فى إيران منذ ٢٧ عاما وأن هذا يعد دليلا على ديمقراطية النظام الذى يولى أهمية كبيرة لتحديد الزعيم وخدمة سكان القرى وأفراد العشائر. وأضاف أن اختيار الزعيم يعد أهم واجبات الخبراء وأضاف قائلا إن الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الخبراء توضع فى الاعتبار لأن هذا المجلس ينظم الولاية والإمامة والزعامة ومن الطبيعى أن يكون هناك صرامة فى تحديد صلاحية المتقدمين للترشيح لعضويته. كما قال إن الانتخابات المحلية هى أعلى الانتخابات كميا لأنها تشهد ترشيح مئات الأشخاص الذين يعلنون مسئوليتهم فى أعماق القرى والعشائر.

نحن نسعى لتواصل الأجيال

فى لقاء مع أعضاء جمعية الصحافة الرياضية قال أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة: "منذ بداية الثورة كانت لنا توجهات ومشارب مختلفة ولكن الجميع كانوا يعملون من أجل الثورة. وقد كان الاستعمار يعمل على الفصل بين الأجيال فى بلاد العالم الثالث وقد وضع كبار السن فى حجرة الفكر واتهم متوسطى السن الذين يتولون مسئولية تنفيذ الأمور بالعجز وأصاب الشباب بالحيرة ولكننا نسعى إلى تواصل الأجيال". وأشار إلى انتخابات الخبراء قائلا: يحاول الاستعمار منذ العام الماضى توصيل عدد معين من الأشخاص إلى هذا المجلس وذلك عن طريق زرع الخلافات ولكن لحسن الحظ لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف بفضل التنسيق والاتحاد بين روحانيت مبارز ومدرسى حوزة قم العلمية حيث قدما قائمة مشتركة. وتناول الانتخابات المحلية قائلا: توصل الأصوليون إلى تحقيق تحالفات طيبة من أجل خوض الانتخابات المحلية ومن أهم هذه التحالفات جبهة أتباع خط الإمام والزعامة.

سنظل نأمل فى اتحاد الأصوليين حتى الدقيقة الأخيرة

صرح لطف الله فروزنده وكيل جمعية ايثار كران (أنصار تعمير إيران الإسلامية الأصولية) قائلا: "إن هناك همسات تتردد حول وجود عدد من القوائم المستقلة لعدد من الأحزاب والجماعات الأصولية ولكننا نأمل فى اتحاد الأصوليين إلى الدقيقة الأخيرة. فجميع الأحزاب الأصولية تجرى مباحثات فى الوقت الحالى ولم يصدر عنها قرار نهائى حتى الآن". وفيما يتعلق بموقف حزبه فى الانتخابات المحلية أضاف: "إننا نبذل قصارى جهدنا لكى لا تدب الفرقة بين صفوف الأصوليين ونوصيهم جميعا بالامتناع عن أى حديث يحول دون تحقق الائتلاف. فيجب علينا جميعا العمل وفقا لمعايير الأصولية لنتمكن من خلال هذا من التوصل إلى قائمة موحدة تجمع كافة الأطياف الأصولية وتحظى بتأييدهم جميعا. وقد قدم كل حزب من الأحزاب الأصولية قائمته المقترحة كما طرح حزبنا الأسماء التى يراها مناسبة ونحن نجرى الآن مباحثات ومشاورات مع كافة الأحزاب والجماعات الأصولية".

متابعة انتخابات مجلس الخبراء

عقدت الوحدة السياسية بجامعة الإمام الصادق الندوة الأولى من سلسلة ندوات متابعة انتخابات مجلس الخبراء. وفى هذه الندوة تحدث حجة الإسلام والمسلمين قاسم روانبخش المتحدث باسم لجنة نخبة الحوزة فبدأ بتقديم عرض تاريخى لقضية ولاية الفقيه ومجلس الخبراء واستنادا إلى قول الإمام الخمينى "ادعموا ولاية الفقيه حتى لا يلحق بكم ضرر"، قال: "رغم وجود شبهة التشتت

والتخبط إلا أن الشعب فى الحقيقة يعمل بمقولة الإمام هذه والترحيب الحار الذى لقيه الزعيم الموقر من جانب أهالى سمنان يعد دليلا على هذا. وطبقا لقول الإمام الخمينى إن الشعب سيتسبب فى أكبر كارثة فى التاريخ إذا أبدى أدنى قدر من التساهل والتهاون أو اتبع الأهواء أو الآراء الفردية ولو بأقل درجة. وبعض الأفراد يريدون المشاركة فى هذه الانتخابات بقصد تخريب البناء وقد أعلنوا عن ذلك صراحة فى صحفهم بل وأعلنوا اسم الشخص الذى يريد التخريب. وهذا التخريب يقوم على القول بأن شرعية ولاية الفقيه أرضية وتنبع من الشعب وليست سماوية وهذا خطأ لا يمكن إصلاحه حيث يمكن أن يودى بنا إلى الانهيار".

القضية المهمة هى اجتذاب المواطنين إلى صناديق الاقتراع

صرح محمد على نجفى وزير التربية والتعليم الأسبق والمطروح كمرشح للإصلاحيين فى الانتخابات المحلية قائلا: "ربما تكون أهم القضايا قبل أسبوعين من بداية الدعاية الانتخابية هى أن يعمل زملائنا الثقافيون على إقناع الطبقات المختلفة للمشاركة فى التصويت. فحضور المواطنين إلى صناديق الاقتراع أهم من أن يختاروا هذا المرشح أو ذاك لأن من يذهب إلى الصندوق يتحمل تجاه ضميره مسئولية دراسة المرشحين وأنا بالطبع آمل فى أن يختار المواطنون قائمة الإصلاحيين كقائمة صالحة لإدارة شئون المحليات. والمهم هو جذب المواطنين من مناخ اليأس والانزواء إلى المناخ السياسى الفاعل". وصرح قائلا أن "الديمقراطية أصل من أصول إدارة المجتمع الإسلامى ونحن نتمسك بها ليس كتجربة بشرية وإنما لأنها وفقا للأسس الأيديولوجية والفكرية أكثر قربا من النهج الإسلامي. فالديمقراطية هى ما يمكن أن يصلح لإدارة المجتمع وفقا لجوهر الإسلام وماهيته الحقيقية لأن الإسلام يعتمد على الشعب فى إدارة المجتمع. والإسلام يسعى إلى أن يمنح الإنسان شخصية وهو ما لا يتسنى إلا عن طريق النظم الديموقراطية، فالديمقراطية هى أقرب المناهج إلى الإسلام".

عقد المؤتمر العام السابع عشر لبيت الأحزاب

تم عقد المؤتمر العام السابع عشر لبيت الأحزاب وهو المؤتمر الذى يعقد دوريا كل ثلاثة شهور بمشاركة الأحزاب والجماعات التابعة لبيت الأحزاب وفى حوار مع وكالة الأنباء (ايسنا) قال حميد قزوينى المتحدث باسم بيت الأحزاب أنه سيتم فى هذا المؤتمر بحث ودراسة آخر مواقف الأحزاب والجماعات السياسية من الانتخابات والأحزاب والمشاركة الجماهيرية.

وأشار إلى لقاء أعضاء مجلس إدارة بيت الأحزاب مع السفير الروسى فى طهران، حيث قال: "لقد أكد السيد حامد محمود حسن فى هذا اللقاء على تنمية التعاون بين البلدين وعلى ضرورة عقد لقاءات بين الوفود الحزبية من البلدين".

وحول سفر وفد من بيت الأحزاب إلى ماليزيا قال: "فى الاجتماع السابق لبيت الأحزاب عرض مرتضى لطفى تقريرا حول هذه الرحلة وذكر فيه أن الحزب الحاكم فى ماليزيا قد أكد على التعاون الثنائى بين ماليزيا وإيران".

الجماعات الإصلاحية تنتهج سياسة التحالفات

التقى سفير استراليا فى طهران بالدكتور محسن ميردامادى الأمين العام لجبهة المشاركة وقد تم فى هذا اللقاء التأكيد على ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين وكذلك على أهمية التعاون بين المنظمات الأهلية والأحزاب والجماعات السياسية الإيرانية والاسترالية بهدف تبادل الإنجازات والخبرات.

وأعلن ميردامادى فى وصفه للوضع السياسى فى البلاد على أعتاب الانتخابات المحلية أن القضية الأساسية للإصلاحيين هى تقوية الديمقراطية فى البلاد وأكد على أن تجارب الانتخابات السابقة أثبتت أن الإصلاحيين كانوا ينتهجون سياسة التحالف والحركة الجماعية المنسجمة وقال إننا فى ظل الظروف الحالية لن نحقق نتائج خارقة وسوف نرضى بالحد الأدنى. ولكننا نعتقد أنه إذا تحقق التوجه الحقيقى لأفراد المجتمع فإن النتيجة ستكون مناسبة ومرضية للإصلاحيين.

إذا شارك الجماهير فإن الإصلاحيين ستكون لهم فرصة طيبة فى المحليات

ذكر تقرير لوكالة الأنباء (ايسنا) أن مرتضى حاجى المتحدث باسم تحالف الإصلاحيين قد صرح بأن هناك صعوبات تواجه تقديم قوائم قوية فى الانتخابات المحلية فى كل محافظات فارس واصفهان ويزد وخراسان. وأضاف إنه كلما كان الإقبال الجماهيرى على التصويت كبيرا كلما كان ذلك فى مصلحة البلاد. ونحن نعتقد أن معدل المشاركة الجماهيرية يعد مؤشرا على دعم المواطنين ورغبتهم وكذلك على قوة النظام ولهذا فنحن نتطلع إلى زيادة المشاركة الجماهيرية فى التصويت.

كما قال حاجى ردا على سؤال حول المنافسة بين الجماعات ونزاهة الانتخابات: المنافسة طيبة فى طهران ولكن الإصلاحيين يواجهون مشكلات كبيرة فى بعض المحافظات فيما يتعلق بتقديم قوائم قوية وذلك لأنه للأسف لم يتم حتى الآن الإعلان عن الموافقة على صلاحية المرشحين الأساسيين والمؤثرين أو رفضها وهو ما يقلل من فرصة التخطيط لمنافسة انتخابية جيدة.

٢- خطوة بخطوة نحو الانتخابات

■ مردم سالاري(الديمقراطية) ٢٠٠٦/١١/٢٢

صرح أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة المحافظ أن "الأصوليين لديهم ١٥ قائمة للانتخابات المحلية ويجرى حاليا التشاور والتفاوض للتوصل إلى اتفاق بحضور الشخصيات المؤثرة من أصحاب اللحى البيضاء والشباب وغيرهم". كما أعلن بادامجيان أن جبهة أتباع خط الإمام والزعامة التى تضم ١٤ حزبا قد توصلت إلى قائمة موحدة وقال: "إنه للتوصل إلى قائمة موحدة لكافة الأصوليين نحن نتطلع إلى إجراء لقاءات ومشاورات بين الشخصيات المؤثرة وبين الأحزاب والجماعات الأصولية الأخرى مثل مؤيدى السيد أحمدى نجاد والتعميريين الشباب ومؤيدى قاليباف وقد أجريت بالفعل بعض المشاورات".

وعلى جانب آخر، أعلن رضايى قلعه المتحدث باسم اللجنة الانتخابية لحزب الاعتدال والتنمية(جبهة رفسنجانى) عن عقد اجتماع مشترك بين اللجنة وبين المكتب السياسى للحزب وقال: "تم فى هذا الاجتماع وضع ومناقشة مسودة القائمة المقترحة للمرشحين الذين يؤيدهم الحزب فى الانتخابات الثلاثة القادمة وفقا للمعايير المحددة سلفا. وقد تم عرض هذه القائمة على اللجنة المركزية للحزب بعد موافقة المكتب السياسى عليها وبعد الموافقة النهائية سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار المرشحين الذين يؤيدهم الحزب وتعريف مواطنى طهران بهم".

وأكد قلعه أن القائمة التى سيعلنها الحزب لانتخابات طهران ستضم شخصيات علمية رصينة وقديرة وذات خبرة فى العمل التنفيذى. كما ذكر أن الحزب قد طرح اسمين للانتخابات النصفية لمجلس الشورى الإسلامى.

وفى هذا السياق، ذكر أبو القاسم رءوفيان عضو اللجنة المركزية لمجمع المدرسين الإسلامى أن الأصوليين يعملون على التوصل إلى قائمة واحدة وسوف يشاركون فى الانتخابات بشكل موحد. وأشار إلى أن بادامجيان وغفورى رد هما مرشحا جبهة أتباع خط الإمام والزعامة فى الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى، كما أشار إلى قضية دراسة صلاحية المرشحين لانتخابات مجلس الخبراء وقال: "تم رفض صلاحية خوانسارى وتقوى وهما من محافظة طهران وكانا مدرجين بقائمة الجمعيتين (جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة) للترشيح وسوف يتم اختيار اثنين بدلا منهما". وردا على ما تردد على لسان القائمين على الحملة الانتخابية لأنصار أحمدى نجاد من أنهم يعملون على التشاور مع أفراد من الجماعات الأصولية قال: "لم يتحدث معنا أحد بهذا الشأن حتى الآن والجبهة تسعى إلى الحديث مع أحمدى نجاد وقاليباف شخصيا". كما ذكر رءوفيان أنه قد حصل على الموافقة القانونية على الترشيح فى الانتخابات المحلية. وقال أن "القائمة الانتخابية لجبهة أتباع خط الإمام والزعامة لم تعلن بعد وأنه لا صحة لما تردد حول هذا الأمر".

كذلك صرح محسن كوهكن عضو اللجنة الرئاسية لمجلس الشورى الإسلامى أن "التشاور مع الجماعات الأصولية ليس واجبا شرعيا على شخص واحد أو اثنين وإنما هناك الكثير ممن يقومون بهذا الواجب من منطلق الإخلاص". وأضاف أن "هناك خطوات قد اتخذت فى هذا الصدد وأثمرت نتائج طيبة فى بعض الحالات والمهم أن المشاورات يجب أن تستمر حتى يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة ونهائية". وأكد أن "نتيجة المشاورات لم تكن سيئة وقد أسفرت فى بعض الحالات عن التجميع والهدف المنشود هو التوصل إلى قائمة موحدة ونحن نأمل فى تحقيق هذا الهدف".

ووصف السيد على ميرهادى مسئول فرع علماء الدين بحزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) الإصلاحى مباحثات التفاهم بين الأحزاب والجماعات الإصلاحية بأنها إيجابية وقال إن المباحثات قد نجحت حتى الآن وإنه يعتقد أن تيار الإصلاح قد توصل إلى نقطة تفاهم. وأشار إلى أن حزبه يعمل على تحقيق التفاهم بين الأحزاب الإصلاحية، مضيفا أنه "من الطبيعى أننا إذا وقفنا فى جبهة واحدة فإننا سنتمكن من منافسة التيار الآخر وذلك فى حالة ما إذا كان مناخ الانتخابات مناخا عادلا نزيها". وحول ما تردد من أنباء حول التشاور بين مهدى كروبى وحداد عادل قال: "إن مرشحى الإصلاح يواجهون معوقات عديدة بسبب رفض صلاحية الترشيح ونظرا لأن مسئولية الإشراف على الانتخابات تقع على عاتق البرلمان فإننا نأمل أن يقوم نواب البرلمان بحل هذه المشكلة بوعى". وحول انتخابات مجلس الخبراء صرح قائلا: "إن قائمة الحزب لانتخابات مجلس الخبراء قد اكتملت ولكن للأسف تم رفض صلاحية عدد من مرشحى

الإصلاحيين ومنهم من كان عضوا فى مجلس الخبراء من قبل ونحن نأمل فى عناية المسئولين الكبار بحل هذه المشكلة". وفى النهاية أشار ميرهادى إلى لقائه مع آية الله حاج شيخ محمد إبراهيم ربانى ووصفه بأنه المرشح المدعو من حزب الثقة الوطنية فى انتخابات مجلس الخبراء فى جنوب خراسان.

وفى حوار مع وكالة الانباء (ايسنا)، صرح أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الثقة الوطنية قائلا: "إننا نتابع قضية رفض صلاحية مرشحى الحزب ومنهم حجة الإسلام والمسلمين عباسى فرد وإلى جانب هذا نحن نتشاور مع مرشحينا لمجلس الخبراء حتى نتأكد من رغبتهم النهائية فى المشاركة فى الانتخابات حتى لا تثار فى المستقبل لا قدر الله شبهة أن الحزب يفرض الترشيح على الأفراد". كما قال: "إننا نعتقد أن مشكلة رفض مرشح الحزب فى الانتخابات المحلية بطهران حسن الحسينى سوف تحل".

وقال حسين كاشفى نائب الأمين العام لجبهة المشاركة عضو المجلس التشريعى لتحالف الإصلاحيين أن "من سيدخلون المجالس المحلية يجب أن يكونوا قادرين على العمل الجماعى لأن المجالس المحلية هى عمل جماعى وسوف يقوم المجلس التشريعى لتحالف الإصلاحيين باختيار ١٥ من أصلح الشخصيات وفقا لهذه المعايير". وحول رفض صلاحية المرشحين فى الأقاليم والاعتراض على هذا الرفض قال: "للأسف يجرى رفض الصلاحيات فى الأقاليم على نطاق واسع ومن الطبيعى أن تحالف الإصلاحيين قد اتخذ عدة خطوات ردا على هذه القضية وسوف يستمر حتى تؤدى إلى نتيجة وإلا فإن هناك قرارات سوف تتخذ فى هذا الشأن".

وأعلن غلامرضاه مصباحى مقدم المتحدث باسم روحانيت مبارز عن استبعاد خمسة من مرشحى جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى حوزة قم من قائمة المرشحين بعضهم بسبب عدم تسجيل الأسماء والبعض الآخر بسبب رفض صلاحيتهم للترشيح فى انتخابات مجلس الخبراء.

جلسة التعميريين الشباب

أعلن حسن بيادى المتحدث باسم جمعية التعميريين الشباب فى الجلسة الشهرية للجمعية أن هناك عددا من ذوى النفوذ يحاولون إقحام السيد رئيس الجمهورية فى الانتخابات المحلية وهو ما يشير إلى وجود مؤامرة. وأضاف أن هؤلاء الأشخاص ذو نفوذ ونحن لا نتمتع بنفوذ كبير فى الهيكل التنفيذى ويجب أن ننتبه. فهم يريدون جر السيد رئيس الجمهورية إلى الانتخابات رغم أن القانون والزعيم يحظران هذا الأمر.

وحول اقتراب موعد الانتخابات قال: "إن الحالة الانتخابية تعم البلاد تدريجيا وهناك العديد من أنماط الخطاب تطرح فى المجتمع وهو ما يؤدى إلى توجه عدد من المواطنين إلى جهة وعدد آخر إلى جهة أخرى ولكن المهم هو مراعاة تقوى الله فيجب ألا يقدم الأفراد على أمر من أجل الانتخابات يودى بهم إلى جهنم والعياذ بالله ولا يجب أن يروجوا لنشاط مناف لثقافة المجتمع". وأشار إلى ضرورة الامتناع عن التجريح فى الانتخابات قائلا: "إذا كان هناك شخص يفتقر إلى إحدى الفضائل يجب أن نسكت عليها فلا داع للتجريح لأننا مسلمون". وأضاف مشيرا إلى أن التيار المواجه للأصوليين يعمل على خلق الخلافات فى تيار الأصوليين قائلا: "إن التيار المنافس يعتقد أنه يستطيع بث الخلافات فى صفوف الأصوليين عن طريق إثارة قضايا مثل قضية جماعة قاليباف أو أحمدى نجاد ولا يجب أن يتأثر أعضاء تيار الأصوليين بهذه الإثارة. فالسيد قاليباف والدكتور أحمدى نجاد كلاهما من العظماء وهم أصدقاء يعمل أحدهما فى المحليات والثانى فى الحكومة وكل منهما أصولى ويعمل حول محور ولاية الفقيه ويجب أن نؤيدهما ولا نسمح بتجريح أى أحد وواجبنا المهم هو أن نؤيدهما لكى يؤدى كل منهما واجبه على نحو أفضل. ويجب على كافة الجماعات الأصولية العمل لخدمة الشعب ولهذا يجب أن نبذل جهودنا لتأييد الأصوليين. ولا يجب أن نستبعد الشخصيات المسئولة والمتخصصة بسبب الميول السياسية لأنهم رأس مال المجتمع.

لا تفسدوا ثقافة الشعب

صرح هدايت آقايى عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء قائلا: "إذا ألحق التيار المنافس أضرارا بالبلاد بهدف استبعاد جبهة الإصلاحيين فإننا على استعداد للتنحى حتى لا يصاب الوطن بأى أذى". وأضاف: "ليعلن الأصوليون والجماعات المنتسبة إليهم أن المشكلة هى الإصلاحيين فنتنحى ولكن لا يجب عليهم تخريب ثقافة الشعب بحجة إقصاء الإصلاحيين وإطلاق الوعود التى تزعزع البناء الاقتصادى وتهميش مصالح البلاد. ونحن على استعداد للتنحى ولكن يجب أن تتحقق مصلحة الوطن ومستقبل الأجيال القادمة وإذا كان تصور أصدقائنا فى التيار المنافس غير هذا وإذا كان من يقفون اليوم وراء الكواليس يستقطبون السلطة يريدون فعلا المشاركة فى لعبة سياسية فليعلموا أن قاعدة اللعبة السياسية ليست على هذا النحو وأن مناخ الانتخابات يجب أن يكون متوازنا". وأضاف قائلا: "إذا كانت الجماعات المتشددة تريد خوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية التى ستجرى هذا العام فليعلموا من الآن أن هذه الانتخابات لن تكون فرصة طيبة فالتيار الإصلاحى يدخل الانتخابات

اليوم بإخلاص ويقدم المرشحين ويبذل قصارى جهده للمحافظة على النظام وهو بالطبع يعمل ويتقدم إلى الحد المسموح له به ولكن فى حالة رفض جميع مرشحيه فمن الطبيعى أن هذا يعنى عدم السماح له بالعمل الجاد ولن تكون له فرصة للمناورة والبقاء فى الساحة. ونحن نأسف عندما نشاهد اليوم بعض الأحاديث والشعارات والوعود التى تطلق فقط للدعاية الانتخابية لأن هذا يضر بالوطن إضرارا كبيرا. فنحن نرى أنه مع وجود العائدات النفطية الكبيرة لا مبرر لإضاعة هذه العائدات وإهدارها فى وعود انتخابية فهذا أمر مناف للعدالة لأننا لو أهدرنا مصالح الأجيال القادمة فإننا بالتأكيد سنسأل عن هذا فى السنوات القادمة وفى يوم القيامة".

٣- الانتخابات المحلية والجماعات السياسية

■ **ارش بهمنى** ■ روز (اليوم) ٢٠/١١/٢٠٠٦

على الرغم من أن أياً من التيار المحافظ والإصلاحى لم يتمكنا حتى الآن من التوصل إلى قائمة موحدة لانتخابات الخبراء والمجالس البلدية، إلا أن الأصوليين لا يعتريهم أى رهبة من مسألة بحث الصلاحيات من جانب المكاتب الرقابية التابعة لمجلس صيانة الدستور، فى حين كانت مسألة بحث الصلاحيات بمثابة المشكلة الأكبر بالنسبة للإصلاحيين.

الانشقاق فى صفوف اليمين

بعد الفوز المتوالى للأصوليين فى انتخابات الدورة الثانية للمجالس المحلية ومجلس الشورى السابع، وانتخابات الرئاسة التاسعة، لازالوا يطمعون فى تحقيق المزيد من الغنائم وربما لهذا السبب نجد أن كل فريق يراهن على آرائه بشأن القائمة الانتخابية وذلك يتضح بالنظر إلى أسماء الجماعات الأصولية المشاركة فى الانتخابات مثل جمعية أنصار الحكومة التاسعة وجبهة اتباع خط الإمام والزعامة وجبهة أتباع الولاية وجبهة أتباع الأمام الأول والثانى.

كما أنه فى تلك الأثناء يمكن إضافة أسماء بعض الأشخاص ممن سيؤثروا سلباً على نتيجة الانتخابات، فالأصوليون الذين دخلوا الانتخابات حاملين شعار دعم الحكومة التاسعة، بهدف بسط هيمنتهم على الصعيد السيادى قد توحدوا خاصة بعد حديث المرشد الذى اتهم فيه الصحافة بالتجنى على الحكومة مؤكداً على ضرورة دعم الحكومة. لكن المثير للدهشة أن الانشقاق والفرقة وجدا سبيلا إلى صفوف الأصوليين، خاصة بين أطياف قاليباف وأطياف أحمدى نجاد لدرجة أن المتحدث باسم حزب العمل حسين مرعشى أعلن أن الأصوليين اليمينيين يدعمون قاليباف.

اضطراب داخل صفوف اليسار

إذا تحدثنا بشأن تقسيم المكاسب فيما بين الأصوليين فعلينا أيضاً أن نتأكد من أن الإصلاحيين طبقاً لتصريحات سعيد حجاريان، انتابتهم خيبة الأمل والإحباط، وفى هذا الإطار ينبغى التأكيد على أن قضية بحث الصلاحيات هى المشكلة الرئيسية التى تعترض الإصلاحيين، ففى معظم المحافظات، انتقل ملف الشخصيات صاحبة الخبرة السياسية إلى الجيش حتى يتم تسجيل التقارير الشعبية حول هذه الشخصيات. وبالرغم من أن الهيئة التنفيذية لم ترفض حتى الآن صلاحية الإصلاحيين. ربما خشية عدم مشاركة مواطنى طهران فى الانتخابات، إلا أن رفض الصلاحيات تم بصورة واسعة النطاق فى المحافظات التى ستشهد انتخابات ذات صبغة قومية فرفض الصلاحيات له أسباب عديدة منها:

الانتماء إلى جماعات غير قانونية أو التوقيع على رسالة تهنئة وصلت إلى شيرين عبادى أو التوقيع على رسائل لدعم نواب مجلس الشورى السادس، أو توجيه رسالة إلى زعيم الثورة، تتهمه بعدم الالتزام عملياً بمبادئ الإسلام ومبدأ ولاية الفقيه. وبسبب رفض الصلاحيات الواسع النطاق فى محافظات أصفهان وخراسان رضوى وجيلان وخوزستان و... قام الإصلاحيون فى أصفهان بعقد مؤتمر اعتراضى فى حين نشر الإصلاحيون بمحافظة خراسان رضوى مذكرة اعتراض.

فى تلك الأثناء وردت أنباء تؤكد أن ما حدث فى الانتخابات الماضية من حيث عدم الإعلان رسمياً عن أسباب رفض صلاحية المرشحين، سيحدث مرة أخرى خلال الانتخابات القادمة.

ماذا يفعل خاتمى؟

يشغل رئيس إيران السابق محمد خاتمى حالياً منصب رئيس مجمع روحانيون مبارز، وطبقاً لتصريحات المقربين منه يسعى خاتمى للمشاركة الجادة فى انتخابات المجالس المحلية، وكان قد أعرب عن قلقه العميق من تدهور الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، وذلك خلال زيارته لأحد محافظات الدولة الشمالية منذ شهور. وفى هذا السياق، أكد خاتمى على أن انهيار النظام سيكون نتيجة استمرار الوضع الراهن.

من ناحية أخرى تقول مصادر مطلعة، أن رؤساء المراكز الانتخابية للجماعات الإصلاحية، قد التقوا بخاتمى على فترات منتظمة منذ شهرين، حيث حاول خاتمى تحقيق إجماع بين الجماعات الإصلاحية، لكن بالرغم من ذلك، توجد مشكلات عديدة حيث أسست جماعات مثل حزب (مردم سالارى) الديمقراطية والتضامن جبهة تحت عنوان "الجبهة الشعبية للإصلاحات" بقيادة إبراهيم اصغر زاده ومصطفى كواكبيان، وهى جبهة تنتقد الإصلاحيين بشدة لدرجة أن أصغر زاده أكد على عدم توافقه مع الإصلاحيين، فى حين خرج حزب الاعتدال والتنمية أيضاً من الائتلاف بينما أعلنت منظمة مجاهدى الثورة، أنها لن تقدم أى قائمة انتخابية.

لذلك علينا أن ننتظر حتى نرى ما ستسفر عنه جهود الأحزاب، خلال الأيام القليلة القادمة.

٤- ائتلاف الإصلاحيين الكبير

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/١٢/١

اختار الإصلاحيون طريق التفرق والتشرذم فى الانتخابات الرئاسية التاسعة على الرغم من توصية أهل الرأى بالاتفاق على مرشح واحد، ومن ثم خسروا الانتخابات، هذه المرة أى فى الانتخابات المحلية وضعوا الوحدة على جدول أعمالهم. وكانت الأحزاب الإصلاحية من ناحية والشخصيات الفاعلة مثل مهدى كروبى ومحمد خاتمى وأكبر هاشمى رفسنجانى من ناحية أخرى قد توصلوا من خلال التجارب المستخلصة عن الانتخابات الرئاسية إلى نتيجة مفادها أنه عليهم أن يدخلوا ساحة منافسة الانتخابات المحلية بقائمة واحدة. وبينما توصل الإصلاحيون إلى ائتلاف واحد، دب خلاف كبير بين الأصوليين، وهناك توقع بأن يدخلوا الانتخابات بقائمتين: إحداهما مؤيدة لأحمدى نجاد والأخرى مؤيدة لباقر قاليباف، وسيتنافسون مع بعضهم ومع الإصلاحيين. وبما أن أداء الأصوليين فى المجلس السابع والمحليات والحكومة التاسعة لا يحظى برضا الشعب، وكانت أعمال رئيس البلدية فى طهران على مدى الأشهر الأخيرة تسعى لإرضاء سكان العاصمة، وكذلك أيضاً سلوكيات الإصلاحيين المدروسة جيداً فى هذه الانتخابات وتجاوزهم مرحلة التردد بين المشاركة وعدم المشاركة فيها، فإن المنافسة ستكون حامية الوطيس بين الإصلاحيين والأصوليين. وعلى هذا الأساس يتوقع أنه لو كان عدد المشاركين فى الانتخابات المحلية الماضية ٥٠٠ ألف شخص فى طهران، فإنه سيصل فى هذه الانتخابات إلى مليون شخص وسيفوز الإصلاحيون فى هذه الانتخابات.

وقد تم الإعلان عن ائتلاف الإصلاحيين الكبير للفوز بالانتخابات المحلية والهيمنة على مجلس بلدية العاصمة، جدير بالذكر أن هذا الائتلاف يتمتع بدعم محمد خاتمى ومهدى كروبى وأكبر هاشمى رفسنجانى. وقد أعلن رئيس هيئة انتخابات حزب اعتماد ملى قائمة الحزب مع هيئة ائتلاف الإصلاحيين للانتخابات المحلية. وصرح محمود زمانى قمى قائلا: "هذه القائمة مشتركة بين الإصلاحيين وسيقوم حزب اعتماد ملى بنشر هذه القائمة باسمه، ومن الممكن أن تقدم سائر الأحزاب والجماعات الأخرى هذه القائمة بالاسم الذى تختاره"، وأعلن زمانى قمى أسماء هذه القائمة بالترتيب التالى: محمد على نجفى، ومعصومه ابتكار، وأحمد مسجد جامعى، وبيروز حناتشى، وتقى زاده خامسى، وعلى نوذربور، وزهرا صدر أعظم نورى، وسيد شهاب الدين طباطبائى، وسيد كمال تقوى نجاد، ومهندس أفشين حبيب زاده، وعباس ميرزا أبو طالبى، والهه راستكو، وإسماعيل دوستى، وهادى ساعى، وحسن كريمى. وقد أعلن مرتضى حاجى المتحدث باسم هيئة ائتلاف الإصلاحيين خلال الجلسة التى عقدت فى نفس الإطار هذه الأسماء على أنها القائمة المشتركة بين هذه الهيئة وحزب اعتماد ملى. وصرح المتحدث باسم الهيئة فى حديثه وفى رد على سؤال وجهه أحد الصحفيين، لماذا لم تنتظروا حتى نهاية المهلة القانونية لإعادة النظر وإعلان الصلاحيات

بشكل نهائى؟ قائلا: "الانتظار حتى إعلان التأييد النهائى للصلاحيات يعنى التوقيع على وثيقة عدم التصويت، لأنها لن يبقى من الوقت بين الإعلان النهائى للصلاحيات وبدء عملية الانتخاب سوى ٤٨ ساعة، فى هذه المدة القصيرة لن نتمكن من ممارسة أى نشاط، وبالنظر إلى هذا الأمر كنا مضطرين أن نكتفى بالأصدقاء الذين تم تأييد صلاحيتهم ونعتذر للآخرين. وصرح حاجى فى رد على سؤال آخر: حاولنا حتى الآن أن نثق بشكل كامل فى المسئولين التنفيذيين ومسئولى الرقابة، ووجهنا لهم الدعوة بأن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل تطبيق أمين للقانون وبشكل مستاو بالنسبة لكل المرشحين. وفى نفس الوقت أشار إلى عملية رفض الصلاحيات الواسعة فى بعض المحافظات وقال : إننا نفكر بشكل عام ، وحتى الآن يجب أن نواصل العمل على أمل مراجعة الأمر، وواصل المتحدث باسم هيئة ائتلاف الإصلاحيين مؤكداً على أن الإصلاحيين يعملون على تنظيم قواهم ، وسيتواجد أشخاص للمراقبة حتى تعقد الانتخابات بدون أى تهميش ، وأضاف: "إننا نتمسك بعقد انتخابات من دون أى تهميش ونأمل أن يتمسك المسئولون التنفيذيون ومسئولو الرقابة بهذه القضية حتى تعقد انتخابات يرضى عنها الشعب". وواصل حاجى: "بعض المدن من بينها شيراز تواجه مشاكل كبيرة فى إعداد قائمة بسبب عملية رفض الصلاحيات الواسعة النطاق . إننا حاولنا أن نشارك فى الانتخابات فى أنحاء البلاد، وشجعنا مكاتبنا على مستوى المحافظات، لكننا فى بعض الأماكن ونظراً لعدم وجود مرشحين لم نتمكن من إعداد قائمة". وهذه المشكلة الكبرى التى تواجهها المحافظات تحلها هيئة الرقابة فى تلك المحافظات . وأكد المتحدث على أن استخدام القهر فى الساحة الانتخابية لن يجدي فتيلا، وأضاف: "إننا من الآن فصاعدا، سنشجع الشعب على التواجد فى الساحة".

وحول توحيد القائمة الانتخابية لهيئة الائتلاف مع حزب اعتماد ملى قال: "فى المحافظات منذ البداية لم تكن هناك مشكلة بين الائتلاف وبين اعتماد ملى وسائر الجماعات. وفى طهران كان اعتماد ملى يميل أن يدخل الانتخابات بشكل مستقل ، ولكن بعد المشاورات تم توحيد القائمة من حيث المرشحين، لكن هذا الحزب يعمل بشكل مستقل بالنسبة للدعايا وسيدخل الساحة بقائمة مستقلة أيضاً". وذكر المتحدث أنه فى هذا الائتلاف تمت الاستفادة من النتائج الطيبة وغير الطيبة السابقة، وعن جماعات شعبية تسمى بالحركة الشعبية للإصلاحات قال: "ليس الاسم هو المحدد، بل المهم هو المضمون. هذه الهيئة (هيئة ائتلاف الإصلاحيين) قامت على أساس قرار مجلس تنسيق جبهة الإصلاحات التى تتكون من عشرين تنظيم إصلاحي، وقد تعاونا مع ما يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ جماعة خارج المجموعة، وكذلك أيضاً دعونا حزب اعتماد ملى الذى هو تنظيم كبير وله وزنه للتعاون ، وكونا قائمة مشتركة ولكن على أية حال لأن الإصلاحيين طيف كبير من الممكن أن تكون هناك التنظيمات التى ستقدم قوائم أخرى ، وهذا ليس بالشيء السئ ولا يقلقنا".

وتحدث حاجى عن القضايا التى ستكون موضع اهتمام مجلس البلدية القادم و من بينها: تلوث الهواء والعشوائيات والنقل وعدم الأمن ومشكلة المرور التى تعد مشكلة كبيرة بالنسبة لطهران ، وتحدث أيضاً عن تبسيط الإجراءات الإدارية والتجاوب السريع وتنظيم شكل المدينة وتنمية المشاركة الشعبية وتشجيع القطاع الخاص ودعم المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية لتلبية احتياجات المدن.

٥- عصفور الإصلاحيين

■ إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١٢/١٣

تمضى انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المحليات معاً فى طريق واحد، أما الإصلاحيون الدينيون وغير الدينيين، فقد دخلوا الساحة هذه المرة كسابقاتها ومعهم سهم مكسور، وقد وجهوا الدعوة للتصويت لصالحهم خاصة للمقاطعين للعملية الانتخابية اعتماداً على وسائل إعلام ضعيفة ومواقع إنترنت باطنة وظاهرة.

ومن أهم الأسباب التى يوردها هؤلاء من أجل تشجيع المقاطعين على التصويت، أنه إذا لم يصوتوا هذه المرة لصالح الإصلاحيين، فإن المحافظين والرجعيين سيستولون على جميع أركان السلطة وحينها سيكون الاعتقاد السائد، أن الإصلاحيين عندما سيطروا على مؤسسة الرئاسة والبرلمان والمجالس المحلية، كانوا بذلك قد اخترقوا الحجب

وأحبطوا الطرح الجديد فى حين أن الخطاب الراهن على الصعيد الداخلى مفاده أن جميع أركان السلطة أصبحت فى قبضة المحافظين وأن الإصلاحيين لديهم القدرة على تحقيق نصر افتراضى فى انتخابات المجالس المحلية.

وربما يمكن اعتبار انتخابات مجلس الخبراء بمثابة اختيار قاصر على العلماء، وأن علاقتها بالشعب تندرج فى إطار الرعية و"العوام كالأنعام" كما يراها بعض السادة، واللافت للانتباه، أن السادة "أصحاب الحديث التافه" عندما يتطفلون على قضية انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المجالس المحلية، يريدون فى النهاية تفعيل المشاركة الشعبية فى انتخابات المجالس المحلية على حساب انتخابات مجلس الخبراء، وهم فى غفلة عن ذلك الباعث الذى سيطيح بنسبة المشاركة الشعبية فى كلا الانتخابات ، ويصل بها إلى أقل معدلاتها.

على السيدات والسادة المعروفين باستضعاف الانتخابات أن يسألوا أصدقائهم الإصلاحيين عن جدول أعمالهم فيما بعد انتخابات المجالس المحلية بدلاً من توجيه الدعوة للمقاطعين، والأهم من ذلك أن يسألوهم عن تلك الضمانة الواجب تقديمها للشعب خاصة فيما يتعلق بأداء بلدية طهران فى المستقبل. جدير بالذكر أن هؤلاء السادة أنفسهم، لم ينكروا أن معظم أعضاء هذه المجالس المحلية، اتخذوا من تلك المؤسسات الهامة قاعدة إنطلاق للوصول إلى أرفع المناصب، بل أن خلفائهم المحتملين يفكرون أيضاً على هذا النحو.

لم يتحدث هؤلاء السادة بشأن قانون شامل للمجالس المحلية، يحفظ حقوقها ومسئولياتها ويحميها من قبضة المؤسسات الحكومية خاصة وزارة الداخلية، (التى تحولت مؤخراً إلى هيئة قمعية مناهضة للأمن) بل أن هؤلاء السادة لم يتحدثوا بلغة الأرقام ولم يثبتوا مدى نجاح تلك المجالس المحلية فى تحقيق مآرب الشعب، ليدفعوا الشعب باتجاه التصويت وعدم الاستسلام لدعوات المقاطعة، وفى المقابل نجد أنهم يحذرون من مغبة أى مقاطعة شعبية.

الآن وقد أغلقت القوائم الانتخابية لمرشحى الإصلاح، من الأفضل للسادة والسيدات الذين التحقوا بهذه القافلة الانتخابية، إطلاع الشعب على برامج محددة وعملية لتحسين القطاع المعيشى بمدنهم، بدلاً من الإدلاء بعبارات الرجاء والتمنى أو عبارات التهديد والوعيد ليسلكوا بذلك الدرب ذاته الذى سلكه نظرائهم فى العديد من دول العالم المتقدمة.

مع كل ذلك من المتوقع أن تشهد الانتخابات السياسية القادمة، نسبة مشاركة مرتفعة، لايؤثر فيها دعاة المقاطعة بأى حال من الأحوال، فى حالة تلمس الشعب لبعض النتائج المرضية بعد إجراء الانتخابات الراهنة، بما ينعكس على المستوى المعيشى للمواطنين والخدمات المحلية بالمدن.

٦- رسالة الإصلاحيين: ترجيح البراجماتية على الأصولية

■ شهر فردا (مدينة المستقبل) ٢٠٠٦/١١/٢٨

رغم عزوف كلا الائتلافين الأصولى والإصلاحى عن إعلان قائمتهما النهائية الخاصة بالانتخابات المحلية الثالثة. فقد راجت سوق التوقعات والتخمينات حول رئيس البلدية القادم فى المحافل السياسية بطهران. وقد تسرب عن الأصوليين أن أهم عائق يكتنف تقديم قائمة موحدة هو المعارضة الشديدة من جانب الرئيس محمود أحمدى نجاد لرئيس البلدية محمد باقر قاليباف، ولهذا السبب أصبح هذان الوجهان هما محو الانشقاق فى جبهة اليمين المتحدة، وبهذا الشكل يعتزم أحمدى نجاد إعداد قائمة وفيها أخته بروين أحمدى نجاد. بينما سيتقدم محمد باقر قاليباف بقائمة على رأسها مرتضى طلاى، ومن الطبيعى أن فوز قائمة قاليباف سينتهى برئاسته بلدية طهران، أما فى قائمة أحمدى نجاد فستكون الفرصة الأولى لرئاسة البلدية من نصيب مهر داد بذرباش، وكان بذرباش قد قدم استقالته منذ فترة بسبب ترشحه فى الانتخابات، وكان رئيس المستشارين الشباب لأحمدى نجاد، والواقع أن أحمدى نجاد يعتبر الأب الروحى له، وعلى الرغم من أن بذرباش خريج جامعة شريف الصناعية، إلا أنه يفتقر إلى تجربة حتى يوم فى العمل التنفيذى، وقد قدم استقالته بعد أن طالب زعيم الثورة فى حديثه العام بعدم تدخل العسكريين ورجال الحكومة فى الانتخابات وبهذا الشكل يعتزم الأصوليون المعتدلون الذين لا يرضون عن أحادية توجه أحمدى نجاد ولا عن أداء قاليباف وميله للإصلاحيين بحملهما على الانصراف عن تقديم قوائم مستقلة، وأن يحققوا حلم ائتلاف الأصوليين بوضع بروين أحمدى نجاد ومرتضى طلاى فى قائمة واحدة.

ومحور هذه المساعى هو مهدى شمران الرئيس الفعلى لمجلس بلدية طهران الذى يعمل، مع التذكير بوضع الإصلاحيين على حمل منافسيهم على الائتلاف، هذا فى حين أن الإصلاحيين يعيشون أكثر مراحلهم تحالفاً منذ الثانى من خرداد ١٩٩٧م. النقطة الجديرة بالاهتمام هى أن الإصلاحيين لم يتمكنوا فقط من التوصل إلى ائتلاف فيما بينهم بل إنهم أقاموا علاقات بناءة ومستقلة مع الأصوليين مثل محمد باقر قاليباف وبالسياسة الواقعية التى انتهجها الحزبان الإصلاحيان جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ستشتمل القائمة المقترحة للانتخابات المحلية على الوجوه التى ستكون موضع اتفاق بين كل الجماعات الإصلاحية وخاصة حزب الاعتماد الوطنى وحزب كوادر البناء. وعلى الرغم من أن الإذاعة والتليفزيون وصحيفة كيهان يحاولون شق صف الإصلاحيين عن طريق تضخيم الانتقادات التى وجهها مهدى كروى أمين عام حزب الاعتماد الوطنى لإصلاحيين آخرين ولكن كروبى هو فى الواقع يمثل أحد أعمدة هذا الائتلاف كما أن تركيبة القائمة والمرشحين فيها هو من العوامل التى منحت الإصلاحيين المعتدلين مثل كروبى. هذا الهدوء الذى جعل الإصلاحيين يتدخلون فى تنظيم القوائم وعلى هذا الأساس فإن الإصلاحيين من الآن لا تساورهم أى مخاوف بخصوص رئاسة مجلس البلدية ورئيس البلدية القادم. إن موقف الإصلاحيين الآن يبين رسالته فى المرحلة الجديدة الموجهة إلى الشعب والنظام السياسى بشأن تفضيل الفاعلية على العمل السياسى والناحية العملية على الأصولية.

٧- هيئة الائتلاف والحركة الشعبية والاعتماد الوطنى: ثلاثة تيارات انتخابية إصلاحية

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٢/١

التقى مجلس تنسيق ائتلاف شباب الأحزاب الإصلاحية حجة الإسلام والمسلمين سيد هادى خامنه الأمين العام لمجمع قوى خط الإمام. ويأتى هذا اللقاء فى إطار سلسلة من اللقاءات التى يعقدها مجلس شباب الأحزاب الإصلاحية مع أمناء الأحزاب الإصلاحية.

وكان رؤساء لجان الشباب فى حزب الديمقراطية الشعبية ومجمع قوى خط الإمام والمشاركة ومنظمة مجاهدين الثورة الإسلامية وحزب العمل الإسلامى وكوادر البناء وإرادة الأمة قد استضافوا الأمين العام لمجمع قوى خط الإمام.

وفى هذا اللقاء أشار الأمين العام حجة الإسلام والمسلمين سيد هادى خامنه إلى التكتل الجديد فى جبهة الإصلاحات قائلاً: "فى الوقت الراهن نشاهد ثلاثة أطياف هى هيئة ائتلاف الإصلاحيين والحركة الشعبية للإصلاحات وحزب الاعتماد الوطنى". وأضاف: "ليست هناك أية خلافات بين أعضاء الحركة الشعبية وجبهة الإصلاحات، وفقط لم تدخل الأحزاب الأعضاء فى الحركة الشعبية مجلس التنسيق وصرح بـ "أن نشاطكم اليوم شباب الإصلاحيين يعتبر كشخص أعطوه فرصة الحياة ثانية بعد مضى فترة من الوقت، ولأن كثيراً من أعضاءكم اليوم كانوا يتواجدون فى جماعات مثل مكتب دعم الوحدة والجمعيات الإسلامية الطلابية فهذا يزرع فيكم الصمود، وهذه تعد ضرورة اليوم، وفى نفس الوقت فإن التجربة القيمة فى مكتب دعم الوحدة يجب أن تجعلكم أكثر خبرة وأكثر نضجاً فى نشاطاتكم السياسية والاجتماعية".

ووصف سيد هادى خامنه الأنشطة الحزبية لشباب الإصلاحيين بأنها نموذج للأحزاب قائلاً: "حينما يرتفع موقف الأنشطة الطلابية إلى أعلى مستوى تستطيعون أن تقدموا لهم الثورة والحمية، وتعملون على خلق هذه الروح أن تخلقوا فيهم جو المنافسة الأكثر نشاطاً والأكثر توافقاً".

وفى بداية هذه الجلسة قال المتحدث باسم مجلس تنسيق ائتلاف شباب الأحزاب الإصلاحية مشيراً إلى عملية تكوين هذا المجلس ونشاط هؤلاء الشباب على مدى ثمانية أشهر تقريباً: "معظم الرفاق فى هذه المجموعة يوماً ما كانوا يعملون بالسياسية مع بعضهم البعض فى مجموعات طلابية، وواصلوا نشاطهم السياسى الطلابى بأهداف واضحة وإيمان راسخ، واليوم انضموا للأحزاب التى يريدونه بإرادتهم".

وكذلك أيضاً أكد رضا شريفى رئيس الشعبة الطلابية فى جبهة المشاركة على الآثار الإيجابية لهذا المجلس على المجتمع والشباب الإيرانى: عملنا فى هذا المجلس هو الترسيخ للأنشطة الحزبية، لكن يجب الاعتراف أنه لازال حتى الآن الاتجاه نحو الأنشطة الحزبية تواجه مقاومات عديدة، تمارسها بعض قطاعات السلطة، نأل أن تزول أشكال هذه المقاومة فى ظل الممارسة الحزبية.

٨- ائتلاف الأصوليين غير الكبير

■ شهر فردا (مدينة المستقبل) ٢٠٠٦/١٢/٣

بعد إعلان قائمة "ائتلاف الأصوليين الكبير" في وكالة أنباء فارس أكد معظم الناشطين الأصوليين فيما عدا مهدى شمران عدم معرفتهم بوجود مثل هذه القائمة وكانت وكالة أنباء فارس صاحبة الخبر قد استخدمت عبارة ما يسمى بـ"الأصوليين" لهذه القائمة.

والذين عملوا على نشر هذه القائمة طرحوها وكأنها "مجلس المعتمدين" الذى امتنع كبار أعضاء الأصوليين عن الدخول فى عضويته، وكان محمد رضا باهنر قد نفى بالأساس وجود مثل هذا المجلس فى حوار له مع وكالة أنباء.

من المؤكد أنه كان من المقرر أن يبدأ مجلس المعتمدين الأصولى بعضوية غلام حداد عادل ومحمد رضا باهنر وعلى رضا زاكانى وحبيب الله عسكر أولادى والياس نادران وأحمد توكلى ومهدى شمران، وعلى خلفية المشاكل التى واجهت ائتلاف الأصوليين تطوع ثلاثة أشخاص بأن يتابعوا هذه القضية بشكل خاص وهم باهنر وزاكانى وشمران، وعلى الرغم من نفى عضويتهم فى هذا المجلس عملوا على أن يدخلوا المرشحين الذين تدعمهم جبهة أنصار الإمام والزعامة فى القائمة النهائية للأصوليين القائمة التى بناءً على تصريحات المتحدث باسم هذه الجبهة توجد بها قوائم مشتركة كثيرة مع قائمة أنصار الحكومة هذا هو الهدف الذى كان يتابعه باهنر فى قائمة الأصوليين مع وجود شمران وإلى حد ما زاكانى.

لقد كان زاكانى فى الماضى المسئول العام عن الحملة الانتخابية لقاليباف فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان هذا الأمر قد أثر على علاقته بقاليباف وقد أدت هذه الازدواجية إلى "انغلاق" عملية اتخاذ القرار فى مجلس المعتمدين.

وكان مهدى شمران بتمسكه بارتباطاته مع الجماعات الأصولية الجديدة مثل ايثار كران (الأوفياء) وآباركران (أنصار التعمير) قد عمل على أن يرسل قائمته إلى وكالة أنباء فارس ويطلق عليها قائمة "ائتلاف الأصوليين الكبير"، وهذه القائمة قد تم التصديق عليها فقط حتى الآن من جانب مهدى شمران، بينما أنكر محمد رضا باهنر وغلام حسين أميرى ومريم باهروزى وكمال محيارى وأربعة أعضاء من كبار جبهة أنصار الإمام.

وكان أمين اللجنة السياسية لهيئة الرائحة الذكية لخدمة قد نفى فى حديث له مع وكالة إيسنا وجود مثل هذه القائمة وقال: "هذه قائمة غير معروفة لنا وليست موضع تصديقنا". ووصف شاه ويسى رئيس الهيئة الانتخابية لأنصار التعمير الشبان القائمة المعلنة من قبل مهدى جمران بأنها تتوافق تماماً مع التنظيم الذى يتبعه وقال لإيسنا: "جبهة أنصار الإمام والزعامة وهيئة أنصار الحكومة لم ينسقا فيما بينهما بشأن هذه القائمة".

٩- الأصوليون، والحرب النفسية ضد بعضهم البعض

■ إيرانشهر (مدن إيران) ٢٠٠٦/١٢/٥

دخل الصراع بين الأصوليين على مقاعد مجلس بلدية طهران مرحلة جديدة. تلك المرحلة الجديدة يمكن اعتبارها فى الوقت ذاته آخر مراحل المنافسات بين قطبى هذه الجماعة، وكما يبدو فكلا الطرفين فضلا نهج التخريب بصورة رسمية.

فقد أعلنت بعض المصادر المطلعة فى بلدية طهران عن توقف تقديم الخدمات البلدية من جانب المنافسين على مقاعدها، مدعية أن البعض أقدموا على افتعال إضرابات داخل البلدية.

ويقال أيضا أن جهود تُبذل من أجل إظهار الأعمال الإدارية فى البلدية وكأنها صورة مبتذلة ومحبطة، فى إطار استغلال إمكانيات البلدية وتوظيفها انتخابياً وإبراز الإضرابات العمالية فى شتى القطاعات داخل البلدية.

وردت هذه الأنباء من موقع الكترونى يتبع بلدية طهران، وهو موقع لا يزال ينشر أخبار مناهضة للمركز الانتخابى التابع لأنصار الحكومة.

لكن فى مقابل هذه النوعية من الأنباء، لم تسكت المواقع المقربة من أنصار الحكومة، وقد أوردت تحليلات مختلفة عن فشل الإدارة المحلية ببلدية

طهران.

جدير بالذكر أن موقع آبادكران (أنصار تعمير إيران الإسلامية)، المقرب من أنصار الحكومة، ضمن هذه المواقع الإخبارية غير الرسمية والتى كتبت فى تحليلاتها عن أداء البلديات: "إن ما حدث فى الواقع كان تلاعب بالشعب، أظهر مدى اندماج الشعب فى مؤسسة تابعة لتيار صاحب توجه شخصى طام وراء مصلحته مستغلا بيت المال".

كما ورد بهذا الموقع أيضا:

"إن الآلية رقم ١٢٧، بوصفها بدعة على صعيد المحليات و لهى أضعف من الماء وقد دونت من أجل التصدى لمشكلات البلدية التى هى من صميم مهام البلدية، فهى أشبه بعودة أصحاب الفيل من أجل البدء فى التحرك تجاه دحر الحق، نعم سيتوقفون بدعم من حجارة السماء، ويتضح للشعب طريق الحق ويتلاشى التلاعب بمقدراته".

لقد عكست المواجهة الصريحة بين الأصوليين، مدى احتدام الخلاف داخل جبهتهم.

١٠- الصراع فى المراكز الانتخابية التابعة لأنصار الحكومة

■ ايرانشهر (مدن إيران) ٢٠٠٦/١٢/٤

تعج المراكز الانتخابية التى ترى النموذج فى أحمدى نجاد وتلتف حوله أملا فى الحصول على مقاعد المجالس المحلية بالخلافات والصراعات، كباقى أطياف جبهة الأصوليين.

وفى حين ترى عدة جماعات أن كلا منها يمثل المركز الانتخابى الحقيقى الداعم لرئيس الجمهورية، نجد أن هذه المراكز الانتخابية تشهد يومياً سطوع نجم شخصية جديدة وأفول نجم شخصية أخرى.

وقد ظهر داخل قائمة الرائحة الذكية لخدمة الناس التى يعتبرونها المركز الرئيسى لأنصار الحكومة والمقربة من أحمدى نجاد، العديد من الخلافات، فقد تم منح أول حكم استبعاد أو فصل عن هذه القائمة لحسين رضا خواه العضو الخبير بهذا المركز، جدير بالذكر أن حسين رضا خواه كان رئيس الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد فى طهران، وكان له نشاط قوى فى الانتخابات المحلية حيث سعى برفقة مهرداد بذرباش لبدء نشاطات هذا المركز اعتماداً على أحاديث دعائية وخطب، فلطالما تحدث بشأن ٣٠ مليون إيرانى، من أنصار أحمدى نجاد فى انتخابات المجالس المحلية، ولطالما جادل بعض الجماعات الأصولية خاصة اليمينية التقليدية، موجهاً إليهم الانتقادات اللاذعة.

يقول البعض أنه ترك المركز الانتخابى فى اتجاه المركز الانتخابى المجاور أى مركز داعمى أحمدى نجاد الذى تولى مسئوليته أحمد خورشيدى وهذا القول لم يعجب رئيس الجمهورية فأمر بعدم عودته مرة أخرى إلى هذا المركز، فلجأ إلى هيئة اتباع الولاية وجمعية خادمى الثورة الإسلامية وعدة تشكيلات أخرى، كلها أجمع على محورية "أحمد خورشيدى" والد زوج بنت أحمدى نجاد.

دون شك، تعرض بذرباش إلى مشكلات عديدة بعد هذه الواقعة، وقد تم منعه من الإدلاء بالأحاديث الشفهية، حتى أن أحمدى نجاد طالبه بعرض أحاديثه المكتوبة فقط. لم تكن هذه فقط مشكلة بذرباش ومركز "الخدمة الطيبة العطرة" حيث اجتمع تيار الأقلية بمجلس بلدية طهران مع رئيس الجمهورية وكان أعضائه من الطلبة وأصحاب السلطة والعلماء و ... فاعترضوا على اختيار بذرباش، وطالبوه بتغييره، وبوصفهم أعضاء هذا المركز، قالوا لرئيس الجمهورية: "لا يمكننا القبول ببذرباش كبيرا لنا".

جدير بالذكر أن بعض الأعضاء الشباب بهذا المركز بل وحتى مستشارى رئيس الجمهورية من الشباب كانوا أصدقاء لـ بذرباش، فقد كان على مدى سنوات رئيساً لقوات التعبئة الطلابية بجامعة الشريف.

من ناحية أخرى نشر منذ أيام على أحد المواقع الموالية لأحمدى نجاد والتى كانت على علاقة ببذرباش فى السابق، مسألة معادية لعليرضا زاكانى نائب طهران ورئيس قوات التعبئة الطلابية السابق، مفادها أنه مقرب للغاية من طيف قاليباف فى هذه الانتخابات، لدرجة أن بعض هؤلاء الشباب الذين أوردوا هذا الخبر ضد زاكانى، اتخذوا رد فعل متشدد للغاية وتركوا المركز الانتخابى. والبعض الآخر مثل " وحيد خاوه اى "الذى كان فى السابق رفيق بذرباش فى عضوية دائرة مستشارى رئيس الجمهورية، أجروا مشاورات بعد أن رحل "بذرباش" كان من نتائجها أنه إذا لم يعد بذرباش إلى دائرة المستشارين، فإنهم لن يعودوا إلى الدائرة مرة أخرى.

أما زريباقان أمين عام الهيئة الحكومية وعضو مجلس بلدية طهران، فلم تتوصل المشاورات بين أنصار

الحكومة وهيئة الرقابة إلى نتيجة بشأن تأييد صلاحيته، من ناحية أخرى امتنعت بروين أحمدى نجاد عن خوض المنافسات بسبب اتهامها بالانتماء إلى أسرة القيادة وهذا لا يعنى امتناع كل المنتمين إلى أسرة أحمدى نجاد عن الدخول ضمن قائمة مركز أنصار الحكومة، حيث نجد اعلاين داماد وهو أحد رجال الدين الداعمين للحكومة وابن أخ أحد أصدقاء رئيس الجمهورية، وحبيبيان ابن أخت رئيس الجمهورية، ضمن المشاركين فى قائمة أنصار الحكومة.

إلى جانب هذه المشكلات، توجد مشكلات أخرى تتلخص فى وجود مراكز انتخابية تحت عناوين متفاوتة، وقد كان جميعها يحمل شعار موالى لرئيس الجمهورية، وعلى رأسها "مركز داعمى أنصار أحمدى نجاد"، برئاسة خورشيدى ورضاخواه، وكلاهما من الداعمين لرئيس الجمهورية ويعتبران أنهما كانا مسئولان عن مراكز أحمدى نجاد الانتخابية، خلال الانتخابات الرئاسية وهذه القضية وضعت تحدى جديد أمام "مركز الخدمة الطيبة العطرة". جدير بالذكر أن كلا المركزين يقعان فى منطقة واحدة بجوار مسجد نارمك بالقرب من محل إقامة رئيس الجمهورية وكلاهما يدعمان أحمدى نجاد، وكأن تحديد هوية الموالين لأحمدى نجاد، أصبح أيضاً مشكلة صعبة المراس .

ثانيا: نتائج الانتخابات

١- هل انخفضت شعبية أحمدى نجاد؟

عماد الدين بارسا ■بازتاب (الصدى) ١٢/٢٦ / ٢٠٠٦

النتائج التى أسفرت عنها انتخابات مجلس الخبراء والمجالس البلدية التى أجريت فى ١٥ ديسمبر الماضى، كشفت عن فرضية مهمة مفادها انخفاض شعبية الرئيس محمود أحمدى نجاد بعد أقل من عشرين شهراً على انتخابه رئيساً للجمهورية. ولكن هل صدق هذا الأمر؟

المدافعون عن الافتراض المذكور يقارنون هذا الوضع مع وضع الرؤساء السابقين (هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى) فى انتخابات ما بعد رئاستهم. يعنى فى انتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء والدورة الرابعة لمجلس الشورى بعد وصول رفسنجانى للحكم. وفى انتخابات الدورة الأولى للمجالس البلدية، والدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامى بعد وصول خاتمى للحكم والتى انتهت كلها بانتصار ساحق للتيار المؤيد للحكومة.

ومن ذلك نخلص بنتيجة وهى أنه لأول مرة تسقط شعبية رئيس الجمهورية بعد عام واحد من رئاسته، ويواجه التيار المؤيد للحكومة مثل هذا الفشل فى الانتخابات البلدية ومجلس الخبراء، ولكن النقطة الهامة والمعقولة فى هذا الافتراض هو التفاوت الواضح فى شعبية الدكتور أحمدى نجاد مقارنة بأسلافه رفسنجانى وخاتمى.

كان رفسنجانى وخاتمى فى انتخابات ١٩٨٩ و١٩٩٧ قد حصلوا على ما يقرب من ثلثى أصوات المشاركين فى الانتخابات على الرغم من وجود اختيارات عديدة أمام الشعب. ورغم ذلك فقد حصل التيار المؤيد لكل منهما على نفس المعدل فى الانتخابات التالية. أما فى انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة، فقد حصل الرئيس أحمدى نجاد على ٥,٦ مليون صوت من المشاركين بنسبة ٢٠٪.

وبناءً عليه فإن الطبيعى فى الانتخابات التالية والتى تجرى فى وجود اختيارات متعددة أمام الشعب أن يتكرر نفس الأمر تماماً.

لقد انحصرت الجولة الثانية لانتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة فى اختيارين، ومن الطبيعى أن تتفاوت الرؤى بين رجل الدين والشاب الأصولى المعتدل. وهو الأمر الذى جرت فى إطاره المنافسة بين رفسنجانى وأحمدى نجاد فى هذه الجولة. وبناءً عليه كان لابد من اختيار أحدهما، ولذا لم تكن هذه الجولة موضحة للرغبة الأكيدة والدقيقة للشعب.

وبناءً عليه، فإذا كان أحمدى نجاد قد حصل فى الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة على نسبة ٢٠٪ من عدد المنتخبين، فإن حصول ثلاثة مرشحين من قائمة التيار المؤيد للحكومة فى مجلس مدينة طهران المنتخب والمكون من خمسة عشر فرداً على مقاعد فيه يمثل نسبة ٢٠٪ أيضاً. وهذا ما يؤكد على أن نتائج الانتخابات البلدية ومجلس الخبراء كانت بنفس معدل شعبية الحكومة وبنفس النسبة التى حصل عليها أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة.

إن الكثير من الأشخاص الذين كانوا فى صفوف المؤيدين الأوائل لأحمدى نجاد والمدافعين عن حكومته، قد غيروا مواقفهم اليوم وبعد عشرون شهراً من رئاسة أحمدى نجاد للحكومة التاسعة، وانفصلوا عن صفوف الحكومة إلى صفوف المعارضين لها. مما سبق وبالنظر لنتائج انتخابات ١٥ ديسمبر لا يمكننا القول أن شعبية أحمدى نجاد قد انخفضت خلال العشرين شهراً الماضية. ولكن يمكن القول أن حصول رئيس الجمهورية (أحمدى نجاد) على ثلثى أصوات الشعب فى انتخابات الرئاسة لم يكن واقعياً.

٢- دروس الانتخابات

■ **محسن حيدريان** ■ إيران أمروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١٢/١٧

أجريت لأول مرة فى إيران ثلاث انتخابات متزامنة هى انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المحليات وانتخابات بعض المقاعد الشاغرة فى مجلس الشورى الإسلامى، ولقد كانت هذه الانتخابات فى مجموعها واحدة من أكثر الانتخابات الإيرانية بُعداً عن الحرية وأشدهم تعسفاً ومحدودية ولعلها أكثرهم تزويراً، لكن فى نفس الوقت أكثرهم حيوية وتنافسية ومشاركة جماهيرية وأعمقهم معنى، فكيف يمكن فهم هذه التناقضات وما معناها؟ بداية أجاب الشعب الإيرانى بسلوكه فى يوم الانتخابات على ثلاث تساؤلات رئيسية للسياسة الإيرانية: ما الذى لا يريده، وما الذى يريده، وكيف يريده؟

- إن مشاركة أكثر من ٦٠٪ ممن لهم حق التصويت، وتنافس ٢٣٠ ألف مرشح للوصول إلى حوالى ٥ آلاف مقعد فى المجالس المحلية بالمدن، و ١١٤ ألف فرد فى المجالس المحلية بالقرى بكل ما لهم من ميول مختلفة ومتباينة فى انتخابات المحليات لأمر يمثل إنجازاً هاماً للثقافة السياسية للشعب الإيرانى فى حد ذاته.

- إقبال الشعب الإيرانى على الانتخابات يبين أن أغلبية الناخبين على عكس ما تدركه قوى المعارضة الإيرانية بالخارج يسيرون فى طريق الحصول على حقوقهم من خلال التأثير على عملية وضع السياسات وليس عن طريق التغيير الفورى لبنية السلطة وذلك لتفادى دفع تكلفة هذا التغير المفاجئ ولذا فضلوا صناديق الاقتراع على أى أسلوب آخر حتى يصلوا فى نهاية الأمر إلى غايتهم بالتغيير التدريجى فى مؤسسات السلطة.

- الدرس المهم من هذه الانتخابات، هو أن النجاح غير المتوقع لأحمدى نجاد كان نتيجة لظرف استثنائى، وليس بمعنى تحول الشعب الإيرانى وميله إلى اليمين والأصولية الإسلامية، وإلا لكان الأولى فشل حركة الإصلاح وتحول الناس عنها كلية.

- لكن الحقيقة على خلاف ما تدرك معارضة الخارج، نجد حركة الإصلاح والاعتدال السياسى قد ابتعدت عن الأساليب الراديكالية الثورية العنيفة وضربت بجذورها عميقاً بين قطاعات عريضة من المجتمع السياسى الإيرانى وتحولت إلى ثقافة سياسية راسخة لها.

- هذه الانتخابات بينت بوضوح أن دمقرطة إيران لا تبدأ من التغيير فى نسيج وبنية هيئات السلطة من أعلى، وإنما يتم الوصول إليها من خلال التواجد الاجتماعى لفصائل الشعب المختلفة على الصعيد السياسى وعدم الالتفات إلى الشعارات الخيالية مثل الاستفتاء العام على دستور جديد، حتى يتم تحقيق الحد الأقصى من الإصلاحات الممكنة والتصحيح المستمر للمسارات المحددة سلفاً.

- أغلبية الناخبين وصلوا إلى درجة من النضج الذهنى ورقى الثقافة السياسية يجعلهم يدركون بوضوح أن تغيير النظام السياسى من خلال طريق سريع ومفاجئ يؤدى إلى عواقب وخيمة.

- إن الإيمان بالتغيير والإصلاح الهادئ المتدرج خطوة خطوة أهم إنجاز لهذه الانتخابات ولعله أوضح نتائجها. كما يمكن الآن الحكم بثقة أكبر بعدم صحة سياسة مقاطعة الانتخابات، فهذا الأسلوب فشل بشدة عدة مرات.

- إن السلوك الانتخابى للشعب الإيرانى ينبغى أن يكون درساً للقوى السياسية الإيرانية وبخاصة الناشط منها فى الخارج حتى تعيد التفكير فى نهج الأساليب الراديكالية المضرة التى لم يكن لها من نتيجة سوى إخلاء الساحة السياسية وتسهيل فوز أحمدى نجاد.

- ثانى رسالة شديدة الوضوح للانتخابات، هى التحرك المثير للدهشة من قبل الرأى العام الإيرانى فى تحقيق الهزيمة لقائمة أحمدى نجاد فى الانتخابات الثلاث (الخبراء والمحليات ومجلس الشورى الإسلامى).

- وضوح عدم قدرة حكومة أحمدى نجاد على تحقيق وعودها الانتخابية ويبدو أن الفائدة الوحيدة المتحصلة من هذا المسلك، إيقاظ الشعب الإيرانى من

ثباته العميق والتعبير عن مطالبة واحتياجاته المتزايدة، لكن دون أن تلبى.

- الموضوع الأخير فى هذه العملية الانتخابية، تشكل ثلاثة تكتلات سياسية قوية من خلال اشتراك عشرات الأحزاب والجماعات السياسية.

هذه التكتلات السياسية علامة على تولد ثقافة سياسية ائتلافية وتنافسية، وهى بعيداً عن نتائج الانتخابات، تمثل إنجازاً هاماً للثقافة السياسية البرلمانية.

- كان التنافس الرئيسى يدور حول أى من القوائم الثلاث يحوز على النصيب الأكبر فى المجالس المحلية؛ قائمة الإصلاحيين أم قائمة الأصوليين المؤيدين لمحمد باقر قاليباف أم الأصوليين المؤيدين للحكومة.

من الجائز أن يكون للانقسام الحادث بين المحافظين، وهزيمة اليمين المتطرف فى مواجهة البراجماتيين نتائج هامة فى السياسة الداخلية والخارجية لإيران وإعادة النظر فى المحيط السياسى بشكل عام كما سيؤدى دوراً مؤثراً فى التحولات التالية.

بناءً على هذا ينبغى اعتبار ظهور وأفول أحمدى نجاد بمثابة آخر تجارب ولاية الفقيه للحفاظ على سيطرتها على المراكز السياسية والاقتصادية بإيران كما أن توجه ولاية الفقيه للجوء إلى أكثر العناصر العسكرية رجعية والتى يمكن تسميتها بالفاشية الدينية اعتبر بمثابة نهاية لمشروعيتها السياسية حتى بين قطاع هام من تكتل الأصوليين المؤيدين لمحمد باقر قاليباف. كما اعتبر كذلك بمثابة فتح آفاق جديدة فى السياسة الإيرانية.

- الموضوع الهام الآخر: النجاح المبهر لهاشمى رفسنجانى فى الانتخابات فهو منذ الشهور التالية على انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية حتى الأسبوع الماضى تعرض للتشويه من قبل القوى المتطرفة، والآن حصل على الترتيب الأول فى من صوت لهم أهل طهران. هذا التصويت أوضح أن الشعب الإيرانى يولى عودة التوازن للمحيط السياسى الإيرانى أهمية قصوى، فرفسنجانى بحصوله مرة أخرى على السلطة سيقف فى مواجهة السياسات التخريبية لأحمدى نجاد، وذلك للحفاظ على النظام الإيرانى فى مواجهة زيادة ضغط الرأى العام الوطنى والدولى، وتطبيق سياسة (تحمل أكثر) و(التعامل مع العالم الغربى) وإعادة تقديم مفهومه عن البراجماتية والاعتدال من خلال قوى ووجوه جديدة.

- الوجه الآخر للسلوك الانتخابى للشعب الإيرانى هو خلق توازن جديد للسلطة ضد السوداويين، من خلال مجموعة من الإجراءات أدناها القضاء على الرقابة التوجيهية لمجلس صيانة الدستور، واتباع سياسة خارجية جديدة فيما يتعلق بالاندماج بالعالم المعاصر، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وتقبل فكر الآخر فى رؤية إيرانية معاصرة من خلال عقد صلة وثيقة بالآخرين، كل واحدة من هذه التغيرات يمكن أن يفتح نافذة فرصة جديدة أمام دعاة الحرية الإيرانيين.

- الترجمة السياسية لانتخابات الخبراء تعنى أن دمقرطة إيران ليست حركة تقافزية وإنما هى عملية طويلة تدريجية تمر بمراحل متعددة من الصعود والهبوط والتعايش، وفى النهاية خلق معادلة جديدة من القوى السياسية إثر انسحابات وتقدمات عديدة.

فى هذه العملية تنعقد صلة وثيقة بين المجتمع المدنى والديمقراطية بمعنى أن نمو المجتمع المدنى ومستوى الوعى السياسى الشعبى أهم عوامل نمو وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وتأمين الحقوق الإنسانية للمواطنين .

لقد أجابت انتخابات الخبراء على ثلاثة أسئلة رئيسية للسياسة الإيرانية هى:

ما الذى لا يريده الناس، وما الذى يريدونه، وكيف يريدونه؟

والإجابة هى نتاج انعكاسات التحولات البنيوية والسكانية والعقلية للمجتمع الإيرانى على السياسة العامة لإيران.

٣- رفسنجانى يعود من جديد

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية)١٩/١٢/٢٠٠٦

أثيرت نقاشات عدة حول جوانب مختلفة تتعلق بانتخابات مجلس الخبراء والمحليات، وكان الوقت الحرج لإجراء هذه الانتخابات قد مهد مقدمات خاصة لعدد من اللاعبين السياسيين للوصول إلى أهدافهم. حيث كانت بعض التيارات حديثة الظهور على الساحة الإيرانية تطمع فى الفوز بهذه الانتخابات، وتعلق الآمال على تضاؤل إقبال الناخبين عليها من خلال نجاح أعداء الخارج وعناصرهم فى الداخل فى إحباط الناخبين من العملية السياسية ككل، لكن العمل العظيم الذى قام به الشعب الإيرانى والتأثير الذى أحدثته وسائل الإعلام الوطنية لدفع الناس للتوجه إلى صناديق الاقتراع، قد جعل كلا من نظرة الشعب لمرشحيه فى الانتخابات، والتدابير التى اتخذها مرشد الثورة لإنجاح العملية الانتخابية أمراً يستحق التوقف عنده وتحليل عناصره.

إن الإحاطة بجميع جوانب هذه الانتخابات يعد من الأمور الصعبة فى الوقت الحالى ولهذا يمكن الإشارة إلى عدة نقاط :

١- كان مجلس الخبراء المحور الأساسى فى الانتخابات الماضية، وهذا لايعنى تضاؤل أهمية انتخابات المحليات، وإنما المقصود من هذا أن توقع الأعداء كان منصبا على أن عدم اقبال الشعب على هذه الانتخابات سيؤدى إلى النيل من مبدأ ولاية الفقيه ومكانة الزعامة ويهيأ المجال للدعايات المؤيدة لجميع القوى المزايدة والأشخاص الذين تضرروا من هذه الثورة، ولكن هذا الحلم الشيطانى لم يتحقق فحسب وإنما أطيح بآمالهم الكاذبة لمدة عقد كامل على الأقل وتدعمت أركان نظام الجمهورية الإسلامية أكثر من ذى قبل، وذلك على يد الشعب الإيرانى الذى شارك ٢٨ مليون من أفراده فى الانتخابات.

٢- فى الداخل نهض تيار حديث الظهور لكنه شديد الرغبة فى السيطرة على مجلس الخبراء وتنفيذ أهدافه، لكن لحسن الحظ فشل فى تحقيق هدفه، هذا التيار يمثل خطورة لتعامله مع الآخرين من منطلق فكرى متطرف، فضلا عن أنه لو كان فاز فى انتخابات مجلس الخبراء لمثل تهديدا لزعامة الثورة والنظام بأكمله. إن الرأى الواعى للشعب وتواجد كبار رجال الدين كان مؤثرا للغاية فى إبعاد هذا التيار.

٣- دور مرشد الثورة آية الله خامنئى مؤثر لا بديل له فى إعداد وتهيئة جميع عناصر نجاح الانتخابات.

٤- تصدر آية الله هاشمى رفسنجانى لقائمة الفائزين بفارق عدد أصوات يبلغ نصف مليون صوت على الأقل عن الفائز الثانى والثالث وهما من كبار رجال الحوزة أيضا، كان له مفهوما خاصا فى انتخابات الخبراء.

على عكس ما هدفت إليه الجهود الانتحارية لمن لم يدركوا حقائق الأمور وأرادوا الحصول على أغلبية الأصوات فى انتخابات الخبراء، ذهبت معظم الأصوات لهاشمى رفسنجانى وليس للتيار الأصولى.

الحقيقة أن السيد هاشمى رفسنجانى أكثر من ظلموا فى هذه الثورة حتى أنه أكثر مظلومية من الشهيد بهشتى، فرجل الدين المناضل الذى له سابقة عمل تمتد لنصف قرن من النضال وتحمل السجن والتعذيب، وتقديم الخدمات العلمية القانونية والدينية والسياسية والاجتماعية والفكرية والعمرانية، تعرض لأشد وأعنف حملات التشويه والانتقاد من الخارج والداخل، وفى نفس الوقت لم ييأس وفى كل الأحوال يواصل مهامه الثورية وخدماته للمجتمع، ومن بين معارضى هاشمى رفسنجانى أشخاص، ذوى لحى ومسابح وهيئات تماثل هيئات العباد والزهاد. لكن من السذاجة تصور أنهم بلا أغراض أو مطامع، وأن قلوبهم قد احترقت من أجل القيم والدفاع عنها أولئك حتى لو لم يكونوا مغرضين فهم على الأقل أدوات فى أيدى آخرين لهم عداوات مع مبادئ الثورة والنظام الحاكم.

رأينا كيف فاز السيد هاشمى رفسنجانى فى هذه الانتخابات رغم التشويه المستمر الذى تعرض له على مدار عدة سنوات من قبل اليسار واليمين وأصحاب السلطة وأهل القلم والتزوير.

هذا أمر الله الذى أراد أن يمنح أجر الصبر وتحمل الظلم لهذا الإنسان المؤمن الخدوم الصبور، وأن يختم ملف عمر من نضاله وخدماته للإسلام ولشعب إيران بخاتم التأييد.

٥- تعيش الأصولية الآن مرحلة مظلوميتها، فالأصولية الآن للأسف تتحول إلى أداة فى يد المتعطشين للسلطة، وتحت دعوى الأصولية يستبعد خيرة أبناء الإسلام والثورة، ومن خلال اتهامات قذرة باطلة تخلى الساحة للتسلطيين مما يعد خيانة عظمى للأصولية نفسها فضلا عن أن هذا المسلك لا يتفق مع أى مبدأ من مبادئ الدين والأخلاق.

إن الأحداث التى وقعت فى العام والنصف عام الأخير وبخاصة فى هذه الانتخابات تبين أن المجتمع الإيرانى وخاصة، وأولئك الذين لبسوا عباءة الأصولية يحتاج بشدة لقواعد ومبادئ الأصولية التى شرحها المرشد المعظم للثورة فى اجتماعه برجالات النظام، هم لا يحتاجون إلى مطالعة هذه اللائحة فحسب وإنما التدريب على تطبيقها حتى يتحول النهج الأصولى إلى ثقافة رائجة بين المسئولين ورجالات الدولة.

٦- على الرغم من أن انتخابات المحليات لم تكن لها نفس حساسية وأهمية انتخابات الخبراء، لكن نتائجها كان لها دلالة هامة فعودة الإصلاحيين هزيمة لتلك المجموعة من الأصوليين التابعين للحكومة، ونجاح الأصوليين غير المنتمين للحكومة وفى النهاية تشكيل المجالس المحلية بعيدا عن أولئك الأشخاص الذين سيطروا على مجريات الأمور طيلة عام ونصف لأمر مليئ بالعبر.

إن العوامل الرئيسية لهزيمة أولئك الذين لم يكونوا يصدقون مثل هذه الهزيمة على الإطلاق تتمثل فى الغرور والتنكر للمديرين ذوى الخبرة، وعدم الاهتمام بالأوضاع المعيشية الصعبة للناس، والتطاول على شخصيات تحظى باحترام الناس، والطموحات غير المنطقية التى تنم عن غفلة وعدم مراعاة لمعنويات جماهير الشعب، والغفلة عن ضرورة الشكر على النعم الإلهية.

٧- إن الانتصارات التى حققها منافسوا الحكومة لا تتم بأى حال من الأحوال عن تزعزع مكانة الدولة.

لكل انتخابات نتائجها التى يجب أن يقبلها الجميع، وانتخابات المحليات فى دورتها الثالثة ضمت جميع التوجهات السياسية، وهذا النجاح يمثل تجربة جديدة علينا أن ننتظر نتائجها، على أى حال المجالس المحلية تعمل بمثابة جزء من الهيكل الإدارى للدولة ولا تخلق مصاعب وعراقيل رائدة فى النص أمام الحكومة وإنما ينبغى أن تكون ذراعا قويا للحكومة.

٨- فيما يتعلق بشخص هاشمى رفسنجانى هناك حقيقة جديرة بالذكر هى أنه كما ذكر فى رسالته يعتبر أن الشعب الإيرانى ونظامه الحاكم هما الفائزين فى الانتخابات، وأحد النقاط الكامنة فى قلب تلك الحقيقة هى أن هاشمى رفسنجانى مثل عادته دائما على أتم استعداد لتقديم العون لجميع هياكل ومؤسسات النظام بما فيها الحكومة لتقديم خدمات أكثر للشعب وحل مشكلات المجتمع الإيرانى.

٤- تحليل الإصلاحيين للانتخابات

■ بازتاب (الصدى) ٢٠ /١٢/٢٠٠٦

انعقدت الجلسة السابعة لمؤسسة الحرية والتنمية والتعمير الإيرانية لتحليل أسباب التواجد الجماهيرى فى الانتخابات الأخيرة وبحث فعاليات انتخابات المجالس المحلية ونتائجها.

وطبقاً لتقرير وكالة أنباء ايسنا، قام كل من السيد عبد الواحد موسوى لارى وحبيب بيطرف ومرتضى حاجى فى هذه الجلسة بتقديم تقارير عن كيفية بدء أنشطة اللجنة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين وعملية الائتلاف نفسها والصعاب التى واجهتها.

وقد قيم حجة الإسلام موسوى لارى تعامل الأحزاب الإصلاحية والتيارات الرئيسية بالحركة والشخصيات المؤثرة فيها بأنها كانت تعاملات واعية تتسم ببعد النظر والاهتمام بالقضايا الكلية، وذلك فى إشارة إلى أن أول انعقاد للجنة الانتخابية للإصلاحيين كان قبل انعقاد الانتخابات بستة أشهر بحضور حوالى ٥٠ شخصية من كبار شخصيات الإصلاح.

وقال: عقد المجلس المنتخب من هذه الشخصيات جلسات عدة مع الأحزاب والمنظمات والشخصيات العامة والمحلية المؤثرة، وفى النهاية بعد مرور ثلاثة أشهر تهيئ المجال لتشكيل لجنة ائتلاف الإصلاحيين الانتخابية فى شهر سبتمبر الماضى، ووفقاً للتقارير الصادرة عن مؤسسة (باران) شكر موسوى لارى كل الذين أسهموا فى تهيئة هذا الائتلاف بالصبر وسعة الصدر التجاوز فى بعض أسس مؤسساتهم الحزبية التى ينتمون إليها، مما أتاح التوصل إلى هذه التجربة الناجحة التى يجب الحفاظ عليها وحمايتها.

كما اعتبر حبيب الله بيطرف رئيس اللجنة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين أن تشكيل هذه اللجنة ومجلس وضع السياسات التابع لها فضلاً عما اتسم به المجلس من سرعة من دراسة المقترحات وإصدار القرارات، من الخصائص البارزة لهذه المرحلة من أنشطة الإصلاحيين، وقد صرح بيطرف قائلاً: لقد

حرصنا ضمن تأسيس هيكل اللجنة وتوصيف مهامها أن نضمن سرعة اتخاذ القرارات والتصديق عليها، ولأول مرة قمنا بتحديد الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بهذه المرحلة من الانتخابات وذلك ضمن تحليل الوضع القائم الذى نحن اليوم بصدده، وعلى هذا الأساس نعتقد أننا قد حققنا قسماً كبيراً من هذه الأهداف التى كان منها ما يلى:

- تدعيم الأساس الجمهورى للنظام.
- تدعيم دور الشعب فى إدارة الدولة.
- زيادة المشاركة الشعبية فى الانتخابات.
- عرض أنشطة ودور التيار الإصلاحى فى البلاد.
- تدعيم التضامن والوصول إلى الحد الأقصى من التوافق بين القوى الإصلاحية.
- الحصول على أكبر قدر من النجاح فى الانتخابات.
- تشكيل مجالس محلية فاعلة نشطة.

ومن خلال وضع استراتيجيات محددة لتحقيق هذه الأهداف، والآليات العملية التى اتخذتها اللجنة اعتبر ائتلاف الإصلاحيين موفقاً فى تحقيق هذه الأهداف. ثم قام حبيب الله بيطرف فى معرض حديثه بشرح المعايير الموضوعة لانتقاد مرشحى الائتلاف، والوصول إلى قائمة موحدة وقد كان الأخذ بهذه المعايير أهم سبب وراء نجاح الإصلاحيين فى الانتخابات الأخيرة، وقد فصل مرتضى حاجى المتحدث الرسمى باسم اللجنة كيفية التوصل إلى القائمة الموحدة لجبهة الإصلاحات بأنه تم فى المرحلة الأولى التوصل إلى تصنيف ٢٠ تنظيم كأعضاء داخل اللجنة، و١٩ تنظيم خارج اللجنة انضموا للائتلاف فى مرحلة تالية، وبالفعل تم وضع معظم تنظيمات جبهة الإصلاحات داخل إطار واحد. وعلى أثر ذلك أصبحت قائمة الائتلاف التى كانت مكونة من التخصصات التى تحتاجها المجالس المحلية قائمة نهائية.

وأشار حاجى إلى أن الائتلاف قد واجه صعوبات خاصة فى العمل على مستوى المحافظات كان منها العمل العفوى غير المنظم من اللجان التنفيذية بالمحافظات مثل رفض صلاحية عدد من الشخصيات الإصلاحية حتى بعد الموافقة المبدئية على ترشيحهم من اللجان التنفيذية المركزية وفى بعض الأحيان كان الرفض يحدث بعد البدء فى الحملات الدعائية لهم.

فيما يتعلق بالعملية الانتخابية للمجالس المحلية لمدينة طهران صرح مرتضى حاجى أنه كانت هناك مشكلات عديدة ونقاط ضعف شابت العملية الانتخابية خاصة المشكلات التى حدثت داخل اللجنة التنفيذية للانتخابات وبخاصة فى مرحلة فوز الأصوات مثل عدم توفر الأمن الكافى للصناديق فى مرحلة النقل من المراكز الفرعية إلى مراكز التجميع، بعض التعاملات غير القانونية من قبل مسئول المراكز مع نواب المرشحين ولجنة ائتلاف الإصلاحيين، وعدم مراعاة القوانين والقواعد فى هذه المرحلة بشكل عام.

وقال مرتضى حاجى أن هذه الأمور قد هيأت الفرصة لبعض عمليات التزوير من هذه المرحلة من قبل عناصر غير مسئولة، ومع هذا نجح الإصلاحيون فى الحصول على ٤٠٪ من مقاعد ٣٢٥ مدينة ولذا يصبح الإصلاحيون أكثر الجماعات السياسية توفيقاً فى هذه الانتخابات.

كما اعتبر المتحدث الرسمى باسم الجماعة أن عدداً آخر من الأهداف الموضوعة قد تم تحقيقه بالفعل ومنها مشاركة أكثر من ٦٠٪ ممن لهم حق التصويت تفعيل التيار الإصلاحى على الصعيد السياسى بعد فترة من ركود النشاط، التدعيم العملى لمبدأ جمهورية النظام من خلال الحضور الشعبى المكثف فى الانتخابات واختيار أعضاء المجالس المحلية وفق رغبة غالبية الشعب الإيرانى، كما أعرب مرتضى حاجى عن أمله فى تحقيق نجاحات أخرى لتيار الإصلاح من خلال التمسك بهذه التجربة الناجحة ومواصلة العمل بها.

وضمن فعاليات الجلسة عرض عدد من المشاركين مقترحات بشأن توثيق تجربة الانتخابات فى شكل وثائقى يتيح وضع تنظير لها وتحويلها إلى خطة عمل دائمة أو كقاعدة لما يستجد من مواقف سياسية تالية حول مطلب الإصلاحيين بالحصول على نسخة مطبوعة من عملية فرز الأصوات صرح مرتضى حاجى قائلاً: بعد لقاء مرشحى ائتلاف الإصلاحيين بلقاء رئيس مجلس الشورى الإسلامي قرروا مقابلة أعضاء لجنة الإشراف على انتخابات طهران، لكن حتى الآن لم يأخذوا رد فعل واضح، لكن الأمر المؤكد أن الجميع أعرب عن قلقه من عدم صحة فرز الأصوات، كما أن من السيد خاتمى وهاشمى رفسنجانى ومهدى كروبى أعربوا عن قلقهم من هذا الأمر لدى عدد من صانعى القرار مثل وزير الداخلية، وأضاف حاجى إن الإشراف على انتخابات المحليات مسئولية مجلس الشورى الإسلامي، ونظراً لأن أعضائه كانوا فى الأصل مرشحين فى انتخابات فهم يعرفون كيف تكون أجواء الانتخابات وبحكم وظيفتهم القانونية لديهم دافع أكبر للحفاظ على دقة العملية الانتخابية ورفع الغموض فى نتائجها وما يترتب عليها.

كما صرح حاجى قائلاً: للإصلاحيين مطلبين، أحدهما أنه لدى حدوث تأخير فى فرز الأصوات، وفتح الصناديق بدون حضور مسئولى اللجنة الفرعية يقترح اختيار عشرة صناديق وإعادة فرزها بحضور

ممثلى المرشحين وذلك للقضاء على الشك فى نتائج الفرز، وإذا كانت نتيجة فرز العينة غير مختلفة عما أثبتته اللجنة الفرعية تعلن النتائج، المطلب الثانى أو الاقتراح الثانى، تسليم جميع المرشحين نسخة مطبوعة من الأصوات التى تم فرزها الخاصة بجميع الصناديق الانتخابية لمدينة طهران مع الأخذ فى الاعتبار أننا سنكون قد حددنا عدداً من هذه الصناديق من قبل، ومن ثم نقارن بين ما هو مطبوع من الأوراق وما هو موجود داخل الصناديق بالفعل حتى نرفع الشك ونتأكد من صحة النتائج، وأعتقد أن هيئة الإشراف لو وافقت على هذين المقترحين لن يكلفها الأمر أى نفقات إضافية وسينتج عن ذلك تأكد تام فى صحة نتائج الانتخابات مما ينعكس إيجابياً على العملية الانتخابية بأكملها.

٥- هذه الانتخابات كانت هزيمة ساحقة لتيار الهيمنة فى إيران

■ امروز (اليوم) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

كما أن نتائج الانتخابات الخاصة بالمجلس الخامس كانت ضربة قاصمة لحالة الاحتكار، فمن الأولى أن تكون هذه الانتخابات أيضاً هزيمة ساحقة لتيار الهيمنة فى البلاد.

ويطرح بهزاد نبوى عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وجهات نظره بخصوص الانتخابات فى حوار له مع مراسل وكالة أنباء ايسنا. إذ يقول بهزاد نبوى: "الانتخابات الثلاث الأخيرة التى عقدت بعد الانتخابات المحلية الثانية والمجلس السابع ورئاسة الجمهورية التاسعة، كانت الانتخابات الأولى التى لم تكن نتائجها باعثة على رضا تيار الهيمنة فالإصلاحيون على الرغم من المشاكل التى تواجههم أثناء التصويت وأثناء فرز الأصوات قد حصلوا على نتائج طيبة حتى فى طهران، ولو أنهم كانوا قد قدموا وجوهاً أكثر شهرة لاستطاعوا حصد المزيد من مقاعد مجلس بلدية طهران".

ويواصل نبوى: "كان تيار الهيمنة يسعى فى الانتخابات المحلية لإحراز الفوز المطلق حتى من دون أى مشاكل، ولكنه أصبح بالفعل فى موقف الأقلية فى طهران ومعظم المحافظات. وفى انتخابات مجلس الخبراء لم يكن يريد وصول هاشمى رفسنجانى إلى مجلس الخبراء، أو على الأقل يأتى فى آخر القائمة، لكن هاشمى جاء فى المرتبة الأولى بفاصل كبير بينه وبين من تلاه، وهذا يبين، لو أن الإصلاحيين كانوا قد تقدموا بقائمة لانتخابات مجلس الخبراء، وقاموا بالدعايا المطلوبة، لاستطاع بعض المرشحين الإصلاحيين مثل السيد توسلى الذى جاء فى المرتبة السابعة عشر وعدد آخر من المرشحين المستقلين دخول مجلس الخبراء"، وقال نبوى لمراسل وكالة أنباء الطلبة الإيرانية: "فى حديثى السابق على الانتخابات فى إشارة تمهيدية كنت أرى أن تيار الهيمنة سيكتسح الساحة، لكننى أكدت أنه لا بد أن نشارك فى الانتخابات. وكنت أتصور لو أن المساعى ستؤدى إلى وجود عدة أشخاص من القوائم المنافسة لدعاة الهيمنة، ولو غير إصلاحيين، فى مجلس الخبراء والمحليات فستكون النتيجة طيبة. وكنت مصراً على أن يتم ترشيح الوجوه الأكثر شهرة بين الإصلاحيين مثل السيدة ابتكار ومسجد جامعى والدكتور نجفى وجهانكير وآخرون، ربما يدخل اثنان من الإصلاحيين مجلس البلدية، وكانت النتائج أكبر من توقعاتى، على الرغم من أنه كان من المحتمل وجود نتائج أفضل".

وقد عقد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية مقارنة بين هذه الانتخابات وانتخابات المجلس السادس، وقال: لو أن انتخابات المجلس الخامس جاءت بنسبة قوية من كوادر البناء وعدد قليل من خط الامام ووصفنا هذا الأمر بكسر الاحتكار، فإن هذه الانتخابات كانت هزيمة ثقيلة لتيار الهيمنة، وقد فقد هذا التيار حتى الآن المحليات ومجلس الخبراء. وبهذا الشكل من الممكن القول أن نتائج هذه الانتخابات كانت أفضل من انتخابات مجلس الشورى الإسلامى الخامس".

ويؤكد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية على أن الطيف الفائز فى الانتخابات يسمى طيف قاليباف ويقول: "بعيداً عن الموضوعات السياسية برأى أن الأداء التنفيذى لمجلس بلدية طهران كان جيداً ولأن هذه القائمة تنسب لبلدية طهران والسيد قاليباف، فإن جزءاً مهماً من أصوات القائمة الثالثة يرتبط بأداء هذا المجلس، وجزء آخر يرتبط بالأشخاص الذين تم تقديمهم وكثير منهم ليس حزبياً أو محسوباً على توجه معين مثل السادة جمران وخادم وشيبانى. وأظهرت النتائج أن العناصر المعتدلة كانت أكثر حصداً للأصوات من العناصر المهيمنة".

ويتابع نبوى: كانت هزيمة تيار الهيمنة ثقيلة جداً،

وظلوا ليوم أو يومين فى حالة دهشة.

ويرى نبوى أن فوز الإصلاحيين الكبير فى هذه الانتخابات ليس بوصول عدد من مرشحيهم إلى المجالس المحلية بل بتثبيت الرسالة الإصلاحية. ويقول: "نتائج هذه الانتخابات هى عبارة عن إثبات أنه لا سبيل أفضل من إستمرار عملية الإصلاح للتأثير فى مصير البلاد والمجتمع، ويجب علينا أن نواصل هذا الطريق .

وقال نائب رئيس المجلس السادس فى استقراء الظروف بعد الانتخابات: من المحتمل أن يعمل تيار الهيمنة من الآن فصاعدا للتحالف ثانية مع أنصاره السابقين، ويعملوا أيضاً على بث الفرقة بين الإصلاحيين، ولكن يبدو بعيد أن يصلوا إلى هذا الهدف من ناحية أخرى يبدو بعيد جداً أن يتمكن هذا التيار من حل خلافاته مع الطيف المقابل للإصلاحات، لأنه فى الطيف المقابل للإصلاحات تبلورت التيارات التى وعت جيداً هيمنة هذا التيار.

ومؤخراً دافع السيد عسكر أولادى عن التحزب فى رد فعله على وجهات النظر المضادة للتحزب ويوضح أن هناك اختلافات جوهرية قد نشبت، ويبدو بعيد آن يكون هناك تسيق وقائى .

ويضيف نبوى: كانت هذه الانتخابات درساً لبعض التيارات التى لا تسعى لاحتكار السلطة وهدم أسس الجمهورية والقضاء على التعددية فى البلاد .

وطبقاً لاعتقاد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية فإن الأصوات الصامتة لا زالت صامتة. فيقول: كان تعداد المشاركين فى هذه الانتخابات فى طهران حوالى ٣٣٪، ولهذا وصل عدد بسيط من الإصلاحيين إلى المحليات، ولو أن هذه المشاركة وصلت فى طهران إلى ٥٠٪ وعلى مستوى البلاد إلى ٧٠٪ لكان هناك حدث آخر يشبه حدث الثانى من خرداد .

٦- نظرة على الانتخابات الأخيرة

■ د. حسين علايه ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

كانت الانتخابات الأخيرة مثلها مثل انتخابات الجمهورية الإسلامية السابقة مذهلة ملهمة للدروس والعبر، سواء من حيث معدل المشاركة الشعبية، وسواء من حيث نوعية اختيار الشعب والرسائل التى عبروا عنها بتصويتهم وسواء من حيث المراقبين والمحللين الدوليين، وسواء من حيث القوى العالمية التى تعتبر كل انتخابات الإيرانيين مجهزة مسبقاً وبعيدة عن منطق الديمقراطية .

ومن الممكن رصد بعض النقاط الهامة فى هذه الانتخابات:

١- اتخذ الشعب الإيرانى قراره بشأن مستقبله السياسى، وقد صوت بذكاء شديد، بعد سماع أحاديث أقوياء العالم والسياسيين الإيرانيين وتحليل الظروف ومكانة البلاد على الساحة العالمية آخذاً فى اعتباره المصالح القومية ووجهات نظره الإسلامية. والنتائج الحاصلة عن هذه الانتخابات تبين هذا الأمر بوضوح.

٢- مع تهيئة الظروف لتواجد كل السلائق ووجهات النظر فى الانتخابات، وعدم حدوث عمليات تشويه انتخابية وسياسية، يشارك الشعب بكثافة عالية ويوجه أصواته بشكل أكثر عقلانية، ويختار الأشخاص بشكل أنسب طبقاً لوجهات نظره.

٣- فى هذه الانتخابات نظراً لعدم حدوث تشويه وإساءة لبعض الوجوه المعروفة من جانب الأجهزة الرسمية والسياسية فى البلاد، وأيضاً نظراً لتأكيد واهتمام الزعيم بهذا الموضوع، وأيضاً نظراً لتوافق كل الجماعات السياسية، استطاعت احدى الشخصيات المهمة فى الثورة الاسلامية الحصول على نسبة أصوات عالية، وبهذه الأصوات ستظهر موجة من الهدوء السياسى فى البلاد .

٤- أظهر الشعب فى هذه الانتخابات أنه يصوت لصالح الشخصيات المعروفة والمعتدلة سواء كانت شخصيات اجتماعية ورياضية، أو جهادية وثورية أو وجوهاً سياسية أكثر من أن يصوت لصالح الجماعات والتيارات السياسية، والجماعات التى نجحت فى هذا المعترك الانتخابى هى التى استطاعت أن تضع شخصيات معروفة على قوائمها .

٥- فى الانتخابات المحلية لم تستطع أى جماعة أو تيار سياسى٥٧ حصد أصوات الشعب بشكل حاسم، وكان صوت الأغلبية موزعاً بين صناديق الاقتراع ولو استطاع الشعب أن يدلى بصوته فى الانتخابات القادمة بشكل أكثر تنظيماً لاستطاع التأثير بشكل أكبر على مصيره الاجتماعى والسياسى. ومن المؤكد أن كثرة المرشحين هى أحد أسباب هذا التفرق .

٦- معظم الجماعات السياسية قامت بتدشين حملاتها الدعائية قبل أن تتمكن من إعداد البرامج. بناء على هذا فإن أحد المآخذ على هذه الانتخابات أنه

قلما قدمت الجماعات السياسية والأفراد المشاركين برامج. أيضاً قلما صوت الشعب لصالح برامج المرشحين أو الأحزاب. من المؤكد أن بعض الأحزاب استطاعت تقديم برامج عامة وهذا فى حد ذاته جيد .

٧- يجب التنويه فى هذا الصدد إلى أوامر الزعيم قبل الانتخابات بعدم تدخل الحكومة فى الانتخابات، وبناء على هذا لم تكن الحكومة تعمل كتيار سياسى له نشاط انتخابى ولهذا فإن عدم تفهم هذا الأمر من جانب أنصار الحكومة جعل الشعب لا يقبل على قائمتهم، ولا يجب أيضاً إغفال تقديم وجوه غير معروفة على قائمة أنصار الحكومة، والركون إلى ثقة الشعب فى رئيس الحكومة .

و فى نهاية هذه التجربة، من الجيد أن ينصت الجميع لدروس نتائج الانتخابات وأن يعى المسئولون وبشكل جيد رسائل الشعب، وأيضاً يفكر الشعب كيف يستطيع التأثير بشكل أكبر فى مصير البلاد، وعلى الجماعات السياسية أن تراقب كيفية سلوك الشعب فى الانتخابات، وعلى الشعب أن يعرف مع انتخاب أى شخص أو جماعة ما هى الأحداث التى تترتب على هذا الاختيار بالنسبة لمستقبل البلاد السياسى أو إدارة المدن. وفى النهاية من الأفضل بالنسبة للأحزاب والجماعات والأشخاص أن يبينوا لمن يؤيدوهم كيف يدبرون نفقات الانتخابات؟ وما هى النسبة التى من المحتمل أن تكون من المال العام ؟

٧- النتائج غير التوقعات

■ **اعتماد ملى** (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٦/١٢/١٩

انتهت الانتخابات بتقدم خطاب الاعتدال والإصلاح على ما يسمى بالتطرف والتشدد، وفى نظرة سريعة الى طريقة الدعاية والانتخاب يتضح بروز تحولات مهمة. فحول مجلس خبراء القيادة تقدمت لائحة الشيخ رفسنجانى التى تعرف بلائحة الاعتدال والإصلاح فى طهران وهو ما يعنى أن العاصمة طهران ومعها باقى المدن الإيرانية أعطت رأيها للإصلاح اى لآية الله هاشمى رفسنجانى الذى تقدم على سائر المرشحين بفاصلة كبيرة.

وأما حول انتخابات مجالس البلدية يشاهد تقدم الإصلاحيين أيضا مع ان اللائحة المقربة من رئيس الجمهورية كانت متيقنة بفوزها إلا أن الذى حصل كان عكس ذلك والسر فى ذلك هو كما ذكرناه حول انتخابات مجلس الخبراء اى ان العاصمة ومعها العديد من المدن اعطت رأيها لخطاب الإصلاحيين والمعتدلين. ومن أهم خصائص هذه الانتخابات هى أن معدل الدعاية التى كانت تبث للتيارات السياسية يختلف من تيار لآخر. فالإذاعة والتلفزيون والعديد من الصحف وصحف بلدية طهران ركزت على بث برامج الأصوليين والمبدئيين وبالمقابل افتقر الإصلاحيون لمثل هذه الدعاية بحيث انهم قدموا اعتراضاتهم مراراً على طريقة عمل الاذاعة والتلفزيون.

وبصورة عامه فالإصلاحيون قد فازوا بعد ان شكلوا ائتلافاً كبيراً ضم العديد من الشخصيات السياسية البارزة وان الناخبين قد اكملوا عمل الأحزاب السياسية التى لم تتمكن من ان تبث برامجها من وسائل الإعلام الرئيسية.

إن المسئولين فى لجنة إجراء الانتخابات قد صدموا بنتائجها، فقد كانوا يتصورون بان هذه الانتخابات ستشهد حضوراً ضعيفاً أو متوسطاً وبذلك سيكون الفوز للمرشحين المقربين من حكومة الدكتور أحمدى نجاد سهل المنال. حتى أن بعضهم رفض الائتلاف مع المحافظين التقليديين وفريق السيد قاليباف رئيس بلدية طهران كما أن الذين رفعوا صور رئيس الجمهورية فى حملاتهم الدعاية كانوا يتوقعون فوز الفريق المقرب من الدكتور أحمدى نجاد على خلفية ما حصل فى عهد السيد القائد خامنئى عندما كان رئيساً للجمهورية فى عهد الإمام الراحل وأيضا فى فترة حكومة الشيخ رفسنجانى وحكومة السيد محمد خاتمى إلا أن الشعب الإيراني رفض برامج ذلك الفريق وأعطى صوته للإصلاحيين والمعتدلين.

الجميع يتذكر أنه فى الانتخابات الثانية لمجالس البلدية والانتخابات السابعة لمجلس الشورى الإسلامي والانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية والتى أجراها الإصلاحيون، أعلن عن نتائجها بسرعة ودون تأخير. وان الاصلاحيين بينوا فى فترة توليهم للسلطة بان الارادة الوطنية والروح الثورية الموجودة لديهم هى اكبر واهم من كرسى الحكم وهذا هو الدرس الاكبر الذى لابد للمسئولين الجدد ان يعتبروا منه ويفهموه.

الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة والتطورات السياسية

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٠/٢١

مضى ثمانى أعوام على نشاط الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة، بوصفها، أحد الأحزاب المعروفة التى تم تسجيلها فى وزارة الداخلية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبمناسبة الذكرى السنوية لتشكيل هذه الجمعية أجرينا هذا الحوار مع الأمين العام قدرت الله حشمتيان، هذا نصه:

- السيد، حشمتيان، كيف كانت طريقة تأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة؟

× إذا تصفحنا المراحل التى مر بها مجلس الشورى الإسلامى وصولاً إلى الدورة الخامسة من عمر المجلس حيث كان هاشمى رفسنجانى رئيساً للجمهورية كان ناطق نورى رئيساً لمجلس الشورى الإسلامى، كان المجلس فى تلك الفترة كسابق عهده دائماً، وكانت الأطياف داخل المجلس تتبع جماعات سياسية نشطة خارج المجلس، تقوم بتأسيس أحزاب وتسعى جاهدة للوصول إلى أهداف سياسية وثقافية واجتماعية ورياضية واقتصادية وقد حمل الأصوليون فى ذلك الوقت اسم "حزب الله" بينما حمل الأصلاحيون فى ذلك الوقت اسم "مجمع حزب الله".

فى ذلك الوقت وصلت إلى المجلس جماعة مستقلة بدون دعم من التيارات السياسية خارج المجلس اعتماداً على ثقة الشعب وأطلقت على نفسها اسم "المجمع المستقل لحزب الله".

وفى البداية تكونت الهيئة التأسيسية من سبعة أشخاص، وخلال الدورة الخامسة للمجلس وصل عدد النواب الأعضاء وفى الهيئة التأسيسية إلى ٣٨ شخص، والتحق بهم الكثيرون فى الجماعات والحوزات والمدارس، وكانت جلساتنا فى البداية أسبوعية ثم أصبحت بعد ذلك نصف شهرية.

وعلى أعتاب العام الثانى من عمر مجلس الشورى الإسلامى الخامس، ومع انتخابات وفد رئاسة المجلس، شعر الأصوليون والإصلاحيون أنهم لن يتمكنوا من الحصول على مقاعد رئاسة المجلس دون التنسيق مع "المجتمع المستقل لحزب الله" لذلك سعى الإصلاحيون (١٠٥ عضو) والأصوليون (١٣٠ عضو) إلى استرضاء واجتذاب أعضاء المجمع المستقل لحزب الله وخلال اجتماع المجتمع تم اختيار الدكتور، طه هاشمى رئيس المجمع، أميناً عاماً ومتحدث رسمى باسم المجمع وتقرر ألا يعمل أى من الأعضاء الـ ٣٨، دون الرجوع إلى آراء بقية أعضاء المجمع، وبناء عليه فقد كان العمل داخل مجلس الشورى الإسلامى الخامس وفقاً لهذه الاستراتيجية.

فى تلك الأثناء بدء العمل على تدمير المجمع المستقل لحزب الله، حتى أننا تعرضنا إلى التهديد فى عدة مواقف كان على رأسها وإجبارنا على مواصلة الأبحاث والمفاوضات المستقلة حيث سيتم التصدى لنا وسيدخلوننا فى مستقبل مظلم. فقيل لنا أنه من الضرورى لنا توضيح موقفنا والانضمام إلى أى من التيارين، لكننا صمدنا وحافظنا على موقفنا وقمنا بكتابة منهج المجمع، وقمنا بتأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة.

- من هم الأشخاص الذين أثروا فى تدوين وثيقة أهداف هذه الجمعية؟

×تم تدوين اللائحة ووثيقة الأهداف بمساعدة جمع من أساتذة الجامعة والمثقفين. وكانت أسماء الأشخاص الذين ساهموا فى إنجاز هذا العمل على النحو التالى.

آية الله سيد على أفحمى، الدكتور على باغبانيان على أحمدى، ايرج جمشيد نجاد، مير حسين سيد زاده عباد الله فلاحى، الدكتور ساسان فرحناكى، منصور خوشبخت، بهروز بيابانى، نصرت الله مرادى ، على سيزه اى، شهين لعلى، عبد الله محسنى، وحيد حشمتيان، حسين على كامجو، راضيه على نجشى، حجة الإسلام والمسلمين دكتور محمد اشرفى اصفهانى، حجة الإسلام والمسلمين محمد شاهى عربلو، جواد باقر زاده، على أحمديه، عزت الله أكبرى، دكتور فرامرز عباسى السيدة فرشته حشمتيان، نصرت الله رسولى. خسرو قشلاقى، أمجد على أمجديان، بهن درويشى، سعيد دارابى، حامداً على نجشى نهاوندى. حشمت الله همتى، كيومرث امجديان، معصومه على نجشى، وقدرت على حشمتيان.

وقد ضعت الهيئة المؤسسة والمكونة من خمسة أشخاص من بين اثنين وثلاثين شخص تم ذكرهم، وثيقة الأهداف واللائحة، وقاموا بتأسيس الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة فى أواخر عام ١٣٧٧ (بداية عام ١٩٩٩)، طبقاً لقانون الأحزاب.

- من هو أول أمين عام للجمعية بعد تسجيلها رسمياً؟

*في أول اجتماع للجمعية تم اختياري أميناً عاماً لهذه الجمعية طبقاً للائحة ووثيقة أهداف الجمعية حيث كنت نائباً بمجلس الشورى الخامس وكنت متحدثاً رسمياً باسم المجمع المستقل لحزب الله، لكن بعض الأشخاص ومنهم أية الله سيد على أفخمى وحجة الإسلام والمسلمين محمد شاهى عربلو، لم يحضروا الاجتماع، بالرغم من دعوتهم مراراً، فتجمدت عضويتهم ولم يشاركوا فى الاجتماعات وتخلوا عن الانضمام للجمعية.

- كم عدد الأعضاء فى الجمعية؟

× فى الذكرى الثامنة من نشاط الجمعية وصل إلى عدد أعضاء الجمعية الإيرانية الإسلامية المستقلة ٦٤٠ شخص، بوصفهم أعضاء رسميين لهم نشاط على مستوى الدولة، وحوالى ٢١٨ ألف شخص، أعضاء غير رسميين، يعملون على التعاون وتقديم الدعم لأعضاء الجمعية داخل مجلس الشورى الإسلامى ولهيئة القيادة بالجمعية ولواضعى سياسات الجمعية.

تعاطى السلطات الثلاث من أجل الحفاظ على أمن الاستثمار

■ مردم سالارى(الديمقراطية) ٢٠٠٦/١١/١٤

منذ أيام قليلة طرح الرئيس أحمدى نجاد خلال اجتماعه مع مواطنى أباد كرج موضوع المستفيدين من نظام القروض البنكية الكبيرة، وكان رئيس الجمهورية قد وعد خلال هذا الحديث بإعلان أسماء هؤلاء الأشخاص الحاصلين على القروض الضخمة.

وهنا يطرح الخبراء سؤالا مهما مفاده: لماذا يريد رئيس الجمهورية أن يعلن أسماء هؤلاء الأشخاص الذين أخذوا قروضهم من بنك خاص وفى الوقت ذاته يسددون أقساطهم فى الموعد؟

النقطة الهامة فى هذه القضية أن هذه البنوك صاحبة القروض لم تقدم أى شكاوى للحكومة فى هذا الشأن. بل تتهم الدولة بالتدخل فى شئونها والأمر الذى يدهش الخبراء هو التدخل المثير للحكومة فى هذا الأمر. لدرجة أن البنك المركزى قد أعلن إقالة المدير التنفيذى لهذا البنك الخاص.

ورغم إثارة الصحافة الإيرانية لهذه القضية ومطالبتها رئيس الجمهورية الإعلان عن أسماء الأشخاص التى وعد بإعلانها إلا أنه يلتزم الصمت.

وطبقاً لما يراه رجال القانون فإن الأشخاص الذين أخذوا قروضاً من البنوك الخاصة ليسوا مخالفين للقانون طالما يسددون الأقساط فى موعدها ولكن السؤال هنا: متى يسمح لرئيس الجمهورية التدخل فى مثل هذه الأمور ولماذا لم يعلن رئيس الجمهورية أسماء هؤلاء ما سماهم (بالمفسدين) وبالنظر لما سبق فإن القريبين من رئيس الجمهورية قد حذروه بأن رئيس الجمهورية بعيداً عن كونه أعلى السلطة التنفيذية فى الدولة لا يمكنه مخالفة قوانين وقرارات الدولة. طالما لا يوجد ما يثبت الفساد على من أسماهم (المفسدين الاقتصاديين). حتى أنه من الممكن فى حالة أن رئيس الجمهورية قدم أسماءهم إلى القضاء وشكاهم فإنه مجبور على الرد وتقديم الدلائل. ولذا فقد جاءته التوصية بأن ما قاله فى اجتماع كرج أباد كان فاقد للقانونية. وهو الأمر الذى يمنعه من ذكر أسماء هؤلاء ولكن ليست هذه نهاية المطاف فرئيس الجمهورية يفى بوعده فقط ولكن أعلن ديوان العدالة الإدارى بطلان قرار البنك المركزى بإقالة المدير التنفيذى للبنك.

وهنا أدرك بعض المؤيدون لرئيس الجمهورية أن نهاية هذه اللعبة ليست لصالحهم. وكان رد الرأى العام تجاه هذا الأمر غير إيجابى خاصة وأن الإجراء الذى قام به رئيس السلطة التنفيذية قد عرض أمن الاستثمار فى القطاع الخاص للخطر. وأوجد هذا الشعور لدى الشعب بأن الضرر الرئيسى من هذه القضية موجه للشعب.

ولهذا عملت التيارات المؤيدة للحكومة التاسعة على إلقاء كل هذه المشكلات إلى الجهاز القضائى فى الدولة، ومن هنا بدأ تخريب بعض مؤسسات السلطة القضائية ومن بينها ديوان العدالة الإدارية، حتى أن التشكيلات الطلابية المقربة من الحكومة قد طالبت فى رسالة بإقالة حجة الإسلام على رازينى، رئيس ديوان العدالة الإدارية، وهذا الإجراء قد قوبل برد فعل شديد من قبل رجال القانون، وحتى أعضاء اللجان المختلفة بالمجلس، وفى الوقت ذاته فإن الضغوط التى تمارس من قبل مؤيدى رئيس الجمهورية على رئيس السلطة القضائية، كانت سبباً فى رد فعل شديد من جانب بعض مسئولى السلطة. فيقول منتظرى، المساعد الأول للنائب العام فى هذا الشأن: "إن الانتقادات

الأخيرة ضد السلطة تهدف فى المقام الأول إلى إضعافها، علاوة على أن إجراءات المؤيدين لرئيس الجمهورية تمثل نوعاً من الضغط السياسى الغير متعارف عليه والغير مقبول".

وفى السياق ذاته يقول مرتضى حاجى وزير التربية والتعليم الأسبق أن خلط بحث الفساد والاقتصادى بالشعارات السياسية سيؤدى إلى ظهور خسائر لا حصر لها، وأكد أنه لا يجب أن نعطى الثقة فى هذا الشأن إلى الجهاز القضائى. النقطة الهامة فى هذا الأمر تتلخص فى أن السلطة القضائية تحمل على عاتقها جزء هام من المسئوليات الأهلية والقانونية للحكومة، فى حين أن بعض رجال الحكومة لا يبدون أى اهتماماً بحفظ أمن الاستثمار، ولا يهتمون إطلاقاً بالقطاع الخاص، ويؤكد آية الله محمود هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية، أنه لا يجب أن نلوث نضالنا ضد الفساد الاقتصادى بأغراض سياسية، لأن هذا الأمر سيكون سبباً فى زوال أمن الاستثمارات، واعتبر شاهرودى أن الانتقادات الصريحة لرئيس السلطة القضائية من الإجراءات غير القانونية والغير مسئولة والتى ستؤدى فى النهاية إلى فرار رؤوس الأموال من إيران، وأن أعضاء هذا الجهاز لديهم رغبة تنفيذ القانون وتجنب الدخول فى هذه المهاطرات السياسية فى بحث الفساد الاقتصادى، والقطاع الخاص لديه أمل فى إحلال القطاع العام وفى هذا الشأن فهو ينظر إلى إجراءات السلطة القضائية نظرة خاصة، لأنه يعتبر السلطة القضائية نود هذا الأمل، والسؤال الذى يطرح هنا من قبل الرأى العام، من هى السلطة المسئولة عن حفظ أمن استثمارات القطاع الخاص؟، وبالنظر إلى ما سبق وعندما تعم الساحة السياسية شيئ من الفوضى واللامنطق فإن هذا الأمر سيفسد الساحة الاقتصادية والأمنية للمجتمع، وهذه الحكومة يجب أن تدافع عن القطاع الخاص ولكن ما نشاهده للأسف يعبر عن أنه توجد بعض الحكومات الأسيرة للامنطق، النقطة الهامة أيضاً فى الحادث السابق أن وسائل الإعلام التابعة للمحافظين وعلى مدى الأربعين يوماً الماضية لم تبدى اهتماماً بمصير. ومستقبل هذا الشعب وبأمن الاستثمارات، كما أنها لا تلفت انتباهاً إلى تزايد نسبة البطالة فى الدولة، والزيادة المتصاعدة فى أسعار المساكن، والمعيشة الصعبة التى يعانى منها الشعب.

ولكنها تقف هنا أمام حكم قانونى للسلطة القضائية، بهدف إحداث ضجة سياسية تبتغى تشويه أحكام السلطة القضائية لأغراض سياسية بعيداً عن مصلحة الشعب.

مما سبق يتضح أن هذا واقع نعيشه وأن إدارة الدولة بحاجة إلى برنامج وليس إلى أحاديث كاذبة ومناورات دعائية لن توجد للشعب العمل والسكن والدخل.

الخليج (الفارسى) والنموذج الأمنى الإسلامى

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٦/١١/٩

قامت النظريات الجيوبوليتيكية فى النصف الثانى من القرن العشرين على قاعدة أساسية مفادها أن منطقة الخليج (الفارسي) تشكل أهمية غير عادية من الناحيتين الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية وأن السيطرة عليها تعنى فى حقيقة الأمر السيطرة على العالم.

ووفقاً للتخمينات العلمية فإنه لا يوجد شك فى تصاعد الاهتمام العالمى بهذه المنطقة فى العقود الخمسة الأولى من القرن الحادى والعشرين وهو الاهتمام الذى يعتمد فى جوهره على عدد من المعطيات أهمها الطاقة ومن ثم يصبح الخليج (الفارسى) بما حوله عرضة لاضطرابات ومشكلات دائمة إذا لم يكن هناك نظاماً أمنياً فاعلاً قائماً فيه ومن ثم تصبح الاحتياطات النفطية والثروات الطبيعية الموجودة فى هذه المنطقة عرضة لعدد من العوامل المشكلة للصراعات والنزاعات مثل سباق التسلح، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدخل القوات الأجنبية للقوى الدولية فى هذه المنطقة .

إن هذا الفراغ الأمنى يستلزم بالضرورة وجود تقييم صحيح ومعرفة حقيقية وصحيحة أيضاً بنقاط الضعف والتحديات والموانع والعقبات التى تحول دون وجود نظام أمنى جامع يأخذ فى الاعتبار جميع الرؤى الخاصة بكل الأطراف الإقليمية الحقيقية الموجودة فى هذه المنطقة .

من المعروف أن ١٥٪ من الاحتياطات النفطية العالمية المعروفة والمؤكدة موجودة فى منطقة الخليج فإذا ما وضعنا ذلك بجوار الوضع الجيوبوليتيكى للمنطقة فإن ذلك كله يصبح بمثابة المحفز الأول والرئيسى للاعبين الدوليين الكبار -خاصة الولايات المتحدة الأمريكية- لإعطاء هذه المنطقة اهتماما إستراتيجياً خاصاً .

يتمتع نفط الخليج (الفارسي) بعدد من الخصائص والصفات المميزة له مثل التجدد المرتفع للآبار النفطية، إنخفاض التكلفة الإنتاجية، إنخفاض تكلفة الإستخراج والنقل وتعدد نوعياته ثم نضيف إلى ذلك وجود فرص حقيقية لإمكانية الكشف عن مصادر نفطية جديدة بخلاف الآبار النفطية الموجودة الآن والتى تتمتع بميزة متفردة عن بقية الآبار النفطية فى العالم وهى إحتواء كل بئر نفطى على ٢٥٠ مليون طن نفط فى حين أن الآبار النفطية فى فنزويلا مثلاً تحتوى على ٢٠ ألف طن نفط، بينما لا يوجد سوى ٦٠٠٠ طن نفط فى الآبار النفطية الأمريكية .

إن الاستهلاك اليومى للمجتمع الصناعى الغربى إلى جانب النمو الاقتصادى فى دول النمور الآسيوية قد ضاعف كثيراً من الارتباط بالخليج (الفارسي). لقد زادت الواردات النفطية الأمريكية من هذه المنطقة التى توفر بدورها حوالى ٩٠٪ من الاحتياجات النفطية لدول الاتحاد الأوروبى .

إن فقدان "نظام أمنى إقليمي" من جملة العناصر أو الركائز الأساسية التى تشكل "الذريعة" من أجل الوجود العسكرى للمعسكر الغربى فى منطقة الخليج (الفارسي). إذ أن عدم وجود نظام أمنى إقليمى يفسر من جانب الغرب بأن هذه المنطقة مستعدة وقابلة أو مهيأة لظهور أى مشكلة أو كارثة من شأنها عرقلة أو منع تصدير النفط ولهذا - ومن هنا - تبدو الحاجة الضرورية لوجود "ترتيبات أمنية" موضع قبول من الطرفين بهدف تحقيق الاستقرار السلمى والأمنى فيها.

إن هجوم صدام حسين على الكويت ومن بعده التطورات الخطيرة التى شهدتها المنطقة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد وضعت دول المنطقة فى حالة تجاذب من جهة وكذلك جعلت مستقبل وكفاءة الترتيبات الأمنية القائمة الآن مثل مجلس التعاون لدول الخليج (الفارسى) فى حالة إبهام وغموض شديدين، من جهة أخرى إن الدول الأعضاء فى هذا المجلس والتى تعانى من نقص فى عدد السكان والكفاءات والثروات البشرية المؤهلة لإستخدام الأنظمة التسليحية المتطورة والحديثة والغالية، هذه الدول تظن أنها لن تكون آمنة من دون مساعدة من القوات الغربية.

هنا يجب القول بأنة دول الجنوب فى الخليج (الفارسى) - أى دول مجلس التعاون الخليجى - قد صارت أسيرة اليأس من سياسات مجلس التعاون الخليجى فى مواجهة القوى الكبرى وذلك نظراً لأن الولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أكدت على أنها لم تعقد إتفاق "إخاء" مع

أى من الرؤساء العرب أو رؤساء الدول العربية وأنها مستعدة لتغيير سياساتها فى إطار التعريفات الجديدة التى ظهرت فى الأدبيات السياسية للبيت الأبيض .

من جانب آخر لا تحبذ -ولا ترغب- الولايات المتحدة فى وجود نشط وفعال لسائر اللاعبين الدوليين الآخرين، بما فيهم حلفائها الأوروبيين، فى المعادلات السياسية والأمنية الخاصة بمنطقة الخليج بل وتعتبر أن دورهم الشراكى بمثابة عائق أو مانع لتحقيق الأطر اللازمة لإعمال وتنفيذ استراتيجيتها الأحادية الخاصة بالمنطقة .

وطالما أن الولايات المتحدة ترفض -بعناد طفولى-قبول الحقائق الشرق أوسطية وطالما تصر على الخطوات والرؤى الأحادية وطالما تحتكر التوصيف العسكرى للواقع الأمنى للمنطقة وطالما أن النموذج الأمريكى لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة مشروط بالمرور من ميادين الدم والنار، فإن الاختيارات والبدائل السياسية الأخرى ستظل محدودة ما دامت ستؤدى إلى أوضاع وترتيبات لا تتفق وأحوال وأهداف وتطلعات ورغبات واشنطن. ليس من شك فى أن الانتظار الطوعى غير المشروط من جانب حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا فيما يخص استمرار "زعامة واشنطن" قد صار أمراً غير محتمل وفى طريقه للفظ أنفاسه الأخيرة.

خلال العشرين عاماً الماضية وبعد سقوط الإمبراطورية الحمراء - أى الإمبراطورية السوفيتية- اتخذت الولايات المتحدة من العالم كله. وجعلته. ميداناً لعمليات السلب والنهب المنظمة ولقبت نفسها أو أطلقت على نفسها لقب القوة العالمية الوحيدة وشيئاً فشيئاً أظهرت استعدادها القوى للضغط على زناد البندقية فى مواجهة المخاطر والتحديات الدولية والإقليمية التى تقف أو يمكن أن تقف كحجر عثرة فى طريقها الأمر الذى من شأنه التأثير السلبى على سياساتها من جانب واستنفار القوى الدولية الأخرى من جانب آخر.

على الرغم من هذا كله لا زال البيت الأبيض يعتبر أن النظام الأمنى المطروح من جانبه هو الذى يجب أن يحظى بأهمية أساسية ولهذا فمن وجهة نظر الأمريكيين فإن القدرة التى يظهرها الشعب العراقى لمقاومة الوجود العسكرى لا تحظى بأهمية كبيرة لأن النقطة الأساسية والجوهرية والتى تحظى بأسبقية على ما عداها تتمثل فى نجاحهم فى تحقيق إستراتيجيتهم .

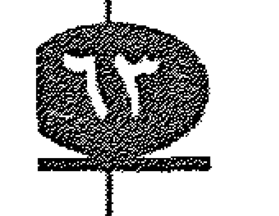
إن دراسة الحقائق التى لا يمكن إنكارها فى منطقة الخليج (الفارسى) تعد شاهداً ودليلاً على أن الاستراتيجية الأمريكية ستكون عاجزة فى الأمد البعيد عن تحقيق الاستقرار فى الخليج (الفارسي). ذلك أن هذه الاستراتيجية تهتم أكثر بتقوية الصراعات وتغذية الاختلافات فيما بين دول المنطقة وفى نفس الوقت لا تعطى اهتماماً حقيقياً لنشر ودعم الأسس اللازمة لإقامة وتحقيق التعاون والاستقرار فى الشرق الأوسط.

لقد سعت الولايات المتحدة لكى تستفيد من نموذجها الأمنى الأحادى، ومن جملة السياسات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط العمل على زيادة قدراتها وإمكاناتها التنافسية من أجل إقصاء وإلغاء وجود سائر الدول الأخرى وبنفس الأسلوب الذى اتبعته أثناء الحرب الباردة. المؤكد هنا أن استمرار السياسات الأحادية الأمريكية الآخذة فى اعتبارها المصلحة الأمريكية فحسب قد أدت إلى ردود أفعال من جانب المنافسين الدوليين لواشنطن خاصة الصين وروسيا بل والاتحاد الأوروبى أيضاً.

فى هذا المناخ المملوء بالصراعات لا زالت الدول العربية المحافظة فى الخليج (الفارسى)، مصره على التقاعس على الرغم من ظهور قناعة مفادها أن الإطار الأمنى الإقليمى القائم وفقاً للتصور الأمريكى لن يكون فيه حلاً لمشاكلها.

من هنا وفى ظل مثل هذه الظروف فإن النموذج السلوكى لجميع اللاعبين الإقليميين الذين ترتبط مصالحهم القومية ومصيرهم وتنمية دولهم بمصير المنطقة المعقد، صاروا بحاجة إلى إعمال العقل والترتيب والابتكار والإصرار والتحرك البناء من أجل استحداث نموذج أمنى جديد يمكن أن يقوم وفقاً لمرتكزات وعناصر مختلفة. هنا يكون نموذج " التوازن الإقليمى " أفضل السبل التى من شأنها - وفى إطارها - القضاء على جزء كبير من التهديدات الأمنية الموجودة فى المنطقة فقط فى حالة ما إذا تم بحث ودراسة جميع العناصر والجوانب المختلفة المشكلة لهذا "التوازن الإقليمى" من جهة والاحتراز من القناعات السلبية والمغرضة والإستباقية من جهة أخرى. هنا نؤكد أيضاً على أن النظم الأمنية المشتركة تعد من أهم مؤشرات التوازن الإقليمى ومن ثم فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى خطوات ومبادرات محققة للأمن من جهة وقاضية على التهديدات من جهة أخرى .

أيضاً يجب أن تدرك الدول العربية أن استمرار الاهتمام السياسى القائم على التذبذب والمحافظ لن يثمر شيئاً ولن يحقق شيئاً لهم فالخليج (الفارسي) لن يكون قادراً على أن يعيش حياة هادئة من دون وجود ائتلاف سياسى وتحالف أمنى جماعى بمشاركة جميع الدول المطلة على سواحله الشمالية والجنوبية .



إن المناخ السياسى والإستراتيجى للخليج (الفارسى) فى حاجة إلى حدوث نقطة تحول جديدة فى التعاملات القائمة الآن فيما بين دوله، ومن ثم فإن الاحتراز والابتعاد عن عمل مبادرة حقيقية من أجل خفض التهديدات القائمة لم يعد أو لن يصبح ذى فائدة بعد الآن ومن ثم يكون التأكيد على الحاجة الماسة للتحالف أو الائتلاف من أجل توفير "الأمن القومى" لجميع دول المنطقة باعتباره أمراً مصيرياً وحتمياً للجميع.

إن نموذج أو مشروع "التوازن الإقليمى" يقترب كثيراً وبشدة من نموذج الهوية والأيديولوجية للدول القائمة فيه .

أيضاً لابد من التأكيد على نقطة هامة وخطيرة وهى أن تحقيق الأمن الإقليمى إذا ما تم السعى لتحقيقه على حساب الاعتبارات الدولية والعالمية من شأنه أن يضع أو يدخل المنطقة فى مخاطر حقيقية وجدال إقليمى خطير، من هنا فإن تجاوز الأزمات الأمنية الإقليمية يحتاج إلى ائتلاف عقلى يكون "العقل" هو الأساس فيه. يجب على دول المنطقة أن تصل إلى قناعة مفادها أن الجذور الدينية المشتركة وكذلك المذهبية واللغوية والعرقية والثقافية قد جعلت من شعوبها نسيجاً واحداً ومعقد التركيب، ومن ثم فإن هذه المصالح والاستحقاقات التى تفرضها الهوية تتحقق فقط عن طريق النماذج والأطروحات التى يشكل الأمن أساسها ومن منطلق الخصائص الإسلامية لهذه المنطقة .

لقد أعلنت إيران مرات ومرات أن دول المنطقة قادرة على إقامة نظام أمنى نموذجى فى الخليج (الفارسي) من دون تدخل أجنبى وأن الثروة البشرية والجغرافية والقدرات العسكرية وغير العسكرية للجمهورية الإسلامية تعد أفضل ضمان لإبعاد - أو القضاء على - الخوف الذى يمكن أن ينتج عن ذلك أى الخوف القائم لدى الأطراف القلقين على مصالحهم من خروج القوات الأجنبية من المنطقة.

إن النموذج الأمنى الإسلامى يمكن أن يحتوى جميع دول المنطقة كما يمكن أن يهدم الجدار الخاص بانعدام الثقة فيما بين الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى وإيران والعراق.

إن هذا النموذج يجب أن يقوم على أساس التعاون والمشاركة والإخلاص واتحاد جميع الدول الموجودة على شاطئ الخليج (الفارسى)، انطلاقاً من قناعة مفادها أن استمرار الحياة والتوفيق فى الساحة الدولية المفعمة بالحركة يحتاج إلى هدوء واستقرار إقليمى بناء.

إن أمن الخليج (الفارسي) لن يتحقق فقط عندما تقوم به أو تريده الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى بل عندما تشارك فيه كل من العراق وإيران أيضاً .

الوجود الأجنبى فى المنطقة وتهديد الأمن القومى الإيرانى

■ حبيب الله زارع
جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/٣

يخضع أمن الدول بصفة عامة لتأثيرات الأجواء الاستراتيجية المسيطرة على الأوضاع الأمنية لكل منطقة. ولطالما كان إيجاد الأمن والاستقرار بالمناطق المليئة بالصراعات والأزمات أمراً فى غاية الصعوبة طوال التاريخ، بينما يسهل السيطرة على أية أزمة أو اضطرابات قد تحدث بالمناطق الهادئة والمستقرة.

ومما لا شك فيه، أن إيران تقع فى منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة المليئة بالأزمات وعبر دائرة الخليج (الفارسى) الحساسة، كما أن أمننا القومى يحيطه - إلى حد بعيد - مجموعة الفضاءات الأمنية المرتبطة بواقع تلك المنطقة (البيئة المحيطة)، ومن ثم فإن التعرف على مصادر تهديد أمن هذا البلد القومى (إيران)، من أجل مواجهتها أو تقليصها يحوز على أهمية كبرى من هذا الجانب. قطعاً أن الهدف الأساسى لأى دولة هو المحافظة على بقائها، وكذا فإن أمن أى دولة القومى إنما يتبع تداعيات القوى الكبرى المحيطة ودول جوارها. وكلما كانت الدولة محاطة بقوى أكبر ودول جوار أكثر كلما كان من الضرورى على هذه الدولة أو تلك اتخاذ سياسات وقرارات مغايرة حيال حماية أمنها القومى، وبالعكس كلما كانت دول الجوار والقوى المحيطة أقل كلما تقلصت التحديات والتهديدات الأمنية.

وفى هذا السياق، لابد وأن نأخذ فى اعتبارنا، علاقات الدول الأجنبية مع الدول المحيطة، وتاريخ العداء، وكذا طبيعة الخلافات ويمكن تقسيم طبيعة هذه الخلافات إلى ثلاث أنواع:

١-خلافات اقتصادية.

٢-خلافات سياسية وعسكرية جيواستراتيجية.

٣-خلافات ثقافية.

وتباعاً نجد أن إيران من الدول التى لها حدود مشتركة كثيرة مع خمسة عشر دولة (تركيا، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، باكستان، أفغانستان، تركمانستان، كازاخستان، روسيا، آذربيجان، وأرمنيا)، هذا إضافة إلى تمركز مئات من الأساطيل البحرية والجوية العسكرية وآلاف الجنود التابعين للقوى الأجنبية المستقرة فى مجالها المحيط. فإيران من خلال موقعها ومركزيتها تسعى لإقرار السلام والتعاون الإقليمى، غير أن القوى الدولية ومن جملتهم الولايات المتحدة الأمريكية التى تستفيد من تعدد دول الجوار الإيرانى ومن نفوذها عليهم فى تكثيف عوامل التوتر والنزاع، والحيلولة دون قيام إيران بدورها المؤثر حيال استقرار السلام الإقليمى. وإضافة إلى ذلك، فهناك الاحتياطى الكبير من البترول والغاز، والخصائص الجيواستراتيجية التى كانت من ضمن أبرز دواعى تواجد القوى الدولية فى الفضاءات المحيطة بإيران وهى منطقة الخليج (الفارسى)، العراق، آسيا الوسطى والقوقاز، أفغانستان وباكستان.

إن التجارب عبر السنوات الأخيرة تشير إلى أنه رغم تعدد دول جوار إيران وتراجع معظم مؤشراتها الاقتصادية إضافة إلى عدم استقرار حكومات بعضها وتعدد الرؤى الجيوسياسية بالمنطقة فإن أى من هذه الدواعى لم يمثل تهديداً على أمن إيران القومى بقدر تواجد القوى الأجنبية فى محيط المنطقة وهو الذى يعد المصدر الأساسى للتوتر لدول المنطقة.

ومن ناحية أخرى، قد يرى البعض أنه ربما نتيجة وقوع الحكومة الإيرانية الشيعية بين دول يغلب على حكمها المذهب السنى تبرز الاضطرابات بين إيران وجيرانها من هذا الجانب.

لكن من الملاحظ أن التفاوت المذهبى (الدينى)، لم يلعب الدور الرئيسى فى نشوب الاضطرابات الإقليمية، فالنفوذ المعنوى لإيران على شعوب تلك الدول قائماً، وها هى إيران استقبلت مئات بل آلاف اللاجئين من الأفغان والعراقيين على مر السنوات، إضافة إلى حماية إيران للشعب الأفغانى إبان نضاله مع النظام الشيوعى وحركة طالبان، وكذا كان موقفهما مع الشعب العراقى ونضاله ضد النظام البعثى السابق دون أدنى مشكلة.

كما كانت الزيارات الرسمية المتكررة بين مسئولى إيران ودول الجوار ومن جملتهم: دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، عمان، أفغانستان، آذربيجان، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الجانبين لمؤشر قوى على نبذ التوتر فى العلاقات الثنائية الإقليمية وزيادة التعاون، الأمر الذى أدى إلى مثل تلك العلاقات الثنائية المميزة اليوم بين إيران ودول الجوار. ومن المؤشرات على تلك العلاقة، حرية انتقال الشيعة من سكان دول الخليج إلى إيران لزيارة العتبات المقدسة دون أدنى قيود. وفى تقديرنا فإن الحساسية والتوتر ينبعان من بعض القضايا العالقة والمرتبطة بمناطق الحدود البحرية المشتركة لاسيما الزاخرة بمصادر بترولية، بحيرة مازندران نموذجاً، والتى تسعى بعض القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارتها والضغط من خلالها حتى تلقى موضع قدم آخر فى المنطقة، وهنا لا شك أن مسألة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات إنما هى جزء من تلك المحاولات الأمريكية، ولكن الإجراءات المتخذة تحاول طرح آلية من الحوار والتباحث من أجل حل الخلافات الموجودة بين البلدين والتوصل لصيغة تفاهم مشتركة لضمان تحقيق الاستقرار للمنطقة قائمة. وكما ذكرنا أن إيران نظراً لموقعها الاستراتيجى فى قلب المنطقة، ودورها المؤثر فى محيطها الإقليمى وسيطرتها على منابع المصادر الطبيعية للبترول والغاز تمثل تهديداً لباقى أو لبعض القوى الأجنبية، ومن ثم تسعى هذه القوى عبر تمركزها بالمنطقة، إلى تشديد الخلافات بين إيران وجيرانها وخاصة الجنوبيين منهم، وذلك حتى تحقق أهدافها الاستراتيجية حيال المنطقة.

ومن ناحية أخرى، فإن منطقة القوقاز المتواصلة مع إيران عبر الشمال هى من أبرز المناطق فى العالم حساسية نظراً لخصائص تلك المنطقة الجيواستراتيجية والجيواقتصادية ودورها فى تحقيق أمن الطاقة من البترول والغاز، حيث إن السيطرة على تلك المناطق الحساسة من العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحقق لها تأمين مصادرها من الطاقة من ناحية، إضافة إلى تقليصها لنفوذ روسيا وإيران من ناحية ثانية.

ومما لا شك فيه أن الوجود الأمريكى فى القوقاز، إضافة إلى تواجد بعض العناصر الإسرائيلية فى آسيا الوسطى يمثل تهديد لأمن إيران القومى، ومع الأخذ فى الاعتبار تواجد القوات الأمريكية فى أفغانستان والعراق، وما يؤدى إليه ذلك من زيادة العمليات التخريبية على الحدود من الغرب والشرق، والدليل على ذلك ما قامت به الإدارة الأمريكية مؤخراً حينما فرضت ميزانية بحجم ٧٥ مليون دولار لدعم المعارضة فى الداخل (فى العمق

الإيرانى، إضافة إلى الاختلافات العرقية والمذهبية فى التركيبة السكانية سواء فى الداخل الإيرانى أو عبر حدودها الخارجية، يوضح خطورة ذلك الدعم الأمريكى لقوى المعارضة ومحاولة تحريك الفتنة المذهبية خاصة داخل المناطق الحدودية الإيرانية لاسيما منطقة سيستان وخوزستان وكردستان.

لذلك فالحكومة الإيرانية اليوم تحاول دعم علاقاتها الإقليمية بشتى السبل، وخاصة مع دول جوارها الشمالية والشرقية، يعنى: تركيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أفغانستان، وباكستان، عبر عضويتها بمنظمة التعاون الاقتصادى (ايكو)، وكذا تدعيم علاقاتها مع حكومة العراق الحالية، ونبذ سياسة التوتر مع دول الخليج (الفارسى)، ولعل توقيع الاتفاقيات الثنائية الأمنية والاقتصادية الأخيرة تشير إلى هذا التوجه الساعى لتحقيق أمن إيران القومى إزاء التهديدات المفروضة عليها من القوى الأجنبية.

تداعيات فوز الديمقراطيين على التطورات العراقية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٥

ألقت التوترات العراقية كما كان متوقعاً بآثارها على انتخابات الكونجرس الأمريكية، إذ كانت باعثه على إنهاء اثنى عشر عاماً للجمهوريين وإعلاء الديمقراطيين فى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت أولى تبعات ذلك فى السياسة الأمريكية الداخلية وإسقاط مخطط الحرب العراقية "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع بالبيت الأبيض. وفى إطار تصفية الحسابات بين الجمهوريين والديمقراطيين ثمة ضحايا آخرين لا سيما "ديك تشينى" نائب الرئيس الأمريكى. وقائد القوات الأمريكية بالعراق وكذا السفير الأمريكى لدى بغداد.

ولطالما اعتقد أن الحرب الدائرة بين الديمقراطيين والجمهوريين بزعامة رئيس الإدارة الأمريكية الحالى "جورج بوش" لسوف تبدأ مبكراً هذه المرة. إلا أنه من المؤكد أن أحداث العراق الداخلية قد أثرت فى محتوى هذه الحرب. فكما هو معروف أن التحولات السياسية فى الولايات المتحدة تتجاذب دائما بين القطبين الديمقراطى والجمهورى، نجدها تتجاذب فى العراق بين أقطاب وتوجهات متعددة دينية، سياسية، واجتماعية مختلفة. بين الأكراد، الشيعة، والعرب السنة إضافة إلى أقليات وجماعات علمانية اخرى، غاية الأمر أن مختلف هذه التقسيمات سواء فى الولايات المتحدة أو العراق قد ارتبطت ببعضها البعض. فعلى خلاف ما توقع المسئولون العراقيون تحولت القضية العراقية إلى ورقة سياسية مؤثرة فى ساحة التنافس الأمريكية، وبينما راح يأمل فصيل عراقى ما بخروج قوات الاحتلال من أراضيه. راح الآخر وبسبب العمليات المسلحة المتلاحقة يخشى من خروجها خاصة بعد هزيمة الجمهوريين. إذ قد أدى قيام الهجمات المسلحة المتعاقبة ضد القوات الأمريكية منذ بداية الاحتلال إلى قتل أكثر من ٣٠٠٠ جندياً أمريكيا، ولعل تصاعد أعداد القتلى الأمريكيين يوماً بعد الآخر من ناحية، وتصعيد العمليات المسلحة و"الإرهابية" فى العراق من ناحية ثانية كان من أهم وأبرز الانتقادات التى وجهت ضد الجمهوريين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الاشارة فى هذا السياق، إلى أن أكبر المخاوف من تقليص النفوذ الأمريكى بالعراق كانت لدى العرب السنة الذين استطاعوا طوال السنوات الماضية عبر إقرار علاقاتهم بالسفارة الأمريكية فى بغداد تدعيم موقفهم فى العملية السياسية الجارية بالعراق، إذ إنهم فى ظل عجز الدول العربية أمام التحولات الداخلية فى العراق وبدون المساعدة والدعم الأمريكى عاجزون إزاء استيلاء الشيعة والأكراد على مقدرات السلطة بالعراق، مما يزيد من مخاوفهم حيال الخروج الأمريكى من العراق.

لعل تلك المخاوف قد بدت واضحة من خلال تصريحات "عدنان الدليمى" زعيم جبهة التوافق (عرب سنة). والصديق الحميم لـ "زلماى خليل زاد" السفير الأمريكى فى بغداد، بعد إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية مباشرة. حيث صرح الدليمى حيال اعتلاء الديمقراطيين سدة الحكم الأمريكى والقلق من برامج جديدة إزاء العراق قائلاً: "إننا طوال السنوات الماضية تعودنا على الجمهوريين وأهدافهم السياسية، وكانت برامجهم واضحة بالنسبة لنا، أما مع التوجهات الديمقراطية فلا معلومات لدينا عن البرامج الجديدة!!".

ومن ناحية أخرى، سعت جبهة التوافق مؤخراً إلى إجراء مناورة سياسية من خلال التجمع بدولة الإمارات العربية وذلك للفت أنظار الديمقراطيين إلى مكانتهم السياسية بالعراق ومحاولة الحصول على موقع بارز داخل حكومة "نورى المالكى". وكذا سعت جماعة "صالح

المطلك" وهى الجماعة السياسية الأقرب إلى الميليشيات العراقية المسلحة بمحاولة مماثلة بعد الانتخابات الأمريكية للبحث عن دور سياسى آخر.

وبينما كانت الجماعات السياسية العربية (العرب السنة) من أشد التوجهات المطالبة بخروج القوات الأجنبية من العراق منذ عملية الاحتلال، لكن بعد سيادة الحكومة المنتخبة وفى ظل الاضطرابات السائدة هناك سرعان ما خفتت مطالبتهم بالخروج من العراق.

أما من جانب الأكراد، فبالرغم من عدم تأثرهم كثيراً بالاضطرابات الداخلية بالعراق نظراً لمواقعهم المستقلة، بشمال العراق والبعيدة عن أماكن الاضطرابات، فقد تعلقت أنظارهم أيضاً بالانتخابات الأمريكية، إذ أن نظرتهم كانت تنطوى على مصالح إقليمية أكثر منها مصالح داخلية، فالأكراد يخشون بعد خروج القوات الأمريكية من العراق من توجيه ضربة عسكرية تركية، لذلك فأثناء زيارة الرئيس العراقى "جلال طالبانى" الكردى الأصل للولايات المتحدة اقترح على إدارة البيت الأبيض تأسيس قواعد عسكرية أمريكية دائمة بالعراق.

ومن ناحية أخرى، فهناك الجماعة العلمانية اتباع "أياد علاوى" الشخصية العراقية الأكثر تقارباً مع توجهات البيض الأبيض، والأكثر تشجيعاً على بقاء القوات العسكرية (المحتلة) لدولته. فأنصار هذه الجماعة يدركون تماماً أن موقعهم السياسى بالعراق إنما ناشئ من تأييد الإدارة الأمريكية، وبالتالى فهم من أبرز المتخوفين من خروج القوات الأمريكية، وها هو "عدنان الباجه جى" عضو جماعة أياد علاوى يقول: "إن مشكلة الجماعات المسلحة بالعراق ليس لها حل إلا القوات الأمريكية القادرة وحدها على ذلك" ومع فشل الحكومة العراقية فى السيطرة على الاضطرابات أمنية بالديوانية، كربلاء والرمادى، ستظل أزمة هذه الجماعات قابلة للزيادة بعد مسألة الخروج الأمريكى من العراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم موقف ورؤية سياسية إزاء التحولات الطارئة على السياسة الأمريكية هو الموقف المرتبط بشيعة العراق الذين يشكلون اكثر من ٦٠٪ من تعداد السكان العراقيين البالغين ٢٦ مليون نسمة.

فالرؤية الشيعية إزاء الانتخابات الأمريكية تتبع إطارين: سياسى ودينى، فالموقف السياسى الشيعى حيال تلك الانتخابات هو موقف إيجابى نظراً لأن انتصار الديمقراطيين يعنى بالنسبة للشيعة الخروج الفورى لقوات الاحتلال من العراق، أما من حيث الموقف الدينى الشيعى فهو موقف سلبى، نظراً لأن الديمقراطيين يجابهون أمواج المد الشيعية بالعراق وخاصة مد الجماعات الشيعية المقاومة للاحتلال أمثال جماعة "مقتدى الصدر". ومن هنا يمكن القول إن الموقف الشيعى بصفة عامة يريد الخروج الفورى للقوات الأمريكية من العراق، أو على أقل تقدير تحديد جدول زمنى لذلك، ولعل سفر هادى العامرى العضو البارز بقائمة الائتلاف الموحد للعراق ورئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس العراقى إلى لندن كانت أولى الخطوات العملية للائتلاف الشيعى لتهيئة المجال أمام خروج القوات الأمريكية من العراق. وذلك حينما التقى برئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم البريطانى وطلب منه ضرورة وضع برنامج زمنى لخروج قوات الاحتلال من العراق.

ففى هذا السياق، نجد أن تغيير وزير الدفاع الأمريكى فى مقدمات تغيير السياسة الأمريكية، ولعل تغيير "زلماى خليل زاد" صاحب الميول السياسية غير المتوازنة ضد شيعة العراق سيكون من الأفضل لو دخل ضمن تلك التغييرات المحتملة.

على أية حال، يعتقد أن الانتخابات الأمريكية ستضع الأمريكيين أنفسهم أمام أحد خيارين، إما انتهاج سياسة ديمقراطية جديدة أو الاستمرار فى السياسة الجمهورية القديمة، وكلا الخيارين سيضع العراقيين فى طريق مبهم. فقد تكون انتخابات الكونجرس الأمريكى مشكلة جديدة تضاف إلى مشكلات العراق تحت الاحتلال الأمريكى.

إسرائيل: قاعدة أمريكا الاستراتيجية

■ حسين علائى ■ جمهورى اسلامى(الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/٢٢

مر حوالى ستين عاما على احتلال الأراضى الفلسطينية وتأسيس النظام الإسرائيلى المزيف على يد الحكومة البريطانية. ويعد احتلال الأراضى الفلسطينية والقدس الشريف أكبر المصائب التى منيت بها الأمة الإسلامية فى التاريخ المعاصر من جراء المؤامرات الاستعمارية. وقد تمكن الصهاينة حتى الآن من احتلال اكثر من ثمانين بالمئة من الأراضى الفلسطينية. وقد كان الهدف من وراء احتلال هذه المنطقة الاستراتيجية المطلة على البحر المتوسط هو نقل مشكلة اليهود من أوروبا إلى المنطقة الإسلامية وتفادى تنامى قدرة الحكومات الإسلامية القوية فى الشرق الأوسط وهو الهدف الذى تحقق وفقا لمشروع معقد ومتعدد الجوانب وضعته ونفذته القوى الاستعمارية.

منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن تتزايد الاشتباكات والتوترات فى المنطقة فى ظل توطد أركان النظام المحتل للقدس فالسبب الأكثر أهمية والأساسى وراء التوتر فى الشرق الأوسط هو وجود النظام الصهيونى وعدم حل القضية الفلسطينية. وخلال العقود السابقة تحمل الشعب الفلسطينى العديد من المحن، فقد تشرد العديد من أفراده بعد طردهم من منازلهم وأراضيهم ويعيش الملايين من الفلسطينيين فى معسكرات اللاجئين فى بلاد مختلفة فى ظل ظروف غاية فى التردي. والفلسطينيون المقيمون بالأراضى المحتلة يشاهدون يوميا تعرض ذويهم للمذابح ويرون يوميا بيوت من يفكرون فى مقاومة هذا النظام الدموى ويبدون صمودا فى مواجهته وهى تهدم على رؤوس النساء والأطفال والشيوخ. بلغ توحش إسرائيل وقسوتها ضد الفلسطينيين أعلى مستوى فى هذه المرحلة وارتكبت ضدهم العديد من المذابح ومن الأمثلة التى لا تنسى على هذه الجرائم الوحشية لهذا النظام الدموى مذبحة مخيمات صبرا وشاتيلا. واليوم أيضا تعد فلسطين ساحة لأفظع الجرائم الإنسانية التى يرتكبها الصهاينة الأجانب المغتصبون ضد أصحابها المظلومين وترتكب فيها بشكل علنى ومستمر أفدح ألوان الظلم من جانب النظام الصهيونى ضد الشعب الذى استولى على أرضه. ففى الشهور الثلاثة الماضية استشهد أكثر من أربعمائة من أبناء الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة وحده كما أصيب أكثر من ألفين بجراح واعتقل العشرات من أبناء الشعب وأفراد المقاومة فى سجون هذا النظام الرهيبة فهناك حوالى عشرة آلاف فلسطينى يعانون أقسى الظروف فى السجون الإسرائيلية.

هذه الجرائم ترتكب بينما إسرائيل تتمتع بحماية تسليحية وعلمية وصناعية ومالية من الشيطان الأكبر وتمارس الولايات المتحدة دور القيم على هذا النظام والمدافع عنه فى العالم. وهناك سؤال ظل وما زال يلح على أذهان شعوب العالم وهو لماذا تحظى إسرائيل بهذه الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة والعالم الغربي؟ ولكن إجابة هذا السؤال واضحة فالنظام المحتل للقدس هو فى الواقع رأس جسر عسكرى مهم ومنطقة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة فى قلب العالم الإسلامى، ويعد أساس النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط. وتعتبر إسرائيل هى الطابور العسكرى الأول لها فى العالم فإسرائيل منذ بداية نشأتها تنتهج سياسة توسعية بهدف زيادة أراضيها فبالإضافة إلى الأراضى الفلسطينية احتلت مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية احتلالا دائما. ومن الطبيعى أن تؤدى هذه السياسة إلى حالة حرب دائمة بين النظام الإسرائيلى والشعب الفلسطينى والدول المجاورة أيضا.

سياسة إسرائيل من أجل البقاء فى المنطقة

١- التخطيط لتهجير اليهود من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل بهدف زيادة كتلتها البشرية فى الأراضى المحتلة وتغيير النسيج السكانى لفلسطين تماما. ففى عام ١٩٤٨ تم جلب حوالى مائة ألف يهودى إلى فلسطين وفى عام ١٩٤٩ زاد العدد إلى مائتى ألف يهودى جاءوا من كافة أنحاء العالم إلى فلسطين المحتلة. وحتى الآن تم تهجير أكثر من مليون يهودى من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل. ويجب أن نذكر أنه قبل تكوين النظام الصهيونى كان عدد اليهود فى فلسطين حوالى ٥٦ ألفا ولكن فى عام تأسيس إسرائيل زاد عدد اليهود المقيمين فى فلسطين إلى ٦٠٥ آلاف بعد اتساع نطاق الهجرة فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- إقامة المستوطنات الصهيونية لتسكين اليهود المهاجرين فى الأراضى الفلسطينية وفى قرى الفلسطينيين التى تم تدميرها بهدف تغيير الهوية الثقافية والتراث الثقافى للفلسطينيين. فقد تم بناء حوالى مليون ومائتى ألف منزل جديد لليهود فى

الثلاثين عاما الأولى على تأسيس إسرائيل.

٣- طرد الفلسطينيين من أراضيهم واغتصاب أراضى الشعب الفلسطينى بهدف توفير مساحة للوافدين الجدد من اليهود إلى درجة أن أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية هى المناطق التى يعيش فيها الفلسطينيون الذين أجبروا على الإقامة متلاصقين فى قطاع غزة فى مساحة ٣٦ كيلومترا فقط بعد أن سلبتهم إسرائيل أراضيهم بالقوة. وفى غزة يعيش الآن حوالى مليون ونصف مليون فلسطيني. وقد أدى اتباع هذه السياسة إلى تشريد اكثر من سبعين بالمائة من الفلسطينيين بعيدا عن أرضهم وديارهم فى بلاد الشرق الأوسط المختلفة. وقد تم تهجير الفلسطينيين إجباريا على ثلاث مراحل خلال سنوات ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٩١ .

٤- تشريد ملايين الفلسطينيين وطردهم من أرض آبائهم وأجدادهم وتشتيتهم فى الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان وسوريا ويذكر أنه فى عام ١٩٤٨ وحده تم تهجير أكثر من مليون فلسطينى ولم يسمح لهم بالعودة إلى الوطن حتى الآن. ويعيش المشردون الفلسطينيون فى ٥٩ مخيما فى سوريا ولبنان والأردن والأراضى الفلسطينية المحتلة وبعضهم يعيش مشتتا فى الدول العربية والدول الأوروبية والولايات المتحدة. ويقدر عدد المشردين الفلسطينيين فى مخيمات العالم بحوالى خمسة ملايين نسمة.

٥- عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، فهناك أكثر من أربعة ملايين فلسطينى يعيشون فى ظروف غير ملائمة فى المخيمات. ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ منذ أكثر من ثلاثين عاما لم يسمح النظام الصهيونى بعودة الفلسطينيين المشردين إلى أراضيهم. وهؤلاء المشردون هم سكان أكثر من ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية الذين أجبروا على ترك منازلهم.

٦- تطبيق خطة تصفية معلنة للزعماء والشخصيات الفلسطينية البارزة التى تؤمن بالمقاومة ضد سياسات إسرائيل وتدافع عن حقوق الفلسطينيين مثل الشيخ "أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي" وغيرهما.

٧- وضع السكان الفلسطينيين تحت الضغط الدائم عن طريق الهجمات الجوية والبرية المستمرة وخلق حالة من انعدام الأمن بدنيا ونفسيا لدى الشعب الفلسطينى إلى درجة أن الجيش الإسرائيلى مشغول طوال الوقت فى بث الرعب فى نفوس الفلسطينيين وقمعهم.

٨- تدمير مئات القرى الفلسطينية ففى الأربعينات من القرن الماضى تم تدمير ٤٠٠ قرية فلسطينية. وتدمير الأراضى الزراعية والموارد الطبيعية للفلسطينيين.

٩- تهويد مدينة القدس بشكل كامل وتعريض المسجد الأقصى للخطر الدائم وهو ثالث الأماكن الإسلامية المقدسة بعد المسجد الحرام ومسجد الرسول (ص).

١٠- خلق حالة حرب دائمة مع المناضلين الفلسطينيين بهدف إرهاقهم واستنزاف قواهم. وفى هذا المجال يقوم جيش النظام الصهيونى بتدمير البنية التحتية للمقاومة عن طريق شن هجمات متتالية ومنتظمة بحيث يقضى على إمكانية إعادة بنائها.

١١- احتلال بعض الأراضى الفلسطينية لفترة قصيرة ثم الانسحاب منها (مثل احتلال قطاع غزة والانسحاب منه) وذلك بهدف:

أ - خلق حالة من عدم الأمن النفسى الدائم بين الفلسطينيين

ب - تدمير القدرات والبنية التحتية الفلسطينية بهدف زيادة الضغوط الحياتية التى يتعرض لها الفلسطينيون

١٢- ربط اقتصاد الأراضى الفلسطينية المحتلة بإسرائيل على نحو لا يصدق بحيث يجب أن يأتى عدد من أهم السلع الغذائية مثل القمح والأرز من إسرائيل وبالتالى يؤدى أى اشتباك بين إسرائيل والفلسطينيين إلى قطع هذا الشريان الحيوى عن الأراضى الفلسطينية المحتلة.

١٣- الإبادة التدريجية للفلسطينيين واتباع سياسة التطهير العرقي. وطبقا لهذه السياسة تشن إسرائيل هجمات يومية على الفلسطينيين وتعمل بمساعدة وسائل الإعلام التابعة لها على نشر أخبار هذه الإبادة اليومية للأطفال والعجائز بصفة خاصة فى وسائل الإعلام العالمية بأصغر الحروف ودون تغطية تذكر وعادة ما تبرر وسائل الإعلام هذه المذابح للدفاع عن النفس وتحقيق الأمن.

١٤- العمل على تقوية الجماعات الفلسطينية المؤمنة بالصلح وجعلها تسيطر على الشعب الفلسطينى حتى تقوم بدور الشرطة الإسرائيلية فى فلسطين من حيث السيطرة على المناضلين وقمع مقاومة الشعب الفلسطيني.

١٥- تعتبر إسرائيل الأراضى اللبنانية المحدودة ضمن محيطها الأمنى ولهذا ترى أن القوى الفاعلة اللبنانية مثل حزب الله بمثابة الكيانات الإرهابية التى تهدد أمنها وتعمل على استغلال مجلس الأمن بالتعاون الموسع مع الولايات المتحدة وكذلك عن طريق إجراء عمليات عسكرية على إزاحة هذه القوى من طريقها.

مساعدات الولايات المتحدة للنظام الإسرائيلي

١- التأييد المطلق غير المشروط وغير المحدود للنظام الصهيونى فى كافة الأبعاد السياسية والعسكرية والدعائية والمالية واعتبار إسرائيل الحليف الاستراتيجى

الوحيد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط إلى درجة أن الشركات الإسرائيلية هى الشركات الوحيدة من خارج الولايات المتحدة التى يسمح لها بالمشاركة فى مناقصات وزارة الدفاع الأمريكية الخاصة بتصنيع الأسلحة فى الولايات المتحدة.

٢- استخدام حق الفيتو ضد جميع قرارات مجلس الأمن التى تدين جرائم إسرائيل

٣- تقديم مساعدات مالية مستمرة بما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار كحد أدنى سنويا ففى الخمسين عاما السابقة قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل حوالى ١٦٠ مليار دولار كمنح لا ترد ومؤخرا وبعد حرب إسرائيل مع حزب الله قدمت الولايات المتحدة مساعدات خاصة لإعادة بناء الجيش الإسرائيلي.

٤- ممارسة ضغوط سياسية شديدة ضد الدول التى تعارض سياسات إسرائيل فى قمع الفلسطينيين مثل إيران وسوريا.

٥- اعتبار كافة جماعات المقاومة فى فلسطين ولبنان جماعات إرهابية وتطبيق إجراءات دولية مختلفة ضدها.

٦- توفيق أوضاع الدول العربية بالشرق الأوسط مع السياسات الإسرائيلية واستغلال قدراتها للضغط على الفلسطينيين.

٧- اختزال مستوى "قضية العرب وإسرائيل" كقضية عربية إلى "قضية إسرائيل وجماعات المقاومة" فى فلسطين ولبنان والعمل على تحييد العرب سياسيا فى هذا النزاع لصالح إسرائيل إلى درجة أن الدول العربية ترى أن أى تأييد للانتفاضة الفلسطينية يعد خطرا عليها وخلافا لمصالحها.

٨- المحافظة على التفوق العسكرى لإسرائيل فى الشرق الأوسط عن طريق إمدادها بأكثر أنواع التكنولوجيا العسكرية تعقيدا وأقوى الأسلحة مثل مروحيات الأباتشى وطائرات إف ١٥ وصورايخ باتريوت والقنابل العنقودية المضادة للأفراد. تفيد التقارير آن نفقات النظام الصهيونى تبلغ ٧٩ مليار دولار سنويا دون احتساب المساعدات العسكرية الأمريكية التى تبلغ سنويا ثلاثة مليارات دولار. وتقضى الاستراتيجية الأمريكية بأن يظل الجيش الإسرائيلى قادرا على مواجهة جميع الدول العربية وحزب الله اللبنانى وقادرا كذلك على الحرب فى أكثر من جبهة فى وقت واحد. ويتطلب تحقيق هذا الأمر حصول إسرائيل على التكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدما على مستوى العالم والتى تمدها بها الولايات المتحدة.

٩- الاستثمار فى إسرائيل والمساعدة فى تنمية اقتصادها.

١٠- تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل بمثابة أحد الأركان المهمة لأمنها القومى ومصالحها القومية. وبالتالى ترى أن أى عمل ضد إسرائيل هو موجه ضدها وتضع حل المشاكل الإسرائيلية فى قائمة أعمال قيادات الولايات المتحدة.

١١- إطلاق يد إسرائيل للقيام بأى عمليات عسكرية ضد الفلسطينيين وجماعات المقاومة وارتكاب أى نوع من جرائم الحرب دون خوف من العواقب الدولية.

١٢- العمل على خلق ارتباط سياسى بين إسرائيل وبين الدول العربية واعتبار رفع مستوى هذا الارتباط معيارا لتعاون الولايات المتحدة مع الدول العربية.

سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

أ - المحافظة على أمن إسرائيل

ب - المحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى التام فى الشرق الأوسط

ج- القضاء على كافة الجماعات المعارضة لإسرائيل بزعم مكافحة الارهاب

د- السيطرة على مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط

وبناء على هذا تحتل إسرائيل مكانة مهمة فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكي وتستأثر بالدور الأكثر أهمية فى صياغة برنامج الشرق الأوسط الكبير. وكذل ترى الولايات المتحدة آنه لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يجب بالاضافة إلى العناصر السابقة القيام بإجراءات للإطاحة بالحكومات المعارضة للنظام الاسرائيلى أو إضعافها.

وقد طرحت حتى الآن حلول مختلفة لمشكلة فلسطين وتم تجربة أساليب متنوعة نذكر منها ما يلي:

١- قيام جيوش الدول العربية بمواجهات عسكرية ضد إسرائيل وهو ما قوبل بالفشل حتى الآن

٢- "نهج السلام" وهذا النهج أسفر عن تحقق مطالب إسرائيل بالطرق السلمية وفى الوقت نفسه أدى إلى استمرار قمع الفلسطينيين على يد إسرائيل كما آدى إلى بث الفرقة بين الفلسطينيين.

٣- "نهج الصمود والمقاومة" والذى تزايد وفقا لفكر الإمام الخمينى وبعد الثورة الإسلامية فى إيران وأدى إلى تكون تنظيم "حزب الله فى لبنان" وتحول المقاومة الشعبية فى فلسطين إلى انتفاضة. وقد نجح هذا النهج حتى الآن فى إخراج الجيش الإسرائيل من لبنان وهو الذى كان فى وقت من الأوقات قد تقدم إلى بيروت ونجح كذلك فى إيصال حماس إلى السلطة فى فلسطين وأوجد أملا متجددا ومتزايدا فى نفوس الفلسطينيين وشعوب العالم الإسلامى كتجربة جديدة نشطة. هذا النهج ينفى التعلق بأساليب التصالح واستجداء السلام وينطوى على فكرة ضرورة حشد "قوة الإمة الإسلامية الكامنة" لمواجهة الصهاينة واستغلال إمكانيات العالم الإسلامى الضخمة فى هذا السبيل حتى يتم تحقيق

النصر عن طريق "المقاومة والنضال" وتحمل الخسائر.

من هنا ونظرا لكل ما سبق فإن السبل الأساسية للنضال ضد النظام الإسرائيلى الغاصب هي:

١- استمرار "الانتفاضة والمقاومة" والنضال ضد هذا النظام فى داخل الأراضى المحتلة على نحو موسع وشامل اعتمادا على وحدة كافة الجماعات الفلسطينية.

٢- تقديم المساعدات للشعب الفلسطينى سواء مساعدات مالية أو سياسية أو إعلامية

٣- اعتبار القضية الفلسطينية قضية إسلامية بدلا من النظر إليها على أنها قضية عربية أو فلسطينية.

٤- فرض الحظر على إسرائيل من جانب جميع شعوب العالم الحرة وتضييق المجال الاقتصادى والسياسى أمامها وقطع صلات مغتصبى فلسطين مع الأطراف المحيطة بها.

٥- الضغط السياسى العالمى على الولايات المتحدة من جانب كافة حكومات وشعوب العالم لوقف تأييد الشيطان الأكبر للنظام الإسرائيلى الشيطانى.

٦- اتخاذ تكتيكات مرنة من جانب حركات المقاومة الفلسطينية بما يتناسب مع ظروف الزمان والمكان لتقليل المذابح الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إلى أدنى حد ممكن.

لهذا لا يجب أن تقف الأمة الإسلامية الكبرى موقف السلبية واللامبالاة أمام الظلم الذى يرتكبه العدو الغاشم والجرائم التى يرتكبها يوميا ضد الشعب الفلسطينى ويجب على شعوب العالم أن تقف فى صف آلام ومعاناة الفلسطينيين المؤسفة وتؤيد الشعب الفلسطينى المظلوم تأييدا دائما.

الديمقراطية اللبنانية: الابن الجديد فى الشرق الأوسط

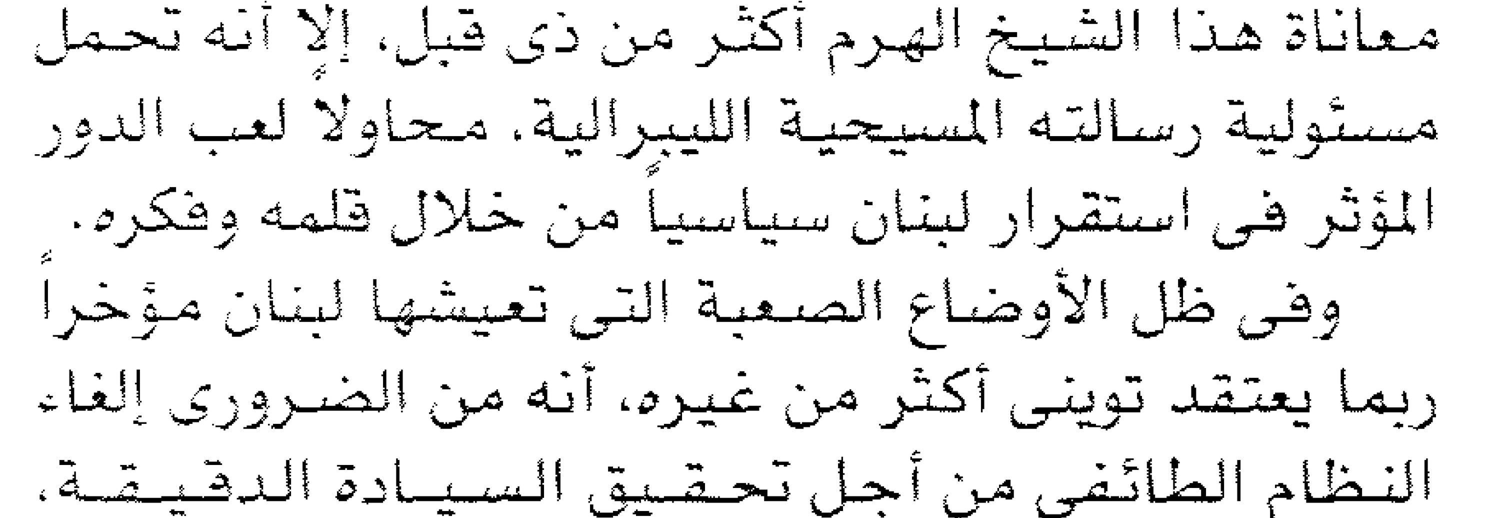
■ على منتظرى ■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/١١/١٠



"لبنان مجهرية بحجمها وعالمية بسياستها" وردت هذه العبارة على لسان المؤرخ اللبنانى المسيحى "فيليب حتى" وبالطبع لم يقصد هذا المؤرخ ما تتعرض له لبنان هذه الأيام، فالجميع الآن على الساحة اللبنانية سواء من اليمين أو اليسار يتحدثون عن ديمقراطية الشوارع التى ظهرت فى أقوى مظاهرها من خلال التواجد الشعبى الحاشد فى شوارع لبنان التى عانت من الحروب الداخلية على مدى عقدين عايشت ظروفاً وأوضاعاً قاسية للغاية. لكنها الآن تمثل أحد مظاهر الديمقراطية بين دول المنطقة، إن الدور الذى لعبته الأحزاب والمؤسسات السياسية والفكرية اللبنانية على الصعيد العربى، دفع "غسان توينى" الليبرالى المسيحى المعروف ورئيس تحرير صحيفة النهار اللبنانية إلى القول بأن إيران هى، رائدة الديمقراطية الآسيوية، خاضت انتخابات حرة ونزيهة. كان ذلك فى بداية رئاسة خاتمى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بناء عليه كانت تلك الرؤية المنصفة من توينى بمثابة اعتراف بتفوق إيران على لبنان مهد الديمقراطية الشرق أوسطية.

وبالرغم من أن موت ابنه "جبران توينى" قد زاد معاناة هذا الشيخ الهرم أكثر من ذى قبل، إلا أنه تحمل مسئولية رسالته المسيحية الليبرالية، محاولاً لعب الدور المؤثر فى استقرار لبنان سياسياً من خلال قلمه وفكره.

وفى ظل الأوضاع الصعبة التى تعيشها لبنان مؤخراً ربما يعتقد توينى أكثر من غيره، أنه من الضرورى إلغاء النظام الطائفى من أجل تحقيق السيادة الدقيقة، وإشراك الشعب اللبنانى بكامله، والخروج من جميع الأزمات الطائفية. ومن ثم فتح صناديق الانتخاب أمام المسلمين والمسيحيين ليحددوا مصير دولتهم السياسى.



لقد تحولت أدوات الديمقراطية فى لبنان إلى رعب يجتاح هذه الدولة، كما أن الشعب اللبنانى ينتابه القلق من اختبار مدى فاعلية ديمقراطية الشوارع فإذا نجحت القوى المعارضة للحزب اللبنانى الحاكم فى تنظيم مظاهرات حاشدة ومهدت الأجواء للإطاحة العملية بالأحزاب السياسية اللبنانية المشاركة فى الحكومة، ماذا سيكون رد فعل القوى الحاكمة؟

هل ستستغل قوة سلاح الجيش؟

هل ستجر البلاد إلى دوامة حرب طائفية؟، أم ستقبل بمثل تلك الثورة على غرار الثورات الملونة فى الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى السابق، وتحترم إرادة غالبية الشعب؟

عشرات الأسئلة المرعبة، تتوارد على لسان اللبنانيين الأمر الذى دفع السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله اللبنانى، إلى التأكيد على أن حزب الله وأنصاره لن يسلكوا إلا الطرق الدبلوماسية وأن أى عمليات تخريبية أو إثارة الفتن، بمثابة خط أحمر أمام حزب الله وحلفائه، قائلاً: إن قادة الأحزاب السياسية اللبنانية الذين جلسوا على مائدة المفاوضات، هم قادة حصلوا على منصب وصفة الزعامة خلال الحروب الداخلية أما الأطراف المشاركة فى الحوار الوطنى اللبنانى، فيوجد من بينها، تلك الشخصية التى حصلت على زعامتها من خلال تحرير لبنان من جرائم الاحتلال الإسرائيلى، وخلال هذا النضال ضحت تلك الشخصية بأعز ما تملك.

لذلك، عندما يتحدث نصر الله بشأن الديمقراطية المشروعة فى ظل الدستور اللبنانى والتواجد فى الشارع، لا يمكن أن ينتاب أى أحد الشك حيال صدقه، لأنه ينطق بالديمقراطية الحقيقية فى لبنان، تلك الديمقراطية التى أفرزت لنا شخص بقدر "حسن نصر الله" ، يتكلم حسن نصر الله عن الديمقراطية المشروعة للشعب اللبنانى، كحق يمارس حتى فى الشوارع دون الانخراط فى صدامات، ديمقراطية تفوقت بها لبنان على الشعوب العربية حتى فى حقبة المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلى، وهو ما جعل فليب حتى، يقول: "لبنان من الناحية الجغرافية، مجهرية المساحة، لكنها من الناحية السياسية والثقافية، قدوة العالم" .

هل ستعود طالبان إلى السلطة؟

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٢

سقطت حكومة طالبان فى عام ٢٠٠١، فى أعقاب الهجوم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان، وبالرغم من أن هذه القوات تمركزت فى أفغانستان بهدف تحقيق الأمن هناك، إلا أنها باءت بالفشل، جدير بالذكر أن عدد القوات الغربية فى أفغانستان قد وصل إلى ٤٢ ألف جندى بينهم ٢٢ ألف جندى أمريكى، ومع تنامى نفوذ قوات حلف الناتو فى أفغانستان، وصل إجمالى القوات الغربية فى هذه الدولة إلى ٤٨ ألف جندى.

تزايد الاضطرابات فى أفغانستان أثبت عجز الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن السيطرة على الأوضاع، مما أثر سلباً على الحزب الجمهورى فى انتخابات الكونجرس الماضية، كما أن أداء القوات الأجنبية وصمود طالبان ومواصلتها للعمليات الهجومية، دفع الدول الغربية والولايات المتحدة إلى انتهاج، استراتيجية جديدة، قد تؤدى إلى إشراك حركة طالبان سياسياً فى إدارة الشئون الأفغانية. ونظراً إلى الأوضاع الاجتماعية المعقدة فى أفغانستان، ليس من الواضح مدى نجاح هذه الاستراتيجية التى سيقول فيها التاريخ كلمته الأخيرة.

الظهور على الصعيد السياسى

وصلت حركة طالبان إلى السلطة فى أفغانستان لأنها حملت شعارات شعبية على الصعيد السياسى كان ستة ملايين أفغانى قد تشردوا فى الغربة بفعل ثلاثة وعشرين عاماً من الحرب الداخلية، وربما بسبب استمرار الاضطرابات الداخلية وجد الشعب الأفغانى نفسه مضطراً إلى الالتفاف حول جماعة طالبان المدعومة من باكستان، لإنهاء هذه الحرب الداخلية.

يقول الخبراء فى الشئون السياسية أن هذه الجماعة انتشرت بسرعة على الأراضى الأفغانية وحظيت بترحيب الرأى العام الأفغانى إلا أنها لم تحظ بقبول المنظمات الدولية. لقد وصلت طالبان إلى سدة الحكم فى أفغانستان وخلال مدة قصيرة سيطرت على ٩٥٪ من أراض هذه الدولة التى تبلغ ٦٤٩ ألف كيلو متر مربع.

ولأسباب عدة كان على رأسها تشديد القوانين الاجتماعية وعدم التعاطى مع متطلبات الشعب والاعتماد أكثر من اللازم على القوى الخارجية، تمت الإطاحة بجماعة طالبان فى وقت أقل من الوقت الذى سيطرت

فيه على البلاد وقد هرب قادة طالبان ومعظمهم من البشتون ولجئوا إلى المناطق الجبلية القبلية فى باكستان.

وبالرغم من اتساع نفوذ القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة فى أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، إلا أن عناصر حركة طالبان وعلى مدى الأعوام الخمس الماضية هيئوا المناخ اللازم لتدريب القوات وإرسالها إلى أفغانستان، ومن ثم انتهجوا استراتيجية عسكرية جديدة لاجتذاب دعم الأفغان فى المناطق الجنوبية التى تتمتع بمكانة اجتماعية ونفوذ معنوى قوى مثل ولايات قندهار وارزكان وهلمند وزابل، كما حمل قادة طالبان شعار مواصلة النضال ضد الحكومة الأفغانية حتى خروج آخر جندى أجنبى من أفغانستان فى إطار استثارة الرأى العام ضد الوجود الأجنبى، وفى ظل تلك الأوضاع، يرى معظم الأفغان أن القوات الأجنبية المستقرة فى دولتهم بمثابة كفار وأن مهاجمة طالبان للجنود الغربيين بمثابة "جهاد مقدس"، وهم من هذا المنطلق ينظرون إلى قادة طالبان على أنهم مجاهدين فى سبيل الله.

على هذا النحو كانت المواجهة بين الجنود الأجانب وقوات طالبان شبه العسكرية فى إطار مجموعات فدائية صغيرة العدد تشن هجمات غير منظمة أمام القوات الغربية عديمة الخبرة بالأراضى الأفغانية فقد أقدمت على استخدام أسلحة متطورة وطائرات بدون طيار بالإضافة إلى الاستعانة بمعلومات استخباراتية وفرها الجيش الوطنى والشرطة الأفغانية.

من ناحية أخرى يتسع الفارق بين قوات طالبان التى تتوافر لديها البواعث والأهداف لمهاجمة القوات الأجنبية فى كل الأراضى الأفغانية وبين القوات الغربية التى تنعدم لديها مثل تلك الروح والمعنويات. كما أن القوات الغربية لا تعرف لغة الشعب الأفغانى ومن ثم فهى غير قادرة على التواصل معه إلا من خلال مترجمين محليين.

الحرب الإبادية

خلال العام الحالى ومع اتساع نطاق الحرب فى مناطق الجنوب الأفغانى، حذر الخبراء العسكريون من اندلاع حرب إبادية فى تلك الدولة.

فى أعقاب تلك التحذيرات وبينما تزايدت خسائر القوات الغربية جراء استمرار هجمات طالبان واحتلالها لبعض المحافظات، توالت زيارات المسئولين الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والكنديين إلى كابول، حيث التقى مبعوثو هذه الدول مع جنودهم فى أفغانستان وتعرفوا على مشكلاتهم عن قرب، حيث كان على رأسهم السيناتور الجمهورى "بل فرست" الذى التقى برئيس هذه الدولة حامد كرزاى ترفع من النص وتباحث معه، فكان من أبرز تصريحاته: "إن هذه الأزمة الراهنة فى أفغانستان لن يتم حلها بالحرب وإنما يجب حلها عن طريق المصالحة مع عناصر حركة طالبان وإشراكهم فى السلطة، لن تنجح الحرب فى أفغانستان فأعداد مقاتلى طالبان فى تزايد مستمر وهم يحظون بدعم الشعب الأفغانى فى جنوب الدولة يجب أن يتم ضم هذه القوات إلى الحكومة بصورة شفافة ومنطقية حتى يتم حسم قوى التمرد فى الدولة".

كانت الحكومة الأفغانية قد أعلنت عفواً عاماً من قبل من أجل اجتذاب المعارضين فى إطار المؤسسة الحكومية، وتم تأسيس لجنة "مشروع نشر السلام والمصالحة القومية" بقيادة رئيس مجلس شيوخ هذه الدولة "صبغة الله مجددى" وطبقاً لأقوال مجددى تخلى نحو ألفين وثلاثمائة شخص عن معارضتهم للحكومة وعادوا إلى الحياة غير العسكرية لكن مع الأخذ فى الاعتبار مدى الفقر والبطالة والتدهور الاجتماعى، نرى أن بعض الإحصائيات غير الرسمية تؤكد أن بعض هؤلاء المعارضين لازالوا ملتزمين بتعاونهم مع طالبان. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أفراد الحزب الإسلامى "قلب الدين حكمتيار" وأعضاء شبكة القاعدة الأفغان، ضمن المعارضين للحكومة الأفغانية.

من ناحية أخرى بات من الواضح أن القوات الغربية فى أفغانستان لم تتمكن على مدى خمس سنوات من الوفاء بوعودها من حيث إقرار الأمن والتنمية وإصلاح النظام الحكومى الأفغانى فى حين تتزايد التكهنات بإمكانية إشراك طالبان سياسياً فى هياكل السلطة.

فى هذا الإطار عرضت طالبان على الحكومة أن تتولى من جانبها مسئولية تسعة وزارات وإدارة ستة ولايات من إجمالى ٣٤ ولاية أفغانية أو ستة وزارات وتسعة ولايات.

وطبقاً لأقوال بعض خبراء الشئون السياسية، يعد توقيع اتفاق السلام بين حكومة إسلام أباد وأعضاء طالبان بمحافظة وزيرستان الباكستانية، بمثابة جرس إنذار يزيد من احتمالات دخول طالبان الأفغانية إلى هيكل السلطة فى كابول.

جدير بالذكر أن الوضع الاقتصادى الأفغانى يشهد حالة سيئة جداً من التدنى فى ظل تزايد شكاوى الموظفين الحكوميين من انخفاض مرتباتهم التى لا تلبى احتياجات أسرهم، بينما قبلت الحكومة الأفغانية طبقاً للدستور بالتجارة الحرة المدعومة من الحكومات الغربية، وهى خطوة تسببت فى تدهور الاقتصاد وارتفاع الأسعار.

المشكلات الاقتصادية بالإضافة إلى التدهور الأمنى والأوضاع الاجتماعية باتت أقرب إلى النار تحت الرماد، ولم تعد الولايات المتحدة وحلفائها قادرة على إدراك ماهية الوضع الأفغانى الخطير لذلك أصبحت الخيارات أمام الولايات المتحدة تنصب فى إطار إيجاد مصالحة قومية وإشراك شتى القوميات فى السلطة ومن ثم دخول حركة طالبان إلى الساحة السياسية، والخروج من مستنقع أفغانستان الرافض لأى وجود أجنبى.

الانتخابات الرئاسية الطاجيكية
إمام على رحمانوف، المرشح الفائز دائماً

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٧

أجريت الانتخابات الرئاسية بجمهورية طاجيكستان فى نوفمبر ٢٠٠٦ فى أجواء هادئة وطبقاً لما أعلنته اللجنة المركزية للانتخابات الطاجيكية سيستمر إمام على رحمانوف الرئيس الحالى لطاجيكستان وزعيم الحزب الديمقراطى الشعبى فى منصبه من خلال حصوله على ٨٠٪ من جملة الأصوات الانتخابية وحصوله على دورة ثالثة من الحكم على التوالى. وقد إقترن إعلان نجاح رحمانوف المتوقع بسبب سيطرته على معظم وسائل الإعلام والأجهزة الدعائية، بردود أفعال متباينة فى داخل وخارج طاجيكستان.

طبقاً للمعلومات الصادرة عن اللجنة المركزية للانتخابات الرئاسية الطاجيكية راقب إجراء الانتخابات ما لا يقل عن ١٧٠ مراقب دولى من ٣٢ دولة عضو بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى بالإضافة إلى ٢٣٠ مراقب من دول الكومنولث.

تاريخ الانتخابات فى طاجيكستان

أجريت أول انتخابات رئاسية فى طاجيكستان فى ديسمبر ١٩٩٠م قبل حوالى عام من انهيار الاتحاد السوفيتى .

وعلى الرغم من أن القوى الوطنية و الديمقراطية قد ضغطت آنذاك لكى يتم انتخاب الرئيس عن طريق انتخابات شعبية مباشرة، لكن مع هذا انتخب أول رئيس لطاجيكستان من خلال إقتراع برلمانى .

اختار نواب البرلمان الطاجيكى (قهار مهكمف) رئيس البرلمان وسكرتير أول الحزب الشيوعى، رئيساً للجمهورية، بينما كانت قوى المعارضة ترشح رحمان نبييف فى هذه الانتخابات .

فى عام ١٩٩١م استقال مهكمف بضغط من نواب البرلمان، وأجريت انتخابات مبكرة فى ٢٤ أكتوبر من نفس العام، وتم اختيار رحمان نبييف رئيس البرلمان لرئاسة الجمهورية من بين تسعة مرشحين. وفى عام ١٩٩٢م استقال رحمان نبييف من منصبه تحت ضغط من قوى المعارضة بعد إندلاع اضطرابات سياسية، وفى نوفمبر ١٩٩٢ عندما تصاعدت حدة معارك الحرب الأهلية فى طاجيكستان، أعلنت طاجيكستان جمهورية برلمانية طبقاً لقرار الدورة البرلمانية السادسة عشر فى مدينة خجند، ومن ثم تم إلغاء منصب رئيس الجمهورية، لكن فى شتاء ١٩٩٤م عدل البرلمان الطاجيكى الدستور وأعاد النظام الرئاسى، وفى شهر نوفمبر من نفس العام أجريت أول انتخابات رئاسية طاجيكية عن طريق الاقتراع المباشر فى طاجيكستان المستقلة .

فاز إمام على رحمانوف الذى كان يشغل آنذاك منصب رئيس البرلمان على عبد الملك عبدالله رئيس الوزراء الأسبق، وتولى رئاسة الجمهورية لمدة خمس سنوات.

فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م تم تعديل الدستور الطاجيكى مرة أخرى على إثر إجراء إتفاق صلح بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة السابقة، على أساس هذا التعديل أصبح لكل شخص الحق فى الترشح لدورة رئاسية مدتها سبع سنوات، وقبل ذلك كان الدستور يقضى بأن فترة تولى الرئيس خمس سنوات فقط، فقاطعت المعارضة هذه الانتخابات، ولكن على الرغم من هذا تقدم دولت عثمان أحد الوجوه المعارضة المعروفة ووزير الاقتصاد والعلاقات الخارجية السابق للترشح فى الانتخابات الرئاسية عن حزب النهضة الإسلامية منافساً لإمام على رحمانوف فى هذه الانتخابات، وانهزم أمامه .

فى عام ٢٠٠٣م عدل الدستور الطاجيكى مرة أخرى بعد إجراء استفتاء على ذلك، وأدخل عليه ٤٠ تعديلاً على أساسها أصبح لكل شخص الحق فى الترشح لرئاسة الجمهورية لدورتين كل منهما مدتها سبع سنوات مما مكن السيد رحمانوف من الترشح فى انتخابات ٦ نوفمبر٢٠٠٦ ، كما تقرر إلغاء بنود أخرى فى الدستور تتعلق بسن المرشح حيث كان الدستور يشترط فيما مضى ألا يزيد سن المرشح عن ٦٥ عاماً، لكن الآن طبقاً للتعديلات التى أجريت على الدستور أصبح لكل مواطن فوق سن الـ٣٥عاماً أن يترشح لرئاسة الجمهورية دون حد أقصى للسن، وعلى هذا النحو يستطيع إمام على رحمانوف البالغ من العمر ٥٤عاماً أن يرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م .

اعتراض على أجواء ما قبل الانتخابات

شارك فى انتخابات رئاسة الجمهورية الطاجيكية مرشحو خمسة أحزاب سياسية هى حزب الشعب الديمقراطى، الحزب الشيوعى، الحزب الاشتراكى، الحزب الزراعى وحزب الاصلاحات الاقتصادية، لكن قاطع حزبين أخرين الانتخابات وهما الحزب الديمقراطى والحزب الاشتراكى الديمقراطى وامتنعا عن تقديم مرشحين فى الانتخابات .

يعتقد كثير من المحللين الطاجيك أن اشتراك مرشحى

الأحزاب الخمسة كانت لعبة سياسية، وأن الحكومة قد أعدت هذه اللعبة لكى تدعى أن بالبلاد تجرى انتخابات حقيقية، وأن الشعب يستطيع اختيار الرئيس من بين عدد من المرشحين .

على الرغم من هذا فإن إمام على رحمانوف طبقاً لأقوال المراقبين له شعبية بين أبناء الشعب الطاجيكى، كما يتمتع بدعم وتأييد بعض الدول الخارجية وبخاصة روسيا وإيران وبعض الدول الغربية، على الرغم من أن سياسته قد تعرضت للانتقاد عدة مرات .

انتهج رحمانوف مع جيرانه والقوى السياسية الكبرى على حد قوله سياسة الأبواب المفتوحة، وقد أعلن أن روسيا الشريك الاستراتيجى لطاجيكستان.

طبقاً لمعاهدات عام ٢٠٠٤ المبرمة بين طاجيكستان وروسيا، استطاعت روسيا أن تنفذ عدداً من المنشآت العامة فى طاجيكستان مقابل قروض، وأن تحتفظ بقاعدتها العسكرية فى طاجيكستان لمدة خمسين عاماً قادمة .

لأسباب عديدة اعتبر إنتخاب إمام على رحمانوف لدورة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات أمراً مفيداً للمصالح القومية الطاجيكية، لأنه بسبب الخبرات التى اكتسبها فى الدورتين السابقتين أصبح عليماً بالكثير من الصعاب والمشكلات الموجودة فى طاجيكستان. فمن ناحية نجد أن تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الهامة والذى قد بدأ فى السنوات السابقة مع وجوده فى السلطة يمكن أن يتوقف.

لكن معارضى هذه الفكرة يقولون: مع انتخاب فرد جديد وتولية حكومة جديدة يكون من الطبيعى اتخاذ طرق وأساليب جديدة فى إدارة البلاد وحل أزماتها، وعلى حد قولهم القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الطاجيكية ليست قليلة فهناك الفقر والبطالة والفساد وانخفاض مؤشرات التعليم والصحة وزيادة معدلات التضخم وغير ذلك من المشكلات التى يحتاج حلها إلى رؤية جديدة وأساليب مبتكرة غير تقليدية .

المعتاد أن يأمل الناس بتولى رئيس جديد أن يغير الهيئة الحاكمة وأن تقوم الحكومة الجديدة بحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تحلها الحكومة السابقة .

ابراز المخاوف

قبل اجراء الانتخابات الرئاسية الطاجيكية أعربت لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين عن مخاوفها بشأن حرمان المواطنين الطاجيك من المصادر الخبرية البديلة والمتنوعة وكذلك عدم معرفة معظم الناخبين بالمرشحين وذلك فى بيان صادر عنها .

هذه الهيئة نشرت فى الثالث من شهر أكتوبر بياناً صرحت فيه بأن احتكار الدولة لوسائل الاعلام وقمع المعارضين وغياب وعى المواطنين بالقضايا الانتخابية قد قلل من عدالة الاقتراع الانتخابى المباشر. هذا فى حين أن مسئولى الحكومة الطاجيكية يدعون أن حرية الصحافة مكفولة فى طاجيكستان، وأن وسائل الإعلام الحكومية قد خصصت أوقاتاً متساوية للدعاية لجميع المرشحين لرئاسة الجمهورية.

يقول جونل سيمون المدير التنفيذى للجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين: نحن قلقون جداً بشأن قيام المسئولين الطاجيك بحرمان المواطنين من الحصول على المصادر الخبرية البديلة، وحيث أن رؤية الناخبين مشوشة وغير واضحة وليس لديهم المعلومات الكافية عن المرشحين وبرامجهم، فإنهم لن يستطيعون أن ينتخبوا على نحو سليم واعى .

كذلك كتبت لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين أنه على الرغم من أن وسائل الاعلام الطاجيكية طبقاً للوائح الانتخابات أعطت ثلاثين دقيقة لكل مرشح، ولكن نشاطات إمام على رحمانوف مرشح الحزب الحاكم كانت تغطى تلفزيونياً وإذاعياً بشكل دائم كرئيس جمهورية .

تقول لجنة الدفاع عن المراسلين الصحفيين التى تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها: فى العامين الأخيرين أغلقت أربعة مطبوعات معارضة على الأقل فى طاجيكستان من بينها نيروى سخن (قوة الكلمة)، روزنو (اليوم الجديد)، آدم وعالم (الرجل والعالم) كما قامت جهات حكومية طاجيكية فى مطلع شهر أكتوبر بدعم بعض المواقع الإلكترونية المعارضة لرحمانوف. وعلى حد قول هذه الهيئة، معظم مواطنى طاجيكستان غير مطلعين على الانترنت ووسائل الاعلام الخارجية، وتعوق الجهات الحكومية بث برامج بعض الإذاعات الخارجية فى مدن طاجيكية مثل دوشنبه العاصمة ومدينة خجند. كما نقلت لجنة الدفاع تلك عن مصادر منظمة الأمن والتعاون الأوروبى أن الأجواء الصحفية المحدودة فى طاجيكستان قد تسببت فى أن المرشحين الأربعة المنافسين لإمام على رحمانوف لم يستطيعوا تقديم أنفسهم للناخبين بشكل جيد، وفضلاً عن هذا ضآلة عدد المطبوعات المستقلة فى طاجيكستان والتى تصدر مرة واحدة إسبوعياً وبأعداد محدودة، فإنها لا تصل إلى الأماكن النائية بسبب تردى الأنشطة البريدية، وعلى هذا النحو يعيش السواد الأعظم من المواطنين الطاجيك فى عزلة إخبارية.

مشروعية الانتخابات

لقد صرح مسئولوا الحزب الاشتراكى الديمقراطى وتيارات غير رسمية من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الطاجيكية الذين قاطعوا الانتخابات بأنهم لن يعترفوا رسمياً بنتائج الانتخابات وبأنهم سيتقدمون بشكوى للمحكمة بشأن مشروعية هذه الانتخابات .

الحلف الأمنى مع إيران

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

ترى إيران أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدتهم أو الترابط هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمن الخليج، فضلا عن إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، وأن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، ولاشك أن متغيرات القوى الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كى تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضا، ويؤكد كبار المسئولين فى إيران أن من أهم التحديات التى تواجه العلاقات الإيرانية الخليجية هى قضية الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية وجود القوات الأجنبية فى الخليج والتى تعوق التوصل إلى اتفاق حول مشروع لأمن الخليج، وقضية العلاقات مع العراق، ويضاف إلى ذلك تطور المشروع النووى الإيرانى وتداعياته.

كما أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربى وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية فى أفريقيا، ومن الملاحظ أن المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية تقوم أساسا على السياسة الأمنية، ويشرح على أكبر ولايتى منطلق إيران فى هذا بقوله: إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا فى مبدأ التعاون الإقليمي، باعتباره دليلا على الجدية والريادة فى تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف، كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن فى المنطقة، وأن جهود إيران فى إقرار الأمن سواء فى منطقة الخليج أو فى مجموعة دول الجوار أو فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إقرار السلام والاستقرار، إنما يتم فى إطار هذه الاستراتيجية، حيث أن الأمن القومى لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن فى المنطقة.(اطلاعات فى ١٦/١/١٩٩٦م)

ضاعفت إيران من جهودها فى سبيل تشكيل تكتل إنسانى قبل أن يكون تكتلا عربيا إسلاميا فى مواجهة التهجم الغربى على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا فى مواجهة التحالف الأمريكى الدولى تحسبا لتطور العمل العسكري، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هى أبرز الجوانب التى تبغيها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكرى جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التى تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية فى مبادرة جديدة من نوعها، ويمكن فهم هذه المبادرة فى إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، وتسعى إيران إلى استخدام علاقاتها مع العراقيين الشيعة خاصة الذين كانوا موجودين فى أراضيها والذين لهم اتصال بالولايات المتحدة بالشكل الذى يمكنها من إمساك طرفى العلاقة السلبى منها والإيجابي، ويدرك المتتبع للتحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران فى سعيها لرسم خريطة

جديدة للمنطقة تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، حيث تبينت أن موقف الحياد الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفد أغراضه، وأصبحت فى حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عددا من الإيجابيات التى تحققت من خلال موقفها الأول، فضلا عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على البداية بعد أن تخلت عنها مؤقتا انتظارا لظروف أكثر مناسبة. وتشير الأحداث إلى نجاحها فى ذلك، وإذا كانت تحركات المسئولين الإيرانيين كل حسب أهمية المكان الذى يتوجه إليه، قد كشفت إلى حد ما عن التوجه الإيرانى الجديد لرسم خريطة جديدة للمنطقة، إلا أنها تعتبر حلقة فى سلسلة التحرك الإيرانى لتحقيق الهدف، فإذا نظرنا إلى التقارير الإخبارية التى وردت عن هذه التحركات تبين أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى عين التضامن والكثرة فى عين الوحدة والثبات فى عين التعايش.(ايران فى ١٥/٥/٢٠٠٣م)

لم تتردد إيران فى الإعلان عن موقفها إزاء الاعتداء الإرهابى الذى وقع فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مبنى التجارة العالمى بنيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن، حيث أدانت هذا العمل واعتبرته عملا إجراميا لا تقره الشريعة الإسلامية ولا مبادئ القانون ولا أية مبادئ إنسانية، وعندما أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها على الانتقام من الإرهابيين وتوجيه ضربة ساحقة لهم، لم تعترض إيران على ذلك وإنما طالبت الولايات المتحدة بتحرى الحقيقة وعدم التسرع فى اتهام المسلمين بالإرهاب، كما لم تتردد فى الإعلان عن استعدادها للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت قيادة الولايات المتحدة، وهى لم تكتف بالإعلان عن هذا الموقف بل بدأت حركة إعلامية ودبلوماسية وعسكرية مكثفة لمواجهة تداعيات هذا الموقف، حيث أن المسئولين الإيرانيين لم يكتفوا بشرح الموقف الرسمى لإيران على المستوى المحلى، بل نشط ممثلوهم فى القيام بجولات وزيارات إلى عدد من دول المنطقة والعالم، ولم يتوقف الهدف من هذه الزيارات عند شرح الموقف الإيرانى من الأحداث، بل تجاوزه إلى محاولة الحصول على مواقف مشابهة من أجل إيجاد تكتل يكبح جماح الولايات المتحدة، وتعطشها إلى إشعال حرب جديدة. ويؤكد الزعيم خامنئى بأن إيران ليست مع الولايات المتحدة ولا مع الإرهاب وإنما مع الحق والعدل.

ويثير وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى إيران جدلا كبيرا ليس على المستوى المحلى أو الإقليمى بل على المستوى العالمى، ورغم تسليم إيران قائمة بأسمائهم إلى أمين عام الأمم المتحدة، وتسليم بعض الأفراد منهم إلى دولهم، إلا أن الرأى العام العالمى ليس مقتنعا بعد بأن هذا هو كل ما تملكه إيران من تنظيم القاعدة. الجميع معتقد بوجود عناصر أخرى فى إيران ومقتنع بضرورة تسليمهم، وإيران تصر على محاكمة هذه العناصر دون تسليمها باعتبار أنهم ارتكبوا مخالفات على أرضها أو دخلوها بطريقة غير مشروعة، بل يعتقد الإيرانيون أن لتنظيم القاعدة فرعا إيرانيا يعمل لمصلحة الغرب وأن دولا نفطية مولته، وأن الولايات المتحدة دربت عناصره وزرعتها كطابور خامس كشف عن نفسه بتصرفه لصالحها، يتستر بصفوف الإصلاحيين ويقوم بدور الأفغان العرب لإعداد الساحة للاتهامات الأمريكية ضد إيران، ومن ثم يرى البعض إعادتهم إلى أمهم الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى هناك اعتقاد بأن زعماء القاعدة يستفيدون من إيران كمحور ترانزيتى بفضل جوارها لأفغانستان وعدائها لأمريكا. وقد فشلت إيران فى إغلاق حدودها فى وجههم، ومن ثم فإنهم يعتمدون على تشكيلاتهم على الحدود الشرقية لإيران، وليسوا تحت السيطرة كما تدعى إيران.

إن تعامل إيران مع موضوع القاعدة يثير الكثير من التساؤلات، أهمها هل القاعدة كرة ملتهبة فى يد إيران؟ أم أنها ورقة رابحة تستثمرها فى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة؟ أو لتبادلهم مع عناصر مجاهدى خلق المنتشرين فى أوروبا وأمريكا؟ لاشك أن هناك تعقيدات تكتنف مسألة عناصر القاعدة، أبرزها صعوبة تحديد هويتهم، خاصة بعد أن سحبت دولهم جنسيتها عنهم، فضلا عن تعقد المفاوضات مع الدول التى ينتمون إليها، يضاف إلى ذلك تهديد المنظمة لإيران بأعمال إرهابية على أرضها إن هى سلمت عناصرها إلى الولايات المتحدة، وفوق كل هذا تلك الخسائر الكبيرة التى تمنى بها قوات الأمن والشرطة الإيرانية فى صراعها الحدودى مع المهربين الذين تختفى عناصر القاعدة فى صفوفهم، مع مشاكلهم داخل السجون الإيرانية، وامتناعهم عن تناول اللحوم والطيور لأنها مذبوحة فى إيران وكراهيتهم للطعام الشيعى عموما، لكن ما يؤرق إيران بشدة هو عملهم على إعادة تشكيل المنظمة داخل

الأراضى الإيرانية.

يشرح على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى السابق الموقف الحالى للنظام بقوله: إن إيران تتبع سياسة المواجهة الوقائية فى مواجهة التهديد الأمريكي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى اتهام إيران من ناحية والضغط على المحافل الدولية لإدانتها، كما تسعى لتوحيد صفوف معارضى الجمهورية الإسلامية من ناحية أخرى، فضلا عن الحرب الإعلامية والنفسية التى تشنها علينا، إلا أننا لا نعتقد أنها ستقوم بعمليات عسكرية ضدنا لأسباب كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة.(كيهان فى ٢٠٠٣/٥/١٨م)

والواقع أن حديث شمخانى ينصرف إلى الجانب العسكرى والأمني، فى حين أن مفهوم المواجهة الوقائية فى السياسة الخارجية الإيرانية هى العمل على إقامة حزام أمنى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها، وتشير تقارير مباحثات المسئولين الإيرانيين مع دول الطوق الإيرانى إلى نقاط أساسية، هي: وضع القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية فى المنطقة، دعم المنظمة الدولية لتقوم بدور محوري، إخلاء المنطقة من السلاح النووى بما فيها إسرائيل، محاربة الإرهاب فى المنطقة، إدانة الإرهاب الإسرائيلي، الاتحاد والتضامن بين الدول الإسلامية، انتخابات حرة نزيهة فى العراق لاختيار حكومة وطنية، دعم العلاقات الثنائية علميا وثقافيا، عقد اتفاقات أمنية. حيث يؤكد على شمخانى أن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن _رغم كونه الجانب الغالب _لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولاتنتجه والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا مستوردا، فى حين أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة فى أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. ومن الضرورى توفر عدة عناصر للمشروع الأمنى أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعى مع تقدم الأنظمة العالمية.(شمخاني: كنترل تسليحات: مجله مركز مطالعات خليج فارس، تيرماه ١٣٧٢هـ.ش. ص١٥)

يقول هاشمى رفسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران: مبادئنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة.(صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠٣/٤/١٥م)

ويقول غلامرضا آصفى المتحدث الرسمى السابق باسم الخارجية: إن أسس السياسة الخارجية لإيران هى العزة والحكمة والمصلحة، وإن الموقف الرسمى فى أية ظروف يخضع لهذه الأسس ويقره الزعيم ويترجم فى تحركات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، وليست مواقف الآخرين أيا كانت مواقعهم داخل النظام أساس العمل فى السياسة الخارجية.(همشهرى فى ٢٠٠٣/٥/٥م)

ولاشك أن طلب انضمام إيران للجامعة العربية كمراقب يعبر للوهلة الأولى عن تغير جوهرى فى نظرة إيران للعرب من ناحية ولسياستها الخارجية خاصة على المستوى الإقليمى من ناحية أخرى. لقد كانت إيران تعتمد أساسا قوميا مصبوغا بصبغة إسلامية تجاه العرب، يوجه نظرتها ويحدد سلوكها وينظم علاقاتها، وهذا بطبيعة الحال يجعل الوحدة العربية فى أى شكل من أشكالها مواجهة لأى قومية فى المنطقة كالقومية الإيرانية، أو قطب من أقطابها كإيران، لذلك لم تكن تحبذ التعامل مع العرب مجتمعين فى أى تكتل سواء كان الجامعة العربية أو منظمة التعاون الخليجى أو الاتحاد العربى أو الاتحاد المغربى أو غير ذلك من أشكال، بل كانت تتعامل مع كل دولة على حده وفق ثوابت تحددها الأيديولوجية، ومتغيرات تحددها أولويات السياسة الخارجية، مما وضع الدول العربية فى تصنيفات تتدرج من الحميمية إلى العدائية، ومن الأيديولوجية إلى المصلحة، لقد كان مبدأ محاربة الاستكبار ومناصرة الاستضعاف محددا واضحا لسلوكيات إيران تجاه الدول العربية شعوبا وحكومات، فكان يفصل فى التعامل بين دولة عربية وأخرى، أو بين دولة ومنظمة عربية، بل قد يفصل أحيانا بين شعب عربى وحكومته، كما كانت الأحداث الإقليمية تؤثر سلبا وإيجابا على هذا التصنيف، خاصة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والحرب الأفغانية ثم الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق، مما يشير إلى اعتبار إيران نفسها كيانا منفصلا عما حوله من دول الجوار متصلا بعوامل الضرورة والمصلحة، وإن مراجعة بسيطة للأفكار الوحدوية التى كانت تطرحها إيران سواء من خلال إجراءات أحادية مثل أسبوع الوحدة الإسلامى فى ١٢-

١٧ ربيع الأول بمناسبة مولد الرسول الكريم عليه السلام، أو يوم القدس الإسلامى فى الجمعة الأخيرة من رمضان، أو مؤسسة التقريب بين المذاهب الإسلامية، أو حتى المجمع العالمى لآل البيت، وسواء من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، أو شعار إحياء الحضارة الإسلامية أو بناء الثقافة الإسلامية الحديثة، أو من خلال طرح مشروع حوار الحضارات على منظمة الأمم المتحدة، تجعلنا ندرك أن هذه الأفكار تنبثق عن استراتيجية الثورة الإسلامية، إلا أن إيران أدركت أنها من خلال الاتفاقات الأمنية يمكنها إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، كمبادرة جديدة من نوعها ضمن تحركها فى إطار اتخاذ السبل الكفيلة بتأمين نفسها فى مواجهة تصاعد التهديدات الأمريكية، خاصة وأنها تمر بأزمة سياسية داخلية تختلف عما سبقتها من أزمات وتتجاوز حاجز الصراع بين المحافظين والإصلاحيين حول مفهوم وأسلوب الإصلاح السياسى والاقتصادى إلى أزمة بين أركان النظام حول صلاحيات مجلس الرقابة على القوانين، ودور رئيس الجمهورية وتعديل الشروط المطلوبة فى المرشحين، وحجم الحرية الذى ينبغى أن يتاح للصحافة والأحزاب والنخبة السياسية، وكيفية تفعيل مجلس الشورى الإسلامي، وتحجيم دور مجلس الرقابة على القوانين، فضلا عن مشاكل الفساد الإدارى والاقتصادي، ولقد اعتاد القادة الإيرانيون على نقل هموم الداخل إلى الخارج، خاصة مع وجود ضغوط أجنبية مثل ضغوط الحصار الاقتصادى والتكنولوجى والاحتواء المزدوج ومحور الشر والتهديد العسكرى ومعارضة المشروع النووى وغير ذلك.

إن تحرك المجتمع الدولى فى اتجاه العولمة قد فرض على إيران قواعد جديدة فى التعامل الدولى أهمها أن تكون المشاركة سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلى والشأن العالمي، وتنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة فى المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة للتعاون الفعال بين دول المنطقة، ودعم السلام والأمن والصداقة، وليست بمعنى تقسيم المصالح ومناطق النفوذ الضيق، وأن من بين الأمور التى يمكن آن يحققها التعاون الإيجابى لمنع انتشار الإرهاب الفردى والجماعى وإرهاب الدولة، هو نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وإعادة بناء البنية السياسية للمنطقة فى إطار النظام العالمى الجديد والاستثمار فى المناطق المتنازع عليها فى الخليج، وتحويل مناطق التوتر إلى مناطق تجارية حرة، كما أنها تضع أهدافا اقتصادية دقيقة وتساعد على إقرار برامج تنفيذية محددة من أجل تطوير التعاون وتجهيز الأدوات المناسبة لتنفيذ الخطط وتحقيق الاستفادة المثلى من الأدوات الاقتصادية الموجودة، حيث يمكن أن تمتد فى مجال الأبحاث إلى الماء والري، الطاقة الكهربائية، الزراعة والثروة الحيوانية، زراعة الأسماك، طب الأعشاب، التدريب المهني، إصلاح النظام الإداري، الصناعات الإلكترونية والفضائية، البتروكيماويات، الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفى مجال الاستثمار إلى صناعة السكر، الصناعات البحرية، الصناعات الإلكترونية، الفضائيات والأقمار الصناعية والاتصالات، برامج الإذاعة والتليفزيون، صناعة السينما، الصناعات الوسيطة واليدوية وقطع الغيار، صناعة الجلود والأخشاب، وغير ذلك، فضلا عن تجارة الترانزيت حيث يسمح الموقع بإقامة أكبر خط تجارى فى العالم يمتد من طريق الحرير القديم مارا بإيران إلى قناة السويس، ويسمح بالتجارة بين مناطق متنوعة الثروة فى آسيا وأفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب.

إن أهمية العلاقات بين الدول غالبا ما تقدر من خلال عاملين أساسيين، الأول: هو ما لدى كل من الطرفين ليتبادله مع الآخر. وما النفع أو الضرر الذى يمكن أن يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل، والثاني: هو تأثير العلاقة بين طرفين أو أكثر على علاقة كل منها بالكيانات السياسية الأخرى، من البديهى أن عناصر العلاقات السياسية ليست أبدية أو أزلية وتتغير تبعا لمقتضيات الزمان والمكان، ومن هنا فإن العلاقات الإيرانية العربية فى الظروف الراهنة تتبع بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليمية والدولية المؤثرة على كل منهما، ومن كل هذه الملاحظات يمكن أن ندرك أن الاتفاق الإيرانى العربى يمثل تحولا كبيرا فى العلاقات يتطلب التوقف عنده لما له من تأثيرات كبيرة ليس على المستوى الداخلي، بل على المستويين الإقليمى والدولي.

إعادة النظر فى التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

يؤكد سعى الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث للحصول على قرار من مجلس الأمن ضد الأنشطة النووية الإيرانية على أن موقف هذه الدول موقف سياسى محض .

بناء على هذا فما حدث من تحويل للملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن أمر لا علاقة له بالأنشطة النووية الإيرانية، كما يوضح من ناحية أخرى عداء الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث لإيران .

إن ما يبين حقيقة موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى، أن جميع مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنوا عدة مرات أنهم لم يلحظوا أى انحراف فى الأنشطة النووية الإيرانية، ولم يجدوا أى دليل لإتهام إيران بالقيام بأنشطة نووية غير سلمية .

نفس هذه الحقائق توضح أن موضوع الأنشطة النووية ما هو إلا ذريعة وأن هدف الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث إكساب الملف النووى الإيرانى طبيعة أمنية، وتهيئة السبيل لإحداث ضغوط تالية على الشعب الإيرانى ومسئوليه .

الملف النووى لأى دولة عضو بالوكالة الدولية للطاقة الذرية طالما أنه داخل الوكالة، يكون لجميع التحقيقات التى تتم حوله جانب قانونى وفنى، وعندما يتم تحويله لمجلس الأمن، فمفهوم هذا الإجراء لا يعنى أن هذا الملف قد خرج عن حدود الجوانب القانونية والفنية، واكتسب طبيعة أمنية.

النقطة الهامة فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تحوله إلى مجلس الأمن، وإنما الولايات المتحدة هى التى حولته لمجلس الأمن باستخدام نفوذها السياسى، وبالطبع اشتركت الدول الأوروبية الثلاث أيضاً فى هذا الإجراء .

صحيح أنه لهذا السبب اعترف جميع خبراء الشئون النووية من مسئولى الوكالة الحاليين والسابقين وحتى رجال الدولة الأمريكيين والأوروبيين عدة مرات بعدم شرعية ما تفعله الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين فيما يتعلق بالملف الإيرانى، وهذه الاعترافات قد أوضحت أن مجرد تحويل الملف الإيرانى لمجلس الأمن عمل سياسى وأن هذه الدول قد قامت بذلك للوصول إلى أهدافها الخاصة .

إن ازدواجية تعامل الدول الغربية مع القضية النووية نقطة أخرى تتجاوز حدود الفضيحة، ومما لا شك فيه أنها تقلل من قيمة الأمم المتحدة.

لسنوات طويلة كانت جميع دول الشرق الأوسط تطلق التحذيرات بشأن الأنشطة النووية للنظام الصهيونى، وبالاستناد إلى معلومات حقيقية نرى أن النظام الصهيونى الغاصب لديه ترسانة نووية بها ٢٠٠ رأس نووى على الأقل ولكن الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة لم تلق بالاً لأى من هذه التحذيرات ليس هذا فحسب وإنما امتنع مسئولو النظام الصهيونى عن السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحصول على معلومات أو تفقد منشئاته النووية .

هذا التجاهل من قبل إسرائيل لم يؤد إلى اتخاذ الدول الغربية لرد فعل مناسب وزاد على ذلك أن تمتع إسرائيل بالدعم السياسى والمالى من الغرب، حتى أن الأمم المتحدة لم تستطع إيقاف الجرائم التى ارتكبها الجيش الإسرائيلى على مدار ٣٣ يوماً ضد شعب لبنان وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة، أما الذى أدى إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار فكان انتصار حزب الله اللبنانى .

الفضيحة الأكبر أنه حتى اعتراف ايهود أولمرت الأخير والذى صرح فيه بأن إسرائيل لديها سلاح نووى لم يثر أى رد فعل من قبل الغرب والأمم المتحدة، وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة التى قامت بها دول الشرق الأوسط فى المحافل الدولية لم تؤد إلى اتخاذ أى إجراء، ولو حتى بحث الموضوع .

هذه السياسة المزدوجة دليل آخر على أن الموقف الأمريكى الأوروبى موقف سياسى، كما أن آلية تنفيذه

هى الأمم المتحدة .

مع الأسف الشديد أصبحت الأمم المتحدة أداة فى يد القوى العظمى المتسلطة على الرغم من أنها أكبر تجمع عالمى له هدف معلن متمثل فى إقرار السلام فى العالم وحماية شعوبه المظلومة، ولم تتخلى الأمم المتحدة عن القيام بمهامها فحسب وإنما أخذت تتحرك فى الاتجاه المعاكس تماماً .

مع كل هذه الفضائح التى طالت الأمم المتحدة لم يبق لها أى مصداقية لكى يمكن الاهتمام بقراراتها .

إن صدور قرار مجلس الأمن باقتراح من الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث يثبت عملياً أن هذا القرار فاقد للحيثية القانونية، لأن هذا القرار له طبيعة سياسية ومعدوا مسودة هذا القرار اتخذوا الأنشطة النووية الإيرانية ذريعة للضغط على نظام الجمهورية الإسلامية .

إنهم يعادون مبادئ نظام الجمهورية الإسلامية، وعلى وجه الدقة لنفس السبب ينبغى أن تواجه الولايات المتحدة وحلفائها رد فعل قوى وحاسم من قبل نظام الجمهورية الإسلامية .

علينا أن نعيد النظر فى تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن نواصل أنشطتنا النووية السلمية بدون الاهتمام بصخب القوى التى تسيطر على الوكالة والأمم المتحدة .

لقد أصبحت التقنية النووية متوطنة الآن فى إيران وتنتج محلياً ولا نحتاج لأحد لكى نواصل طريقنا الذى بدأناه .

بناء على هذا لابد أن يقوم مسئولى النظام الإيرانى برفع مستوى الأنشطة النووية حتى يتم التوصل إلى الدورة الكاملة للوقود وأعلى مستويات التقنية النووية، وذلك بما لدى النظام من تأييد شعبى تم اثباته فعلياً من خلال انتخابات مجلس الخبراء والمحليات الماضية .

مصالح موسكو

■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠٦/١٢/٢٦

تفكر موسكو دوماً في مصالحها قبل كل شيء، فبعد أن كانت تعير أهمية بالغة لعلاقاتها مع إيران بسبب التعاون التجاري بين طهران وموسكو، هاهي الحكومة الروسية تلعب على الوتر الثاني وهو إبرام اتفاقيات سرية مع الدول الغربية بعد الضغوط التي تعرضت لها بسبب قضيتي جورجيا وروسيا البيضاء. فضلاً عن أن هناك أطماعا روسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحرف الأنظار عن قضايا حقوق الإنسان لديها التي تعرض مصالحها للخطر. ومن جهة ثانية هناك الولايات المتحدة التي تخطط لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط بكلفة أقل، وهو ما يجعلها تفكر بإيجاد إجماع شبه دولي ضد إيران بسبب نشاطاتها النووية، ولتفيذ ذلك الأمر فإن واشنطن تبذل قصارى جهودها للتقرب من موسكو وبكين.

إن المواقف الروسية بشأن الملف النووي الإيراني تؤكد بان موسكو ستوافق على أية قرارات تتخذ ضد إيران، إذا ما تعرضت لضغوط أمريكية، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على موقف موسكو من شأنه ان يعرض الوضع الأمني لإيران للخطر خصوصاً وأن روسيا وافقت قبل ذلك على اتخاذ أية قرارات تحذيرية ضد إيران في هذا المجال. وعليه يجب على المسئولين في إيران ان يفكروا في إعادة النظر في تعاونهم من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذا ما استمرت الضغوط الغربية، وان إيران لا يمكن ان تتعاون مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا في حالة توفر ظروف وتعامل عادل ومتساو.

وبعد ساعات قليلة من المصادقة على القرار ١٧٣٧ أعلنت إسرائيل تأييدها لقرار مجموعه (٥+١) ودعمها الكامل له فيما أشار وزير الدفاع إلى ضرورة فرض الحصار على طهران. ولم يقل رأي وزير الخارجية عن تلك الآراء.

ان مجلس الأمن الدولي اصدر قراره في الوقت الذي أكد العشرات من مفتشي الوكالة الدولية على عدم وجود اي انحراف في مسيرة النشاطات النووية الإيرانية.

كما ان السيد البرادعي أكد مراراً على عدم وجود اية انحرافات وان النشاطات النووية سلمية وغير عسكرية والنقطة الأخرى هي أن رئيس وزراء إسرائيل قد أعلن عن امتلاك كيانه للقنبلة النووية.

والدول التي أصدرت القرار تمتلك مئات الرؤوس النووية فضلاً عن أن فرنسا هي أول من أهدى إسرائيل قنبلة نووية.

وكل هذه النقاط تؤكد بأن القرار ١٧٣٧ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي يختلف عما جاء في معاهدة حظر الانتشار النووي، ويفتقد للشروط الحقوقية والقانونية، كما أنه يعني الوقوف بوجه التطور العلمي والاقتصادي في إيران التي تعتبر الدولة الشيعية

المواجهة للسياسات الاستعمارية.

إن القرار ١٧٣٧ يؤكد بان مجلس الأمن الدولي اصبح أداة بيد الصهاينة لمعاداة إيران خصوصاً وان إيران رافعة راية الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وشعوب العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى ان هذا القرار لا شرعية له ولن يرغمنا على الأخذ به لان مجلس الأمن الدولي الذي يعارض ما جاءت به الوكالة الدولية، لا قيمة واعتباره له.

الدعاية الغربية ضد إيران

■ جمهوری إسلامی (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١١/١٥

يوم السبت الموافق ٢٠٠٦/١١/١١، افتتح نواب يهود فى العاصمة الفرنسية باريس مؤتمراً بعنوان "المؤتمر العالمى لليهود" هذا المؤتمر الدولى الكبير الذى أقيم بباريس على نحو لم يحدث منذ النصف قرن الماضى، حيث تم دعوة أبرز الشخصيات اليهودية السياسية والوثيقة منها فى أكثر من ٨٠ دولة على مستوى العالم للمشاركة فى هذا المؤتمر.

وجدير بالذكر أن القائمين على هذا المؤتمر قد حاولوا تقديم المؤتمر للباريسيين بوصفه مؤتمر دينى يتناول القضايا الدينية التى تشغل يهود العالم، لذلك فقد دعا يهود باريس مختلف نواب الديانات الأخرى فى فرنسا الطائفة الإسلامية والمسيحية للمشاركة فى مراسم افتتاح المؤتمر، ومن أبرز الشخصيات المشاركة "دليل بوبكر" رئيس المجلس الإسلامى فى فرنسا و"جوزيف اشتروك" الأسقف الأعظم بباريس، إضافة إلى نواب عن الاتحاد الأوروبى.

ورغم أن المؤتمر العالمى لليهود أقيم خلف الأبواب المغلقة ووسط تدابير أمنية مشددة، غير أن القائمين على المؤتمر قد صرحوا عن أهم محاور المؤتمر. هذا وقد ألقت الظلال الصهيونية بتأثيراتها الكثيفة على المؤتمر الذين ادعوا أنه مؤتمر دينى فحسب، وذلك حينما تناول المشاركون قضايا من قبيل ضرورة مواجهة التوجهات المناهضة لليهودية وسائر المشاعر المناهضة لليهود فى أوروبا وبلدان العالم كافة، لذلك فقد خصص الجزء الأكبر من هذا المؤتمر الدولى لليهود لمناقشة سبل كيفية مواجهة مناهضة اليهودية (الصهيونية).

ولاحظ أن المشاركين قد اجتهدوا لغض الطرف عن الجرائم التى تمارس ضد الفلسطينيين سواء بالصمت التام أو بلفت الأنظار عنها بشتى السبل، واكتفوا بالممارسات التى تتم ضد اليهود فى شتى أنحاء العالم.

وفى هذا السياق، أكد "بى يير بسنانو" الصهيونى الفرنسى ورئيس مجلس اليهود بأوروبا خلال الكلمة التى ألقاها فى المؤتمر أن اليهود يمرون بأصعب الظروف التى شاهدوها فى تاريخهم. أما عن الإشارة إلى الهجوم العسكرى الأخير الذى قامت به القوات الإسرائيلية على لبنان فصرح قائلاً: "لقد أثارت هذه الأحداث مشاعر الغضب ضد اليهودية فى أنحاء أوروبا".

وأضاف أنه بعدما حدث فى لبنان، شاهدنا العديد من التحولات فى نقاط مختلفة من العالم كانت فى غير صالح إسرائيل، حيث إن مشاعر الغضب ضد اليهود لم تنهض بين أوساط المتشددين، وإنما نمت بين أكثر الشخصيات اعتدالاً، ولعل الرسومات الكاريكاتورية التى نشرت فى الصحف والمجلات الناطقة بالعربية أو غيرها من اللغات لاسيما النرويجية والبريطانية والمكسيكية فى ذم الصهيونية، لتعد دليلاً على توسع ما اصطلح على تسميته بـ عداء اليهودية.

وقد أعرب المشاركون فى المؤتمر عن مخاوفهم من تلك الرسومات الكاريكاتورية المسيئة للنظام الإسرائيلى، وأكدوا ضرورة تصدى العالم المتحضر لمثل هذه الإجراءات العدائية.

ورغم ما قيل عن التحضر وتصدى العالم وأشياء من هذا القبيل فى المؤتمر، إلا أن المشاركين وللأسف قد غضوا الطرف عن المجازر التى ترتكبها يومياً ضد الأبرياء فى جنوب لبنان وقطاع غزة خلال الأشهر القليلة الماضية، ولم يشيروا ولو من بعيد إلى المظالم اليهودية ضد مختلف الديانات الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا تعد من أكبر الدول التى يعيش بها اليهود، حيث يقطن بها ٦٠٠ ألف يهودى.

وبهذا الترتيب، تحتل فرنسا المرتبة الثالثة من حيث تعداد اليهود بعد فلسطين المحتلة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرف اليهود طريقهم إلى فرنسا قبل أربعة قرون سابقة، وبدأوا يستوطنوا هناك، حتى أصبحوا اليوم قوة سائدة فى فرنسا على مختلف الساحات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ومما سبق يمكن القول إن "مجلس نواب المؤسسات اليهودية" بفرنسا المعروف بـ "كريف" قد تحول اليوم إلى مؤسسة سياسية وليس دينية وأهم أبرز وظائف هذا المجلس تتمثل فى حماية ومساندة إسرائيل.

إيران والنظام الدولى

■ اقتصاد إيران (مجلة الاقتصاد الإيرانى)، العدد ٩٣، السنة العاشرة، نوفمبر ٢٠٠٦

ثمة ملاحظات عدة يمكن الخروج بها عند مقارنة سياسة إيران الخارجية فى العهد الثورى والوقت الحالى أهمها:

١-انتهجت السياسة الخارجية الإيرانية فى العهد الثورى "آيديولوجيا الحق لا الباطل" بينما راحت السياسة الخارجية فى العهد الحالى تتمحور حول أيديولوجيا "العدالة / الظلم".

٢-قامت السياسة الثورية على "محور الفعل"، بينما قامت السياسة "النجادية" على "محور التساؤل".

٣-تبنت السياسة فى العهد الأول محور "عقائدى / ثورى"، بينما انتهجت فى الفترة الأخيرة محور "أخلاقى / إرشادى".

انحيازات السياسة الخارجية:

باعتلاء الدكتور "أحمدى نجاد" الرئاسة الإيرانية بدأت مرحلة جديدة فى سياسة إيران الخارجية، وهى المرحلة التى عرفت بسياسة المزج بين العنصرين، "عدم الانحياز" و"التحالفات"، بحيث إن تفعيل أحدهما يكون مرتبطاً بالعديد من العوامل وأهمها، وجود أهداف مشتركة بين تلك القوى حول نفس المصالح والتهديدات المشتركة. والواقع أنه بتبنى مثل هذه السياسات فى الجهاز الدبلوماسى الإيرانى قد حدث بعض التلاقى - إلى حد ما - مع قوى كانت مؤثرة (لاسيما روسيا والصين)، ويبدو أن هذا الانحياز فى السياسة الخارجية الإيرانية قد اعتبر على أنه "زيادة قابلية". هذه القابلية المكتسبة على الصعيد السياسى، انعكست تباعاً على قدرة إيران التناومية فى عملية المباحثات النووية الحالية، بحيث أعطاها التصدى لمنع أو تقليص محاولات الإجماع حول الأزمة النووية الإيرانية، وهى نفسها ما حققت على الصعيد الداخلى، القدرة على إقناع هذا الداخل بفشل محاولات عزلة إيران الإقليمية والدولية. واستهلاك هذا فى تحقيق أهداف محلية أخرى.

أما على صعيد التكنولوجيا، فقد حققت "زيادة القابلية" تلك زيادة طردية فى القدرات النووية الإيرانية. هذا وبالرغم من اهتمام الجهاز الدبلوماسى الإيرانى بتفعيل السياسة الخارجية الإيرانية، إلا إن بلورة أو نسج هالة من التهديد العام حيال برنامجها النووى، وتأكيد القوى المختلفة على وجود إبهامات إزاء ماهية، أهداف ونفقات الأنشطة النووية الإيرانية الفائقة قد يضعف أى تعاون أو تحالف استطاعت إيران إبرامه مع قوى إقليمية أو دولية. وتدريجياً تدخل الدبلوماسية الإيرانية فى عزلة أكثر.

وفى هذا السياق، ثمة تساؤلات تطرح نفسها مثل، هل سيصاحب العملية الدبلوماسية نوعاً من المصالحة النووية المتوازنة بين إيران والمجتمع الدولى؟ وما مدى صبر القوى المختلفة وانتظارها على الأزمة؟ وما هى الخيارات المطروحة للتنفيذ أمامهم؟!

بغض النظر عن إجابتنا على تلك التساؤلات، فإن المصير النهائى لتلك الأزمة وطرائق مواجهتها إنما يتعلق بمدى رؤية القوى والأطراف الإقليمية والدولية لقوة إيران النووية وقدراتها السياسية المفاجئة فى المنطقة، وكذا بمدى رؤية طرف المعادلة الآخر "صناع القرار فى إيران" حيال حجم التهديدات والتبعات المحتملة سواء للمضى قدماً أو للتراجع. والأهم هل الزعامة السياسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى سيقبلون بنووية إيران - حتى فى حال تغيير سلوكياتها - ؟ وإذ كان الجواب بالنفى، فما هى الإجراءات التى سيتخذها الغرب فى المقابل؟، وعلى الطرف الآخر، هل الزعامة الإيرانية القديمة والجديدة أيضاً، ستظل على طريقها النووى أم أنها إزاء التبعات المحتملة (وخاصة الاقتصادية منها والعسكرية)، ستقوم بتعديل فى سياساتها بما يناسبه مع الأجواء المحيطة؟!

آثار السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة:

السؤال هنا ما هى النتائج المرتبطة بنهج السياسة الخارجية الجديدة؟

ففى المرحلة الجديدة، وجدنا زيادة فى التوتر والخلاف بين أهداف ومصالح إيران وبين القوى الإقليمية والدولية (إزاء الملف النووى)، مما أدى إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية. وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أوضاع الشركات الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية فى الدولة. فبعد تسلم السلطة الجديدة مقاليد الحكم سرعان ما توترت الأوضاع السياسية والاقتصادية أيضاً من جراء تأثيرات الأزمة النووية، وأثناء ذلك، انتظرت الجماهير استجابة

الحكومة لمطالبهم الاقتصادية دون جدوى، ومع استمرار الوضع على ذلك النحو، يتوقع ممارسات تضييق من قبل الحكومة على الحريات المدنية أكثر فأكثر، ولعل عجز المؤشرات الاقتصادية عن التنمية آنذاك سيؤدى إلى تفاقم الأزمة يوماً بعد الآخر.

إدراك محتوى وشكل سياسة إيران الخارجية الجديدة (لعهد أحمدي نجاد)

إن أى محاولة لإدراك أبعاد سياسة إيران الخارجية فى عهد رئاسة الدكتور "أحمدى نجاد"، سيتطلب بالدرجة الأولى فهم العناصر الخمسة التالية:

١-إدراك "محتوى النظام السياسى" وفقاً لقالب الفكر السياسى الإيرانى.

٢-إدراك كيفية "توزيع السلطة" فى إطار محصلة علم الاجتماع السياسى.

٣-إدراك عملية اتخاذ القرار ووضعية القرار الخارجى وفقاً لأفكار المعنيين به.

٤-إدراك أسلوب فكر وعمل النخبة السياسية المؤثرة.

٥-إدراك الظروف الداخلية المحيطة بالنظام السياسى. على مر عهود السياسة الخارجية الإيرانية ونموذج (نمط) كل مرحلة.

صحيح أن هناك عوامل أخرى لاسيما المتغيرات الداخلية قد تدخل فى إدراك السياسة الخارجية الإيرانية، إلا إن تلك العناصر الخمس المذكورة تساعد أكثر من غيرها على إدراك هذه السياسة، والتساؤل المفيد هنا، أياً من تلك العوامل السابقة يساعد على تصور شكل ومحتوى السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد "أحمدى نجاد" . وما مدى تأثيره على انحياز هذه السياسة صوب اتجاه ما؟

الأيديولوجيا السائدة فى السياسة الخارجية الجديدة:

إن البنية السياسية لجمهورية إيران الإسلامية دائماً كانت تسعى للمحافظة على ماهيتها ومحتواها الأيديولوجى، ولأسباب عديدة ظلت تلك السياسة قائمة دون تغيير، ومن أبرز هذه الأسباب:

١-إن عنصر الأدلجة فى السياسة الخارجية غالباً ما كان باعثاً على "زيادة الانسجام السياسى" منذ العهد البهلوى ومروراً بالعهد الجمهورى الإسلامى وحتى العهد الحالى.

٢-استمرار الأدلجة فى السياسة الخارجية حافظ على هوية المجتمع الإيرانى إزاء المتغيرات الطارئة.

٣-أدلجة السياسة الخارجية كان من شأنه تعبئة الجماهير على الدوام، ومن ثم تحقيق الاقتدار السياسى (وخاصة فى العهد الأول والثانى من الثورة).

٤-وكذا فإن عدم تفعيل الأدلجة فى السياسة الخارجية الإيرانية الإسلامية يساعد على إضعاف المبادئ الإيرانية، وينال من قيمتها وقدراتها . ومن هذا المنطلق، عمد النظام السياسى - على الدوام - إلى حماية المحتوى الأيديولوجى للفكر الإيرانى دون أدنى تغييرات عقب الثورة وحتى الآن. وتباعاً فإن أى توزيع للسلطة داخل النظام، بما فى ذلك آلية النظام الخاص بالسياسة الخارجية كان يتبع نفس الأدلجة، لكن فى بعض المراحل، كانت تلك السياسة الخارجية لا تخضع للأدلجة بقدر ما كانت تنتهج مبدأ "العملية"، وهذا ما بدا واضحاً فى عهد هاشمى رفسنجانى وخاتمى على السياسة الخارجية الإيرانية التى راحت ترفع شعارات "نبذ التوتر" على الصعيد الخارجى وخاصة فى عهد خاتمى أما السياسة الخارجية الحالية، فهى تنتهج الأدلوجة سالفة الذكر.

أوجه الاتفاق:

لعل أوجه الاتفاق والتشابه فى سياسة إيران الخارجية خلال العهد الأول بعد الثورة والعهد الجديد الحالى يكمن فى العناصر التالية:

١-اتفاق العهدين الأول والأخير على انتهاج الأدلجة والنخبة الأيديولوجية فى السياسة الخارجية الإيرانية.

٢-اتفاق العهدين الأول (الثورى) والأخير (النجادى) على سياسة عدم الانحياز فى السياسة الخارجية الإيرانية.

٣-اتفاق العهدين الأول والثانى على استقلالية القرارات.

٤-سيطر على العهدين الأول والثانى النزعة المثالية فى الأداء، والإبهام فى تحديد مفاهيم مثل مفاهيم "المصالح القومية" والضرورات الداخلية والخارجية.

٥-سواء فى العهد الأول أو الثانى كان الأداء حيال الاقتصاد السياسى الدولى والنظر إلى الأسواق العالمية ضعيفاً للغاية.

٦-تراجع القيم الاقتصادية فى العهدين الأول والأخير فى الأداء السياسى الخارجى، نظراً للاعتماد على الاقتصاد السياسى البترولى بمفرده.

٧-لم يبحث فى كلا العهدين كيفية توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى إيران، وتحسين الاستثمارات المحلية فى الداخل من جانب صناع القرار السياسى الخارجى.

الديمقراطيون والتراث الدبلوماسى لدعاة الحرب

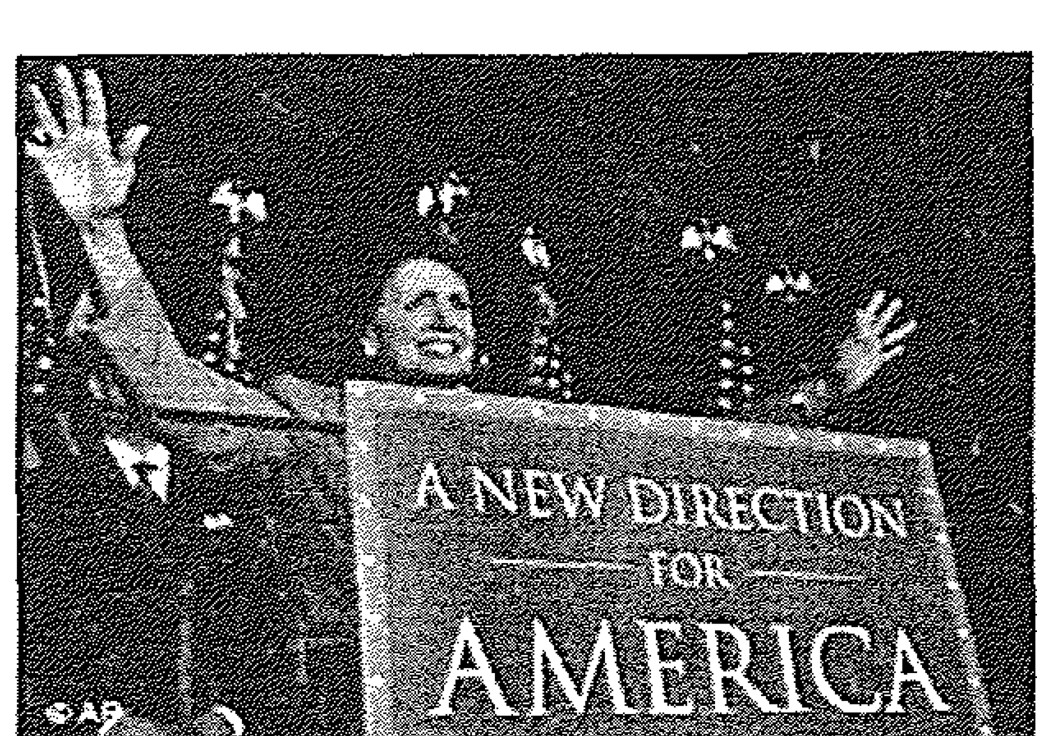
■ إيران ٢٠٠٦/١١/٢٦

هل سيتغير مسار الدبلوماسية الأمريكية مع الانتخابات الأمريكية الأخيرة؟ هذا السؤال يطرح نفسه يوميا على عشرات الفضائيات والصحف فى الولايات المتحدة. منذ التاسع من نوفمبر اليوم الذى تذوق فيه التيار المسمى بتيار الصقور طعم الهزيمة وحتى الآن يسعى الخبراء فى داخل وخارج الولايات المتحدة إلى الإجابة عن هذا السؤال المصيري.

كأنه فى هذه السنوات الطويلة لم يأبه الرأى العام العالمى بالخلافات الجذرية بين الجمهوريين وبين الديمقراطيين حول السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن فى هذه المرحلة على ما يبدو صارت هذه الخلافات مهمة وحيوية للغاية ويمكن أن يؤدى تحول الرؤية فى شبكة صناع القرار بواشنطن إلى التحول من الحرب إلى السلم.

القضية الأولى أننا يجب أن نعرف هل يملك الديمقراطيون من خلال الأوراق الرابحة التى حصلوا عليها فى انتخابات التاسع من نوفمبر القدرة على إيجاد تحول فى الدبلوماسية الأمريكية أم لا؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نرى إلى أى مدى سعى الجمهوريون إلى استغلال أوراق مجلس الشيوخ ومجلس النواب فى السنوات الست السابقة؟، وهل تكفى إرادة المجلسين وحدها للتخلص من سياسة المحافظين الجدد العسكرية أم أن المطالبين بالتغيير يجب عليهم إيجاد عناصر مكملة مثل الرأى العام أو الشركاء الأوروبيين أو غيرهم. إذا كان الديمقراطيون يرغبون فى المواجهة مع اللاعبين الدبلوماسيين فإن الكونجرس قد اقترح مجموعة من الأدوات للتدخل فى السياسة الخارجية وأهمها التصديق على ميزانية المشروعات الأمريكية الدولية وتعيين المديرين والمسئولين الأساسيين المنوط بهم التعامل فى الشئون الدبلوماسية والتصديق على المعاهدات الاستراتيجية التى توقعها الولايات المتحدة وأخيرا تشكيل لجان التحقيق والمحاسبة لمسئولى الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بالأزمات العالمية.

فى الوقت الحالى يمكن أن يؤدى حصول الديمقراطيين على الأغلبية الحاسمة فى مجلس النواب والأغلبية النسبية فى مجلس الشيوخ إلى إمكانية إقرار مجموعة من المشروعات أو المقترحات التى تؤدى دورا مباشرا فى تحول مسار الدبلوماسية الأمريكية. وبالنظر



من زاوية دور مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى تنفيذ السياسة الخارجية فإن العالم يتوقع تغييرات فى السياسة الخارجية الأمريكية تحقق المصالح الأمريكية والأمن العالمى أكثر.

الأمر الواضح فى هذا المجال أننا سنشهد منافسة أكثر تعقيدا ويمكن أن نرى بعض مظاهر هذه المنافسة فى مسلك القائمين على البيت الأبيض فى الوقت الحالى، فهم على سبيل المثال يتذرعون بأنه لا يجب التحول فى السياسة الخارجية على حساب المبادئ الثابتة، ويضيفون أن التغيير يحتاج إلى استخدام تكتيكات جديدة قبل احتياجه لتغيير الاستراتيجيات ويقولون إننا نحتاج فى المرحلة الجديدة إلى إجراء نوع من الإصلاح وإعادة البناء للعلاقات مع بعض الدول. وهم على سبيل المثال يوصون منافسيهم الديمقراطيين بالاكتفاء بمجرد إعادة بناء العلاقات مع الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا ودول الشرق الأوسط. والتخلص من إجراء تغيير سريع وضعه المواطنون الأمريكيون على عاتق الديمقراطيين لم يعمد الجمهوريين إلى محو صورة فشل البيت الأبيض فى الحرب المسماة بالحرب ضد الإرهاب وإنما اتهموا الديمقراطيين بتسطيح المسألة.

وكما يشهد التاريخ فإنه قلما تعرض رئيس أمريكى لهذا القدر من الأزمات فى المجال الدبلوماسى كما تعرض بوش ويكفى ذكر عناوين القضايا لإدراك الوضع السيئ لزعماء المحافظين الجدد: ومنها سوء موقف القوات الأمريكية فى العراق والنفور العالمى من المذابح اليومية فى العراق، الملف النووى لكوريا الشمالية، الحرب غير المنتهية فى أفغانستان، الأزمة الفلسطينية المتصاعدة، المشكلات باهظة التكاليف مع إيران، كيفية صياغة العلاقات مع الصين وروسيا وأوروبا وكلها من ميراث السياسة الخارجية للرئيس بوش.

على أية حالة يشير ماضى السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن مواقف الحكومات الأمريكية تتغير تبعا للضغوط الداخلية والخارجية والنموذج الحى فى أذهان الأمريكيين لهذا الأمر هو حرب فيتنام والتخلى عن معاداة الصين وتصالح واشنطن مع منافسها القديم فى الكرملين. والعالم الآن ينفر بشدة من إدارة مراكز السلطة السياسية والعسكرية ويتعرض الساسة الأمريكيون للنصيب الأكبر من هذا النفور. وفى الوقت

الحالى يظن عدد من المراقبين أن تقويض الأسس الدبلوماسية للبيت الأبيض يحتاج إلى جهود كبيرة وعزيمة قوية.لأن الكوارث التى سببتها السياسة الأمريكية الأحادية فى الشرق الأوسط والحرب فى أفغانستان والعراق لا يمكن محو آثارها بسهولة.

ليست منطقة الشرق الأوسط هى التى تتشوق إلى تحول ليلها الحالك إلى فجر، بل إن شعوب أوروبا أيضا لديها الكثير مما تقوله حول هذه السياسات. فقد أثبتت استطلاعات الرأى أن غالبية الأوروبيين يعارضون سياسة جورج بوش الخارجية. والأمر المهم للغاية أن ثلثى شعب بريطانيا الحليف المخلص الوحيد للولايات المتحدة فى أوروبا يعلنون معارضتهم لسياسات بوش. كما يعارض ثمانين بالمائة من الفرنسيين والألمانيين سياسات بوش.

يريد الأوروبيون صياغة سياسة جديدة من جانب دبلوماسييهم تجاه البيت الأبيض اعتمادا على معدل شعبية بوش داخل الولايات المتحدة ويرددون دائما فى وسائل إعلامهم أن شعبية بوش قد وصلت إلى أقل من ثلاثين بالمائة. ورجال أوروبا يعرفون أنه لم يصل أى رئيس أمريكى إلى هذه الدرجة من قبل. حتى أن نيكسون لم يتعرض لهذه الدرجة من الانتقاد بعد فضيحة ووترجيت. وموقف بوش فى الدول الإسلامية أكثر سوءا فاستطلاعات الرأى تفيد أن أكثر من تسعين بالمائة من الشعوب تعارض السياسات الأمريكية. وقد أدى التأييد الأمريكى التقليدى والمستمر لإسرائيل إلى وصول الجو المعادى الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط إلى الذروة فقد جاء فى تقرير لقناة الجزيرة آن كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة قد وصل إلى حد غير مسبوق فى الخمسين عاما السابقة. وفى هذا المجال أيضا تحولت مسألة إيران إلى شوكة فى حلق واشنطن فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وفى هذا الإطار يعد الملف النووى الإيرانى أهم العقبات فى طريق سياسة الديمقراطيين الخارجية، فلتخطى هذه العقبة الدبلوماسية التى نتجت عن سياسة بوش هم مضطرون أولا إلى البحث عن وسيلة لتخفيف التوتر مع طهران. وقد شهد الديمقراطيون واقعة تصويت الشعب الأمريكى لصالح إقصاء عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ الذين صاغوا سياسة فرض الحصار على إيران، فى ظل هذه الظروف يقول المراقبون فى الشرق الأوسط إن فوز الديمقراطيين فى مجلسى الشيوخ والنواب يعد مرونة يجب أن تظهر فى السياسة الأمريكية بالنسبة لإيران.

سوف يكون أسوأ الأمور هو عدم قيامهم بتمهيد الطريق لدخولهم إلى ميدان السياسة الخارجية المعقد وسيرهم فى الطريق الذى يتمناه المحافظون الجدد وهو تفضيل الانشغال بالوضع الاقتصادى والصحة وشئون التأمينات والأجور على الأزمات التى يعانيها الجيش الأمريكى أو الخسائر الفادحة فى العراق وأفغانستان.

وفى هذا الصدد لا تزال المدفعية الإعلامية للجمهوريين تتهم زعماء الحزب الديمقراطى بأنهم ليس لديهم برنامج للسياسة الخارجية ويبشرون بأن الحزب الديمقراطى سيتخذ سياسة دفاعية فى مواجهة العراق. بل إن أجهزة الإعلام التابعة للجمهوريين تذهب فى مزاعمها أبعد من هذا فهم يقولون إن الديمقراطيين كان لهم دور فى صياغة وإقرار سياسة بوش الداعية للحرب وإن ما تم تنفيذه فى عهد بوش لا علاقة له بهذا الحزب أو ذاك. وزعمهم الآخر يتمثل فى الديمقراطيين فى وقت الأزمات فإنهم يتخذون قرارات أكثر تشددا من منافسيهم. ولننظر إلى المقالات الافتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز التى جاء فيها " تم تطبيق السياسة الأمريكية تجاه النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا رغم الشعارات العنيفة المعادية للعنصرية فى الولايات المتحدة ففى عهد كارتر حامل لواء حقوق الإنسان أجريت التجارب النووية فى جنوب أفريقيا العنصرية بدعم من حكومة كارتر وقد وصل التأييد الأمريكى للعنصرية فى عهد الديموقراطيين إلى حد أن المسئولين الأمريكيين لم يوافقوا على مقابلة زعماء المؤتمر الوطنى الإفريقى حتى عام ١٩٨٥ وكانوا يعلنون دائما معارضتهم لنضالهم ضد العنصرية.

وفى هذا الإطار يقول السيد "تونى سنو" المتحدث باسم البيت الأبيض: لا يجب على العالم الاحتفال بفوز الديمقراطيين فإن تغييرا لن يحدث فى السياسة الخارجية الأمريكية وسوف يسير الحزبان الديمقراطى والجمهورى إلى جانب الحكومة فى سبيل تقدم السياسة الخارجية باستخدام كافة الوسائل وفى إطار تحقيق الأمن.

ولكن كل هذه الضجة تشير إلى شدة تخوف تيار الصقور وكأنهم يدركون حقيقة نية المنافس لتقويض سياسة البيت الأبيض وهم يريدون بأى ثمن وبأى وسيلة تأخير هذا الأمر أو التفاهم حوله. والأمر الذى يرفضه زعماء البيت الأبيض وأصدقاؤهم وحلفاؤهم ترفع "مقولة التغيير" وضرور التحول الاستراتيجى فى سياسة بوش لم تخرج من جعبة مشروعات الديمقراطيين بحيث يمكن إخماد تعطشهم للتغيير بالمصالحة أو المداراة وإنما مر التحول عن ميراث بوش الدبلوماسى بمرحلة طويلة فى أذهان العالم والمنطقة وفى النهاية تحولت إلى عقيدة لا يمكن العدول عنها لدى الأمريكيين أنفسهم فى انتخابات التاسع من نوفمبر.

ولهذا فحتى إذا أراد الديمقراطيون تحقيق الرغبة فى المصالحة حول هذه المطالب العالمية المتمثلة فى العدول عن سياسات المحافظين الجدد السيئة فإنهم عمليا غير قادرين على ذلك والسبب فى غاية السهولة

فهم يعرفون تماما أن موافقتهم على هذه السياسات يعنى سقوطهم من المنصة التى اعتلوها بأصوات المواطنين فى التاسع من نوفمبر. فسيرهم فى خط بوش مع الديمقراطيين سيكون انتهاكا لغرض تاريخى فكيف يتحول حزب رابح فى النصف الثانى إلى خاسر تماما ولذلك فهم ينظرون إلى نوفمبر ٢٠٠٨ حيث ينشبون مخالبهم فى منافسهم باحتقار بعد جولتين خاسرتين.

وهناك أنباء تؤكد ذلك ومفادها أن الديمقراطيين لم يبعثوا إلى منافسهم المهزوم أية بوادر على الممالأة بل إنهم يسعون إلى تسريع إيقاع فشله فى مستنقع الأزمات الدولية. وقد بدأ هجومهم السياسى على أراضى المنافس من نفس النقطة التى عاد منها المحافظون الجدد قبل ست سنوات أى العراق.

والمسكوت عنه هو أن الديمقراطيين يبدأون فى تغيير السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد بوش من الهجوم على نتائج قراراته هو وأعوانه. وبالنظر إلى عشرات الأنباء التى ترد يوميا على لسان مسئولى صناعة القرار فى هذا التيار على وسائل الإعلام الأمريكية يجب القول إن رائحة هذا التغيير سوف تدرك فى المنطقة فى ظرف أيام. ليس بيكر وحده الذى تحول تقريره إلى رمز لتغيير عصر دبلوماسية المحافظين الجدد وإنما دخل زعماء الحزب الديمقراطى ومعهم عشرات الدبلوماسيين المعروفين من سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وكبار قادة بوش فى مباحثات مكثفة مع أطراف من بغداد وكابول وكذلك مع الأوروبيين والعرب وخاصة السوريين.

تل أبيب شريك جديد للناتو

■ إيران ٢٠٠٦/١١/٢٩

رغم سوابق تعاون الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الكثيرة مع النظام الصهيونى منذ بدايات تأسيس هذا النظام، إلا أن الارتباط الرسمى بين إسرائيل والمؤسسات الغربية العسكرية والأمنية وخاصة الناتو قد بدأ بعد انتهاء فترة الحرب البادرة.

فلم يشأ الأمريكيون دخول إسرائيل الناتو إبان الحرب البادرة حتى لا ينضم العرب إلى المعسكر المنافس. ولكن بعد الحرب سرعان ما تغيرت الأوضاع.

ففى عام ١٩٩٤، حصلت إسرائيل مع ست دول عربية مطلة على البحر المتوسط على عضوية برنامج "حوار المتوسط" التابع للناتو. مع حلول عام ٢٠٠١م، كانت إسرائيل أول دولة من بين الدول آنفة الذكر التى استطاعت أن توقع اتفاقية أمنية مع الناتو، وكذا استطاعت المشاركة فى أولى اجتماعات "حوار المتوسط" على مستوى وزراء الخارجية لعام ٢٠٠٤ . وتباعاً قام الأمين العام للناتو فى فبراير من عام ٢٠٠٥، بزيارة إسرائيل، لتوسيع وتنامى علاقات الناتو مع هذا النظام.

وعلى هذا النحو، تم التعاون بين الطرفين، وتباعاً توالت المناورات البحرية المشتركة بين الناتو وإسرائيل منذ شهر مارس، ٢٠٠٥م، فى المياه الفلسطينية المحتلة، وحصلت إسرائيل بعد ثلاثة أشهر فقط من تلك المناورات على عضوية الناتو البرلمانية، وبعد شهر آخر شاركت فى المناورات العسكرية للناتو فى البحر الأبيض المتوسط وأوكرانيا. وكذا ففى العام الحالى، شاركت إسرائيل فى المناورات العسكرية للناتو فى البحر الأسود، ونستطيع القول إن مشاركة إسرائيل فى مناورة الناتو المعروفة بـ "تعاون ماكو - ٢٠٠٦م" والتى أجريت مؤخراً فى البحر الأسود إنما تعد أول تواجد إسرائيلى عملى مع الناتو، حيث كان ذلك ترجمة فعلية لما قد تمخض عنه المؤتمر الذى أقيم فى فلسطين المحتلة بمدينة هرتزليا تحت عنوان "تغيير شكل الناتو، حوار المتوسط، علاقات الناتو وإسرائيل" وكان السيد "الساندر مينوتو ريتزو" نائباً لأمين عام الناتو قد رتب مع المسئولين الإسرائيليين حول فعاليات هذا المؤتمر إبان زيارته الرسمية الأخيرة لإسرائيل والذى سبق وأن أعلنت إسرائيل بعدها أنها ستنضم رسمياً إلى عمليات الناتو لمكافحة الإرهاب فى البحر المتوسط، وستكون طائراتها تحت حماية أساطيل الناتو البحرية مباشرة، وخطوة أخرى فى سبيل التقارب الثنائى بينها، وقعت اتفاقية تعاون ثنائى إنفرادى" مشترك اشتملت على ٢٧ مجال للتعاون بين الناتو وإسرائيل، والملاحظ أنه لم يتم الإعلان عن تفاصيل هذه الاتفاقية. ولكن على أية حال، فقد صرح نائب الأمين العام لحلف الناتو وخلال المؤتمر الصحفى المشترك بينه وبين وزيرة الخارجية الإسرائيلية حول تلك الاتفاقية وعلاقات التعاون المشترك بين الناتو إسرائيل عموماً، صرح قائلاً: "إن الناتو كان قد بدأ مع عقد التسعينيات (منذ عام ١٩٩٤م)، برنامجه المسمى حوار المتوسط، لكسب الثقة مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومن جملتهم إسرائيل".

على أن هذا البرنامج لم يكن يهدف لعب دوراً مباشراً فى عملية السلام بالشرق الأوسط، أو التدخل فى التحديات القائمة بالمنطقة ومن جملتها البرنامج النووى الإيرانى أو الأزمة اللبنانية، لاسيما أن هناك ثمة قوى أخرى أنسب فى التعامل مع مثل تلك المسائل والقضايا. والجدير بالذكر، أن "حوار المتوسط" كان قد بدأ بنحو متأنياً وبمرور الوقت نشطت فعالياته بنحو

أسرع، إذ بدأت عضويته من خمسة إلى سبعة أعضاء، ثم سرعان ما تحول الأمر ليضم مع مرور الوقت كلا الجزائر، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس وإسرائيل بالطبع، وهكذا بدأت القائمة فى الزيادة، وانضمام إسرائيل ليس سراً، فإسرائيل كانت من أكثر الدول الأعضاء اشتياقاً للانضمام للناتو.

وإننا قد وقعنا برنامج التعاون الإنفرادى (Icp)، ذلك البرنامج الذى يأتى فى إطار فعاليات حوار المتوسط، والذى يقوم بدوره بمهام مشتركة من أهمها مكافحة الإرهاب، تنفيذ المناورات المشتركة من أجل المحافظة على الأوامر، ولا شك أن إسرائيل ضالعة فى القيام بمثل هذه المهام؟

من خلال التصريح السابق يتضح أن الاتفاقية الثنائية - سالفة الذكر- بين إسرائيل والناتو هى بمثابة بدأ مرحلة جديدة من التعاون الفعلى بين الجانبين.

وجهة نظر وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيال هذا التعاون:

من ناحية أخرى، فقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيال توسيع العلاقات الثنائية مع الناتو قائلة: "إننا نحيا فى عالم ممتلئ بالتحديات المختلفة، ولعل إسرائيل والناتو شركاء (أمر طبيعى)، فى مواجهة تلك التحديات".

أما فيما يتعلق بمخاوف إسرائيل من الإسلاميين والقدرات النووية الإيرانية والهدف الإسرائيلى من الانضمام للناتو قالت "إن إسرائيل ترى فى استراتيجية الأمن الجماعى الحل لمواجهة التحديات والتهديدات الطارئة فى العالم المعاصر. ولعل الصراع الأخير بين إسرائيل وحزب الله اللبنانى، ومحاولة إسرائيل اللجؤ للمجتمع الدولى من أجل إعادة الاستقرار والأمن للمنطقة يؤكد سيرها فى هذا الاتجاه، فإسرائيل الآن تحاول التقارب أكثر فأكثر مع المؤسسات الدولية الغربية ومؤسسات صنع القرار الدولى، وإزاء التحدى الإسرائيلى الأخير، فضلت إسرائيل اللجؤ إلى قوات الناتو المتمركزة فى لبنان"، وهذا ليس سرى، خاصة بعد التصريحات الإسرائيلية الأخيرة عن مجالات التعاون بين إسرائيل والناتو:

"إن التقارب الإسرائيلى مع الناتو يتمركز أولاً حول توسيع علاقاتهما الثانية، وثانياً عبر برنامج حوار المتوسط والتعاون الإقليمى، وهو الأمر الذى قد أفضى إلى توقيع الاتفاقية الأخيرة المعروفة بـ"برنامج التعاون الإنفرادى بين إسرائيل والناتو" والتى ستكسب إسرائيل مزيد من القوة".

ومما سبق تناوله، نستطيع الخروج بجملة من النتائج أبرزها:

١- لطالما كان انضمام إسرائيل لعضوية الناتو هدفاً سعت كثيراً للحصول عليه، ينبغى أن نعلم أن هذا النظام لا يضع فى اعتباره، حصد ثمار هذه العملية السياسية إلا من خلال برنامج زمنى طويل الأجل، ولعل الاتفاقية الأخيرة كانت خطوة فى هذا الاتجاه، ولسوف تتبعها جملة من التحولات الإقليمية والدولية فى الفترة القادمة.

٢- يمكننا القول إن هذا التغيير الطارئ على سياسة تل أبيب إنما قد نبع من تداعيات الحرب الإسرائيلية مع حزب الله، والتى من خلالها اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف ما كانت تتصور أن إسرائيل فى معرض الخطر، وتباعاً فهى تحتاج إلى تدابير أخرى أمنية، وأن عناد النظام الصهيونى وعدم السيطرة على تصرفاته قد كلف الولايات المتحدة الكثير من النفقات من أجل المحافظة على استقرارها، وأخيراً أن الولايات المتحدة غير قادرة خاصة فى الظروف الحالية على توفير الحماية لإسرائيل، لذا كان عليهم البحث عن بدائل أخرى سريعة.

٣- يعتقد البعض، أن إحدى وسائل الغرب لإثناء إيران عن برنامجها النووى، تتمثل فى قبول عضوية إسرائيل فى الناتو، إذ يظنون إن توسيع مظلة الناتو لتشمل إسرائيل يعد ضماناً لتحقيق أمنها - بجوار حل القضية الفلسطينية وتأسيس حكومتين- وبالتالى فليس ثمة داعى لبرنامجها النووى، وبهذا يتم تنفيذ سياسة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٤- بعد تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية الخاصة بالمشاركة فى المؤسسات الدولية ومؤسسات صنع القرار الدولى، تأكد أن إسرائيل تسعى عبر هذه السياسة إلى اعتبار الأزمة النووية القائمة تهديداً يهدد الأمن الدولى، تهديداً عاجلاً ضد الغرب والناتو، لذلك اعتبر توسيع علاقات إسرائيل والناتو من منظور الأمن القومى الإيرانى تحدى فى غاية الأهمية.

٥- وفقاً لاعترافات وزيرة الخارجية الإسرائيلية نفسها، أن الأزمة الإسرائيلية الأخيرة مع لبنان، قد كشفت لإسرائيل والولايات المتحدة معاً أن الفرصة أصبحت سانحة لجر أقدام الناتو إلى منطقة الشرق الأوسط.

البازار ودوره فى المجتمع الإيرانى (٢/١)

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

التجارة والأسواق فى إيران قبل الإسلام

عرفت إيران التجارة والأسواق منذ أقدم العصور كغيرها من الدول ذات الحضارات القديمة ، ولم تكن الأسواق مجرد أماكن للبيع والشراء أو مقايضة البضائع المختلفة ، بل كانت مراكز ثقافية واجتماعية ساعدت على تقدم المجتمع وازدهاره ، وقامت بدور نشط وفعال فى الشئون السياسية كذلك .

أما عن أصل كلمة "بازار" فيقال إنها كانت فى البهلوية واچار ، وفى الفارسية القديمة أباچارى ، وهى مركبة من أبا (ABAبمعنى مكان التجمع ، "وچارى" بمعنى : التحرك أو الإنتقال . ويرى البعض الآخر أن أصل كلمة بازار هو من كلمة وهاچار فى الفارسية الوسطى ، ومعناها بها - زار فى الفارسية الحديثة أى : مكان عرض السعر أو الثمن أو القيمة ، واللاحقة زار فى البهلوية كانت چار بمعنى المكان الذى يكثر فيه الشئ ، كما هو الحال فى الكلمات الفارسية چمنزار (أرض تكثر فيها المروج) ولاله زار (أرض تكثر فيها زهور الشقائق) وغير ذلك .

وهناك رأى آخر يرى أن أصل هذه الكلمة كان وهاچاران ، وهى تتركب من جزأين : وها بمعنى ثمن أو تجارة ، وچاران بمعنى مكان أو موضع ، ويكون معناها : مكان التجارة والمعاملة . وتستخدم هذه الكلمة الإيرانية الأصيلة فى الأردية والهندية ، وقد إنتقلت من الفارسية إلى التركية ومن التركية إلى الإيطالية ، ومنها إلى اللغات الأوروبية الأخرى ومنها الإنجليزية BAZAARأو . BAZAR ويرى البعض أنها إنتقلت من الفارسية إلى البرتغالية ومنها إلى اللغة الفرنسية . وتركب منها كلمة بازاركان بمعنى : التاجر . (حواشى معين على برهان قاطع) ، وبازارچه فى اللغة الفرنسية تعنى : السوق الصغيرة أو السويقة ، ويشتق من كلمة بازار أيضاً كلمة بازاره بمعنى البائع ، وبازارى بمعنى السوقى أو المبتذل ، نسبة إلى السوق . وهناك بعض الأفعال تدخل فى تركيبها كلمة بازار مثل "بازارنهادن" بمعنى ترتيب البضاعة وعرضها للبيع ، و"بازارى شدن" بمعنى : إبتذال الشئ وشيوعه ، و "بازارى كردن" بمعنى : عرض البضائع وتجهيزها للبيع ، و "بازار يافتن" بمعنى : الازدهار أو الحصول على الاحترام والمكانة المرموقة .

وقد ذكر شاپور الأول الملك الساسانى فى نقوشه ذات اللغات الثلاث منصب الـ "بازار بدى" ضمن مناصب العظماء ورجال البلاط فى عهده ، ويبدو أن هذا المنصب كان يعادل اليوم منصب وزير التجارة . والمعروف أنه كانت لإيران تجارة جيدة مع غيرها من الدول نظراً لموقعها بين الصين والهند من ناحية وبين البلدان الغربية من ناحية أخرى . ويستفاد مما كتبه المؤرخون الصينيون أن الصين قدمت إلى إيران للمرة الأولى فى عهد مهرداد الثانى الأشكانى (بين ١٢٠ و ٨٨ ق . م) ، كما أرسل سفير إلى إيران وبلاد الروم يدعى "كان يينج" KAN-YINGمن قبل القائد الصينى المعروف "بان تشا او" . وقد إنتقل هذا السفير من مدينة "صددروازه" وهمدان حتى بابل ، وكان يريد السفر من الخليج (الفارسى) حتى خليج العقبة عن طريق البحر ، ولكنه عدل عن ذلك . ويبدو أن الدولة الأشكانية لم تكن ترغب فى أن يعرف الصينيون الطرق البحرية . وبعد فترة قدم سفير للمرة الثانية ، ويذكر أن الروم كانوا يريدون التجارة مع الصين عن طريق إيران . ولكن البارثيين (الفرس) كانوا يمانعون ويريدون أن تكون تجارة حرير الصين بواسطتهم .

ونظراً لهذه الممانعة ، نرى إمبراطور الروم مارك أوريى انطونيو يرسل البضائع فى سنة ١٦٦م كأنياب الفيل والسلاحف إلى الصين عبر الطريق الممتد من الهند إلى الصين . وتدل هذه المعلومات على أن إيران كانت واسطة التجارة بين المشرق والمغرب ، ولم يرغب الأشكانيون فى التخلى عن هذا الموقع وتلك المنزلة ، وكانت الجمارك تحصل فى ذلك العصر على الواردات . (پيرنيا ٢١٦)

وقد إزدهرت التجارة فى عهد الساسانيين (٢٢٤م - ٦٥١م) وكانت إيران هى طريق النقل الوحيد بين اليونان وبلاد الروم وآسيا الصغرى وما بين النهرين والشام ومصر من ناحية وبين الصين والهند وآسيا الوسطى من ناحية أخرى ، وكان لابد لكل القوافل التى تحمل بضائع الطرفين من المرور بإيران أو بالبلاد التابعة لها .

وكانت إيران نفسها تتاجر فى بضائع كثيرة تحملها إلى

أوروبا والصين والهند ، ومن صادرات إيران القديمة فى ذلك الوقت المنسوجات التى كانت لها شهرة عظيمة آنذاك ، وكانوا ينسجون منها أنواعاً وأقساماً مختلفة . وقد شكلت المنسوجات المزركشة بالذهب والأقمشة والملابس الحريرية وريش الطيور والمصنوعات والجلود وغير ذلك جزءاً رئيسياً من صادرات إيران . ولما كانت بابل جزءاً من إيران آنذاك ، فقد كان لسجاد هذه المدينة سوق كبيرة فى الصين ، وكان يعد من البضائع الهامة للتصدير . وكذلك كان لمواد الزينة التى تصنعها إيران رواج فى بلاد الصين ، وكانت الأخيرة تصدر لإيران الحرير والورق ، وتصدر الهند لها أيضاً الحرير والتوابل والأحجار الكريمة ، وكانت إيران تصدر للصين كذلك اللؤلؤ الإيرانى ومرجان البحر الأحمر . وتمر القوافل التى تتجه من الصين إلى إيران والقوافل التى تتجه من إيران إلى الصين من جنوب صحراء جوبى GOBIEوالصغد ، وقد عمل الصغديون على المحافظة على هذه القوافل وحمايتها .

وقد ذكر المؤرخون أسماء ثلاثة مدن حرفية فى إيران وهى : الرى ومرو وتوز (فى فارس) ، وكان للساسانيين عادات ساعدت على تقدم الصناعات والحرف فى إيران رغم قسوتها ، وهى أنهم كانوا ينقلون الأسرى الأجانب أو سكان الأقاليم ويسكنونهم فى مناطق أخرى كما فعل سابور الأول الذى نقل الروم الذين أسروا مع إمبراطور الروم إلى جندى سابور ، وجعلهم يقيمون هناك ، وكلف المهندسين الروم ببناء السدود . وكذلك فعل سابور الثانى بعد فتح آمد (ديار بكر) ، إذ نقل سكانها إلى شوش وغيرها من المدن ، وكلفهم بعمل المصنوعات الذهبية ونسج الأقمشة الحريرية ، فنهضت هذه الحرفة فى إيران . (بيرنيا ٣٠٧ ، ٣٠٨) . ويؤكد هذه المعلومات المستشرق الدانمركى آرثر كريستنسن عندما قال : وقد إعتاد الإيرانيون إنشاء مستعمرات من أسرى الحرب فى البلاد المختلفة ، لإدخال فروع جديدة من الصناعة وكذلك لزرع الأراضى البور ، وعلى هذا النحو نقل دارا الأول عدداً من سكان إريتريا إلى خوزستان ، كما أقام أورود أسراه من جند الرومان فى ضواحى مرو ، وكذلك أقام سابور الأول أسرى الروم فى جنديسابور ، حيث استطاع الفرس أن يستفيدوا منهم الأعمال الهندسية لإنشاء السد المشهور بسد الإمبراطور . ووزع سابور الثانى الأسرى الذين استسلموا فى "آمد" بين "سوس" و"شوشتر" وغيرهما من مدن الأهواز . حيث أدخلوا أنواعاً جديدة من صناعة الديباج وغيرها من أنواع الحرير . والغالب أن مثل هذه المستعمرات كان يندثر فى زمن قصير ، ولكنها أحياناً تثمر وتجنى فوائد دائمة .

وكانت التجارة البرية تسلك طرق القوافل القديمة ؛ فمن المدائن العاصمة على شاطئ دجلة ، كان الطريق الكبير يؤدى إلى همدان عن طريق ناحية الجنوب يخترق خوزستان وفارس وينتهى عند الخليج الفارسى ، وطريق يذهب إلى الرى قرب طهران الحالية يبلغ به السائر بحر قزوين مخترقاً منحدرات جبال جيلان وسلسلة البرز أو يسير منه إلى خراسان ليستمر فى رحلته حتى الهند عن طريق وادى كابل أو حتى الصين عن طريق تركستان وحوض طارم .

وكانت التجارة البحرية مهمة أيضاً ، فحينما أصبح أردشير ملكاً على ميسين وخرسين وسع المرافئ البحرية القديمة وأنشأ مرافئ جديدة وأخذت السفن الفارسية تمخر عباب البحار الشرقية كلها ، وصارت قوة متفوقة بعد ذلك ، وكان النفوذ الذى كسبه الفرس فى البحر من الأسباب الرئيسية للتدهور ثم السقوط الكلى الذى لحق سمعة الرومان فى البحار الشرقية .

وكان الحرير من أهم أصناف التجارة الترانزيت عند الفرس ، ولكن كان يحجز بفارس مقداراً كبيراً جداً من الحرير الخام المستورد من الصين لينسج بها ، وكان الفرس يستطيعون دائماً بيع منتجاتهم الحريرية للبلاد الغربية بالأسعار التى يحددونها بأنفسهم . ولكن منذ القرن السادس نجح البيزنطيون فى غرس أشجار التوت فى بلادهم فأصبحوا إلى حد ما فى غنى عن استيراد الحرير.

ومن البضائع الفارسية التى كان الصينيون يشترونها الكحل الإيرانى المشهور لتزجيج الحواجب ، وكانوا يدفعون فيه ثمناً باهظاً . وكانت ملكتهم توصى بشرائه لاستعمالها الخاص . وكانت السجاجيد البابلية من البضائع المطلوبة كما ذكرنا من قبل ، وكذلك الحال بالنسبة للأحجار الثمينة والمرجان واللؤلؤ من البحر الأحمر والأقمشة المنسوجة فى الشام ومصر والمواد المنحدرة من آسيا الوسطى وكلها بضائع كانت تصدرها إيران للصين . (أنظر كريستنسن ص ١١٤ وما بعدها) .

ومنذ بداية العصر الهخمانشى (٥٤٦ - ٣٣٠ ق.م) اختار المزارعون فى إيران المناطق السكنية القريبة من القرى المجاورة لتبادل البضائع ، وكانوا يتجمعون فى أيام معينة من الشهور أو السنين للقيام بهذه المهمة . ونتيجة للتوسع فى هذا التبادل فقد أتاح ذلك المجال الفرصة لنمو الصناعات المختلفة مما أدى فى نهاية الأمر إلى إنفصال الصناعة عن الزراعة ، وإنتشرت مراكز التبادل التجارى تدريجياً ، وتحولت الأسواق من أسواق سنوية أو شهرية أو أسبوعية إلى أسواق دائمة . وكان نظام تبادل البضائع أو المقايضة هو أساس المعاملات التجارية فى بداية الأمر ، إلا أن الأمور قد تطورت بعد ظهور النقود وأخذ البيع والشراء يتم بواسطة النقود فى غالب الأمر . كما أدى إنفصال الصناعة عن الزراعة إلى إستقرار الصناع فى مراكز التبادل مما جذب إليهم التجار تدريجياً . ولم يقتصر الأمر على الإهتمام بالأسواق الداخلية فحسب ، بل إمتد إلى الإهتمام بالأسواق الخارجية ، فقد كان من أهداف كوروش

عند إستيلائه على بابل السيطرة على طرق التجارة وتحسين عملية النقل .

وفى عهد داريوش الأول ضربت العملة الذهبية المسماة "دَريك" لأول مرة فى إيران . ويعتبر وجود العملات الذهبية كوسيلة للتعامل التجارى دليلاً على إنتشار العلاقات التجارية وتطورها . وكان وزن هذه العملة يتراوح ما بين ٨،٤١ إلى ٨،٨٣ جرام . وكانت العملات الفضية المسماة بالـ "شكل" من العملات الشائعة فى العصر الهخمانشى فى المعاملات التجارية ، وكانت تزن ٥،٦ جرام وأحياناً يصل وزنها إلى ٥،٨٨ جرام .

وفى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد كان من حق رؤساء المدن سك عملات فى المناطق التابعة لهم . وفى عهد الدولة الهخامنشية وجدت طرق تجارية عديدة ربطت بين الأقاليم التابعة لهذه الدولة وبين الأسواق المحلية ، ومن هذه الطرق نذكر الطريق الممتد من ليديا (آسيا الصغرى) إلى بابل (فى العراق الحالية) . والطريق الممتد من بين النهرين وبلاد آشور حتى آسيا الصغرى . كما كان هناك طريقان تجاريان يمتدان من طرطوس فى آسيا الصغرى أحدهما يمتد من بوابة كيليكيه وحتى البحر الأسود والآخر يمتد على ساحل هذا البحر . وإمتد طريق القوافل الذى ربط بين بابل وهمدان حتى بلخ فى شمال شرق إيران وحتى بلاد الهند . وهناك طريق تجارى إمتد من بحر إيجه إلى القفقاز ، وآخر إمتد من مكران وحتى بلاد الهند .

ويعتبر السجاد الذى صنعه الصناع الإيرانيون المهرة والذى تم إكتشافه فى منطقة پازيريك فى سيبيريا نموذجاً ومظهراً من مظاهر التقدم التجارى فى العصر الهخمانشى . وكان الملح وأنواع السمك المملح تصدر من شواطئ الخليج الفارسى والدردنيل إلى خارج البلاد . وكانت البضائع تنقل عن طريق القوارب والزوارق من سوق إلى آخر داخل الإمبراطورية ، ووصلت حمولة الزوارق فى بعض الأحيان التى تسير فى أنهار البلاد إلى ستين طناً .

وبعد حملة الإسكندر على إيران وإستقرار الدولة السلوقية (٣٢٠ - ٢٦١ ق.م) حتى القرن الثالث الميلادى تعرضت وحدة الدولة الإيرانية للتفتت ، حيث أدى الحكم الذاتى للمدن وسيطرة طبقة الإقطاعيين منذ القرن الأول قبل الميلاد وحتى الثانى الميلادى إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية ، ومع ذلك فقد إزدهر الإنتاج وإتسع التبادل التجارى مع الصين والهند وآسيا الوسطى ، وصاحب ذلك التطور ظهور مدن كبيرة وموانئ . وفى القرن الثالث الميلادى تحول كثير من المراكز التجارية بالمدن إلى مراكز صناعية بالتدريج ، ومن هذه المدن نذكر "أردشير خُرّه" و "جندى شاپور" و "وه اردشير" و "بيشابور" و "فيروز آباد" وغير ذلك . وكانت سوق خوزستان التى أطلق عليها العرب سوق الأهواز واحداً من المراكز التجارية الرئيسية فى الركن الشمالى الغربى من الخليج الفارسى .

وقد إزدهرت الصناعات المختلفة ، وكان يرأس كل مجموعة من الصناع أو الحرفيين رئيس أطلق عليه فى أحد النصوص السريانية "قشه" أو "رشه" ، وأطلق على رئيس الصناع والحرفيين فى الفارسية الوسطى "كرّوكبد" أو "هوتخشبد" .

وتقدمت الصناعات المعدنية فى إيران ، ولهذا نجد ألقاباً مثل "رئيس صناع الفضة" و "رئيس صناع الأدوات الذهبية" وغير ذلك . ووصل التقدم فى مثل هذه الصناعات إلى حد إنشاء أسواق خاصة بها بدلاً من الحوانيت الصغيرة داخل الأسواق الكبيرة . ونطالع فى قصص ألف ليلة وليلة ألقاباً لرؤساء هذه الصناعات من أمثال "شيخ الصاغة" و"شيخ الجواهرجية" ، مما يدل على وجود أسواق متخصصة فى فروع هذه الصناعات والحرف.

كما كان على رأس كل التجار أو الحرفيين رئيس أو شيخ ، وكان يتمتع بمكانة عظيمة لدى الحكام ، وكان لكل حرفة أو مهنة جمعية خاصة بها .

وفى العصر الساسانى شكلت طبقة الحرفيين والصناع والتجار والزراع الطبقة الرابعة فى المجتمع الإيرانى وكان يطلق عليهم مصطلح "مهنه" . وقد جاء فى رسالة تنسر أن : المهنة هم الزراع والرعاة والتجار وسائر أهل الحرف ، وهم الطبقة الرابعة فى المجتمع الإيرانى طبقاً للشريعة الإيرانية (كتاب تنسر ص ١٢) .

وتعد خوزستان أحد المراكز الإنتاجية والتجارية الكبيرة قبل الإسلام فى بلاد فارس ، وكانت تلك المنطقة تزرع بقصب السكر ، وكان السكر الفارسى من المحصولات الرئيسية ومن ضمن البضائع التى كانت تصدر للخارج ولها شهرة كبيرة فى كل أنحاء العالم ، والدليل على ذلك أنه عندما إستولى هراكليوس (هرقل) إمبراطور الروم الشرقية على طيسفون أخذ كميات كبيرة من السكر كغنيمة من قصر خسرو الثانى (المعروف بكسرى پرويز) .

كما كانت شوشتر والأهواز من المراكز الرئيسية لصناعة النسيج ، وقد إتسعت التجارة بشكل كبير فى إيران قبل الإسلام ، وكانت كثير من المدن الإيرانية تقع فى نطاق المراكز الخاصة بالتبادل التجارى . وأخذت إيران والروم الشرقية تتنافسان فى مجال السيطرة على الأسواق العالمية والطرق التجارية وخاصة طريق الحرير الذى كان يمتد من الصين وآسيا الوسطى حتى غرب آسيا وسواحل البحر الأبيض المتوسط . وجلبت تجارة الترانزيت عن هذا الطريق منافع كثيرة لإيران ، وكان للأقمشة والمنتجات المعدنية الإيرانية سوق واسعة فى الصين ، هذا بالإضافة إلى أن إيران كانت تصدر للخارج الفاكهة والجوز والحناء والألوان والنباتات الخاصة بالصباغة . وكان الطريق البحرى إلى الهند وجزر سرانديب والحبشة والبحر الأحمر عاملاً هاماً فى تجارة إيران مع دول الشرق الأوسط

والشرق الأدنى . كما كان طريق العطور الممتد من سواحل سوريا وحتى جنوب الجزيرة العربية وحضرموت من الطرق التى تتنافس عليها كل من إيران والروم الشرقية .

وفى ذلك العصر كان التجار ورواد الأسواق يتجمعون فى أسواق حاشدة حيث توجد المخازن المملوءة بالبضائع المحلية والمستوردة من الخارج ، وكانت السفن التجارية الصينية تأتى محملة بالبضائع وتعرض بضاعتها فى أسواق إيران . أما التجار الإيرانيون فقد كانوا يتوجهون من موانئ الخليج الفارسى إلى سواحل البحر الأحمر وموانئ المحيط الهادى وسيلان وسواحل الهند الغربية حاملين معهم البضائع الإيرانية ويأتون ببضائع تلك البلاد إلى إيران ليعرضوها فى أسواقها . فكانت السفن تنقل كل عام عشرات الآلاف من رؤوس الخيل إلى موانئ جنوب شرق الهند وتعرضها للبيع هناك ، وكانت الخيول تصدر أيضاً من إيران إلى سيلان وتعفى من الرسوم الجمركية ، مما يدل على مكانة التجار الإيرانيين فى أسواق سيلان والهند . أما الأشياء التى كان التجار الإيرانيون يستوردونها من الخارج فهى اللؤلؤ من شمال بروناى والذهب والعاج من جزر الفلبين .

الأسواق فى إيران بعد الإسلام

لا شك أن الأسواق كانت سمة مميزة للمدن الإسلامية بصفة عامة ، وكانت تقام فى وسط المدن خلال القرون الوسطى . وأحياناً ما كان يقام السوق أولا والميدان ثم تنشأ بعد ذلك الأحياء السكنية حولهما ، وغالباً ما يضم إلى جواره المسجد والمستشفى والمنشآت التجارية المختلفة مما يشكل نوعاً من الوحدة بين هذه المؤسسات التى تفى بإحتياجات السكان المقيمين داخل المدينة . ومثال ذلك ما نراه فى أصفهان قبل القرن السادس عشر الميلادى حيث كان الميدان والسوق هما المركز الرئيسى للمدينة ، كما إعتبر إنشاء المسجد الجامع بجوار السوق من أهم سمات السوق ومميزاتها ، وكانت عدة طرق أساسية فى المدينة تنتهى إلى السوق التى تضم أبنية ومنشآت هامة بالمدينة فى مجموعة موحدة ومترابطة مع بعضها . وقد ساعد إنشاء بعض الأسواق على الطرق المختلفة فى تكوين المدن وتحولت كثير من القرى الصغيرة إلى مدن كبيرة ، ومن هنا أطلقوا على بعض المدن إسم بازاركاه (أى : مكان السوق) . وإحتاج نشاط الأسواق إلى مساحات ومنشآت مختلفة ، ولذلك كانت السوق تتكون من محور أو عدة محاور أصلية وعدة محاور فرعية ، وعلى جانبى كل من هذه المحاور وجد صف متناسق ومتصل من الحوانيت ، بعضها لعرض البضائع وبيعها والبعض الآخر كمصانع لإنتاج بعض المنتجات ، كما كانت السوق تضم بعض العناصر الأخرى كالمسجد والحمام والمقهى والمطاعم وغير ذلك من الوحدات الثقافية والخدمية .

وإذا نظرنا إلى الأسواق اليوم وجدنا أن الحوانيت التى تصطف اليوم على جانبى الشوارع فى المدن على الطريقة الغربية قد دخلت فى منافسة شديدة مع الأسواق التقليدية أو القديمة ، وعلى الرغم من ذلك فما زالت الأسواق الإيرانية القديمة هى المؤسسة الإقتصادية الأصلية فى المدن . وقد إحتفظت معظم المدن الإيرانية بأسواقها القديمة وهى مغطاة بالقباب المبنية بالآجر بحيث تقى الناس حر الصيف وبرد الشتاء . وهناك بعض المدن تتحول إلى مراكز للحركة التجارية فى بعض المواسم ونظراً لوجود مزارات يحج إليها الشيعة فى مواسم معينة ومن أشهر هذه المدن مدينتى مشهد وقم . (إيران ص ٢٤)

وقديماً كان يراعى وضع نشاط من الأنشطة فى المكان المناسب له داخل السوق ، فمثلاً هناك أنشطة تصدر عنها جلبة وضوضاء أو روائح كريهة ، ومثل هذه الأنشطة لها أماكن بعيدة عن الأماكن التى تباع فيها مثلاً البضائع القيمة كالذهب أو المجوهرات حيث كانت توضع فى مداخل الأسواق . وكان كل قسم من أقسام السوق يطلق عليه إسم يتناسب مع البضاعة التى تعرض فيه أو النشاط الذى يجرى فيه مثل : "سوق الحدادين" أو "سوق صناع السكر" أو "سوق النحاسين" وغير ذلك .

وللأسواق فى البلدان الإسلامية بصفة عامة أنواع وأشكال مختلفة ، فمنها الأسواق الطولية ، وهى تتشكل من شارع واحد ممتد ومنفرد ، وخير ما يمثل هذا النوع سوق طهران فى عام ١٢٦٦هـ = ١٨٥٠م . ومنها الأسواق العرضية التى تتكون من مجموعة من الشوارع الكبيرة والمغلقة المتوازية وتقع فى وسطها مجموعة من السرايا والحانات مثل سوق تبريز . وهناك الأسواق المتقاطعة والتى تتكون من سوقين طوليين متقاطعين مع بعضهما مثل سوق هرات . كما توجد بعض الأسواق يطلق عليها أسواق المزارات كما هو الحال فى أسواق مشهد وقم .

ويمكن القول بأنه يمكن تقسيم الأسواق فى إيران تبعاً لأنشطتها وفعالياتها إلى ثلاثة أنواع : أ- سوق طهران بأنشطتها المركزية الإستراتيجية للتجارة المحلية والوطنية والدولية . ب- الأسواق الإقليمية بأنشطتها فى البيع بالجملة والتجزئة على مستوى المدن الأصلية (مراكز المحافظات) والمناطق المحيطة بها . ولهذه الأسواق دور لا بأس به فى التجارة أيضاً ومنها أسواق شيراز وأصفهان وكرمان ومشهد وتبريز . ج- الأسواق المحلية فى المدن الصغيرة والقرى الكبيرة وهى التى يقوم فيها بائعوا التجزئة والباعة الجائلون من القرويين بتقديم إحتياجات أهل المدن الصغيرة والقرى المحيطة بها . ولابد من الإشارة إلى أن سوق طهران ما زالت حتى العصر الحاضر تتولى مهمة الواردات والصادرات وجمع وتوزيع المنتجات الزراعية والبضائع الإستهلاكية الصناعية وأهم منتجات المصنوعات اليدوية فى إيران ، ألا وهو السجاد .

وبجانب النشاط الإقتصادى للسوق ، فقد كانت هناك

أنشطة أخرى دينية تتمثل فى وجود المسجد داخل السوق وإقامة الصلاة وزيارة الأضرحة وقراءة الفاتحة ، وإجتماعية تتمثل فى تبادل الأخبار والمعلومات بين أهل السوق وروادها ، وتعليمية وثقافية تتمثل فى وجود المدارس والتعليم داخل الأسواق ، وسياسية تتمثل فى المشاركة فى الحركات والتجمعات التى كان يقوم بها الناس ويتفاعلون فيها مع كل ما يجرى فى البلاد . وهكذا كانت البنية التركيبية للسوق تنسجم وتتناغم مع الأنشطة والفعاليات الموجودة فيها .

وكان يحكم المعاملات فى السوق الأحكام الفقهية المختلفة كأحكام البيع والإجارة والشركة والتسعير والإحتكار وبيع المرابحة وبيع العينة وبيع العربون ، وهى أبواب نجدها فى فقه المعاملات وكانت موضع إحترام من أهل السوق .

ولم يكن كل من يعمل بالسوق من أصحاب رؤوس الأموال أو الأثرياء ، فقد كان هناك من يقومون بدور "الدلالة" نتيجة خبرتهم التجارية ، فيرشدون الناس إلى أنواع البضائع التى يحتاجون إليها . ومن هنا أطلق عليهم لقب "دلال" . وكان معدل الربح المعمول به فى الأسواق الإيرانية يتراوح ما بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ فى القرون الإسلامية الأولى .

وإذا نظرنا إلى النواحى الأمنية والرقابية داخل الأسواق الإيرانية ، وجدنا أن إزدهار الأسواق وتقدمها يعود بالدرجة الأولى إلى إقرار الأمن والسلام ، وعندما يتعرض هذا الأمن للخلل فإنه يؤدى دائماً إلى الفوضى والإضطراب داخل الأسواق . ومن هنا كانت الأسواق موضع إهتمام ورعاية من الحكومات لأنها تدر عليها دخلاً من الضرائب التى يدفعها التجار ، وكان حفظ النظام وتوفير الأمن من مهمات الشرطة ، وكذلك الحراسة الدائمة للأسواق وخاصة فى الأوقات التى تغلق فيها الحوانيت أبوابها . وكان هناك من يعرف بإسم "سرايدار" أى الشخص الذى يحرس مبانى السوق ويحافظ على البضائع من السرقة ويبلغ عن أى حادثة تحدث داخل السوق كالحرائق مثلاً . وهناك بعض الأسواق كانت تتمتع بتدابير أمنية بالغة مثل أسواق الصرافة وبيع المجوهرات وبيع السلاح ، وكانت الأخيرة محل إهتمام أمنى خاص نظراً لخطورتها ، حيث كانت الإغارة على أسواق بائعى السلاح تتزامن دائماً مع إشتعال الفتن وقيام الثورات المختلفة .

ولم يكن توفير الأمن فقط هو الشغل الشاغل للحكومة أو أهل السوق ، فقد كانت الرقابة أيضاً على سلامة المعاملات والبيع والشراء داخل السوق من المهام التى تقوم بها الدولة ، وبالإضافة إلى أجهزة الدولة الرقابية فقد كان هناك من بين التجار من يعين من قبل الحاكم كممثل للتجار لرئاسة السوق ، وتطلق عليه ألقاب مثل "ملك التجار" أو "أمين التجار" وغير ذلك .

وكان شيخ كل طائفة ورئيسها واحداً من نفس أعضائها ، وهو يتميز عن غيره بالتجربة والعلم والمهارة فى حرفته ، وكان ينتخب أحياناً من قبل المسئولين فى المدينة ، ولم تكن ثروته تلعب دوراً فى إنتخابه . هؤلاء الشيوخ كانوا من ذوى النفوذ والقوة وكانت لهم مشاركة أساسية فى تحديد الأسعار والمشورة مع المحتسب والفصل فى المنازعات التى تنشب بين أهل السوق ، وكان إنضمام عضو جديد إلى كل طائفة من الطوائف لا يتم إلا بموافقتهم ، وكانوا يتولون أيضاً أمانة صندوق الطائفة . وإذا رأى أعضاء الطائفة أن شيخهم غير جدير بهذا المنصب فقد كان فى إمكانهم الإعتراض عليه والسعى لعزله .

وكان يراقب الأسواق ويشرف عليها رؤساء مختلفون لهم ألقاب وصفات ووظائف متفاوتة . وينطبق ما نعرفه عن العصر الصفوى فى هذا الصدد على العصرين الإيلخانى والتيمورى وحتى أواخر العصر القاجارى . ففى هذه الفترة ، فبالإضافة إلى المحتسب أو معاونه الذى يسمى بالعريف ، فإن أول منصب كبير فى السوق كان يسمى "كلانتر" ، ورغم أنه كان يعين من قبل الشاه ويتولى وظائف هامة ، إلا أنه لا يتقاعس عن تحقيق مصالح أهل السوق وحرفته كذلك ، وهو يقوم أحياناً بتعيين "النقيب" وهو عادة ما ينتخب من بين السادات وبأمر الشاه . ويرى البعض أن النقيب هذا هو نفسه الذى يطلق عليه لقب "استاد باشى" . غير أن البعض يرى أن الأستاذ باشى غير النقيب وربما كان فى منزلة أقل منه . وآخر منصب بعد النقيب هو "كدخدا" وكان ينتخب من بين أهل الخبرة فى كل طائفة بموافقة النقيب والكلانتر . ويبدو أنه فى العصر المغولى كان الـ "پيشوا" و "المقدم" والـ "كلو" يأتون فى سلسلة مراتب الأجهزة والمناصب فى السوق بعد الـ "كدخدا" . وفى نهاية العصر القاجارى أيضاً كانت للأسواق رؤساء ككل حى فى المدينة ، وهم الذين إنضموا بعد ذلك للأجهزة البوليسية .

وإذا وصلنا إلى العصر الصفوى (١٥٠١ - ١٧٣٢م) وجدنا الشاه عباس يحرص كل الحرص على تحقيق الإنفتاح التجارى لبلاده على العالم شرقه وغربه ، كما حرص على أن يجعل من أصفهان العاصمة مركزاً تجارياً هاماً فى الشرق يفد إليه التجار من جميع أنحاء العالم ، لذا نجده يدخل فى صفقات تجارية مع الجميع ، حيث وصل النشاط التجارى الخارجى حتى الصين والهند شرقاً ، وممالك أوروبا المختلفة غرباً ، وأخذ يدعو تجار العالم إلى زيارة إيران ويشجعهم على التبادل التجارى مع التجار الإيرانيين ، ويقدم لهم الضمانات الكافية . وتشجيعاً للنشاط التجارى وتسهيله وتأمينه إهتم الشاه عباس بإنشاء الطرق وتعبيدها ، ومنها طريق مازندران الساحلى ، كما أنشأ النزل لتقديم جميع إحتياجات التجار والمسافرين من

طعـام وجيـاد وأمـاكن للمـبـيت ، كـمـا زودت هذه النزل والأربطة بـالقوات الخـاصـة بحـراسـتـهـا وحـراسـة الطرق وتأمينها ضد قطاع الطرق .

وكانت تجارة إيران الخارجية آنذاك تعتمد بالدرجة الأولى على بيع الحرير الإيرانى ذى الشهرة العريضة فى أوروبا ، ووجدنا الشاه عباس نفسه يحتكر هذه التجارة لنفسه ، فكان يشرف على جميع عمليات تسويقه ويحقق لنفسه الأرباح الطائلة من وراء هذه التجارة . (أنظر تاريخ الصفويين وحضارتهم ص ٢٥٦ وما بعدها) .

وقد تولى الإيرانيون قسماً كبيراً من أسواق مشرق البلدان الإسلامية ، كما شاركهم فى هذا بعض من اليهود والمسيحيين وخاصة فى مجال الصرافة وبيع المجوهرات . وفى القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) كان للأرمن مكانة خاصة فى أسواق أصفهان ، وكانت لهم حوانيت مسقوفة مشهورة بأسمائهم . وكان وجود الأسواق فى المدن وكبر حجمها وإتساعها وتنوع بضاعتها مما يدل على ثراء أهلها ومكانتهم الإقتصادية . ويحدثنا الرحالة ناصر خسرو فى كتابه "سفرنامه" عن أسواق أصفهان وقد مر ناصر خسرو بأصفهان عام ٤٤٤ هـ (١٠٥٢م) : فيقول : "وللمدينة سور مرتفع حصين به بوابات ومقاتلات وعلى السور شرفات ، ... وفيها أسواق كثيرة ، ورأيت فيها سوقاً من أسواق الصرافين كان بها مائتا صراف . ولكل سوق سور وبوابة محكمة ... وأربطتها نظيفة . وفى شارع اسمه كوطراز (شارع الطرازين) خمسون رباطاً جميلاً . فى كل منها تجار ومستأجرون كثيرون . والقافلة التى صحبناها فى الطريق كانت تحمل ثلاثمائة وألف خروار من البضائع .." (سفرنامه ص ١٥٢) .

ويقول المستشرق آدم متز حول أهمية الصرافين فى الأسواق الإسلامية "لم يكن عن الصراف غنى فى سوق البصرة حوالى عام ٤٠٠ هـ (١٠١٠م) ، فقد كان العمل بهذا السوق أن كل من معه مال يعطيه للصراف . ويأخذ منه رقاعاً ، ثم يشترى ما يلزمه ، ويحول ثمنه على الصراف ، ولا يعطون شيئاً غير رقاع الصراف ، طالما كانوا بالمدينة . ويظهر أن هذا هو أرقى ما وصل إليه التعامل المالى فى المملكة الإسلامية : ومما له دلالته أن يظهر ذلك فى مدينة البصرة المشهورة بتجارتها التى تقع على الحدود بين فارس والعراق ، وذلك لأن أهل البصرة واليمن وأهل فارس كانوا أحسن تجار المملكة الإسلامية ، وكان لهم جاليات فى جميع البلاد التى تجلب منها التجارة .." . (الحضارة الإسلامية ج ٢ ص ٣٨١) .

ويرى البعض أن وجود أسواق فى شرق البلدان الإسلامية بصفة عامة كان أقدم من أسواق الغرب ومختلف عنها ، ففى الغرب كانت الحوانيت على جانبى الطريق أو الشارع ، ولم يكن هناك مكان مخصص للسوق ، بينما كانت الحوانيت فى الشرق تتمركز بشكل عام فى مكان واحد ، يقول المستشرق آدم متيز : "أما فى المشرق فقد إستلزمت العادة جمع الدكاكين صفوفاً فى مكان واحد ، كالدار التى بناها عضد الدولة بن بويه بمدينة كازرون ؛ وكانت مركز نسج الكتان ، وكان دخلها فى اليوم عشرة آلاف درهم ، وكانت غاية فى الحسن .. وجُعل عليها دروب تغلق فى كل ليلة . أما فى غرب المملكة الإسلامية فلم يكن هناك فنادق إلا للتجار الغرباء ، وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة ، وكانوا يضعون بضائعهم فى أسفلها ، وينامون فى أعلاها ، وكان يطلق على هذه الأسواق أو المخازن إسم الفنادق .. وكانت توجد خانات أو مخازن كبرى" (الحضارة الإسلامية ج ٢ ص ٣٨٧) .

والواقع أن أهم ما يميز الأسواق المشهورة فى البلدان الإسلامية بصفة عامة عدم تدخل الدولة فى التصدير والاستيراد وتحديد الأسعار ، فقد كانت الأسعار تحدد طبقاً لدخل الناس وإمكانياتهم المادية ، وكان ذلك يستلزم بطبيعة الحال معرفة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، ومن هنا كان تحديد الأسعار بيد رجال السوق المقيمين فى المدن وليس بيد التجار الكبار الذين كانوا دائماً فى حالة سفر وترحال ، ولم تكن لديهم معرفة وثيقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المدينة .

ويعتبر سوق طهران فى أواخر العصر القاجارى (١٧٧٩ - ١٩٢٤م) نموذجاً جيداً للأسواق المقامة فى أحد العواصم الاقتصادية الهامة فى المشرق الإسلامى . وقد تحولت هذه السوق إلى حى كبير . وكانت تعتبر فى الواقع الحى الثانى الكبير فى طهران . وكانت تشتمل على كثير من المنازل والمساجد والتكايا والمدارس ومخازن السلاح والأسبلة والحمامات ، بالإضافة إلى كثير من الحوانيت ومحطات القوافل والخانات ، وكانت بعض الحوانيت المسقوفة جزءاً من أملاك أشخاص اشتهرت بأسمائهم .

أما عن أوقات العمل بالأسواق فلا توجد معلومات مباشرة فى المصادر حول هذا الموضوع ، ولكن يبدو أن الأسواق كانت تعمل عادة منذ صلاة الفجر وحتى ما قبل صلاة المغرب فى كل الأيام ، وحتى أيام الجمع ، باستثناء ساعات الصلاة ، خاصة وأن الناس كانوا يقومون بالتسوق الأسبوعى فى يوم الجمعة ، وعلى وجه الخصوص فى المدن التى لا يوجد بها أسواق دائمة ، حيث كانت الأسواق تقام يوم الجمعة ، ويقال أنه فى فترة من الفترات ، ونظراً لكثرة التجار اليهود أو نفوذهم الإقتصادى ، كانت الأسواق تغلق فى أيام السبت . غير أنه فى عام ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦م أعلنت أيام الجمع عطلة نتيجة تدخل الحكومة ، وكان المحتسب هو المكلف بمراقبة هذا الأمر .

(البقية فى العدد القادم)

شخصية العدد



آية الله سيد حسن مدرس

الفقيه المناضل

آية الله سيد حسن مدرس أحد كبار علماء الشيعة في العصر الحديث، كما كان أحد مجاهدي إيران ضد حكم الاستبداد والتدخل الأجنبي في شئون إيران، ويلقب بالفقيه المجاهد والعالم المتعفف الشهيد. وهو أحد العلماء القدوة لزعماء الثورة الإسلامية في إيران، ويرجع آية الله العظمى مرعشي نجفي نسب سيد حسن مدرس إلى الإمام الحسن المجتبى عبر واحد وثلاثين من أجداده. فكان والده من طائفة مير عابديني، واتصل نسبه من السادات الطباطبائية بالسادات الزوارية، من جهة والدته، فوالده سيد إسماعيل طباطبائي، ووالدته هي خديجة ابنة سيد كاظم سالار، ولد عام ١٢٧٨هـ١٨٥٩م في سرابه إحدى قرى مدينة زواره، ثم ألحقه والده بجده مير عبد الباقي في محلة فضل آباد بمدينة قمشه عام ١٢٩٣هـ١٨٧٤م حيث تلقى تعليمه الأولي على يديه، حتى بلغ الرابعة عشرة من عمره عندما توفي جده، والذي أوصى بأن يكمل تعليمه في الحوزة العلمية بمدينة أصفهان، فوصل إليها عام ١٢٩٨هـ١٨٧٩م.

أمضى سيد حسن في حوزة أصفهان ثلاثة عشر عاما وتتلمذ على يد كبار أساتذتها، حيث درس علوم اللغة، والأدب العربي والبيان لدى ميرزا عبد العلي هرندي، والفقه والأصول لدى آخوند ملا محمد كاشي، والفلسفة والحكمة والتصوف لدى ميرزا جهانكير خان قشقايي، وحصل على درجة الاجتهاد على يد الآيات العظام سيد محمد باقر درجئي في الفقه، وشيخ مرتضى ريزي في الأصول والتقريرات وشرح الرسائل. ثم غادر أصفهان إلى النجف عام ١٣١١هـ١٨٩٢م ونزل في مدرسة صدر وجلس إلى آية الله ميرزاي شيرازي، وتزامل مع الشيخ حسين علي أصفهاني، وحضر دروس آية الله سيد محمد فشاركي وشريعت

أصفهاني، وصادق سيد أبو الحسن أصفهاني وسيد محمد صادق طباطبائي وعبد الكريم حائري وسيد هبة الدين شهرستاني وسيد مصطفى كاشاني، وتباحث مع آية الله سيد أبو الحسن وآية الله سيد علي كازروني، وقد استقر به المقام في مدينة النجف سبع سنوات، وحصل على تأييد مقام الاجتهاد من علماء المدينة في سن الأربعين عام ١٣١٨هـ١٨٩٩.م ثم عاد إلى أصفهان وعمل بالتدريس في مدرسة الجدة الكبرى، وخلال تدريسه كان يناهض الظلم والاستبداد، فاختير نائبا لرئيس مجلس ولاية أصفهان، وتصدى لحاكم الإقليم صمصام السلطنة، وطالبه بوقف استخدام العنف والجلد ضد الناس، فأصدر أمرا بإبعاده عن مدينة أصفهان، لكن الجماهير ثارت ضده، فاضطر إلى الإذعان بعدم جلد الناس والإبقاء على سيد مدرس في أصفهان. واستمر مدرس مناهضا للمفسدين والمستغلين وللأمور المخالفة للشرع، فتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة، فقد خالف آية الله مدرس الاتفاقية السرية التي عقدها وثوق الدولة رئيس الوزراء مع بريطانيا عام ١٢٩٨هـ.ش. ١٩١٩م والتي تضمنت سبع مواد وملحقا. ولكنه ظل في تدريسه وتأليفه وجهاده، فشهد له العلماء بأنه رجل علم وسياسة. وقد انتقل سيد حسن مدرس إلى طهران، ومارس التدريس في مدرسة سبهسالار، مؤكدا على أن مهنته الأولى هي التدريس وتأتي السياسة في المرتبة الثانية. وفي عام ١٣٠٤هـ.ش١٩٢٥.م تولى إدارة هذه المدرسة، فقرر إدخال نظام الامتحانات عليها لزيادة الجدية في التحصيل، كما وضع لائحة لنظام المدرسة وشئونها العلمية، إضافة إلى تعمير القرى والآبار والمحال المحيطة بالمدرسة من حاصل أوقافها، وقد تخرج منها آية الله ميرزا أبو الحسن شعراني وآية الله سيد مرتضى بسنديده الشقيق الأكبر لآية الله الخميني والشيخ محمد علي لواساني.

كان آية الله مدرس أول من درس كتاب نهج البلاغة في الحوزة العلمية رسميا وجعله ضمن مناهج الدراسة، وللشهيد مدرس مؤلفات كثيرة في دراسة الفقه والأصول، وله رسالة في الفقه الاستدلالي، تبلغ في قيمتها لو كانت قد اكتملت كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري، كما وضع تفسيرا جامعا للقرآن بأسلوب جديد وعميق. كما ألف شرحا للمثنوي المعنوي، ومن أهم مؤلفاته تعليق على كفاية الأصول لآخوند خراساني، الرسائل الفقهية، رسالة في علم أصول الفقه، رسالة في العقود والإيقاعات، رسالة في القبض في الأوقاف، كتاب حجية الظن في الأصول، رسالة في شرط الإمام والمأموم، كتاب في باب الاصطحاب في علم الأصول، كتاب في أحوال الظن في أصول الدين، شرح نهج البلاغة، أصول التشكيلات العدلية.

اختير آية الله مدرس كأحد خمسة لهيئة علماء الرقابة على القوانين داخل البرلمان الإيراني عام ١٣٢٨هـ. ١٩٠٩م فاستطاع إحباط كل مشروعات القوانين الداعمة لنفوذ الأجانب، ومن بينها اتفاق مع روسيا وبريطانيا، وترتب عليه رفع يد شوستر المندوب البريطاني عن الشئون المالية لإيران عام ١٣٢٩هـ. ١٩١٠م كما ساهم في إعلان إيران دولة محايدة في الحرب العالمية الأولى، خلال دورة البرلمان الثالثة ورئاسة مستوفي الممالك للوزارة، وإن كانت كل من روسيا وبريطانيا لم يحترما موقف إيران المحايد. مما جعل آية الله مدرس يهاجم التجاوزات الروسية البريطانية، وحصل على دعم العلماء والجماهير فتكونت لجنة الدفاع الوطني في مدينة قم من النازحين مع الحركة الشعبية من أنحاء البلاد، وكونوا حكومة مؤقتة في غرب البلاد، أسندت فيها وزارة العدل والأوقاف إلى آية الله مدرس. وقد حاولت جماعة من المندسين اغتيال آية الله مدرس ورئيس وزرائه نظام السلطنة، لكن محاولتهم باءت بالفشل. لكن آية الله مدرس اضطر للرحيل إلى اسطنبول، ونزل بمدرسة الإيرانيين هناك واشتغل بتدريس العلوم الدينية، فدعاه السلطان محمد الخامس العثماني إلى قصره وتباحث معه، وقد طلب الشهيد مدرس في هذه المقابلة من السلطان التراجع عن ضم جزء من إقليم آذربيجان إلى ملكه، كما دعا هناك إلى وحدة المسلمين من أجل تحقيق القوة والتقدم.

ومع تولي رضا خان زمام الأمور في إيران، ودخوله طهران عام ١٢٩٩هـ.ش١٩٢٠.م وإعلانه الأحكام العرفية، تم اعتقال آية الله مدرس، وأودع السجن، ثم تم إبعاده من طهران إلى قزوين، حيث سجن هناك ٩٣ يوما. عندما أطلق سراحه بدأ مناهضا لرضا خان في البرلمان، وادعائه إقامة النظام الجمهوري بديلا عن الملكية، واحتج على رغبة البرلمان إسناد رئاسة الوزارة إلى رضا خان، ولم يحضر جلسة اتخاذ القرار. واتخذ أسلوب الاستيضاح في فضح سياسة رضا خان داخل البرلمان. وقد تولى آية الله مدرس رئاسة البرلمان في دورته السادسة بحكم سنه، لكن الضغوط التي مارسها أعداؤه عليه وعلى مؤيديه كانت تضطره إلى تقليل حضوره إلى البرلمان، وصرف معظم وقته في التدريس. وقد جرت محاولة فاشلة لاغتياله، أصيب خلالها في كتفه وساعده، لكنه عاود حضوره إلى البرلمان بعد هذا

الحادث بأربعة وستين يوما. وقد فشل آية الله مدرس في انتخابات البرلمان في دورته السابعة بسبب تزوير النتائج فلم يحصل على صوت واحد، وتساءل بعدها إذا كان مؤيدوه قد ماتوا أو اعتقلوا أو منعوا من التصويت فأين ذهب الصوت الذي أعطاه لنفسه في الانتخابات؟!

قام العميد دركاهي قائد شرطة طهران بمداهمة منزل آية الله مدرس، وألقى القبض عليه بعد تجريده من عمته وعباءته، وضربه مع أهل بيته في ١٦ من شهر مهر عام ١٣٠٧هـ.ش١٩٢٨.م وسجنه في قلعة خواف. وبعد تسع سنوات في المعتقل، أبعد إلى مدينة كاشمر. وفي ٢٧ رمضان ١٣٥٦هـ١٠، آذر ١٣١٦هـ.ش. ١٩٣٧م اغتاله ثلاثة أشخاص بإجباره على شرب الشاي المسموم، ثم قطعوا رقبته. ودفن في مدينة كاشمر.

ويعتبر الشهيد آية الله مدرس من الشخصيات الدينية السياسية القوية التي ظهرت في أسوأ فترات الاضطراب في تاريخ إيران الحديث، فشهد أحداثا جساما بين حكومة ضعيفة وملك جاهل ودولة ممزقة، ثم حرب عالمية، ثم احتلال أجنبي للأراضي الإيرانية، ثم انتزاع أجزاء عزيزة من الوطن، ثم دكتاتورية بغيضة وتقلب سياسي. ويرجع تميز مدرس إلى أنه كان عالما فقيها متجاوبا مع ظروف عصره، مناضلا ضد الظلم والطغيان والفساد والنفوذ الأجنبي، حاول أن يؤدي رسالته بكل أمانة في وسط هذه الظروف الصعبة، سواء في ميدان العلم والتعليم أو ميدان النضال والسياسة، فلم يهادن أو يعتكف أو يستسلم، وزاد من شعوره بالمسئولية إدراكه بأنه سيد أي من نسل الإمام الحسن رضي الله عنه. يقول عنه آية الله الخميني: شهيدنا العظيم تعجز الألقاب عن وصفه، كان نجما متلألئا على جبين دولة عانت من ظلم عهد رضا شاه المظلم، ومن لم يدرك هذا العهد لا يستطيع أن يدرك قيمة هذه الشخصية السامية.

كانت فطنة الشهيد مدرس وبعد نظره السياسي موضع فخر علماء الدين الشيعة، حيث كشفت الأحداث أن معالجته السياسية للقضايا التي كانت مطروحة في عصره معالجة صحيحة ومنطقية، وأن ما كان يبدو من تشدده أمرا تكتيكيا اقتضته المصلحة الوطنية، لقد كانت الحياة النيابية في فكره السياسي خطا أحمر، وكان يجعل الدستور والقانون مرجع كل عمل سياسي، وربما كان هذا هو السبب الأساسي في عدم موافقته على نظام الجمهورية الذي كان قد اقترحه رضا خان، كما كان السبب الأساسي في صدامه مع رضا خان عندما وجده يتحول إلى الدكتاتورية في الحكم والإدارة. وربما كان هذا هو السبب أيضا في أنه لم يجد أنصارا كثيرين لمواقفه البرلمانية، حيث كانت النزعة للتغيير عالية عند أعضاء المجلس، وهو ما جعلهم يؤيدون رضا خان في بداية الأمر، حتى أن عبد الحسين فرمانفرما الذي كان مناهضا لرضا خان في المجلس لم يكن سندا لآية الله مدرس في مواقفه داخل البرلمان. هكذا كان آية الله مدرس مستقلا في حركته السياسية، وهو رغم ثوريته إلا أن دراسته الدينية وكونه مرجعا للشيعة جعلت حركته السياسية أميل إلى المحافظة منها إلى التجديد.

كان آية الله مدرس يدرك في أعماقه أن رضا خان إما صنيعة لبريطانيا، أو أنه يحظى بتأييدها، ومن هذا المعتقد ناصبه العداء، وهو في مذكرات نشرت له تحت عنوان لسان مدرس الأحمر: يشير إلى أن مبعوثا للحكومة البريطانية قابله، وأكد له أن بريطانيا سترفع يدها عن رضا خان عندما يرفع هو يده عن معارضته، فأجابه مدرس: عندما تتركوه سوف ألتصق أنا به. وربما يكون موقف آية مدرس من رضا خان وتسميته برضا البلطجي وعدم مناداته برضا شاه، هو أساس تقدير الثورة الإسلامية له، وإحياء الحكومة والحوزة العلمية لذكراه.

رؤى عربية

ملاحظات على الانتخابات الإيرانية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لاشك أن الانتخابات الإيرانية الأخيرة مازالت تلقى بظلالها على اهتمامات الرأى العام، ليس فى إيران وحدها وإنما على المستوى الإقليمى والعالمي، ومازالت الملاحظات والتعليقات على هذه الانتخابات ونتائجها تجد لها مساحة فى صدر الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. والحق أن نتائج هذه الانتخابات تستحق منا أكثر من وقفة، باعتبارها تجربة حضارية لشعب من شعوب المنطقة، يتصل بنا مباشرة من خلال مصاهرات عدة فى الدين والثقافة والاقتصاد والسياسة. وتتقاطع مصالحه مع مصالحنا فى المنطقة، وتستدعى طموحاته فى المنطقة أن نتابع تحركاته بوعى ويقظة.

إن الحضور الكبير لجماهير الشعب الإيرانى فى الانتخابات الأخيرة بنسبة تجاوزت ٦١٪ من عدد الناخبين إلى صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء مجلس الخبراء خاصة، دل على أن الشعب الإيرانى مازال يرى أن نظام ولاية الفقيه هو النظام الأمثل لحكم البلاد، وأنه مازال يحقق مكاسب للشعب الإيراني، تمنع من التخلى عنه أو تجاهله أو إسقاطه، رغم الدعايات الغربية التى ترددها الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة الإعلام الصهيونية. وهو ما دفع الزعيم خامنئى إلى أن يبادر ويقدم شكره وامتنانه لجماهير الشعب التى أبرزت هذه الحقيقة، مؤكدا أن الشعب أسقط كل الدعايات المضادة للنظام. وجعل اليأس يدب فى قلب أعدائه من إمكانية نجاح المؤامرات الرامية لإسقاطه، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والتى ستضطر فى نهاية الأمر إلى احترامه والتعامل معه على قدم المساواة.

لم يكن الفضل للنظام فى تمسك الشعب به، فى رأيي، ولكن الأساس هو الثورة الشعبية التى آتت بهذا النظام، وعلمته كيف يجذب الجماهير إلى الساحة عند الحاجة، وهو ما يزال يستفيد من هذه الميزة، وينميها ويطورها لصالحه، حتى يضمن أن يظل فى الحكم أطول فترة ممكنة. وعلى الدول التى لها مصالح أو تريد أن يكون لها مصالح مع إيران أن توطن نفسها للتعامل مع هذا النظام فترة طويلة قادمة.

يرتبط بالملاحظة الأولى ملاحظة أخرى تتعلق بانتخابات مجلس الخبراء أيضا، وهي: إمكانية نجاح المتشددين إلى جانب المعتدلين، فوجود هاشمى رفسنجانى المعتدل على رأس قائمة الناجحين فى العاصمة، بفارق تجاوز النصف مليون صوت فى مدينة واحدة، لم يمنع أن يليه عدد من المتشددين، بل من الخصوم المنافسين، وهو ما تكرر فى نتائج انتخابات المجالس المحلية، وهذا يعبر عن طبيعة الشخصية الإيرانية التى تبدو القسوة والتشدد فيها مغلفين بطبقة ناعمة من الاعتدال والمرونة، وقد ساعد الاجتهاد فى المذهب الشيعى الاثنى عشرى على دعم هذه الخاصية بمقومين أساسيين يؤثران على صانع القرار، هما: مبدأ المصلحة، والتقية السياسية، ولذلك يتحتم على من يريد التعامل مع هذا النظام أن يدرك هذه الحقيقة. ويعلم أن التعامل معه يأتى من هذين المدخلين.

هناك ملاحظة ثالثة فى هذا الاتجاه، وهى أن نتائج الانتخابات عبرت عن استمرار وجوه الثورة من الحرس القديم للنظام فى مجلس الخبراء، مع دخول عناصر جديدة إلى هذا المجلس، وهو ما يشير إلى الطبيعة القبلية المحافظة للشعب الإيرانى المتمسك بتراثه، وأمجاده القديمة، ولا ينسى من أحسن إليه ممن تعاملوا معه، وهو نوع من ضمان استمرار أصالة النسيج الشعبى مع التطور المطلوب. ولاشك أن سيطرة الوجوه القديمة على مجلس الخبراء إشارة إلى أن الضغوط الداخلية والخارجية تجعل الشعب يلتمس الملاذ فى الوجوه التى ألفها وتعامل معها، أكثر من الاعتماد على الوجوه الجديدة التى لم يختبرها بعد، خاصة فى مجلس يقرر مصير النظام بشكل أو بآخر.

لقد عبرت نتائج الانتخابات عن حقيقة هامة، هى أن نضج الممارسة السياسية للشعب الإيرانى جعلته لا يخلط الأوراق بين من يريد من مسئوليه، وأن يضع كل فى

إطاره، ففى الوقت الذى يختار لمجلسه التشريعى نوابا محافظين معتدلين، يختار لرئاسة الجمهورية فارسا شجاعا من الجذور الشعبية يشعر بنبض الشعب، ولمجلس خبراء الزعامة حكماء يساندون القيادة، وللمجالس المحلية شبابا ملتزمين يستطيعون القيام بالخدمة العامة، خاصة من ثبت نجاحهم فى أداء عملهم.

ولقد دلت نتائج الانتخابات على عودة التيار الإصلاحى برؤية جديدة، بعد أن نفض منه عناصر التطرف والمغالاة وتوجهه الغربي، وكسى الليبرالية ثوبا إسلاميا، مستفيدا من علماء الدين المجددين، مما جعله يزاحم الأصوليين فى الرأى ومجالس الإدارة، وكذلك تبلور التيار الأصولى بين جبهتين: واحدة تجديدية، وأخرى معتدلة ترفع شعار الإصلاح الأصولي. وهو تحرك فى اتجاه الفاعلية سواء للمحافظين أو الإصلاحيين.

وإذا تطرقنا على نتائج انتخابات المجالس المحلية ندرك أن المستقلين ممن لا ينتمون إلى حزب معين كانوا موضع تقدير الجماهير، فحصدوا أصوات تجعل لهم تأثيرا كبيرا على سياسات المجالس المحلية، ولعل هذا يؤكد سياسة الانتقاء للرموز من جانب الجماهير نتيجة النضج فى الممارسة السياسية، من ناحية، وإشارة إلى أنه مع هذا النضج الجماهيري، لم تصل التنظيمات الحزبية مع ائتلافاتها إلى الدرجة التى تجعلها أساس الممارسة السياسية فى إيران،من ناحية أخرى، وتبقى نتائج هذه الانتخابات إنذارا واضحا للأحزاب بأنها مازالت بعيدة عن القاعدة الشعبية، وعن عمق المجتمع الإيرانى.

والواضح من مقارنة نتائج الانتخابات المحلية فى الدورتين السابقتين، بيدوا أن الإصلاحيون استطاعوا أن يحصلوا على الأغلبية فى انتخابات الدورة الأولى، واستطاع الأصوليون أن يحصلوا عليها فى الدورة الثانية، مما جعل توجهات هذه المجالس محددة بسياسة الأحزاب التى تسيطر عليها، وهو ما جعل لكل فريق معارضين ينتقدون سياسته، أما فى هذه الانتخابات فقد وصلت أربعة تيارات لعضوية كل مجلس من هذه المجالس، وهى تيار الأصولى المعتدل، والأصولى الثوري، والإصلاحى الليبرالي، والوطنى العشائرى المستقل، وهو ما يسمح بوجود تحالفات داخل المجالس تؤدى إلى وسطية القرار وتصالحيته، كما أنها لن تسمح بإطلاق يد رئيس البلدية فى حركته لحل مشاكل المدن والقرى، خاصة العاصمة، وهو ما يتيح الفرصة لوجود رقابة داخلية فى هذه المجالس. ورغم الاختيار الشعبى الذى حدد طبيعة المجالس المحلية، إلا أن اختيار الخبراء والمتخصصين لعضوية هذه المجالس يعطيها الطبيعة العملية.

تشير هذه الانتخابات فى النهاية إلى أنه رغم تصفية المرشحين، إلا أن المناخ السياسى كان صحيا خلال عملية الانتخابات، ورغم الاعتراض على هذه التصفية من جانب الأحزاب الإصلاحية إلا أن عدم تحقيق هذه الأحزاب أغلبية، أو حتى قفزة ملموسة فى نسبة نجاح عناصرها التى مرت من التصفية، رغم اعترافها بعدم وجود تزوير فى النتائج، يدل على أن توجه الرأى العام لم يكن مضادا لعملية تصفية المرشحين، بل متقبلا لها. مع عدم رصد أية أحداث شغب خلال فترة التصويت أو بعدها، إضافة إلى أن التماسك الحزبى كان قويا هذه المرة، وساهم فى وجود رقابة صحية على العملية الانتخابية.

لقد حملت نتائج هذه الانتخابات رسائل متعددة لكل الأطراف واللاعبين الأساسيين فى الساحة السياسية الإيرانية، أولها للزعيم خامنئي، حيث كانت رسالة تقدير لإخلاصه فى توجيه النظام، ويقظته فى متابعة شئونه، وتدخلاته الحاسمة لمنع الانحراف، والمحافظة على مكاسب الثورة، ثم توجيه لمزيد من التطوير تمثل فى اختيار عدد من الإصلاحيين فى مجلس الخبراء، لضمان عدم تجمد النظام، أو تحجره.

والرسالة الثانية كانت لرئيس الجمهورية بأن الجماهير التى اختارته لأصالته، ولارتباطه بالجماهير، وإحساسه بنبضها، تطالبه بدعم جهازه من كافة الاتجاهات السياسية، ومن الخبراء الأكفاء بغض النظر عن توجهاتهم.

الرسالة الثالثة كانت للأصوليين بأن الجماهير مع تأييدها التوجه الأصولي، إلا أن هذا لا يجعلهم ينساقون وراء المغالاة، ويتخذون سبيلا عقلانيا لبلورة مفاهيم الأصولية، ولبنيتها التحتية، والمحافظة على الخطاب النقدي، حتى لا ينسحب البساط من تحت أرجلهم فى الانتخابات القادمة.

الرسالة الرابعة كانت للإصلاحيين بتقدير تطوير فكرهم ومفاهيمهم واتجاههم للاعتدال، والبعد عن التقعير، وتنقية تنظيماتهم من العناصر المندسة والمتطرفة والمعارضة لنظام ولاية الفقيه، وأنها تعطيهم فى هذه الانتخابات فرصة محدودة لإثبات عمق هذا التطور وإيجابيته، حتى توليهم الثقة.

الرسالة الخامسة موجهة إلى المجتمع الدولى بأن إحساس الشعب الإيرانى بمصالحه يجعله كفئا للتعامل المباشر والمتكافئ مع الأطراف الدولية، ويستحق أن يعطى الفرصة لتحقيق مصالحه، وأنه قادر على توجيه طموحاته بشكل عقلانى لا يضر غيره من الشعوب، كما أن إحساسه بالخطر عميق، وهو ما يجعله يوحد كلمته، وينظم صفوفه، ويعيد ترتيب البيت الإيرانى بسرعة تتجاوب مع الأحداث والمستجدات.

هل تؤثر الانتخابات الإيرانية فى توجهات السياسة الخارجية؟

■ محمد عباس ناجى
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

دخلت إيران مرحلة حاسمة فى أزمة ملفها النووى، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، والقاضى بفرض عقوبات على إيران تحظر واردات وصادرات المواد الخطرة والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمفاعلات التى تعمل بالماء الثقيل، بالإضافة إلى أنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس. وقد صدر هذا القرار بعد أسبوع واحد من إجراء انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء والثالثة لمجالس الشورى المحلية (البلديات)، والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، والتى كان أهم نتائجها عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، وهى عودة ليست بارزة لكنها مهمة مقارنة بهزيمتهم فى انتخابات الدورة الثالثة لمجالس الشورى المحلية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى عام ٢٠٠٤، وأخيرا انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ .

عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مجددا أثارت سؤالا مهما مفاده: ما تأثير هذا التحول الذى أحدثته انتخابات مجلس الخبراء والبلديات على السياسة الخارجية الإيرانية، خصوصا فيما يتعلق بأزمة الملف النووى الإيرانى التى تشهد تصعيدا خطيرا بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧؟

الإجابة على هذا السؤال ربما تكون مبكرة خصوصا مع دخول القوى السياسية، سواء التى شاركت فى الانتخابات أو التى لم تشارك، فى مرحلة مراجعة خطابها السياسى وقراءة نتائج الانتخابات وانعكاساتها على توازن القوى فى إيران. وفى كل الأحوال، فإن ثمة ملاحظات عدة يجب أخذها فى الاعتبار عند الإجابة على هذا السؤال.

الملاحظة الأولى، أن الاستحقاقات الثلاثة التى جرت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، والتى فتحت نتائجها الباب أمام عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين مرة أخرى إلى السلطة، ليس لها تأثير مباشر على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية. فمجالس الشورى المحلية (البلديات) مهمتها تنفيذية فى المقام الأول، ومن ثم فإن تركيزها الأساسى ينصب على تقديم الخدمات اليومية للمواطنين، وربما يوجد بعض أعضائها ممن ليسوا مهتمين بالعمل السياسى ناهيك عن قضايا وأزمات السياسة الخارجية، خصوصا أن الشروط المطلوب توافرها فى المرشحين لهذه الانتخابات ليست بنفس صعوبة شروط التقدم لانتخابات البرلمان أو الرئاسة، كما لا يشرف عليها مجلس صيانة الدستور الذى يمارس رقابة تصويبية صارمة على ملفات المرشحين فى الانتخابات الأخرى، فهذه المهمة من اختصاص مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) الذى يبدى مرونة ملحوظة فى دراسة ملفات المرشحين للانتخابات البلدية.

أما مجلس الخبراء فمهمته فقهية دستورية فى الأساس وتتلخص فى تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية ومراقبة أعماله. ويجتمع هذا المجلس مرتين فقط فى العام، ومهمته تكون فى الغالب روتينية، بما يعنى أن تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية يكون فى أضيق الحدود، وربما يحدث فقط فى حالة قيام المجلس بعزل المرشد أو تعيين آخر فى حالة وفاة الأول أو عجزه عن مباشرة مسئولياته، وفى هذه الحالة فقط يكون لمجلس الخبراء دور فى صنع قرار السياسة الخارجية.

وبالنسبة للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى، فقد أجريت على ثلاثة مقاعد شاغرة فقط، فى طهران والأهواز وبم، ورغم أن الإصلاحيين فازوا بمقعدين، إلا أن ذلك لن يكون له تأثير كبير على توازن القوى داخل المجلس، خصوصا فى ظل سيطرة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على أغلبية مقاعد الدورة الحالية لمجلس الشورى، بما يعنى تقلص احتمال قيام المجلس بإحداث تغيير ملموس فى توجهات السياسة الخارجية

الإيرانية خلال الفترة المقبلة، فعلى العكس من ذلك يؤيد المجلس السياسة المتشددة التى تنتهجها حكومة الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى. هذا التوافق بين مجلس الشورى والحكومة، الذى وفره سيطرة الجناح الأصولى على المؤسستين، بدا جليا عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ بفرض عقوبات على إيران، حيث ردت إيران عن طريق مجلس الشورى بقانون يلزم الحكومة بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينص القانون الذى تم تبنيه بغالبية ١٦٠ نائبا ومعارضة ١٥ وامتناع ١٥ آخرين من الذين شاركوا فى التصويت، على أنه "من واجب الحكومة بعد المصادقة على القرار ١٧٣٧ التسريع فى البرنامج النووى ومراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ولم يمنع القانون الحكومة من اتخاذ أى إجراء قد تراه مناسبا لمعالجة الأزمة مع مجلس الأمن، بل منحها تفويضا لاتخاذ أى إجراء، فيما استبعدت آليته إلزامها الإعلان عن برنامج تصعيدى مع الوكالة الدولية أو درس إمكانية الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو منع المفتشين الدوليين من زيارة المواقع والمنشآت النووية الإيرانية. وقد صدر القانون الجديد رغم اعتراض بعض النواب الإصلاحيين على لهجة التصعيد فى التعاطى مع الملف النووى. إذ أشاروا إلى أن إيران لم تستنفد الوسائل القانونية حتى الآن، ويمكنها العودة إلى محكمة العدل الدولية استنادا إلى المادة (١٧) من ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطالب نواب إصلاحيون آخرون بإدخال تعديلات على نص القانون يضع صلاحية التعاطى مع الملف النووى فى يد المجلس الأعلى للأمن القومى، معتبرين أن طروحات الرئيس محمود أحمدى نجاد حول محارق اليهود تؤثر على مسار المفاوضات. لكن وفى إشارة متعمدة إلى تأييده موقف الأصوليين من أزمة الملف النووى، سارع مجلس صيانة الدستور الذى تابع جلسة البرلمان عبر أثير الإذاعة الرسمية المخصص لنقل الجلسات العلنية للبرلمان، إلى المصادقة على القانون، فى خمس دقائق، ما حسم الجدل حول قانونيته أو شرعيته، وأدخله مباشرة حيز التنفيذ.

الملاحظة الثانية، أن ثمة فرزا واضحا فى مواقف مختلف القوى السياسية إزاء قضايا السياسة الخارجية، على غير القاعدة التى تقضى دائما بأن تحظى مثل هذه القضايا بإجماع مختلف الفرقاء السياسيين. وكانت أزمة الملف النووى الإيرانى والحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الوضع فى العراق وما يتصل بها من قضية العلاقات مع الولايات المتحدة، هى أبرز قضايا السياسة الخارجية التى شهدت استقطابا حادا بين القوى السياسية الإيرانية. لكن الملاحظ فى هذا السياق أن هذا الاستقطاب لم يكن بين التيارين الإصلاحى والمحافظ فقط، ولكن بين القوى المنضوية تحت لوائهما، لدرجة وصلت فى بعض الأحيان إلى حدوث مفارقات. حيث تبنت بعض القوى المنتمية لتيار واحد مواقف متناقضة من بعض قضايا السياسة الخارجية، فيما تبنت بعض القوى من التيارين مواقف متشابهة. بما يفسر جانبا من حالة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات التى تتسم بها التفاعلات الجارية بين هذه القوى.

بالنسبة للتيار الإصلاحى، تبنى كل من مجمع روحانيون مبارز وحزب اعتماد ملى موقفا معتدلا يقوم على تأكيد سلمية البرنامج النووى الإيرانى، وحق إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية، والدعوة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبداء مزيد من المرونة فى التعامل مع المطالب الدولية بشأن فتح المنشآت النووية الإيرانية أمام المفتشين الدوليين، وانتقاد السياسة المتشددة للرئيس محمود أحمدى نجاد فى هذا السياق، فيما تبنت جبهة المشاركة دعوة وقف تخصيب اليورانيوم باعتباره إشارة حسن نية تجاه الغرب، بل وزادت على ذلك بدعوتها فى أكثر من مناسبة إلى إجراء مباحثات مع الولايات المتحدة تنتهى بعودة العلاقات بين البلدين. أما بالنسبة للتيار المحافظ، فقد بدا الفرز جليا بين الجناح التقليدى من ناحية، والجناح الأصولى من ناحية أخرى، فبينما تبنى التقليديون تقريبا الموقف نفسه الذى تبناه الإصلاحيون المعتدلون (روحانيون مبارز واعتماد ملى)، اتخذ الأصوليون موقفا متشددا تجاه التعاطى مع أزمة الملف النووى الإيرانى، وهو ما بدا جليا فى القانون الذى صدق عليه مجلس الشورى الذى يسيطر عليه الأصوليون والذى يلزم الحكومة التى يسيطر عليها الأصوليون أيضا بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى ضوء هذا الفرز بين القوى السياسة الإيرانية حول قضايا السياسة الخارجية، يمكن القول أن وصول الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، بعد انتخابات مجلس الخبراء والبلديات، يمكن أن يوجه إشارات إلى الخارج بأنهم قادرون على إحداث تغيير نسبى فى السياسة الخارجية الإيرانية المتشددة خلال المرحلة القادمة، وإقناع المرشد الأعلى على خامنئى، الذى بيده الكلمة الأخيرة فى قرارات السياسة الخارجية ويعتبر محسوبا على الجناح التقليدى المحافظ، بحتمية إبداء تنازلات مطلوبة لنزع فتيل الأزمة مع المجتمع الدولى بسبب الملف النووى الإيرانى، وتجنيب إيران مخاطر الدخول فى مواجهة مع المجتمع الدولى قد تنتهى بفرض عقوبات أكثر شدة أو نشوب مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة. كما أن رفسنجانى من

أبرز الوجوه الإيرانية المعروفة لدى الغرب بسياسته المرنة التى بدت جلية خلال فترتى رئاسته للجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٧)، وربما يمكن القول أنه الرجل الذى يتطلع إليه الغرب لقيادة إيران خلال المرحلة القادمة بدلا من الجناح الأصولى المتشدد بزعامة أحمدى نجاد ومرشده الروحى آية الله مصباح يزدى. وهذا الأمر بالتحديد تعمد رفسنجانى الإشارة إليه بعد إعلان نتائج انتخابات الخبراء وحصوله على المركز الأول بفارق الضعف عن الفائز التالى، حين قال أنه "سيكون إلى جانب قائد الثورة فى دعم توجهات الأمة الإيرانية" وليس وراء القائد كما جرت العادة فى تصريحات المسئولين الإيرانيين. ويعنى ذلك أن رفسنجانى يعتبر نفسه الآن شريكا فى السلطة والنظام وليس تابعا.

وهذا الأمر بالتحديد ينقلنا إلى **الملاحظة الثالثة** وتتعلق بموقف المرشد على خامنئى من السياسة الخارجية المتشددة التى تنتهجها حكومة أحمدى نجاد. فقد أبدى خامنئى انزعاجه من تلك السياسة التى يمكن أن تجلب مخاطر على أمن ومصالح إيران، وهو ما انعكس فى تطورين مهمين: الأول، قراره بتكليف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه هاشمى رفسنجانى مهمة الإشراف على عمل الحكومة ومجلس الشورى حتى لا تتجر إيران إلى مواجهة مع الغرب. والثانى، إصداره أمرا بتشكيل مجلس استراتيجى جديد للمساعدة فى وضع السياسة الخارجية. والملاحظ فى تركيبة هذا المجلس أنه يضم كوادر وأقطابا محسوبة على المحافظين التقليديين والإصلاحيين، فقد تم تعيين كمال خرازى وزير الخارجية السابق فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمعروف بسياسته الانفتاحية على الغرب، رئيسا للمجلس الاستراتيجى. كما ضم المجلس على ولايتى وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد حاليا، وضم أيضا على شمخانى وزير الدفاع فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمقرب من المرشد، بالإضافة إلى محمد شريعتمدارى وهو وزير اقتصاد سابق محسوب على الإصلاحيين.

مهمة المجلس الأساسية تتمثل فى طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، إلا أن تشكيله يكشف عن سعى المرشد إلى إضفاء نوع من المرونة على السياسة المتشددة التى ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الغرب، كما تبدو رغبته فى تضمين الإصلاحيين داخل جهاز صنع القرار الإيرانى، من أجل تقليص حدة الصراع بين القوى السياسية الإيرانية، والذى يفتح باب الثغرات أمام الخارج، وقد جاءت نتائج انتخابات الخبراء والبلديات التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ لتخدم هذا المسعى الذى يتبناه المرشد الأعلى على خامنئى.

خلاصة القول، إن الأهمية الأساسية لانتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) والانتخابات التكميلية التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، تكمن فى كونها مؤشرا مهما حول طبيعة التحول فى موازين القوى داخل إيران. فقد جرت العادة على أن الانتخابات البلدية تمثل مقدمة لتغيير الطرف المسيطر على مراكز القوى ومفاتيح صنع القرار فى إيران، فقد كانت انتخابات الدورة الأولى للمجالس البلدية التى أجريت فى عام ١٩٩٨، والتى فاز بها الإصلاحيون مقدمة لفوزهم بانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامى التى أجريت فى عام ٢٠٠٠، ثم فوز الرئيس محمد خاتمى بفترة رئاسة ثانية فى انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى عام ٢٠٠١ .

الأمر نفسه حدث مع الجناح الأصولى من التيار المحافظ، حيث كان فوزهم فى انتخابات الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية (البلديات) التى أجريت فى عام ٢٠٠٣، مقدمة لفوزهم الساحق فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى التى أجريت فى عام ٢٠٠٤، ثم فوز مرشحهم محمود أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى عام ٢٠٠٥ .

وبما أن نتائج الانتخابات الأخيرة قد أسفرت عن فوز نسبى للإصلاحيين والمحافظين التقليديين مقابل فشل للجناح الصولى المتشدد فى السيطرة على مجمل المؤسسات المنتخبة فى إيران، فإن ذلك يعنى أن المرحلة القادمة سوف تشهد عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليديين إلى مراكز صنع القرار فى إيران من خلال آليتين: الأولى، هى الانتخابات، حيث سيتم إجراء انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى فى عام ٢٠٠٨، ثم انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٩، وقد يتم إجرائهما معا على ضوء شروع الحكومة فى إجراء كل استحقاقين انتخابيين بالتزامن توفيرا للنفقات. والثانية، هى التعيين فى المؤسسات المعينة بقرار من المرشد على خامنئى الذى سبق ووافق على طلب هاشمى رفسنجانى بإشراف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه على الحكومة ومجلس الشورى، وعرض على الرئيس السابق محمد خاتمى تعيينه فى مجمع تشخيص مصلحة النظام أو أية مؤسسة معينة أخرى.

وفى كل الأحوال، فإنه عندما تحين هذه اللحظة سوف تكون السياسة الخارجية الإيرانية على أعتاب تغيير ملحوظ.

رؤى عربية

البعد الأمنى فى العلاقات التركية - الإيرانية

■ محمد عبد القادر

ظلت العلاقات بين أنقرة وطهران كضلعى مثلث القوى فى منطقة الشرق الوسط المكون من الدولتين إلى جانب إسرائيل على مدى زمنى ليس بالقليل ترتبط بشكل عضوى بطبيعة علاقات تركيا الغربية، وخصوصا مع الولايات المتحدة، وطبيعة علاقات هذه الأخيرة مع طهران من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية سعى منذ اللحظة الأولى لبلوغه سدة الحكم فى بلاد أتاتورك أن يفصل بين طبيعة ووتيرة علاقات تركيا بإحدى دوائر سياساتها الخارجية وبقية الدوائر، ورغم النجاح الذى حققه نسبيا فى هذا السبيل، لاسيما على صعيد العلاقات التركية - الإيرانية فى ظل تواجد الرئيس الإصلاحى السابق محمد خاتمي، غير أن بلوغ خصمه السياسى احمدى نجاد سدة الرئاسة فى إيران بكل ما حمله وما مثله من أفكار وتطلعات، قلل من قدرة تركيا على تحقيق آهدافها الموضوعة. ذلك أن صعود أحمدى نجاد جاء فى ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة ناهيك عما أضافته سياسات إيران بعد ذلك فى مرحلة ما بعد ذلك الصعود من اضطرابات سريعة ومتلاحقة على مسرح العمليات الإقليمى والدولي.

ومن ثم فالولوج فى تحليل طبيعة العلاقات الأمنية بين الجارتين الكبيرتين والمتباينتين من حيث النظام السياسى السائد فى كلتيهما ومن حيث نمط التحالفات والتوجهات الخارجية، يكتسى بشئ من التعقيد لعدد من الأسباب أولها، أن هذه العلاقات وجدت فى بيئة أمنية دائمة التغير والتشكل فى ظل الاختراق والتواجد الدولى المكثف والفاعل فى منطقة الشرق الأوسط. ثانيها، لارتباط هذه العلاقات بتفاعلات الدولتين الأخرى إن على الصعد السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. ثالثها، لارتباط العلاقات الأمنية بينهما بطبيعة توجهات القيادات والنخب الحاكمة فيهما، ذلك أن مخرجات التفاعلات السياسية الداخلية فى كلتيهما تتسم بعدم الثبات، من جراء اختلاف التوجهات والرؤى من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسى إلى غيره من الفصائل، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسى للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها فى القضايا المختلفة ومنها السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية فى الدولتين معا. رابعها، إن ارتباط البلدين فى حدودهما الجغرافية مع دول تمثل مصدرا للتهديد وللفرص فى آن واحد، جعل علاقتيهما ترتبط بشكل أساسى بطبيعة تلاقى مصالح الدولتين من عدمه، وفق ما يتيحه السياق المحيط من فرص وما يحمله من مخاطر وتحديات.

على هذه الخلفية ثمة عوامل دفعت إلى ضرورة التعاون بين الدولتين وأخرى جعلت من التنافس آمرا محققا، فبالترافق مع تراوح الأفكار المؤسسة للسياسة الإقليمية التركية بين التغريب والعلمانية من ناحية والتوجه نحو العالم الإسلامى من ناحية أخرى، بوتائر مختلفة وبسقف موزون بموازين القوى الدولية، طوال العقدين الخاليين، كان الطموح الإقليمى الإيرانى براكم النفوذ فى الشرق الأوسط، غير آن ما شرع فيه حزب العدالة والتنمية فى تركيا من سياسات متزنة تتجه صوب الغرب ولا تنفصل عن الشرق، ومن مبادأة ومبادرة للتدخل الإيجابى فى مختلف قضايا الإقليم وبتوثيق العلاقات مع مختلف الأطراف، سيما دول الجوار التركي، لم يحقق كل ما ابتغاه فيما يخص علاقاته مع طهران على الصعيد الأمني، وإن حقق الكثير على الصعيد الاقتصادى وبدرجة أقل نسبيا على الصعيد السياسي.

وعلى الرغم من أن ثمة عوامل ساهمت فى مد جسور العلاقات الأمنية بشكل عام، غير أن ثمة عوامل أخرى ضاعفت فى الآن ذاته الشكوك المتبادلة على هذا الصعيد. ومن أهم هذه العوامل الوضع العراقى فى مرحلة ما بعد صدام بكل ما حمله من فرص وما جلبه من تهديدات، فالعراق الذى منح الإيرانيين فرص لا حصر لها من تقوية ودعم نفوذهم فى العراق كما لم

يحدث من قبل، وضاعف من الأوراق التى يمتلكونها وزاد طموحهم زخما فى مواجهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، هو ذاته الذى أثر سلبا على وضع الأتراك الأمني، نتاج التدهور والفوضى الأمنية التى ضربت معظم أرجاء العراق، والتى هى فى أحد أهم جوانبها نتاج الكثير من السياسات الإيرانية إزاء عراق ما بعد صدام.

وإذا كانت المحاور الأساسية لموقف تركيا الأمنى من إيران قامت فيما مضى على ثلاثة محاور أساسية، هى دعم ما تراه تركيا قوى عدم الاستقرار (التطرف) فى المنطقة، ومعارضة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلي. وتطوير أسلحة دمار شامل. فقد أضيف إليها محور رابع تجسد فى الدعم المادى والسياسى للشيعة فى العراق من أجل إقامة إقليم شيعى فى العراق، بما يساهم فى تقسيم العراق، وهو وضع يرى فيه الأتراك انقلابا على كل الثوابت فى منطقة الشرق الأوسط، بشكل يدفع إلى التحرك إزاء وضع قد يكون له تبعات خطيرة على سلامة تركيا الإقليمية ووحدتها الجغرافية.

ذلك أن تركيا وفق تصريحات رئيس وزراءها رجب طيب أردوغان ونائبه ووزير الخارجية عبد الله جول لن تقف مكبلة الأيدى إذا ما استجد وضع يغير موازين القوى الإقليمية بشكل فج وغير مقبول، خصوصا وأن لدى للأتراك حساسية مفرطة إزاء خروجهم من معادلة التوازنات الإقليمية خاسرين أيا كان السبب أو أيا كانت تكلفة الانقلاب على وضع كهذا. ففى المؤتمر الصحفى الذى جمعه مع معروف البخيت رئيس الوزراء الأردنى بعمان فى أواخر نوفمبر الماضي، أكد رجب أردوغان على أن تركيا لن تقبل بتقسيم العراق إلى دويلات ثلاثة، وأضاف أن "الذين يلعبون دورا سيئا من أجل تقسيم العراق لن يسامحهم لا التاريخ ولا الإنسانية" وأشار إلى أن بلاده لن تقف محايدة إزاء هذا الوضع المقلق.

وقد أكدت تقارير تركية وغربية عدة أن المؤسسة العسكرية التركية لديها خطط جاهزة للتدخل فى العراق حال ما استشعر الأتراك أن خسارتهم جراء المستجدات الحاصلة فى العراق تمس الأمن القومى التركى بشكل كبير، وذلك من خلال الدفع بالقوات التركية إلى شمال العراق لضم المنطقة الشمالية من العراق حتى الموصل، والتى تدعى تركيا بين الحين والأخر إنها من حقوقها التاريخية فى العراق.

هذا فيما أشار أحد المراقبين العسكريين فى الناتو فى معرض تعليقه على ذلك بأنه :"لم تعد المسألة هى احتمالية أن يقوم الأتراك بغزو شمال العراق، بل بكيف ستستجيب الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما فعلوا ذلك". وقد تندفع تركيا بالفعل لتحقيق ذلك انطلاقا من عاملين أساسيين. أولهما، خيبة الآمل المداومة من الولايات المتحدة التى تعهدت لأنقرة أكثر من مرة بالقضاء على قرابة ٥٠٠٠ متمرد من مقاتلى حزب العمال الكردستانى ولم تحرك ساكنا فى هذا السبيل. وثانيهما، لأن براغماتية النخبة الحاكمة فى تركيا لن تحول دون التحرك سريعا باستخدام القوة إذا تحرك أكراد العراق من أجل ضم مدينة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتى فى العراق.

ويبدو من الصعوبة بمكان التكهن بأى الطرق ستسلكه الولايات المتحدة الأمريكية إذا خيرت بين الأكراد والأتراك حال اندلاع مواجهة بينهما، فهناك جدل متنوع قائم فى واشنطن منذ فترة طويلة حول هذا الموضوع. فمن يصفون نفسهم بالواقعيين يفضلون تركيا، كونها حليف موثوق به وأغنى وأكبر وأقوى بكثير من كردستان العراق. فيما يبدو أن المحافظين الجدد يفضلون التمسك بالحليف الثابت الوحيد فى العراق الفيدرالية، وبأى ثمن.

بيد أن الخسارة الفادحة التى لحقت بهم -أى المحافظين الجدد- جراء الفشل الأمريكى فى العراق الخطرة سيناريوهات مستقبله، فى انتخابات الكونجرس الماضية قد تساهم فى تحول "المزاج" الأمريكى لصالح الأتراك، غير أن ذلك سيتوقف على ما ستتخذه تركيا حيال إيران ومدى مواءمتها للسياسات والأهداف الأمريكية الرامية إلى حصار إيران، وهذا بدوره سيتوقف على ما يتخذه الأمريكان تجاه متمردى حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق، وهو ما باتت تدركه واشنطن جيدا، فقد أشار مسئول أمريكى مؤخرا إلى أن الولايات المتحدة ما لم تتخذ خطوات جدية إزاء الاستجابة لمطالب الأتراك "فإنها لن تخسر فقط العراق، بل تركيا أيضا". وبالنسبة لأمريكا فإن هذه الاحتمالية مروع، تأسيسا على ما قد تؤل إليه الأوضاع فى المنطقة حال ما قرر الجيش التركى غزو شمال العراق فى محاولة لهزيمة حزب العمال الكردستانى فى ملاذه الآمن داخل العراق، ذلك جراء ما قد يسفر عنه أتساع حيز المواجهة بانضمام أكراد العراق إليها استشعارا لأهمية الالتزام بمساعدة إخوانهم فى الطائفة، لاسيما وأن قناعتهم ترسخت خلال السنوات الثلاثة الخالية أن الهدف الحقيقى للأتراك هو تدمير تجربتهم الناجعة فى الحكم الذاتي، كونها أثارت آمال الأكراد الساخطين فى تركيا.

وعلى الرغم من أن القضية الكردية ينظر لها من قبل كل من أنقرة وطهران باعتبارها قضية أمنية وليس كقضية سياسية ظلت من القضايا التى ساهمت فى التباعد بين كل من تركيا وإيران، غير أن الاتهامات التركية التى وجهت لطهران تعددت بدعمها للانفصاليين

الأتراك، حيث رأت أنقرة أن ثمة علاقات وثيقة بين إيران وقادة حزب الله التركى وحزب العمال الكردستاني، ذلك بعد أن تأكد للمخابرات التركية أن ثمة تقارب بين إيران وحزب الله التركي، بدأ فى عام ١٩٩٤ إثر قيام أمين عام الحزب بزيارة طهران، وهى الزيارة التى أثمرت عن توقف الصراع الدامى بين حزب الله وحزب العمال الكردستاني، حيث تلقى الحزبان معا الدعم من إيران، التى بدأت فى استخدام عناصر الحزبيين ضد معارضى الثورة الإسلامية فى تركيا.

بيد أن الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط وحاجة كل من الدولتين للأخرى ساهمت فى تجسير الهوة بينهما وإعادة التلاقى حول التعاون الأمنى ضد الأنظمة غير القانونية كمنظمة مجاهدى خلق وحزب العمال الكردستاني. وقد كان أسلوب التعامل مع حزب العمال الكردستانى أحد نقاط الاتفاق فى اللجنة الأمنية المشتركة، وقد تجلى ذلك فى مايو الماضي، فبعد أن كانت تبدى إيران الكثير من الامتعاض والمعارضة للتدخل التركى فى الأراضى العراقية لتتبع فلول حزب العمال، قامت هى نفسها بضرب مواقع الحزب على الحدود مع العراق.

ومع أن التفاهم الأمنى بين الدولتين حول طبيعة إدارة المشكلة الكردية، كان بمثابة نقطة تأسس عليها الكثير من الآمال لإنجاز خطوات أكثر تقدما على صعيد العلاقات الأمنية غير أن إصرار إيران على السير قدما فى مشروعها الطموح لامتلاك برامج نووية لتغدو دولة "عتبة نووية"، بما يزيد فى طنبور الاختلال فى التوازنات الإقليمية وفق الرؤية التركية، يدفع أنقره هى الأخرى إلى إعادة النظر فى "حيادها النووي"، فبعد أقل من يومين من إعلان إيران نجاحها فى تخصيب اليورانيوم، حسمت تركيا أمرها وقررت اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية، وذلك من بين ثمانية مواقع جرى اقتراحها لإقامة مفاعل نووى تركى من أصل ثلاثة مفاعلات نووية تسعى تركيا لإقامتها.

ويمكن القول، إن السياسات النووية الإيرانية والحرص التركى على عدم حدوث خلل فى التوازنات الإقليمية بشكل فج، أتاح الفرصة لأن تعيد تركيا إطلاق طموحها النووي، بما يخرج تركيا من إطار "الدولة المستودع"، حيث اعتبرت تركيا دائماً مستودعاً للذخيرة النووية، لما خزن فيها من رؤوس نووية خضعت بشكل مطلق للقيادة الأميركية ولم يكن للجانب التركى أى علاقة بها، ولم يسمح للسلطات التركية أيضاً أن تقيم مجموعة محطات نووية لتوليد الطاقة من أجل الاستخدام السلمى على الأراضى التركية - فى وقت سابق - لما أثيرت المسألة فى عام ١٩٦٥، وبالموازاة مع ذلك رفضت مختلف المشاريع الرامية لإقامتها التخفيف من حدة أزمة الطاقة التى تعرفها تركيا وتخليص اقتصادياتها من التبعية فى ميدان الطاقة للدول النفطية المجاورة، وهو ما دأبت تركيا تشير له باستمرار بتشجيع من قيادتها العسكرية تحديدا.

من جملة ذلك يمكن التأكيد على أنه إذا كانت المشكلات الرئيسية التى تعوق التعاون التركى الإيرانى هى المشكلات الأمنية، إلا إن هذه العلاقات باتت تتيح فرصا يمكن استغلالها للبناء عليها بشكل يحقق مصالح الطرفيين معا، فتركيا التى ترفض مسعى إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية قد يمثل هذا المسعى "لحظة فارقة" لامتلاكها تكنولوجيا نووية طالما طمحت فى امتلاكها، وبدعم ومساندة غير محدودين من قوى غربية عدة، سيما وأن تركيا تملك مبررات ذلك كونها دولة غير نفطية وتعانى مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالطاقة، فيما إيران والتى تعانى من محاولة واشنطن لحصارها اقتصاديا تمهيدا لأستخدم أدوات أكثر إيلاما قد لا تكون الأداة العسكرية رغم المعوقات مستبعدة منها، فى حاجة لأن تغدو تركيا ثقبا هائلا فى الجدار الأمريكى الذى يسعى إلى توجيه السياسات التركية صوب التوافق مع السياسات الأمريكية إزاء الدولة الشيعية.

ومع ذلك فإن تحقق هذا الأمر يرتبط فى جوهره بالقدرة على تجاوز العديد من الملفات الشائكة والأسوار الشاهقة التى تحول دون التوصل إلى اتفاق أمنى شامل يؤطر علاقات الدولتين. ولعل أهم هذه الملفات ما يتعلق منها بارتباط العلاقات الأمنية بين تركيا وإيران بطبيعة العلاقات بين هذه الأخيرة وإسرائيل، فضلا عن قدرة قيادات تركية على تحييد رؤى عسكر تركيا اللذين لا يتحمسون كثيرا إلى بلوغ العلاقات مع إيران حد يهدد العلاقات العسكرية والأمنية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. إضافة إلى أن المشروع الإيرانى فى العراق يدفع تركيا أكثر إلى الانسجام مع الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتى أبدت انتقادات لاذعة وعلى أعلى المستويات للتدخل الإيرانى فى شئون العراق، ليتأسس ما يشبه التحالف المواجه لقوى حزب الله فى لبنان ودمشق وإيران. يضاف إلى ذلك أن ثمة إجماع دولى على معارضة مساعى إيران لامتلاك التكنولوجية النووية، بما يجعل تطوير تركيا لعلاقاته مع إيران على الصعيد الأمنى خروج على ما يشبه الإجماع الدولي، فى وقت تبدو فيه أنقرة فى أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة إن على صعيد تطوير وتحسين اقتصادها، أو على صعيد مساعيها الحثيثة للحاق بالقطار الأوروبى.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: .http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى
acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر